Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

وزارة التعلـــيم العـــالي و البحـــث العلـــمي
جامـــعة لونيـــسي علي – البلـــيدة 2
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون العام

ترقية الطاقات المتجددة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في القانون العام

تخصص : قانون تهيئة الإقليم

إعداد الطالب :
بلخيري موراد

إشراف الأستاذة الدكتورة :
حميدة جميلة

أمام اللجنة المشكلة من :

عمرو خليل	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
حميدة جميلة	أستاذة تعليم عالي	جامعة البليدة 2	مشرفا و مقررا
مصطفاوي عايدة	أستاذة تعليم عالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
قسوري فهيمة	أستاذة تعليم عالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
زروق العربي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشلف	عضوا مناقشا
عبد الرحيم صباح	أستاذة تعليم عالي	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الإهداء

إلى من فتحت عيناي على وجه هاته البسيطة ، فلم تبصرا نورا قبل نور وجههما والديا العزيزين ، اللذان ناضلا و تحديا المستحيل من أجل أن أقف هذا الموقف ، إلى سندي في هاته الحياة ، التي زرعت في قلبي الصبر والأمل والنجاح زوجتي و أم أولادي ، إلى كل أساتذتي الذين لا أحصي أفضالهم فالشمس لا تخفى مع النكران .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

شكر و تقدير

الحمد لله على فضله و نعمه ، أتقدم بشكري إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل ، وأخص بالذكر أستاذتي المشرفة الأستاذة الدكتورة **حميدة جميلة** ، التي تكرمت بقبــول الإشـراف علي، وقدمت لي عونا كبيرا في إنجــاز هـذا العمــل و زودتني بعطائها الفكــري و العلمي فلها خالص الشكر و الإمتنان .

كما لا يفوتني تقديم جزيل تشكراتي إلى الدكتورة مصطفاوي عايدة ، رئيسة لجنة التكوين في الدكتوراه ، تخصص قانون تهيئة الإقليم .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ملخص :

إن إعداد البلاد لمواجهة الإستحقاقات الكبرى المستقبلية على كافة الأصعدة ، لا سيما منها السياق الطاقاوي ، من المتطلبات الواجب التكيف معها في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، كون الحفاظ على الرأس مال الطبيعي و تثمينه أصبح من الأولويات ، خاصة في ظل الإستهلاك المتفاقم لموارد الطاقة الأحفورية أو التقليدية ، والذي يرجع إلى عدة أسباب منها النمو الديمغرافي و تحرك الآلة الصناعية ، حيث صارت مختلف الموارد الطاقاوية تلعب دورا كبيرا و أساسيا في ديناميكية التنمية .

إن المشرع الجزائري الذي أدرك هاته الوضعية ، ضبط مجموعة من الأحكام من خلال قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، حملت على عاتقها جعل النمو نموا مستداما ، قائما على تلبية إحتياجات الحاضر دون الإخلال بمقدرات الأجيال المستقبلة ، فقد تبنى مقاربات جديدة تهدف إلى حماية و تثمين الموارد ، مع الأخذ بعين الإعتبار لقدرتها على التجدد ، قصد تفادي وضعيات لا يمكن الرجوع عنها في المستقبل ، بخلاف النماذج السابقة للتنمية التي لم تتكفل بإنشغالات الديمومة كما ينبغي ، بل إقتصرت على جوانب التخطيط الإقتصادي و الإجتماعي فأنعكس ذلك سلبا على بقية المناحي .

إن النضوب المحتمل للإحتياطات الطاقوية التقليدية يمكن أن يعجل بحدوث عجز في تغطية الإحتياجات الوطنية ، خاصة في ظل توقعات الزيادة على الطلب بالنسبة للكهرباء والغاز، في غضون العشرين سنة المقبلة إلى ما يزيد عن ضعف الإستهلاكات الحالية ، ما يجعل فكرة إستباق ندرة المصادر التقليدية للطاقة و وإستبدالها بمصادر أخرى متجددة ، ضرورة ملحة للتصدي للتحديات الإنمائية ، لكونها مصادر تتمتع بخصائص و مزايا تساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، البيئية و الإجتماعية و الإقتصادية .

الكلمات المفتاحية : تهيئة الإقليم ، التنمية المستدامة ، التوازن البيئي ، الطاقة المتجددة ، ترشيد إستخدام الموارد الأحفورية ، الإحلال الطاقوي .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

قائمة المحتويات

الموضوع الصفحة

إهداء
شكر وتقدير
ملخص
قائمة المحتويات
مقدمة 01
الباب الأول : مساهمة الطاقات المتجددة في تكريس الإقليم المستدام 11
الفصل الأول :الأسس القانونية لتهيئة الإقليم و علاقتها بالتنمية المستدامة 12
المبحث الأول : الإطار النظري لسياسة تهيئة الإقليم 13
المطلب الأول : مفهوم تهيئة الإقليم 14
الفرع الأول :تعريف تهيئة الإقليم لغة و إصطلاحا..... 14
الفرع الثاني :التعريف القانوني لتهيئة الإقليم 17
الفرع الثالث : خصائص قانون تهيئة الإقليم 19
الفرع الرابع : أهداف قانون تهيئة الإقليم 26
المطلب الثاني : الأدوات التي تقوم عليها سياسة تهيئة الإقليم 32
الفرع الأول: التخطيط الإقليمي 33
الفرع الثاني : التقييم البيئي (دراسة التأثير) 54
الفرع الثالث :الأدوات القانونية الخاصة بتمويل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم..... 71
المبحث الثاني : أبعاد قانون تهيئة الإقليم و علاقتها بالتنمية المستدامة 80
المطلب الأول:أبعاد قانون تهيئة الإقليم..... 81
الفرع الأول : البعد الإقتصادي 81
الفرع الثاني : الأبعاد البيئية..... 87
الفرع الثالث : البعد الإجتماعي 93
المطلب الثاني : علاقة أبعاد قانون تهيئة الإقليم بالتنمية المستدامة 99
الفرع الأول: تطابق مفاهيم تهيئة الإقليم مع أبعاد التنمية المستدامة :..... 100
الفرع الثاني: وحدة الأبعاد و المعوقات 106
الفصل الثاني : آليات مساهمة الطاقات المتجددة في تكريس الإقليم المستدام 117

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لمصادر الطاقة المتجددة 118
المطلب الأول : مفهوم الطاقات المتجددة 119
الفرع الأول : تعريف الطاقات المتجددة 120
الفرع الثاني : أنواع مصادر الطاقات المتجددة 126
الفرع الثالث : مزايا و عيوب إستخدام مصادر الطاقة المتجددة 141
المطلب الثاني: مظاهر مساهمة الطاقات المتجددة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم 148
الفرع الأول : دور الطاقة المتجددة في تكريس التنمية المستدامة 149
الفرع الثاني : دور الطاقة المتجددة في دفع التنمية الإقتصادية..... 151
الفرع الثالث : الطاقة المتجددة و التنمية الإجتماعية..... 154
المبحث الثاني: أثر الطاقات المتجددة على تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة..... 157
المطلب الأول: دور الإمكانات الطاقوية المتجددة للجزائر في تحقيق أهداف قانون تهيئة الإقليم.. 159
الفرع الأول :الإمكانات الطاقوية المتجددة في الجزائر 160
الفرع الثاني : كيفيات إستغلال القدرات الطاقوية المتجددة لتحقيق أهداف قانون تهيئة الإقليم.... 166
المطلب الثاني : دور الطاقات المتجددة في الحد من المخاطر المرتبطة بسياسة تهيئة الإقليم.... 170
الفرع الأول :المخاطر المرتبطة بسياسة تهيئة الإقليم 171
الفرع الثاني: مساهمة الطاقات المتجددة في تكريس الأمن البيئي 185
الفرع الثالث :أساليب الحد من المخاطر المناخية و التكيف معها 188
الباب الثاني : الآليات القانونية لإدراج الطاقات المتجددة في سياسة تهيئة الإقليم 196
الفصل الأول:الإطار الهيكلي و التنظيمي و برامج الترقية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر... 198
المبحث الأول : الإطار الهيكلي و المؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة 199
المطلب الأول : الهيئات المركزية المكلفة بترقية و تثمين الطاقات المتجددة 200
الفرع الأول: وزارة تهيئة الإقليم 201
الفرع الثاني: وزارة البيئة و الطاقات المتجددة 203
الفرع الثالث:وزارة الطاقة 209
الفرع الرابع :وزارة الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة..... 213
المطلب الثاني :المؤسسات الفاعلة في ترقية و تثمين الطاقات المتجددة..... 219
الفرع الأول: مؤسسات البحث و التطوير 220
الفرع الثاني :مؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري : 228
الفرع الثالث: مؤسسات التمويل 233
المبحث الثاني: برامج ترقية قطاع الطاقات المتجددة 236

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول: البرامج على المستوى الوطني..... 237
الفرع الأول:البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة 238
الفرع الثاني :البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة..... 247
الفرع الثالث برنامج الفعالية الطاقوية..... 248
الفرع الرابع: نظام التدقيق الطاقوي 252
الفرع الخامس :البرنامج النووي المدني 253
المطلب الثاني: برامج ترقية الطاقات المتجددة على المستوى الإقليمي 254
الفرع الأول :مبادرة ديزرتيك الصناعية 255
الفرع الثاني :مخطط الطاقة الشمسية للإتحاد من أجل المتوسط 264
الفرع الثالث: مبادرة الإتحاد من أجل تبادل الطاقة المتجددة 268
الفصل الثاني:الأدوات القانونية لإدراج الطاقات المتجددة في سياسة تهيئة الإقليم..... 278
المبحث الأول: تدخل الدولة من أجل تعميم إستخدام الطاقات المتجددة..... 279
المطلب الأول:الأساس القانوني لتدخل الدولة من أجل تعميم إستخدام الطاقات المتجددة 280
الفرع الأول: ضمان السير الحسن للمرفق العام..... 281
الفرع الثاني: حماية البيئة والحفاظ على الصحة العامة..... 283
الفرع الثالث: تحقيق التنمية المستدامة..... 285
الفرع الرابع: ضبط السياسة العامة للتحول الطاقوي..... 286
المطلب الثاني : ممارسة سلطة الضبط الإداري لإثبات أصل الطاقة المتجددة..... 289
الفرع الأول :شهادة ضمان أصل الطاقة 290
الفرع الثاني :الآثار المترتبة عن إستخدام شهادة ضمان المنشأ..... 296
المطلب الثالث : إبرام عقود الإستثمار في الطاقات المتجددة 304
الفرع الأول :ماهية عقود الطاقة المتجددة..... 305
الفرع الثاني :التكييف القانوني لعقود الطاقة المتجددة..... 314
الفرع الثالث:إجراءات التعاقد في قطاع الطاقة المتجددة..... 319
المبحث الثاني:آليات ترقية و تثمين الطاقات المتجددة في قانون تهيئة الإقليم..... 327
المطلب الأول:ترشيد إستخدام الموارد الطاقوية التقليدية 328
الفرع الأول: مظاهر الترشيد في أهم القطاعات الإقتصادية 330
الفرع الثاني : إقتصاد الطاقة في قطاع التعمير و التهيئة العمرانية 343
المطلب الثاني :الإحلال الطاقوي و تعميم إستخدام الطاقات المتجددة 352
الفرع الأول: الإستثمار في الطاقات المتجددة 353

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني: الضمانات القانونية للمستثمرين في قطاع الطاقات المتجددة 360
الفرع الثالث :أهمية الإستثمار في قطاع الطاقة المتجددة 363
خاتمة..... 368
المراجع والمصادر 375
Abstract..... 385

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

مقدمة

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مقدمة :

تعتبر الطاقة ركيزة أساسية في عملية التنمية، وهي العنصر الحيوي الأكثر إستغلالاً وإستهلاكاً مقارنة بالموارد البيئية الأخرى. ولعل حاجة الإنسان للطاقة تجلت منذ بداية الخلق، إذ كان يعتمد إعتمادا كليا في إنتاجه على ما تدره الطبيعة من موارد غير متجددة ، كخشب الأشجار والفحم و أخرى متجددة وموجودة بصفة دائمة كأشعة الشمس وينابيع المياه الحارة ، ومع تزايد عدد السكان و تطور أنماط الحياة أخذ الطلب على الطاقة يتزايد ، مما تولد عنه ضغط كبير على المصادر التي تنتج عنها وللإشارة فإن مصادر الطاقة يمكن تصنيفها إلى طاقة تقليدية وهي تلك المصادر غير المتجددة عبر الزمن، وهنالك مصادر الطاقة الحديثة المتجددة والمستدامة على البيئة ، ولم تقتصر أهمية مصادر الطاقة الأحفورية على تلبية حاجيات الإنسان فحسب ، بل تعدت ذلك لتصبح مصدرا من مصادر الدخل القومي ، لدى العديد من الدول من بينها الجزائر، التي يقوم إقتصادها على المداخيل الناتجة من عوائد النفط و الغاز .

إن التبعية الإقتصادية التي تحققها المحروقات في الجزائر وإعتماد ميزانية الدولة عليها بشكل كامل ، في ظل التراجع الذي تعرفه قطاعات هامة أخرى لاسيما قطاعي الفلاحة و الصناعة ، من شأنها إعاقة وتيرة النمو الحقيقي ، لأن الإعتماد الكامل على مصادر الطاقة الأحفورية باتت تحكمه العديد من القيود ، بعضها حددته عوامل فيزيائية مرتبطة أساسا بكون هاته المصادر من الطاقة مصادر غير متجددة ومتوقع نضوبها ، في ظل الضغوط المتزايدة على هذا النوع من الموارد الطبيعية و إرتفاع الطلب عليها ، وهناك قيود بيئية مرتبطة بإستغلال وإستعمال هاته المصادر و التي تعتبر قيودا أكثر صرامة ، نظرا للتأثير الواضح لمخلفات هذا النوع من الصناعة

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وإنعاكاساتها على البيئة ، وقدرتها على التحمل سواءا على الصعيد الدولي أو المحلي، إضافة إلى القيود الإقتصادية المرتبطة أساساً بأسعار هاته المصادر، الخاضعة بالتقلب وعدم الثبات .

إن العلاقة التلازمية بين الطاقة والموارد الطبيعية من جهة، ومتطلبات التنمية الموجهة نحو متطلبات حماية البيئة من جهة أخرى، جعل السياسة التشريعية الحديثة تتجه نحو التكامل بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، لتدارك ندرة الموارد الطبيعية وحمايتها من كل أشكال التلوث البيئي ، أو تدهورها بفعل الإنسان الذي يعتبر محور التنمية ، وهو ما تضمنته المادة الثانية من القانون 10/03 ، التي نصت على الوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة ، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها .

إن هذه السياسة التشريعية ، التي تبناها المشرع الجزائري ، تهدف إلى تحقيق التوازن الإقليمي المستدام ، لاسيما في ظل الإختلال العميق والتحول الذي عرفه المجتمع الجزائري ، بالنظر إلى التوزيع السيء للسكان والموارد وتمركز الأنشطة الإقتصادية والخدمات في مناطق معينة من الإقليم ، والتي كانت ناتجة عن النماذج و التصورات السيئة للتنمية ، حيث لم تتكفل بالضوابط البيئية وإنشغالات الديمومة ، وإنما إقتصرت على مجال التخطيط الإقتصادي و الإجتماعي ، ومتطلبات حماية الإقليم ، مما إنعكس سلبا على القطاعات الأخرى .

وعليه فقد تبنى المشرع الجزائري ، سياسة تهيئة الإقليم بإعتباره توجه جديد ، طبقا لأحكام القانون 01-20 المتضمن تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، ولا شك أن هذه الأهداف الكلاسيكية للتنمية التي تمت على حساب البيئة والإقليم ، متعارضة مع التوجيه المستدام لعملية التنمية في مختلف مناطق الوطن وعلى مستوى كافة القطاعات ، وتحديد درجة مقاومة هذا التغيير وتقويم حساسية وهشاشة الأوساط الطبيعية له ، في نظرة شمولية تراعي التكامل بين مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، الثقافية والسياسية، بخلاف التنمية بمفهومها الإقتصادي البحت .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن مسألة تهيئة الإقليم هي مشروع متكامل وعمل إستراتيجي ، يراعي التوازن والإنسجام والتنسيق بين عناصر الإقليم ، والقيود الواردة على التنمية الإقتصادية ، ونماذج التنمية المقترحة للنهوض بالإقليم ، إقتصاديا وعمرانيا ، توجت بمفهوم جديد وهو التنمية المستدامة للإقليم بكافة مشتملاته.

بلا شك أن الجزائر منذ الإستقلال تبنت العديد من البرامج التنموية ، حيث ورثت بعد الإستقلال مجالا مهيكلا وفق طريقة تخدم مصالح المستعمر ، ميزها التباين بين المناطق الشمالية التي تتمركز فيها السواد الأعظم من الأوروبيين ، ومختلف الأنشطة و المنشآت والخدمات ، وباقي المناطق من الإقليم التي سادها الحرمان و التهميش والفقر ، في ظل الغياب التام لقضية التهيئة و إستمرارية العمل بالقوانين الفرنسية إلا ماكان تعارض منها مع السيادة الوطنية طبقا لأحكام القانون 157/62.[1]

لكن في ظل هاته الوضعية ، حاولت الجزائر الإعتماد على التخطيط التنموي الشامل لتسيير مواردها وحمايتها ، كما تبنت برامج التنمية المحلية كالبرامج الخاصة وبرامج التجهيز المحلي و القرى الإشتراكية .... إلخ ، بهدف مقاومة الإختلالات المحلية الإقتصادية والإجتماعية ، فأنصب إهتمام الجهاز المركزي للتخطيط على رسم الإتجاهات الرئيسية لتطوير مجمل الإقتصاد الوطني في إطار التخطيط الشامل.

أما التنمية المحلية ، فتكون موضوع إهتمام وإختصاص أجهزة التخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي ، لأن تفسير الإقليم يعتمد على ما تتوفر عليه الدولة من إمكانيات ، لتحديد مواطن التخلف وحدتها والوسائل الممكن إتخاذها للقضاء على التخلف أو القصور الموجود.

---

[1]– القانون 157/62، المؤرخ في 1962/12/31، المتضمن تمديد العمل بالتشريع الساري المفعول، ج ر رقم 02 الصادرة بتاريخ : 1963/01/11، ص18.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

لقد ظهرت سياسة التوازن الإقليمي في الجزائر مع بداية سنة 1966 تزامناً مع ظهور أول مخطط وطني سنة 1967 وبرامج التجهيز المحلي سنة 1970 وتطبيق الثورة الزراعية سنة 1971... إلخ حيث كان الهدف من ذلك هو التقليل من الإختلالات والفوارق الجهوية والنهوض بإقتصاديات المناطق المتخلفة.

يتضح جليا أنه منذ حصول الجزائر على إستقلالها السياسي وهي تسعى جاهدة إلى إقامة التوازن بين كافة أنحاء الوطن ، تداركا للمشاكل التي عرفتها كأزمة السكن وإكتضاض المدن الكبرى بالسكان ، عدم كفاية المرافق الإجتماعية لتلبية حاجيات السكان المتزايدة ، والهجرة السكانية الداخلية سواء من الأرياف نحو المدن سعيا وراء دخل مرتفع نسبياً أو الهجرة من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم الأكثر تطوراً كالهجرة من الجنوب نحو الشمال ، الأمر الذي أدى إلى إختلال التوازن الإقليمي المحلي في المجال الإقتصادي والإجتماعي للبلد، مما يصعب على الإدارة المركزية التخطيط دون الإعتماد على السلطات المحلية.

وبصدور القانون 87-03 المؤرخ في 1987/01/27 المتعلق بالتهيئة العمرانية ، هذا المصطلح الذي ورد في الميثاق الوطني والذي يشكل الإطار القانوني للحفاظ على المجال الجغرافي وحمايته وإستعماله ، كما يهدف إلى إقامة علاقة بين النشاطات المختلفة للقطاع الإقتصادي من خلال الهيكلة والتوزيع المحكم للأنشطة الإقتصادية والموارد البشرية والإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية. وقد إعتمد هذا القانون لتحقيق الأهداف المذكورة على أداتين جديدتين هما المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT ، الذي يرسم الخطوط العريضة للسياسة الوطنية للتهيئة والتعمير من أجل إنجاز المشاريع الكبرى ذات البعد الوطني ، ويحدّد التوجيهات الأساسية في مجال تنظيم التراب الوطني وتنمية وتحديد الإستراتيجية العامة لعملية شغل التراب الوطني ، كتحديد أماكن المناجم والحقول البترولية ، والمخطط الجهوي للتهيئة العمرانية SRAT الذي يعتبر أداة إستراتيجية لتنفيذ المخطط

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الوطني للتهيئة العمرانية ، كما يتولى شرح وتوضيح التوجيهات والمبادئ الواردة فيه ، ويبين كل مخطط جهوي تفاصيل الصور المستقبلية للإقليم أو الجهات ، وهذا حسب المعطيات الجهوية لكل منطقة حيث يجمع عدة ولايات ذات طابع إقتصادي وإجتماعي موحّد بهدف تثمين الإقليم الجهوي ، وقد كلّفت الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي أسّست سنة 1981 بإعداد هذين المخططين.

والملاحظ أن هذا القانون رغم أنه حاول التعريف بتوجه الدولة إلى تحقيق التوازن بين مختلف الأقاليم و الإستعمال الأمثل للموارد ، إلا أنه جاء قاصرا لعدة أسباب لعل أهمها مصطلح التهيئة العمرانية في حد ذاته ، الذي أوحى للكثيرين أنه جاء لوضع وتنظيم سياسة جديدة للتعميرو البناء ، في حين أنه كان يهدف إلى تنظيم مجمل التراب الوطني ووضع إستراتيجية عامة ذات بعد وطني لكافة القطاعات بما فيها قطاع التعمير و البناء .

إلا أن فشل الممارسات التنموية السابقة، أسفر على صدور القانون 01-20 المتضمن تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، والذي أعلنت من خلاله الدولة إلتزامها بتبني السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم لتنمية مجمل التراب الوطني تنمية مستدامة ، وبذلك فقد حملت على عاتقها إنشغالات الديمومة محمل الجد ، من خلال تبنيها لمقاربات جديدة قائمة على تلبية إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال المستقبلية ، فحماية وتثمين الموارد مع الأخذ بعين الإعتبار قدرتها أو كفاءتها في التجدد ، وهذا بهدف إستمراريتها.

وقد إعتمد المشرع الجزائري في تطبيق وتنفيذ توجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، على أداة جديدة جاء بها القانون الإطاري 01-20 المتضمن تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، هذا الأمر الذي يسعى إلى تحديد التوجيهات والأدوات المرتبطة بالتهيئة المستدامة للإقليم ، وهي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة والذي صدر بموجب القانون 10-02 ، بإعتباره أهم أداة تعمل في ظل أحكامها مختلف الأدوات الأخرى سواءا كانت قطاعية

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أو جهوية أو ولائية ، فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة يعتبر المنسق و الإطار المرجعي لكافة أعمال ونشاطات التنمية على إختلاف أهدافها خاصة تلك التي تؤثر بشكل مباشر في هيكلة المجال ، كما يلتزم بتحقيق التوازن التنموي عبر كامل التراب الوطني، من خلال الحفاظ على ديناميكية المناطق الرئيسية ، أو الأقطاب المحركة ، والسماح للمناطق المحرومة أو المهمشة بإستدراك تطورها.

كما أدرك المشرع الجزائري أن إعداد البلاد لمواجهة الإستحقاقات الكبرى المستقبلية على كافة الأصعدة ، من المتطلبات الواجب التكيف معها في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، خاصة في مجال حماية الموارد الطبيعية ، كون الحفاظ على رأس المال الطبيعي و تثمينه أصبح من الأولويات لاسيما الموارد الطاقوية التقليدية التي تلعب دورا كبيرا و أساسيا في ديناميكية التنمية ، و التي صارت تعرف تفاقما مستمرا في الطلب و الإستعمال ، الذي يصل إلى درجة الإستنزاف أحيانا ، نتيجة النمو الديمغرافي و تحرك الآلة الصناعية .

لذلك فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، وضع حلولا لمعالجة مسألة النضوب المحتمل للإحتياطات من الموارد الطاقوية الأحفورية ، مما يؤدي حتما إلى التعجيل بحدوث عجز في تغطية الإحتياجات الوطنية ، خاصة في ظل توقعات الزيادة على الطلب بالنسبة للكهرباء و الغاز في غضون العشرين سنة المقبلة إلى ما يزيد عن ضعف الإستهلاكات الحالية ، كما أن مسألة الإستنزاف اللاعقلاني لموارد الطاقة من شأنها الإخلال بالنظام البيئي والنظام الإقتصادي نظرا للإرتباط المباشر والوثيق بين الطاقة والعديد من القضايا الإجتماعية و الإقتصادية التي تؤثر على مسار التنمية المستدامة أهمها : مشكلة الفقر، البطالة، المشكلات الصحية وكذا قضية التغيرات المناخية.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن فكرة إستبدال المصادر التقليدية للطاقة التي يعد نفاذها ظاهرة طبيعية حتمية مسلم بها ، بمصادر أخرى متجددة أضحت ضرورة لمعالجة قضايا التنمية ، لكون الأخيرة مرتبطة إرتباطا وثيقا بمختلف عناصر التنمية المستدامة ، لا سيما التي تحمل في مضمونها العديد من الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية ، البيئية.

إن هذه الحقائق والمعطيات التي تداركها المشرع الجزائري من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث أكد على ضرورة وضع سياسة مستدامة طويلة الأمد ترتكز على محورين :

–برنامج وطني لترقية الطاقات الجديدة والمتجددة ، الشمسية والريحية ، والنووية المدنية و الحرارية الجوفية و الهيدروجينية .

–تغيير السلوكات عبر سياسة تحكم طاقاوية .

إن أهمية دراسة موضوع الطاقات المتجددة وبحث عن آليات ترقيتها ، لما يتمتع به هذا المورد من خصائص على كافة الأصعدة ، فمن جهة إن الخصائص التي تمتاز بها الطاقات البديلة على صعيد الأمن البيئي ، من شأنها المساهمة في الحفاظ على إستمرارية عمل الأنظمة الطبيعية ، ومن الناحية الإقتصادية فإن الطاقات المتجددة تعمل على زيادة مردود الطاقة بإعتبارها موردا ضروريا لدفع عجلة التنمية بتكلفة معقولة ، كما تساهم في خلق مناصب جديدة للعمل كون هذا المجال حديث النشأة نسبيا و متطور بإستمرار ، مما يتطلب توفير موارد بشرية ذات كفاءة في تسييرها.

ذلك أن إحلال الطاقات المتجددة ، والتحول إلى إستعمال النظم التكنولوجية المتصلة بالطاقات المتجددة ، والتقنيات المرتبطة بها يساهم في رفع الضغط والطلب المتزايد على موارد الطاقة التقليدية ، كما يساهم في تعميم إستخدامها على الصعيد المرتبط بصحة الأفراد للحد من تفشي

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

العديد من الأمراض الناجمة عن تزايد الإنبعاثات جراء الإستغلال اللاعقلاني للمصادر الأحفورية ، وهو ما يتماشى مع الأهداف المسطرة ضمن قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة .

إن الدافع وراء إختيار هذا الموضوع ، يعود إلى جملة من الأسباب تقتضيها الضرورة الملحة التي يفرضها موضوع التوجه نحو إستغلال الطاقات المتجددة ، كبديل عن المصادر التقليدية للطاقة ، و التي تسير نحو النفاذ خاصة في ظل تسارع وتيرة إستنزاف مصادرها ، وضرورة الحد من المشاكل البيئية والإقتصادية التي نعاني منها، نتيجة الإستغلال اللاعقلاني لموارد الطاقة ، لعل أكثرها خطورة ، ظاهرة الإحتباس الحراري الناجم عن تزايد الإنبعاثات الغازية .

أما الهدف الأساسي في تناول هذا الموضوع ، هو البحث في كيفيات مساهمة الطاقات الجديدة و المتجددة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، والتطرق إلى مختلف الآليات القانونية التي تنظم هذا القطاع و التي تعمل على تثمين مصادر هذا النوع من الطاقة ، وتدفع إلى تعميم إستعماله لدعم التنمية وتكريس التوازن الإيكولوجي للإقليم بالإضافة إلى المساهمة في إثراء المكتبة القانونية بمواضيع ذات قيمة إستراتيجية وديناميكية، ويعد تحديا ورهانا مستقبليا ، له إرتباط وثيق وأثر مباشر على العديد من المجالات : إجتماعية ، إقتصادية ، بيئية ، نظرا لقلة الدراسات القانونية في مجال الطاقات المتجددة ، وكيفيات ترقيتها وتثمينها وفق نظرة المشرع الجزائري من خلال قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة .

إن تحقيق الأهداف التي سطرتها السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، و التي ترمي إلى تزويد وتأمين الإقليم الوطني في آفاق العشرين سنة القادمة ، و بلوغ نسبة 10٪ من الطاقة المتجددة سنة 2030 ، وكذا تجاوز كافة العوائق التي تحول دون تنمية الطاقات الجديدة و المتجددة ، يتطلب تدخلاً على كافة الأصعدة لا سيما تدعيم الجهاز التشريعي ، لذلك فالإشكالية الجوهرية التي دفعتني إلى البحث في الموضوع هي إذا كانت الأسس القانونية

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

لتهيئة الإقليم تتجه نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، فما مدى مساهمة الطاقات المتجددة في دفع هذه السياسة وما هي آليات تكريسها ؟.

إن دراسة الإشكالية تتطلب الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لحداثة الموضوع الذي يقتضي التعريف بمختلف المصطلحات القانونية التي وردت في مختلف التشريعات المرتبطة بتهيئة الإقليم وترقية الطاقات المتجددة لاسيما التعرف على المخططات التي كرستها النصوص القانونية لاسيما المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ... إلخ.

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الباب الأول

مساهمة الطاقات المتجددة في تكريس الإقليم المستدام .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مساهمة الطاقات المتجددة في تكريس الإقليم المستدام

لقد تبنى المشرع الجزائري من خلال قانون تهيئة الإقليم تصورا جديدا للتنمية ونظرة مستقبلية للإقليم ، حيث حدد هذا القانون كافة الترتيبات والتوجيهات التي تقوم عليها سياسة تهيئة الإقليم ، والتي تعد عملا إستراتيجيا يبرز الطريقة التي تعتزم الدولة إعتمادها لتنمية كافة التراب الوطني ، نموا مستداما يضمن التوازن والإنصاف بين جميع مكوناته وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بدلا من ترك التركيب الوسطي ينمو بشكل فوضوي ، قد تكون إنعكاساته خطيرة أو صعبة المعالجة فيما بعد[1] .

ويعود إعتماد هذا التصور الجديد للتنمية الذي يشمل كافة الجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية إلى كثرة الإنتقادات التي وجهت إلى النظرة التقليدية للتنمية ، التي أثبتت محدوديتها لكونها كانت ترتكز على التنمية الإقتصادية دون الإكتراث بعواقبها وإنعكاساتها السلبية، فقد كانت تنظر إلى التنمية من الشقين الإقتصادي والإجتماعي[2]، كما أنها إعتمدت على تفضيل إستغلال الموارد والتجهيز المفرط للبلاد، دون مراعاة ما قد يترتب عن ذلك على المدى الطويل ، ما دفع الباحثين إلى التشكيك في مدى جدواها خاصة أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها ، فالتنمية وفق التصور الجديد ، تنميه قابلة للإستمرار لأنها تهدف إلى الإهتمام بالعلاقات المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي من جهة ، وبين المجتمع وتنميته من جهة أخرى ، كما تهدف أيضا إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتقييم الأثر البيئي والإجتماعي والإقتصادي للمشاريع التنموية ، كون البيئة

---

[1]– بشير التيجاني ، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2000 ، الجزائر ، ص 83 .

[2]– أسود قادرأحمد ، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري ، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، مصر ، ط 2012 ، ص 65– 66 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

هي المصدر الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان ، وأن التنمية هي الركيزة الجوهرية لتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية[1].

لذا فقد أصبح مبدأ الديمومة البيئية عاملاً للتحكيم في إستراتيجيات تهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية ، فالجزائر وصلت إلى القطيعة مع أوضاع لم يعد بعضها قابلاً للتدارك ، وأدرك المشرع الجزائري أن المحافظة على الموارد البيئية هو إهتمام متلازم لتحقيق النمو الإقتصادي[2] ، خاصة في ظل الرهانات الكبرى التي تتحملها البيئة والمناخ والثروة الطبيعية ، وزيادة الضغط على الموارد والثروات وخاصة الموارد الطاقوية التي ستكون مصدر نزاعات هامة وأزمات إيكولوجية ، فضلا عن ندرتها وإرتفاع قيمها الإقتصادية في المستقبل ، الأمر الذي يتطلب الإتجاه نحو تبني الآليات الوقائية للحد من التعرض للمخاطر كبرى ولضمان إستمرارية مختلف الأنشطة ، فالمخاوف المرتبطة بالسياق الطاقوي على المدى البعيد توجب على الجزائر أن تستعد لهذه الرهانات، وأن تقترب من مجتمع المعرفة من خلال تثمين و تعميم إستخدام موارد الطاقة المتجددة قصد دعم مكانتها على الساحة العالمية [3].

من خلال ما تقدم سنتطرق في هذا الباب إلى تحديد الأسس القانونية التي تقوم عليها السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، وإرتباطها بفكرة التنمية المستدامة (الفصل الأول) ، ثم نتناول أثر الطاقات المتجددة في تكريس أبعاد قانون تهيئة الإقليم (الفصل الثاني) .

---

[1]– أسود قادر أحمد ، المرجع نفسه ، ص 23 .

[2]– القانون 10-02 ، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، المؤرخ في : 2010/06/29 ، ج ر عدد ، 61 لسنة 2010 ، ص 43.

[3]– القانون 10-02 ، السابق الذكر ، ص 43.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفصل الأول

الأسس القانونية لتهيئة الإقليم و علاقتها بالتنمية المستدامة .

إن التطور من فكرة بيئة الإنسان إلى فكرة البيئة والتنمية ، ثم إلى فكرة التنمية المستدامة ينطوي على تقديم ناضج ، ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان الظن في السابق ، فهي تتعدى ذلك إلى كون البيئة هي مصدر الموارد التي يحولها الإنسان إلى ثروات، فتحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية ، لذلك تراعي فكرة التنمية المستدامة الأبعادالإجتماعية والأخلاقية لعلاقة الإنسان بالبيئة ، إنطلاقا من أن التنمية تقوم على ثلاث ركائز الكفاءة الإقتصادية، صون البيئة وعناصرها وقدرتها على العطاء، العدل الإجتماعي بين الناس جميعاً في حاضرهم ومستقبل أبنائهم [1].

إن قانون تهيئة الإقليم مرتبط ببناء الإقليم نفسه ، وموجه لتنميته وفق إتجاهات مؤكدة و متباينة أحيانا ، وفي الوقت نفسه في مواجهة تحديات غالباً ما تكون غير مسبوقة ، لذلك سنقوم بتحديد مفهوم لسياسة تهيئة الإقليم ، تعريفها و خصائصها و أهدافها التي ترتبط إرتباطا وثيقا بمفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة (المبحث الأول)، ثم دراسة الأدوات التي يعتمد عليها كمرجع إستدلالي لجميع القطاعات من أجل تنفيذ و متابعة سياسة تهيئة الإقليم ، و الضمانات التي إلتزمت بها الدولة من أجل تكريس ذلك قصد وضع معالم جزائر متوازنة ومستدامة وتنافسية [2] (المبحث الثاني).

---

[1]– عامر طراف ، المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 102 .

[2]– القانون 10-02، المرجع السابق ، ص 43 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول : الإطار النظري لسياسة تهيئة الإقليم .

تهيئة الإقليم هو المصطلح الذي تبناه المشرع الجزائري ، في إشارة منه إلى سياسة التهيئة الإقليمية التي تبادر بها الدولة وتديرها ، بالإتصال مع الجماعات الإقليمية و التشاور مع الأعوان الإقتصاديين و الإجتماعيين في إطار إختصاص كل منها[1] ، فهي التي ترسم الخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية الشاملة في مختلف المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والعمرانية على المدى البعيد ، فبعد أن إعتمد المشرع الجزائري سنة 1987 ، مصطلح التهيئة العمرانية [2] ، للإشارة إلى مفهوم التهيئة القطرية أو تهيئة الإقليم ، و اللذان يختلفان بدورهما عن التخطيط الإقتصادي الذي يتناول المشاريع والبرامج التنموية على مستوى الوطني على المدى القريب والمتوسط لتحقيق أهداف محدده في إطار التوجهات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في حين أن تهيئة الإقليم هي نشاط يراعي التطابق والانسجام والتكامل بين كافة المشاريع على كافة الأصعدة لتفادي كل تضارب بين الأهداف الإستراتيجية المرسومة على المدى القريب والبعيد[3] ، من هنا تتجلى أهمية تحديد مفهوم لتهيئة الإقليم وهو ما سنقوم بتوضيحه من خلال المطلب الأول ، ثم نتناول في المطلب الثاني أهداف هذا القانون و مدى إرتباطه بفكرة التنمية المستدامة .

---

[1]– المادة 2 ، القانون 01–20 ، المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، المؤرخ في 2001/12/12 ، ج ر عدد 77 لسنة 2001 ، ص 19 .

[2]– القانون 87–03 ، المتعلق بالتهيئة العمرانية ، المؤرخ في 1987/01/27 ، ج ر عدد 5 لسنة 1987 ، ص 149 .

[3]– بشير محمد التيجاني ، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية ، دار الغرب للنشر الجزائر، ص 16.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول : مفهوم تهيئة الإقليم .

إن تحديد مفهوم سياسة تهيئة الإقليم يكتسي أهمية بالغة ، لما قد يثيره هذا المصطلح من لبس ، فهو مصطلح متعدد الأبعاد و التقنيات ظهر إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة سياسية و إقتصادية و إجتماعية تبنتها الدول الإشتراكية و الرأسمالية على حد سواء[1] ، تنظمها قوانين البرمجة ، التي ظهرت في فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة ، لكي تسمح للدولة بتحقيق إستثمارات واسعة النطاق ، تهدف لتوسيع المداخيل المالية للدولة خارج الإطار السنوي[2] ، كما تتجلى أهميته في تمييزه عن ما قد يختلط به من مفاهيم ، و هو ما سنتاوله من خلال تعريف تهيئة الإقليم لغة و إصطلاحا (الفرع الأول) و قانونا (الفرع الثاني) ، و تبيان خصائصه (الفرع الثالث) ثم تحديد أهداف هذا القانون (الفرع الرابع).

الفرع الأول– تعريف تهيئة الإقليم لغة و إصطلاحا :

يعني مصطلح التهيئة Aménagement عدة مفاهيم منها : هيأ، أصلح، أعد، لأجل تحقيق هدف محدد، كما تعني كلمة التهيئة من الناحية الوظيفية، مفهوم التحسين، أو الزيادة في القيمة، أو المحافظة، أو التطوير.

أما التهيئة القطرية Aménagement du Territoire فلها عدة ترجمات باللغة العربية، وتستخدم كلها من طرف الباحثين الجزائريين، وفي دول المغرب العربي، نذكر منها : تهيئة الإقليم، التهيئة القطرية، التهيئة الترابية، التهيئة المجالية، التهيئة العمرانية.

---

[1]– بشير محمد التيجاني ، المرجع السابق ، ص 16 .

[2] - Jean-Claude MAITROT, « Lois de programme », ***Encyclopédie Universalis*** (en ligne),URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/lois-de-programme/

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وهذه الأخيرة، لا يقصد بها في كثير من المصادر الجزائرية بالتهيئة الحضرية فقط، بل هي مرادفة لنفس المفاهيم السابقة عن التهيئة القطرية، غير أنه وفي إطار بحثنا هذا إعتمدنا مصطلح تهيئة الإقليم ،نظراً لإعتماده من طرف المشرع الجزائري [1]، و كذالإستخدامها في المؤسسات الرسمية ومكاتب الدراسات، بالإضافة إلى أن هذه الترجمة تحمل صبغة قريبة من المعنى الحقيقي ، أما في بلدان المشرق العربي فيتم صياغته من وجهة نظر التخطيط وليس التهيئة، فهي بذلك ترجمة للمصطلحات الإنجليزية التالية : Regional planning – Land Development – Special Planning .

حيث يتم تحديد المفاهيم إما حسب المستويات العامة للتخطيط ، كالتخطيط الإقليمي والتخطيط المحلي، بالنظر إلى القطاعات المختلفة مثل : التخطيط الصناعي، التخطيط الزراعي، التخطيط السياحي والتخطيط العمراني، ذلك أن هذا الفرع الأخير مثلا، يشكل أحد الإختصاصات الجوهرية التابعة لقسم الجغرافيا في معظم الجامعات بالمشرق العربي [2].

أما من الناحية الإصطلاحية فالتهيئة القطرية، هي عملية البحث في النطاق الجغرافي لبلد ما، من أجل تحقيق أفضل التوزيعات الخاصة بالسكان، والنشاطات المختلفة، وذلك تبعا للموارد الطبيعية المتوفرة ، كما أنها تعني تنظيم المجال في إطار وحدة إقليمية، مهما كانت مساحتها، بحيث يتم تنميتها، وزيادة قيمتها، عن طريق إقامة التجهيزات الملائمة لها، والتوزيع العقلاني لليد العاملة وللموارد الطبيعية، وهذا لتلبية إحتياجات السكان.

وتخضع مسألة تهيئة الإقليم التي تقوم على الإستشراف الإستراتيجي لموضوع الإقليم ، للقوانين العامة في الدولة ، حيث أنها تستجيب لعدة تحديات بالنسبة للفاعلين المحليين ، فهي تشكل في

---

[1]- القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 19 .

[2]– بشير محمد التيجاني ، التهيئة القطرية ، ص 15 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مقام أول أداة متميزة للمساعدة على فهم ديناميكية الإقليم ، ضمن سياق يتصف أساسا باللامركزية والإستقلالية في إتخاذ القرار و ضرورة التعاون ، و في مقام ثان تسمح بغرس ثقافة الإستباق والنقاش الجماعي ، عن الرهانات القادمة و الخيارات المترتبة عنها في الحاضر، بإعتبارها تشكل مرحلة لابد منها لإستباق التغيرات الهيكلية و التحولات التي سيعرفها الإقليم [1].

وتهتم تهيئة الإقليم بتنمية المناطق، التي تكون في مجموعها الإقليم الوطني لبلد ما، بقصد تثمين هذا الإقليم وتحقيق التكامل بين إمكانياته المختلفة، والعمل على الإقلال بقدر الإمكان من ظاهرة الإختلال الإقليمي، التي تؤثر على مسار التنمية المستدامة للإقليم، فهي كذلك تعتبر علما متعدد الإختصاصات، وأسلوب إستراتيجي لشغل المجال، يعتمد وبصفة رئيسية على التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة .

كما وردت بعض التعاريف الأخرى من ذلك ، أن التهيئة القطرية هي الخريطة، أو الجغرافيا المستقبلية، التي يتم إعتمادها من طرف السلطات الرسمية ، وفي تعريف آخر فإن التهيئة القطرية هي إعادة تشكيل لبنية الإقليم من أجل تحقيق هدف من أهداف التنمية، بشرط ألا يحدث هذا التغيير إخلالا بالنظم البيئية [2] ، كما يرى البعض أن التهيئة القطرية هي تحديد لصورة إقليم ما، وأبعاده في المستقبل .

وعلى ضوء هذه المفاهيم نستنتج أن عمل التهيئة، مرتبط بتنظيم المجال من طرف الإنسان، ويتمثل هذا العمل في إعادة هيكلة أو تشكيل الإقليم من أجل تلبية متطلبات مشروع معين أو أهداف أو خطة محددة. وعليه فإن التهيئة القطرية تتم بطريقتين، الأولى هي أن نقوم بعملية التهيئة، من دون توفر دراسة أو هدف إستراتيجي مسبق، أو عدم تحديد سلم للأوليات من طرف

---

[1] Michel Godet ,Philippe Durance ,La prospective stratégique pour les entreprises et les territoires ,Paris,Ed Dunod ,2008,p133 .

[2] – بشير محمد التيجاني ، المرجع السابق ، ص 16 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

السلطات المركزية، بل تكون نتيجة ظروف ملحة، إذ يجب التركيز في هذه الحالة، على القيام بدراسة شاملة للإقليم، بهدف معرفة حركيته ونموه، والإمكانيات والعوائق التي يختص بها هذا الإقليم، لكي نصل في الأخير إلى إستنتاج ما يجب الحفاظ عليه، أو تغييره أو تحسينه.

أما الطريقة الثانية هي أن تكون هناك أهداف إستراتيجية محددة من طرف السلطات، يتم توجيه عملية التهيئة نحوها، وعليه ففي هذه الحالة، يجب أن تكون الدراسة، تتماشى حسب أهداف مسطرة سلفا. وعموما فإن التهيئة القطرية في الحالة الثانية، هي التي تختص بها أدوات التهيئة وعلى إختلاف مقاييسها الجغرافية، سواء كانت وطنية، أو جهوية أو محلية. ذلك أن التهيئة القطرية في مفهومها العام، هي فن أو تقنية للتصرف والتدخل بواسطة نظام منسق، عبر كل المجال الوطني، لبلد من البلدان، وضمن أهداف وروئ مستقبلية. وهذا من حيث السكان ونشاطاتهم، ومن حيث التجهيزات ووسائل النقل والإتصال التي يستخدمها هؤلاء السكان، مع الأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات والعوائق الطبيعية، والبشرية والإقتصادية، بل حتى الإستراتيجية منها [1].

الفرع الثاني– التعريف القانوني لتهيئة الإقليم :

التهيئة بشكل عام ، عرفها المشرع الجزائري من خلال القانون المتعلق بمطابقة البنايات وإتمام إنجازها على أنها ، "أشغال معالجة سطح الأراضي وتدعيم المنحدرات وغرس الأشجار ووضع أثاث حضري وإنجاز المساحات الخضراء وتشييد السياج".

أي أنها بمفهوم المشرع الجزائري عملية مستمرة منذ تحضير الأرض لعملية البناء إلى تحسين الوسط الذي يعيش فيه الفرد من خلال إنجاز مساحات خضراء وإنجاز المرافق العمومية ... إلخ[2].

---

[1]– بشير محمد التيجاني ، المرجع السابق ، ص 17 .

[2]– المادة 02 ، قانون 08–15 ، المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، المعدلو المتمم ، المؤرخ في 2008/07/20، ج ر عدد 44 لسنة 2008 ، ص 21 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

فالتهيئة وفق هذا المفهوم مرتبطة بمجال التهيئة و التعمير ، الذي يعد مجالا حيويا تأخذ سياسة تهيئة الإقليم على عاتقها ضبطه و تنميته و تثمينه ، كما أنه و بالرجوع لأحكام القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة نجد أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريفاً لتهيئة الإقليم لكنه إكتفى بتحديد الأهداف المتوخاة منها[1]، أنها من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة.

فتهيئة الإقليم حسب المشرع الجزائري هي سياسة وطنية تهدف إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل إقليم أو فضاء جهوي، كما أن هاته السياسة تساهم في إرساء دعائم الوحدة الوطنية وتدمج بالإضافة إلى الأهداف التنموية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية متطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم [2] .

من خلال ما تقدم يمكن القول ، أن تهيئة الإقليم هي أسلوب من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء أكان ذلك على المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني .

إن سياسة التهيئة تعني :" الفعل أو العمل الذي تعلن بموجبه الدولة عن مشروعها الإقليمي الذي تعتزم إعتماده في إطار التنمية المستدامة ، يحدد مبادئه وأحكامه قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة و ينفذ طبقا لتوجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي هو بمثابة وثيقة توجيهية تراعي التطابق والإنسجام والتكامل بين كافة المشاريع لمختلف القطاعات الحيوية ، لضمان التوازن والإنصاف و جاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته ، وعدم إهمال أي إقليم وتركه عرضة

---

[1]– المادة 1 ، القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 19 .

[2]– المادة 5، القانون 01-20 ، المرجع نفسه ، ص 20 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

للمصادفة ، لأن كل فضاء هو جزء من التراب الوطني يعترف له بالحق في التطور والرفاه، فهو مثل الإنسان، وعلى الصعيد المحلي يتعين خلق الشروط التي تمكن الإنسان من العمل والعيش في المنطقة التي يرغب فيها مع إعادة خلق الروابط مع الإقليم .

فالإقليم هو الأساس الذي تتم فيه أنشطة المواطنين وحياتهم وهو مزيج بين معطيات ميدانية وإمدادات للتاريخ[1] .

الفرع الثالث : خصائص قانون تهيئة الإقليم .

يعتبر قانون تهيئة الإقليم من القوانين الحديثة نسبيا ، لإرتباطه بدراسات التهيئة القطرية ، التي على الرغم من ظهور أعمال التهيئة بارزة للعيان، خلال الحضارات المتعاقبة وضمن جميع الآثار القديمة، وفي كل الميادين كالزراعة، وأساليب الري، وتخطيط المدن، إلا أن الميلاد الحقيقي للتهيئة القطرية قد ظهر في بداية الخمسينات من القرن الماضي، بهدف مواجهة حصيلة المتغيرات التي عرفها الإنسان، والتي أشتهرت على إزدياد وتنوع حاجيات السكان، بالإضافة إلى أن وظيفة مهيئ الإقليم Aménageur، لم تظهر إلا خلال هذه الفترة ، على خلاف الوقت الراهن الذي توسع فيه دور المهيئ ، ليصبح الشريك الضروري للسلطات العامة ، والذي لا يمكن الإستغناء عنه في المهام والأعمال المعقدة، الخاصة بالتحكم في المجال وتنظيمه ، الأمر الذي دفع مختلف التشريعات على غرار المشرع الجزائري إلى التدخل ووضع قوانين تضبط أعمال التهيئة و تحديد سلطات وكيفيات تدخل مختلف الإدارات في تنفيذ و متابعة جميع أعمال التهيئة القطرية .

بناءاً على ما سبق فإننا سنحاول إستخلاص، أهم خصائص ومميزات الدراسات المتعلقة بالتهيئة القطرية والتي نذكر منها ما يلي :

---

[1]–القانون 10–02 ، السابق ذكره ، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – خاصية التدخل الإرادي :

تمتاز دراسات التهيئة القطرية، بخاصية التدخل الإرادي، أو الإرادة في السيطرة على المجال، بهدف إحداث التكامل، والتوازن، والتكيف، بين جميع مكونات وعناصر الإقليم الواحد، وفيما بين الأقاليم المختلفة، عبر كامل التراب الوطني، بإعتبار التهيئة أهم أداة للوصول إلى التنمية المستدامة .

ثانيا – خاصية البعد المستقبلي للتهيئة :

ذلك أن التهيئة القطرية في جوهرها هو قانون يؤثر على البعد المستقبلي للتهيئة، هي أسلوب طويل المدى، لا يمكن تصوره أو إدراكه، إلا ضمن آفاق ورؤى مستقبلية، لأن التهيئة القطرية تمثل إستجابة حديثة لإشغالات قديمة."

ثالثا –الترابط بين التخطيط المكاني و الزماني :

إن الفصل في دراسات التهيئة بين التخطيط المكاني للمجال، والتخطيط الزماني له، أمر غير ممكن ، ذلك أن لكل فترة زمنية أسلوب معين للتهيئة قد لا يصلح لجميع الفترات اللاحقة، وإن كان ذلك يطبق في إقليم واحد [1] ، كما أن التنوع الجغرافي و الإقتصادي و الطبيعي و الثقافي ، و الذي يعد تعبيرا عن كل جهة من الإقليم و دلالة على أنها موجودة و محددة بالذات ، و ماعلى رجال القانون إلا إعطاء الصبغة القانونية اللازمة لهذه الفئة المتجانسة إقليميا لضمان حمايتها و بقائها[2] وهو الأمر الذي يضطلع به قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة .

---

[1] – ساسي محمد، أدوات التهيئة القطرية في الجزائر بين الواقع، رسالة ماجستير في الجغرافيا، ص 17 .

[2] -Jean HARTICO, *le bon usage de la région*, ***La revue administrative***. N° 159, p.1974.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رابعا – إحترام خصوصيات الإقليم :

تتميز الدراسات الخاصة بالتهيئة القطرية، بالتكامل بين الجانب النظري والمجال التطبيقي لها، فلا يكفي في إعتقادنا، معرفة قواعد وأصول هذه الدراسة من الناحية النظرية فقط لكي نستطيع ممارستها في المجال، بل يتوجب علينا إضافة إلى هذه المعرفة، الإطلاع الدائم وإستخلاص المهارات والخبرات التي يمتاز بها المختصون في الميدان، من مسؤولين سياسيين وتقنيين، وجميع المكلفين بتطبيق أدوات التهيئة القطرية في الميدان، حيث يواجهون مشاكلها اليومية، خاصة الذين يعملون أو يتواجدون على المستوى الإقليمي والمحلي، يضاف إلى ذلك، أن لكل إقليم خصوصياته المميزة، والتي يجب أخذها في الحسبان أثناء دراسات التهيئة، إذ يصعب إدراكها عن طريق الدراسة النظرية فقط، بل يتطلب مشاركة هؤلاء الممارسين في الميدان بالإضافة إلى سكان الإقليم.

خامسا – تحقيق منفعة عمومية :

تعد دراسة التهيئة القطرية من الدراسات المتعددة الإختصاصات، حيث كانت تقوم في الماضي، على إعتبارات جغرافية محضة، ثم إتسع نطاقها نحو معالجة إشكاليات حديثة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الإشكاليات العقارية، والبيئية، والقانونية، والتجارية، والمالية ... إلخ [1].

وعليه فإننا نصبح بصدد مفهوم خاضع لعدة تفاسير، نتيجة تعدد التصورات والأطروحات المختلفة، وعدم الإجماع على مفهوم واحد، ذلك أن كل إختصاص من الإختصاصات التي تساهم في عملية التهيئة، تنظر إليها من زاوية واحدة وحسب إختصاصها فقط ، ومن هنا نستخلص بأن مهيئ الإقليم لا يعمل لوحده في الميدان، بل ضمن مجموعة متكاملة من المختصين في مجالات متعددة، مثل الزراعة والعمران والبيئة، بيد أن مهيئ الإقليم، هو الذي يقوم بعمليات الإعداد والتنظيم والتنسيق، بين

[1]– ساسي محمد، المرجع السابق ، ص 18 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مختلف الإختصاصات ووسائل وقطاعات التهيئة. وعلى هذا النحو، فالنتيجة النهائية لأعماله، وثمرة مجهوداته، لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون ملكية خاصة به، مثل ما هو الشأن بالنسبة للإنجازات التي يقوم بها المهندس المعماري، والتي يتم فيها ربط إسمه الخاص، بجميع إنجازاته، لأن الهدف الأساسي للدراسات التي يقوم بهام هيئ الإقليم، هو تقديم خدمة عمومية، تتمثل في إحداث التوازن والتوفيق بين حاجيات السكان، وبين مقتضيات الوسط والمجال الذي يعيشون فيه.

عملية التهيئة في جوهرها، ليست مرادفة تماماً لعملية التنمية، فهي لا تستلزم بالضرورة وجود عائد أو ربح تجاري، بل إن التهيئة القطرية، تفترض تقويماً عاما لكيفية إستقبال وتحمل عمليات التغيير، أو التشكيل، وتحديد درجة مقاومة هذا التغيير، من طرف الإقليم، بالإضافة إلى تقويم حساسية وهشاشة الأوساط الطبيعية له [1].

وبناء على ما سبق ذكره، يتضح لنا جليا، أن إختصاص التهيئة القطرية، هو من أهم الإختصاصات وأكثرها ضرورة، للإنسان وللطبيعة معا [2].

سادسا – قانون تهيئة الإقليم مرن و متطور :

إن خاصية التطور الدائم والسريع الذي تعرفه دراسات التهيئة القطرية، سمحت للكثير من العلوم الأخرى ، من الإندماج ضمن المهام الأساسية التي تقوم بها عملية التهيئة، ومثال على ذلك إختصاص حماية البيئة، إذ يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار قضية المحافظة على الأوساط والنظم البيئية عند إقامة أي مشروع من المشاريع التنموية، كالمشاريع الصناعية، وطرق المواصلات، ونمو المدن. هذا فضلا عن تأثير التكنولوجيات الحديثة التي تعرفها وسائل الإتصال والإعلام les nouvelles technologies l'information et de la communication، مثل الأنترنت،

---

[1]– ساسي محمد، المرجع السابق ، ص 20 .

[2]– ساسي محمد، المرجع السابق ، ص 18 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الجامعات الإفتراضية، الحكومات الإلكترونية، نظم المعلومات الجغرافية، الإستشعار عن بعد، ودور هذه التكنولوجيات الحديثة، في السياسة الجديدة للدولة الخاصة بتهيئة الإقليم، والسعي من أجل إستخدامها في السيطرة على المجال، وإحداث التكامل الإقليمي، ليس بداخل الدولة الواحدة فقط، بل بين جميع أقاليم العالم، وذلك نتيجة الترابط والتشابك الدولي، وهذا ما يسمى بالعولمة، حيث أدت هذه الوسائل التكنولوجية ، إلى إنكماش الزمان والمكان، كما همشت الأقاليم والحدود الجغرافية [1] .

إن دراسات تهيئة الإقليم، التي تتطلب نصوصا قانونية موحدة[2] ، ستشهد تغيراً متواصلاً في المستقبل، لأن مهيئ الإقليم يمتاز عن غيره، بخاصية الطموح المستمر نحو الأفضل، وحتى وإن كانت الطموحات لا تتحقق جميعها.

سابعا – تحديد و ضبط صلاحيات مختلف السلطات :

إن تنظيم المجال يرتبط بالتوجهات والإعتبارات السياسية ، ذلك أن الإستراتيجية المتبعة في التهيئة القطرية لدولة من الدول، تعكس المستوى الذي وصلت إليه من التطور الحضاري في جميع الميادين، كما تعبر عن مستوى ممارستها للسلطة، ومدى تنظيمها السياسي .

ومن أوجه ممارسة السلطة دراسات تهيئة الإقليم ، التي تمتاز بأنها مركزية المناهج والخطط ومحلية القرار والتنفيذ، فالدولة هي التي تتولى إعداد أدوات ومخططات التهيئة القطرية، عن طريق التشريع، وهذا يعني أن الدولة تبادر وتدير عملية التهيئة، ليس ذلك بواسطة قرارات سلطوية، وإنما عن طريق الإتصال والتشاور ، وتبادل الآراء، مع السلطات المحلية والولائية والجهوية، ومع الأعوان الإقتصاديين

---

[1]- ساسي محمد، المرجع السابق ، ص 18 .

[2] - François Lefebvre, Aménagement du territoire emergence d’un droit ,L’harmattan, 2003, p24 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

والإجتماعيين من جميع القطاعات، الخاصة والعامة للوطن، مع الأخذ بعين الإعتبار مساهمة المواطنين في إعداد وتنفيذ سياسة الوطنية للتهيئة، مما يتطلب وجود تحضيرات ومشاورات موسعة تؤدي إلى بلورة الأفكار والتحديات التي يمكن أن تواجه الإقليم مستقبلاً، والبحث عن أصل السبل، التي تؤدي إلى التنسيق بين أعمال السلطة، بحيث تصبح مقبولة من طرف الجميع، وعلى هذا النحو، يتمكن الجميع من الوصول إلى نتيجة مرضية وفعالة لعمليات التهيئة، وكما يقال" أن عمل التهيئة، هو البحث عن العقلانية بواسطة تشجيع الحوار وتبادل الآراء .

إن أعمال تهيئة الإقليم في مجملها لا تصدر عن إدارة واحدة ، و بإرادة منفردة منها ، فهي عملية منسقة بين الإدارة و مجموعة من الشركاء الفاعلين ، من الخواص و المؤسسات العمومية على المستويين المركزي و المحلي[1] .

ثامنا– الإلتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة :

من أهم خصائص قانون تهيئة الإقليم ، أنه أخذ بعين الإعتبار مجموعة من العناصر التي يتعين فهمها، قبل الخوض في أي دراسة من دراسات التهيئة وهي :

أ – عنصر السكان في الإقليم مثل : الكثافة – بنية السكان – تركيب ونمو السكان – حركة السكان

ب – المقومات والمعوقات الطبيعية، والتقنيات المستخدمة في إستغلالها، أي ما مدى إمتلاك الإقليم للعناصر المادية والتكنولوجية في إستغلال المجال [2].

ج– التنظيم الإجتماعي: ونعني به الخصوصيات التي تمتاز بها كل المجتمعات، ريفية كانت أم حضرية، ومدى قابليتها للمشاركة والمساهمة مع السلطات، في العمليات المختلفة لتهيئة إقليمهم، بحيث يتحول دور هذه المجتمعات، من دور المتفرج والملتقي إلى دور المساهمة والشراكة.

---

[1]- François Lefebvre,op cit , p 18 .

[2]– ساسي محمد، المرجع السابق، ص 19 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

د- التنظيم الإقتصادي : وهنا حسب رأينا، يوجد نمطين من التنظيم الإقتصادي في الوقت الراهن، يتأثر بهما المجال الجغرافي، الأول هو إقتصاد السوق حيث يكون فيه على الدولة، أن تحكم ولا تملك، وتنظم ولا تدير، بتفضيل الخاص على العام، وتفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية، وتغليب قوى السوق، على قوى التخطيط والتهيئة.

أما النمط الثاني فيتمثل في إعتماد الدولة لأسلوب التنمية المستدامة، حيث يتم فيه التوازن والتكامل، بين الأبعاد الثلاث الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وهو ما يصبوا إليه كل مجتمع، نتيجة إرتفاع عدد السكان وزيادة نسبة التحضر، وبالتالي إستنزاف الموارد الطبيعية. وبناءاً على ما سبق ذكره يظهر لنا أن التهيئة القطرية، هي من أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة.

من خلال ماتقدم يمكن القول أن أهم ما يميز القانون 01-20 ، المتضمن تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، أنه أرسى مبادئ تقوم على نظرة شمولية لشتى جوانب الحياة، فقد جاء بمشروع متكامل، يتوفر فيه التوازن بين الجوانب الطبيعية والبيئية، والإقتصادية والبشرية، وحتى الثقافية والسياسية منها.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الرابع : أهداف قانون تهيئة تهيئة الإقليم .

لما كانت السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم عنصرا من عناصر التخطيط الوطني ، ووسيلة يطرح من خلالها البعد المكاني لأخذه في الإعتبار عند إتخاذ القرار الحكومي ، فهي بذلك تعمل على تعويض العوائق الطبيعية و الجغرافية للمناطق و الأقاليم ، لضمان تثمينها و تنميتها و إعمارها بشكل متوازن[1] ، فالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ضرورة لا مفر منها لعدة أسباب منها تعدد الأوساط الجغرافية الإقتصادية في الجزائر ، وما تحتويه من الفرص والمقومات الإقتصادية والخصوصيات الطبيعية والبشرية، مما يحتم علينا وضع ميكانزمات للتنمية المستدامة لكل إقليم على حدى إعتماداً على مقوماته الطبيعية الإقتصادية والبشرية وذلك على شكل خطط تهيئوية إقليمية ، تهتم بتوزيع الموارد الوطنية فيما بين الأقاليم ، كما تستخدم هاته السياسة للتعرف على مناطق الإقليم ذات المشاكل التنموية وتعيين مواقع النمو التي يلزم تخصيص الموارد لها، ومن ناحية أخرى فمن شأن هذه السياسات أن تعوق التهيئة الإقليمية إذا كانت أهداف الخطط الإقليمية تتعارض مع أهداف الخطط الوطنية بحيث ينعدم الإنسجام والتنسيق فيما بينها[2].

لذلك فالدولة تلتزم في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة بجملة من الإلتزامات نستعرضها كما يلي:

---

[1]– المادة 6 فقرة 1 ، المرجع السابق ، ص 20 .

[2]– بشير محمد تيجاني، المرجع السابق ، ص11–12 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – الإلتزام بتحقيق التوازن الإقليمي :

إن الإلتزام بتحقيق التوازن الإقليمي ، من خلال تعويض العوائق الطبيعية و الجغرافية للمناطق و الأقاليم و إعمارها و تنميتها بشكل متوازن[1] ، الذي يقع في قلب مسعى تهيئة الإقليم ، يهدف إلى وضع خطوط جديدة للتقسيم وإستقطابات جديدة تهيكل تنظيماً متجدداً للإقليم ، ويربط إعادة التشكيل الإقليمي هذا ، وفق فضاءات متمايزة لكن أكثر تكاملاً وتضامناً سواء بين المكونات الكبرى للإقليم (الساحل، التل، الهضاب العليا والجنوب) أو بين مدن بوظائف جد محددة أو بين المدن والأرياف.

إن قانون تهيئة الإقليم ، يهتم بتنمية المناطق ، التي تكون في مجموعها الإقليم الوطني ، و ذلك قصد تثمينه و خلق تكامل بين إمكانياته المختلفة ، و العمل على الإقلال بقدر الإمكان من ظاهرة عدم التوازن ، التي تؤثر على مسار التنمية المنسجمة [2] ، ويستند في ذلك إلى إعادة هيكلة الساحل والتل وتنمية طوعية للهضاب العليا والجنوب ، وإلى ترقية نظام حضري أكثر تسلسلاً وبعث علاقات أكثر كثافة وأكثر قدرة على إستقطاب عالم الريف .

ومن أجل هذا أيضا ، من بين الإستراتيجيات التي يعتمد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عليها، إستراتيجية لإعادة هيكلة الفضاءات الساحلية والتلية ، قادرة على إيصال النمو الساحلي إلى مجمل الشريط التلي. وتعتمد هذه الإستراتيجية على إنشاء مدن الربط للتل تشكل بديلاً لتمركز التنمية في المدن الكبرى وحدها، ولا تهدف هذه الإستراتيجية إلى كبح تنمية الشمال، بل تسمح بالأحرى بتنمية أكثر نوعية ترتكز حول مزاياه الخاصة به أكثر مما ترتكز على إستغلال نقائص الهضاب العليا والجنوب. وهكذا يصبح الفضاء الساحلي والتلي إقليماً بقدرات تنمية أكثر إستهدافاً، وأفضل توزيعاً،

---

[1] – المادة 6 ، القانون 01-20 ، السابق ذكره ، ص 20 .

[2] -Wackermann G ,géographique régionale , Ellipses , paris , 2002 ,p134 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وأكثر قدرة على دفع الديناميات إنطلاقاً من مدن الربط نحو الهضاب العليا والجنوب، بدلاً من إمتصاصها بدون مقابل[1].

تتمثل أهداف الخط التوجيهي الثاني في بعث ديناميات توازن جديد بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية ووضع نظام حضري في خدمة الإقليم .

فقد تم حصر عدة خيارات لإعادة التوازن الإقليمي من شأنها تحديد حجم الأهداف المحددة من طرف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

ثانيا – تحقيق العدالة الإجتماعية :

لما كان الإنسان هو محور التنمية وهدفها النهائي، تلتزم الدولة من خلال السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، بالعمل على تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية و محاربة كافة أسباب التهميش و الإقصاء الإجتماعيين في الأرياف و المدن على حد سواء[2] ، من خلال إستخدام الموارد البشرية إستخداما كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع ، و تمكين المواطنين الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، من الخدمات الأساسية .

إن سياسة تهيئة الإقليم التي تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولاً بالإحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة ، وتعني فيما وراء توفير الإحتياجات الأساسية تحسين الرفاه الإجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والإستثمار في رأس المال البشري .

---

[1]– القانون 10–02، السابق ذكره ، ص 59 .

3– المادة 6 ، المرجع السابق ، ص 20 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

فالتنمية البشرية تتفاعل تفاعلاً قوياً مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، من ذلك مثلاً أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل والتعليم الجيد ، أمر يساعد على التنمية الإقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل [1].

إن فرص حياة الأفراد مقيدة بعوامل معقدة من اللامساواة ، و يمكن لهاته الفوارق في التنمية البشرية والإجتماعية أن تخلق تفاوتات بين الفضاءات و تزيد من حدتها ، فالتهميش والهشاشة والإقصاء ظواهر تتفاعل فيما بينها لتخلق حلقات من المساوئ النشيطة ، تتدعم بصورة متبادلة و تنتقل من جيل لآخر ، و كسر هذه الحلقات أحد مفاتيح التنمية المستدامة في إطار تحقيق الإنصاف بين الأقاليم التي يشكل ضمانها للتوازن و التضامن الإقليمي ، ويساهم في الإستدامة كما يوفق بين الإنسجام الإجتماعي و الوحدة الوطنية مع مراعاة جاذبية الإقليم [2].

ثالثا – دعم النشاط الإقتصادي وضمان توزيعه على كافة الإقليم الوطني :

يعتبر دعم النشاط الإقتصادي من الضمانات الجوهرية التي تلتزم الدولة بتكريسها ، وتضمن توزيعها و إنتشارها على كافة تراب الإقليم الوطني[3] ، فالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم هي نوع من التخطيط الإقتصادي إلا أنها لا تقتصر على الإهتمام بالجوانب الإقتصادية المجردة فحسب كمعدلات النمو والخطط الإقتصادية والإعتمادات المالية المخصصة ومواقع وتكاليف المشاريع ومقوماتها في الإقليم، فهي بالإضافة إلى الإهتمامات السابقة الذكر تأخذ الإطار الإقليمي بعناصره المختلفة الطبيعية والبشرية كقاعدة أساسية لمنطلق المشاريع المبرمجة للنهوض بالإقليم

---

[1]–عمر الشريف ، إستخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 2007 ، ص155، 156 .

[2]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 95 .

[3]– المادة 6 الفقرة 3 ، القانون 01–20 ، المرجع السابق، ص 20 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

في مختلف المجالات الإقتصادية والعمرانية والإجتماعية مع الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الطبيعية والبشرية المتنوعة التي يمتاز بها الإقليم ، فهي بعبارة أوضح تراعي الإنسجام والتنسيق بين مقومات الوسط الإقليمي المتنوعة ونماذج التنمية المقترحة للنهوض بالإقليم إقتصادياً وعمرانياً وحماية عناصره الطبيعية ومكتسابته الحضارية والثقافية [1].

رابعا – التحكم في نمو المدن و تنظيمها :

إعتبارا للتعقيدات الحضرية ، فإن تنمية المدينة تعد من الرهانات الساسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم التي يقوم على رفعها وفق مسعى مدروس و خلاق يعيد للمدينة بعدها الأكثر دلالة [2].

فقد عرفت المدن توسعاً عمرانياً وإمتداداً مجالياً متواصلاً سواء بشكل أفقي أو عمودي زاد من حجمها، ومن مساحتها إلى أن بلغت حدود ضواحيها أو تجاوزتها في بعض الأحيان، وعلى كل حال، فإن النمو العمراني هو عبارة عن إمتداد للقطاعات الحضرية بصفة عامة والمدن بصفة خاصة، من أجل تلبية حاجات السكان المتنوعة والمتعددة سواء كانت الإقتصادية والإجتماعية والترفيهية والثقافية ... أو غيرها.

إن التحولات العميقة للمدن تحت تأثير النمو الديمغرافي والتطورات الإجتماعية والإقتصادية في العقود الأخيرة ، زادت النسيج العمراني توسعاً وتدهورا حال دون السماح للمدن بالقيام بمجمل وظائفها وتطوير الخدمات والتجهيزات الضرورية من أجل سيرها الحسن وإشعاعها.

وبالفعل فقد إمتصت المدن فائض النمو الديمغرافي الكبير، المقترن بالنزوح الريفي، حيث أن نسبة 86% من السكان تقيم في تجمعات مقرات (الولايات والبلديات) ،وهو إتجاه سيتزايد في العشريات

---

[1]– بشير محمد التيجاني ، المرجع السابق ، ص 71 .

[2]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 97 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المقبلة، و إنتشر التعمير في جميع التراب الوطني مع تكثيف الشبكة في المنطقة التلية ونمو مذهل في الجنوب وحول الهضاب العليا.

وقد رافق هذا النمو تدهور في إطار الحياة، ميزه توسع النسيج العمراني غير المهيكل والسيئ التجهيز، مما أدى إلى تهميش أحياء بكاملها وإلى إنتشار السكن العشوائي وبيوت الصفيح وبناء السكنات مع خرق التشريع والتنظيم المتعلق بالعمران، كما أدى إلى تطور المشاكل المرتبطة بالتنقلات والنقل والتلوث وزيادة التعرض للمخاطر الكبرى [1] ، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.

إن النمو العمراني للمدن يكون متغير الوتيرة ،حسب المكان وحسب العوامل الكثيرة المتداخلة التي تؤثر في هذا الأمر، ولعل من أهم العوامل التي تساهم في نمو المدن وتوسعها العامل الديموغرافي بالأساس، ويليه مباشرة كل من العامل الإقتصادي والعامل التاريخي[2].

إن إلتزام الدولة من خلال السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، بضرورة تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية سيؤثر إيجابا في مسألة توزيع السكان ، من خلال إبطاء حركة الهجرة إلى المدن كون سياسة تهيئة الإقليم ، تعنى بالنهوض بالتنمية القروية بمجموعة من التدابير، من قبيل إعتماد الإصلاح الزراعي وإعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

---

[1]– القانون 10-02 ، السابق ذكره ، ص 21 .

[2]– خلف الله بوجمعة ، تخطيط المدن ونظريات العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2016 ، ص55.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني : الأدوات التي تقوم عليها سياسة تهيئة الإقليم .

إعتمدت الدولة في إعداد السياسة العامة لتهيئة الإقليم على التخطيط اللامركزي ، لكونه عملية مستمرة وشاملة على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية ، من أجل حصر دراسة كافة الموارد والإمكانات المتوفرة على كافة الأصعدة والمستويات ، لتكوين إستراتيجية عملية إستغلال الموارد المتاحة والإمكانيات وتسييرها على أحسن وجه ، لتحقيق الأهداف المرسومة لإسعاد المجتمع خلال فترات زمنية متعاقبة ، فهي تطرح البعد المكاني للإقليم عند إتخاذ القرار الحكومي الوطني ، كما تهتم بتوزيع الموارد الوطنية فيما بين الأقاليم وتساعد في التعرف على مناطق الإقليم و تحديد المشاكل التنموية و تعيين المواقع التي تستلزم تخصيص الموارد لها للتنسيق مع أهداف المخططات الوطنية الأخرى حتى لا تتعارض سياسة التهيئة الإقليمية معها بسبب عدم الانسجام والتنسيق فيما بينها [1] .

وبناءاً على هذا، يتجلى لنا الدور الأساسي الذي تقوم به سياسة تهيئة الإقليم ، في المساهمة في حل هذه المعادلة الصعبة، بين كل من المستلزمات الطبيعية، وبين حاجيات السكان، وذلك بهدف إحداث التوازن بين الأقاليم المختلفة من جهة، والعيش ضمن إقليم حيوي ومنسجم من جهة أخرى، لذلك فهي تعتمد على عدة وسائل لتحقيق هذه الغاية، و تحديد المحاور الكبرى، التي يجب إتباعها، خلال فترة زمنية تمتد إلى 25 سنة القادمة [2].

هاته الأدوات التي تعمل بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، الذي يعد أهم أداة حيث أنه الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية ، هي المخططات (الفرع الأول) ، و أدوات مالية (الفرع الثاني) ، ودراسات التأثير (الفرع الثالث) .

---

[1]– بشير محمد التيجاني ، المرجع السابق، ص 9 ، 11 .

[2]– بشير محمد التيجاني ، المرجع السابق ، ص 15 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول – التخطيط الإقليمي :

يقوم التخطيط الإقليمي على دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة في منطقة محدودة من الأرض تتميز بمميزات خاصة، وتواجه مشاكل متميزة بهدف معرفة إمكانات هذا الإقليم ، الذي غالبا ما تتصل أجزاءه ، لإستثمار هذه الإمكانات في النهوض بالإقليم والإرتقاء به وبسكانه لتحقيق أهداف خاصة محددة.

إن التخطيط الإقليمي جزء من التخطيط القومي ولا تعارض بينهما، غير أن التخطيط القومي (National Planning) مرتبط إرتباطاً وثيقاً بالتخطيط المركزي (Central planning) ، بينما يرتبط التخطيط الإقليمي إلى حد كبير بالحكم المحلي واللامركزية، وإرتباط التخطيط القومي بالمركزية أمر طبيعي ، لأن أهداف التخطيط القومي هي تنسيق وتنظيم وحسن إستخدام جميع الموارد البشرية والطبيعية في سائر أنحاء الدولة، وتوجيه هذه الموارد لتحقيق أهداف المجتمع ككل في فترة زمنية محدودة وبذلك تهتم الخطط القومية بموارد الدولة جميعاً وتهدف إلى صالح المجتمع كله [1].

وإذا كانت مشكلة التخطيط هي توزيع الموارد القومية على أوجه الإستخدامات المختلفة، في الأقاليم المتنوعة، فلا بد أن يعود إختصاص إدارتها و تسييرها إلى جهاز مركزي ، قادر على التأكد من توزيع الموارد القومية، وقادر على التصرف في توجيهها في ظل الأهداف القومية التي حددها قانون تهيئة الإقليم ، إضافة إلى إيجاد توازن جغرافي يرتبط به توازن إقتصادي بين الأقاليم والمناطق المختلفة، يسعى إلى تحقيق التوازن بين الريف والحضر، وبين القرية والمدينة ، وبين البدو الرحل والمستقرين، وبين المناطق المتخلفة والمناطق المتطورة في داخل الدولة الواحدة

[1]- صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية،2009، صفحة 22.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وهو أمر لا يبدو أنه من سلطة الإدارة المحلية ، بل من إختصاص السلطات المركزية القادرة على تنفيذ ذلك.

إذن فالتخطيط الإقليمي سابق على التخطيط القومي، ودراسته سابقة على دراسة هذا الأخير، ثم يتم ضم هذه الدراسات الإقليمية، وينسق بينها، ويوفق بين ما يتعارض منها، ليتم تحقيق الخطة متكاملة ليقوم كل إقليم بعد ذلك، أو كل قطاع أو كل وحدة إنتاجية ، بتنفيذ ما يخصها من المشاريع ، وهي غالباً مشاريع إقترحتها السلطات اللامركزية، أو بعضها[1].

لذلك فالمشرع الجزائري إعتمد في تنفيذ توجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، على مجموعة من خطط التهيئة الإقليمية التي ترسم الخطوط العريضة للتنمية الإقليمية وإستخدام الأرض على المديين المتوسط والبعيد في مختلف المجالات، كوسيلة من وسائل تهيئة التراب الوطني في أبعادها الإقليمية[2].

Wondershare PDFelement

[1]– صبري فارس الهيتي، المرجع السابق، صفحة 23.

[2]– بشير محمد تيجاني، المرجع السابق ، ص 71

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – المخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

لقد جاء المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني، التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[1] ، نتيجة التفكير في إستراتيجية لإستقامة الإقليم وتصحيح مسار رسم تهيئة الإقليم على المدى البعيد، ولقد إضطرت الدولة إلى سن إستراتيجية بالنسبة للإقليم الوطني لإستباق الحال، وتوقع المستقبل وتحضير لمحات الجزائر لسنة 2020، لأنه من الواجب على الدولة أن تضع إستراتيجية ،مبنية على خيارات متعمدة، إرادية، مسؤولة ،لكي تتمكن من ترقية مجموع الإقليم الوطني و تثمينه.

بدأ التحضير للمخطط الوطني ، على مستوى الحكومة بإعداد تقرير وطني ، يتكون من 400 صفحة، معنون بـ "تهيئة الجزائر لـ 2020"، لمدة 20 سنة، فحسب عرض وزير تهيئة الإقليم والبيئة، هذا المشروع ليس مشروعا تكنوقراطيا أو مشروعا فنياً تقنياً بل هو مشروع لمجتمع متجدد لا يخضع إلى حتمية مقدورة أو قدر محتوم بل يُقر بمبادرة إرادية متعمدة تريد أن تضع ملامح الجزائر لـ 2020، فأضحت تهيئة الإقليم الوطني مبنية على سياسة وإستراتيجية، وبالتالي أصبح لابد من قانون من أجل إضفاء الطابع التنظيمي عليها، وبذلك صدر القانون 01-20 ، المتضمن تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، الذي يعد أداة تشريعية لتجسيد هذه الإستراتيجية.

إن قانون 01-20، المتضمن تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، وضع إستراتيجية لأول مرة ، بناءا على التقرير الخاص بتهيئة الإقليم الوطني إلى غاية سنة 2020 ، و صادق عليه مجلس الوزراء وأصبح هذا التقرير ولأول مرة رسمياً ، مرجعا لكل الفاعلين، إذن فهناك إستراتيجية مكتوبة رسمية،

[1] – المادة7 ، القانون 01-20 ، السابق ذكره ، ص 20 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وهناك قانون مرجعي يحدد الأدوات والوسائل والمخططات ، والأدوات المالية التي يعتمد عليها في تجسيده .

لقد جاء قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، لينص من خلال أحكامه على مجموعة من التدابير ، التي من شأنها وضع حد لتفكيك وتشتيت المجال ، وإخراجه من الحالة المزرية التي آل إليها، فالمسعى الرئيسي منه هو التعبير عن صحوة في تهيئة الإقليم الوطني في إطار مفهوم جديد ألا وهو الحكم الراشد[1]، في ظل إنتشار التصور الجديد للتنمية (التنمية المستدامة)،التي ترتكز أساساً على ثلاثة عناصر، العنصر الأول يكمن في الإنتعاش الإقتصادي القوي، والعنصر الثاني هو البعد الإجتماعي، لكون الدولة هي الضابط و المنتج للتوازنات الإجتماعية ،والتضامن الإجتماعي وهي الحارص عليها، إذ لابد من مراعاة الإنسجام الإجتماعي ، أما العنصر الثالث فهو ضرورة السير بالتنمية نحو الإستدامة ، حتى يتسنى للدولة صيانة حقوق الأجيال اللاحقة في الإنتفاع بالموارد الطبيعية ، وهو ما جاء به قانون حماية البيئة عند تعريفه للتنمية المستدامة[2] .

إن المصادقة على القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، شكل مرحلة حاسمة في سياسة تهيئة الإقليم، تندرج بقوة ضمن مقاربة متكاملة، منسجمة وإستشرافية، تستهدف التنمية المستدامة للأقاليم على تنوعها وخاصياتها ، بإشراكه التنمية الإقتصادية، التنمية الإجتماعية وحماية وتثمين القدرات والموارد الطبيعية، في السياسات العمومية حيث تحدد أحكام هذا القانون الذي تضمن 62 مادة، التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة.

---

[1]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 102 .

[2]- المادة 4 ، القانون 03-10 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، المؤرخ في : 2003/06/19 ، ج ر عدد 43 لسنة 2003 ، ص 9.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن الجزائر لم تغير مبادئها الأساسية المبنية على التضامن، العدالة الإجتماعية، التوازنات الجهوية، والمبنية أيضاً على الوحدة الوطنية، بل غيرت الإطار والأسلوب والأدوات التي تمرر هذه السياسة، إذن "الغاية لم تتغير بل تغير الأسلوب والأدوات والإطار لمعالجة هذه السياسة"[1] ، من خلال تبني وإعتماد شراكة جديدة ، مبنية على توزيع الصلاحيات مع الجماعات اللامركزية (البلديات والولايات)، والجمعيات، والمؤسسات الإقتصادية، والمؤسسات الإجتماعية، وتحفيز القطاع الخاص على خلق الديناميكية من أجل الإنقاص من التمركز الديمغرافي .

إن توزيع الأدوار من جديد بين السلطات المركزية والجماعات الإقليمية، يمكن الدولة من ممارسة سلطات الضبط ، والسهر على التوازنات الجهوية والوطنية، ويجعلها تقود سياسة التهيئة الإقليمية التي تهدف إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني، تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي[2] ، بإشراك الجماعات الإقليمية والشركاء الإقتصاديين والمواطن .

كخلاصة فإن القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وضع الوسائل القانونية لتهيئة الإقليم، وعلى رأسها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني، التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، حيث يشكل الأداة الرئيسية والإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية" في تطبيق هذه السياسة ، إضافة إلى المخططات الجهوية و الولائية لتهيئة الإقليم، ومخططات تهيئة المدن الكبرى[3].

---

[1]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 102 .

[2]- المادة 4 ، القانون 01-20 ، السابق ذكره ، ص 20 .

[3]- تواتي صارة ياسمين، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم دارسة قانونية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 01، 2014-2015، ص41-43.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا– المخططات التوجيهية :

تعمل المخططات التوجيهية التي نص عليها قانون تهيئة الغقليم و تنميته المستدامة ، بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، وفي إطار توجيهاته لتحقيق أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تجسيد توجهاتها وأهم هاته المخططات :

1–المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل :

إن هذا المخطط يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية والشريط الساحلي للبلاد الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها [1] ، ويحدد كيفيات المحافظة على المناطق الساحلية و الجرف القاري ، وحمايتها من أخطار التلوث ، و تثمينها، و ضبط شروط تمدن المناطق الساحلية و شغلها[2] .

كما وضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010–2030، مجموعة من التدابير ، جاءت في شكل برنامج يهدف إلى "كبح التسحل وتحقيق توازن الساحل"[3]، و يتمثل محتوى المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل في :

أ– رسم حدود المنطقة الساحلية، والتشخيص الجغرافي ، والإجتماعي ، والبيئي ، والإقتصادي وتحديد سلم الرهانات في هاته المنطقة الهشة .

ب– تصميم الخريطة ، ووضع نظام للإعلام الجغرافي في منطقة الساحل ، يسمح بمتابعة إنجاز أهداف المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل .

---

[1]– المادة 7 فقرة 4، القانون 01–20، السابق ذكره ص 20.

[2]– المادة 13 ، القانون 01–20 ، المرجع السابق ، ص 21 .

[3]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 23 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ج- تحديد الخطوط التوجيهية ، وإختيار سيناريو وبرامج العمل من أجل حماية وتثمين منطقة الساحل، وتحديد العناصر الهيكلية والفاعلين الرئيسيين في منطقة الساحل .

د- تحديد إجراءات وكيفيات الإنجاز ، فالمخطط التوجيهي لتهيئة الساحل ، يقترح إجراءات ملموسة ذات أولوية ومفصلة وفقاً لحالة إستعجالها وأهميتها، وقد جرى تدوين هذه الإجراءات في برنامج شامل للعمل الإقليمي خاص بالمناطق الساحلية ، يطلق عليه برنامج "كبح التسحل وتوازن الساحل".

هـ- تحديد كيفيات متابعة وتقييم إنجاز المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل ، و ذلك بوضع المؤشرات الدائمة لمتابعة أعمال تنفيذ هذا المخطط، و المتمثلة في مؤشرات المسار والنتائج والآثار.

2-المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر[1]:

إن المحافظة على التربة ومحاربة التصحر، من أولويات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، لذلك فقد خصص برنامجا للعمل الإقليمي ، بالنسبة للمناطق المهددة بالتصحر، يعمل وفق توجيهات مخطط وطني للمحافظة على التربة ومحاربة التصحر ، يقوم هذا المخطط على دراسة ترعى العلاقة بين الإنتاجية والموارد الطبيعية والنزوح والفقر، يكون الغرض منها :

أ- إعداد خريطة تصنيف الأراضي الفلاحية.

ب- توضيح التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية والسهبية (حقوق الملكية، الإستفادة والإستغلال).

ج- تحديد إطار قانوني يسمح بمساهمة السكان المحليين والمجموعات، والشركاء الآخرين والفلاحين والمربين في مشاريع مرتبطة بالمحافظة على الثروة الطبيعية [2].

---

[1]- القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 20 .

[2]- تواتي صارة يسمين، المرجع السابق، ص 88 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

د- متابعة التحكم في سياسة فتح القطاع التابع للدولة على التنازل .

هـ-تحسين القدرة الإنتاجية الفلاحية من خلال تأهيل المستثمرة الفلاحية وبرنامج لإستصلاح الأراضي (مليون هكتار في آفاق 2030).

و- وضع تقنيات جديدة لمحاربة زحف الرمال في إطار مكافحة التصحر، محاربة ملوحة الأراضي في الجهة الغربية من الصحراء والواحات، ومحاربة تصاعد المياه في الجهة الشرقية .

ويستكمل برنامج العمل أيضاً بإجراءات خاصة تطبق على الأراضي ذات القابلية للتدهور كالجبال، والسهوب، والفضاءات المحمية[1].

3-المخططات الجهوية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى :

تتمثل المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى، في تلك المخططات التي تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية ، بالنسبة لفضاءات الحواضر الكبرى المحددة في قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، الذي نص على أن الحاضرة الكبرى هي " ذلك التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف (300.000) نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية، زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية"[2].

وقد خصص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، برنامجا للعمل الإقليمي (PAT 12) ، لتأهيل وعصرنة المدن الأربع الكبرى، الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة ، يندرج ضمن الخط التوجيهي الثالث ، المعنون بـ " خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم"، وتتمثل إستراتيجية تكريسه في :

---

[1]-تواتي صارة يسمين، المرجع السابق، ص 89.

[2]- المادة 3 ، القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 19 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أ- تأهيل الخدمات الموجهة لتحديث المدن الأربع الكبرى، من خلال خلق أقطاب الإمتياز الجماعية والبحث ، وتطوير خدمات المؤسسات و تكوين الفاعلين الإقتصاديين، و دعم هياكل الإستقبال .

ب- تنمية ثلاثة أقطاب للجاذبية حول المدن الكبرى : الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة.

ج- إطار حضري جذاب وعملياتي عبر التجهيزات الكبرى ، والخدمات في الحواضر الكبرى، تحدد وتنفذ المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى من خلال برامج طموحة للتجديد الحضري، ستسمح بوضع حد للإختلالات الحالية وتشجيع إنشاء مدينة مستدامة وجذابة .

د- إنجاز مداخيل وطرق ربط ناجعة ، لتدعيم وتحديث الربط البحري و الجوي للمدن ،وتدعيم الربط البري عبر الطرق والسكة الحديدية،وإنجاز الطرق الداخلية بين التجمعات السكانية .

هـ- الترويج الإقليمي للمدن ، حيث أن تنمية الحواضر الكبرى ، تمر أيضاً بواسطة تحديد إستراتيجية للترويج الإقليمي ، الذي يسمح بتحديد وإبراز وتسويق هذه الفضاءات ، و خلق صورة تثمن إيجابية المدن الكبرى .

و- إنشاء شبكة تعاون بين المدينة الكبرى ، ومدن منطقة جاذبيتها قصد تشكل فضاء للتنمية .

ي- وضع شبكة تواصل فيما بين الحواضر الكبرى، لأن المدن الكبرى الأربع كل واحدة على حدى لا يمكنها ، تطوير مجمل وظائفها وتجهيزاتها بنفس المستوى، فالتكامل فيما بينها بإمكانه تحفيز ديناميكية لها، من خلال جعل الجزائر العاصمة ، بوابة دولية للجزائر قاطبة ، ضمن هدف التواجد بين أهم خمس مدن متوسطية، وجعل وهران في قلب شبكة التعاون بين مدن غرب الوطن، وقسنطينة كمدينة كبرى داخلية، أما عنابة مدينة كبرى واعدة[1].

[1]- تواتي صارة يسمين، المرجع السابق، ص84-86.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

4-المخططات التوجيهية الخاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية :

مشاريع البنى التحتية هي مجموعة التجهيزات على المستوى القومي التي تسهل إستخدام رأس المال الثابت والعامل ويطلق عليه عدة تسميات منها المرافق الأساسية أو البنية التحتية أو رأس المال الإجتماعي وتتمثل هذه المشروعات في الطرقات، شبكة الكهرباء والهاتف، المطارات، الموانئ، السدود، الري، الصحة، التعليم... الخ".

ومشروعات البنية التحتية تحدد إلى حد كبير إمكانية تحقيق الأهداف الإقتصادية داخل المجتمع "ويمكن النظر إلى تلك المشروعات بأنها ليست فقط الشرط الأساسي لأداء الإقتصاد ووظائفه ولكن أيضاً للمحافظة عليه وزيادة ديناميكيته"[1].

إن الإعتماد على المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ، كنوع من التخطيط على المستوى الأفقي ، يتولد عنه مخططات لكافة القطاعات ، ولقد صُنفت هذه القطاعات إلى واحد وعشرون قطاعا ، لتفادي العمل الظرفي والآني والدخول في تصور إستراتيجي جديد .

تُعد المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم والتنمية المنسجمة لمناطقه[2]، حيث تتضمن هذه المخططات مجمل القطاعات التي تمس بالإطار الحياتي للمواطن والتي تم الشروع في تنفيذها .

يكون إعداد المخططات التوجيهية القطاعية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومراجعتها، موضوع تنسيق بين مختلف القطاعات بعنوان تهيئة الإقليم،من طرف

---

[1]- عمر شريف ، المرجع السابق، ص 333 .

[2]- القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 24 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

لجنة مركزية ، تقوم بتحضير أشغال إعداده ومتابعته والسهر على تنظيم مختلف الإستشارات اللازمة، حيث يتم إنشاء لجنة لكل مخطط توجيهي بموجب قرارات وزارية مشتركة بين الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والوزير المعني[1] ، وتتكون المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى من المخططات الآتية [2] :

أ- المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية :

تمثل الأنظمة البيئية والمواقع المحمية أوساطا بالغة الأهمية ، لكونها تشتمل على أصناف إيكولوجية مهددة بالزوال ، لذلك جاء هذا المخطط ، لوضع إستراتيجية تمكن من تنمية هذه الفضاءات تنمية مستدامة ، مع مراعاة وظائفها الإقتصادية والبيئية والإجتماعية [3].

يصف المخطط التدابير الكفيلة بتأمين نوعية البيئة والمناظر وبالحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وبحماية الموارد غير المتجددة ، كما يحدد شروط تنفيذ أعمال الوقاية من كل أنواع الأخطار ، بغرض تطبيقها الملائم على مجموع هذه الفضاءات ، و يعرف الأقاليم التي تتطلب بعض أماكنها تدابير خاصة في مجال الحماية والتسيير، وكذلك الشبكات البيئية وتواصلات الفضاءات المحمية وتوسعاتها الجديرة بالتنظيم .

إن وضع مؤشرات وأنظمة للملاحظة والرصد والمتابعة خاصة بالتنمية المستدامة، تبين حالة المحافظة على التراث الطبيعي، وآثار مختلف الأنشطة، وفعالية تدابير الحماية والتسيير عند الإقتضاء ، من المعلومات الأساسية التي يتضمنها المخطط ، الذي يضع أيضا منظومة خاصة

---

[1]-المادة 3 ، المرسوم التنفيذي رقم 05-443 ، المحدد لكيفيات تنسيق المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومجال تطبيقها ومحتواها وكذا القواعد الإجرائية المطبقة عليها ، المؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2005 ، ج ر عدد 75 لسنة 2005 ، ص 12 .

[2]- تواتي صارة يسمين، المرجع السابق، ص72-73.

[3]- المادة 24 ، القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 24 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

للمحافظة والبحث في مجال التنوع البيولوجي ، و يتضمن في الملحق التابع له تقرير عن حالة التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي وآفاق المحافظة عليهما وتطويرهما[1].

ب-المخطط التوجيهي للمياه :

إن تلبية الحاجيات من الماء خلال العقدين القادمين ، من المهام الساسية التي يضطلع بها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، حيث أن تهيئة الإقليم بإدماج إستخدام المورد المائي تتماشى و المحافظة على المورد و تجديده ، و حمايته و ضمان بقائه[2] ، لذلك فالمخطط التوجيهي للمياه ، ينص على تطوير البنى التحتية الخاصة بحشد الموارد المائية السطحية والباطنية وكذلك توزيع هذا المورد بين مناطق طبقاً للخيارات الوطنية في مجال شغل الإقليم وتطويره.

كما يشجع المخطط التوجيهي للمياه ، تثمين المورد المائي والإقتصاد فيه وإستعماله العقلاني وتطوير الموارد المائية غير التقليدية ، المستمدة من رسكلة المياه القذرة ومن تحلية مياه البحر وإستعمالها[3].

ج-المخطط التوجيهي للنقل :

يمثل قطاع النقل بمختلف هياكله ، قطاعا إستراتيجيا حساسا ، غير أن تنظيمه يجب أن يكون منسجما مع حاجيات التنمية[4] ، والتوجيهات الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وبالتالي، فالمخطط التوجيهي للنقل يعمل عن طريق التشاور على ، تحديد شروط دعم البنى التحتية للنقل وتحديثها وتطويرها ، و تشجيع الأعمال التي من شأنها فك العزلة على مستوى

---

[1]- المادة 24، القانون 01-20، السابق ذكره، ص24.

[2]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 48 .

[3]- المادة 25، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 24-25.

[4]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 16 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الإقليم الوطني ، وتوخي أنماط النقل المناسبة والملائمة للمناطق الحساسة ،و تشجيع المناهج المتعددة الأنماط التي من شأنها تحسين التكامل بين أنظمة النقل ونجاعتها ومردودها[1].

إن المخطط التوجيهي للنقل ، يعتني بوضع المحاور الكبرى للشبكة الوطنية للطرق السريعة والطرق تبعاً لهدف خدمات النقل وفك العزلة عن كافة الإقليم ، ويتكفل بالطلب على النقل البري والمواصلات البرية الدولية، مع العمل على إعادة تنظيم شغل الإقليم طبقاً للأحكام التشريعية في هذا المجال ، وينص على تحديث شبكة النقل على الطرق والطرق السريعة والبرامج الخاصة بفك العزلة عن الأقاليم، لاسيما أقاليم الجنوب[2].

أما فيما يخص شبكة السكك الحديدية الوطنية ، فإن المخطط ينص على تطويرها و توسيعها بكيفية تسمح لها في النهاية بتأمين التواصل والتكامل بين شبكات نقل الأشخاص والبضائع ، وتدعيم البنى التحتية الموجودة وتحديثها وتطوير الخطوط الجديدة المرتبطة بتعزيز كثافة الشبكات وبوسائل النقل التي تخدم مساحات الحواضر وبفك العزلة عن الهضاب العليا وعن مناطق الجنوب[3].

وعلى مستوى النقل الجوي فالمخطط التوجيهي للنقل ، ينص على تدعيم البنى التحتية والبنى الفوقية للمطارات وتطويرها ومواءمتها لإحتياجات تطور النقل الجوي، وكذلك ترقية المطارات من النوع الدولي ، و إقتراح الخدمات الجوية الداخلية الواجب ترقيتها في إطار متطلبات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[4].

---

[1]- المادة 26، القانون 01-20، السابق ذكره ص 25.

[2]- المادة 27، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 25.

[3]- المادة 28، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 25.

[4]- المادة 29، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 25.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أما بالنسبة للنقل البحري فهو يحدد آفاق تدعيم البنى التحتية للموانئ وتحديثها وتطويرها، ويبين وسائل الدعم الضرورية لمختلف أنواع الموانئ ، و تكييفها مع تطور شبكة النقل والأنشطة المينائية، مع مراعاة الأقاليم التي يتوفر فيها النقل[1].

ح-المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية :

يحدد هذا المخطط كيفيات الحفاظ على المناطق الفلاحية والريفية والرعوية وتوسيعها وحمايتها وإستعمالاتها ، ويبين شروط توزيع الأنشطة الفلاحية، مع السهر على إحترام موارد المنطقة وعلى الإستغلال العقلاني للموارد المحدودة المتمثلة في المياه والتربة ، ويشكل الإطار الأفضل لبرمجة عمليات وبرامج تنمية القطاع الفلاحي وتنفيذها ومتابعتها[2].

خ-المخطط التوجيهي لتنمية الصيد والموارد الصيدية :

يهدف إلى ترقية أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات مع تشجيع، على وجه الخصوص، إنشاء موانئ وملاجئ للصيد البحري وكل المنشآت والصناعات الأخرى المعدة للصيد البحري وتربية المائيات ، كما يحدد إجراءات المحافظة على المنظومة البيئية المائية والموارد الصيدية[3].

د- المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة :

يحدد أهداف الإستغلال العقلاني لموارد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة ويساعد على مكافحة التلوث البيئي وآثار الإحتباس الحراري الناجمة عن هذا الإستغلال ، ولهذا الغرض، يقدر الإحتياجات الطاقوية والإقتصاد فيها والإحتياجات المتعلقة بنقلها ، كما يحدد الشروط التي ينبغي للدولة والجماعات الإقليمية تشجيعها ، من أجل تيسير أعمال التحكم في الطاقة وكذا إنتاج

---

[1]- المادة 30، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 25.

[2]- المادة 31، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 25.

[3]- المادة 32، القانون 01-20، السابق ذكره، ص25.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

طاقات متجددة وإستعمالها ، كما يحدد المخطط برمجة آفاق تطور شبكات نقل الكهرباء والغاز والمنتجات البترولية[1].

ذ- المخطط التوجيهي للمصالح والبنى التحتية للمواصلات والإتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام :

يهدف إلى تأمين إيصال هذه الخدمات إلى كافة الإقليم ، ويساعد على التنمية الإقتصادية للإقليم وضمان إستفادة الجميع من الإعلام والثقافة والتكنولوجيا، كما يحدد الشروط المثلى لإستعمال هذه الخدمات ، ويحدد أهداف إيصال الخدمات عن بعد، وكذلك الشروط التي يمكن الدولة أن تعمل ضمنها على ترقية خدمات جديدة عن طريق إنجاز مشاريع تجريبية وتطوير مراكز للموارد المتعددة الإتصالات على الخصوص ، و يضع السبل والوسائل الكفيلة بترقية إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال داخل المؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني[2].

ر- المخطط التوجيهي للمؤسسات الجامعية وهياكل البحث:

ينظم في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، التوزيع المتوازن لخدمات التعليم العالي والبحث على مستوى التراب الوطني وتطويرها ، و يدمج تكنولوجيا الإعلام والإتصال لتسهيل تكوين شبكات لمراكز البحث والتعليم العالي.

كما يشجع على بروز أقطاب للتعليم العالي والبحث العلمي ذات صبغة وطنية دولية ، ويساعد على قيام إتصالات بين التكوين التكنولوجي والتكوين المهني وعالم الإقتصاد[3].

---

[1]- المادة 33، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 26.

[2]- المادة 34، القانون 01-20، السابق ذكره، ص26.

[3]- المادة 35، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 26.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ز- المخطط التوجيهي للتكوين :

يحدد هذا المخطط ، في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، التوزيع المناسب لمؤسسات التكوين وتطويرها، وذلك حسب الوجهات الخاصة بكل إقليم، كما يشجع التكامل بين التكوين وعالم الإقتصاد ويرتكز، على وجه الخصوص، على تكنولوجيا الإعلام والإتصال لترقية الترابط الضروري بين الأنساق الفرعية للتربية والتكوين العالي[1].

س- المخطط التوجيهي للصحة :

يهدف في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، إلى ضمان إستفادة الجميع من العلاج في كل موقع من الإقليم وإلى تحسين نوعية التكفل بالعلاج ، كما يحدد تنظيم منظومة علاج ناجع، و يبين شروط وضع المؤسسات الإستشفائية في شكل شبكة متكاملة[2].

ش- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

يحدد كيفيات تطوير الأنشطة السياحية ومنشآتها الأساسية مع مراعاة ، خصوصيات المناطق وإمكاناتها، و الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، وكيفيات إستغلالها بطريقة عقلانية منسقة بالنسبة للمناطق و الفضاءات ذات الوجهة السياحية ، كما يحدد قواعد المحافظة على المواقع ومناطق التوسع السياحي وشروطها ، وشروط توطين المشاريع السياحية وكيفياته، وأصناف التجهيزات وخصائصها ، وطريقة إستغلال المواقع من خلال تحديد دفاتر الشروط[3].

---

[1]- المادة 36، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 26.

[2]- المادة 37، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 26.

[3]- المادة 38، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 26.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ص- المخطط التوجيهي للأملاك والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى :

يحدد في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، الأهداف والوسائل الكفيلة بتنفيذها ، قصد تشجيع الإبداع وتطوير الإستفادة من الممتلكات والخدمات والعروض الثقافية في كافة تراب الإقليم ، كما يشجع تطوير الأقطاب الفنية والثقافية ، وترقية التراث الفني والثقافي في كافة الإقليم ، ويرتكز على إستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال من أجل إيصال الأعمال والعروض الثقافية ، و كيفيات تثمين الممتلكات الثقافية وحمايتها[1].

ض- المخطط التوجيهي للرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى :

يحدد في إطار الخيارات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، أهداف الدولة في تمكين المواطنين من الخدمات والتجهيزات والفضاءات والمواقع المتعلقة بالممارسات الرياضية في كافة الإقليم مع مراعاة الوسائل والإحتياجات في مجال التكوين وتطوير الممارسات الرياضية ، ويحدد تمركز الأقطاب الرياضية، ويوجه وضع الخدمات والتجهيزات المهيكلة ذات الصلة بها[2].

ط- المخطط التوجيهي للمناطق الصناعية والأنشطة :

يعمل المخطط على تطوير مواقع المناطق الصناعية والأنشطة ، وتنظيم نقلها نحو المناطق الداخلية للبلاد، لدعم القدرات الصناعية الجهوية والمحلية ، من خلال تثمين الموارد المحلية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يتكفل بضرورة إعادة تحويل الصناعات الوطنية وموائمتها للتكنولوجيا والمرامي التنافسية الواعدة ، القائمة على ضرورة حماية البيئة وتسيير النفايات الصناعية والإقتصاد في الماء والطاقة[3].

---

[1]- المادة 39، القانون 01-20 ، السابق ذكره، ص 26.

[2]- المادة 40 ، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 27.

[3]- المادة 41، القانون 01-20، السابق ذكره، ص 27.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ظ- المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية :

إن التنظيم الفضائي ينبغي أن يبرز التميز بين تهيئة الفضاء الجغرافي الذي يرتبط بواقع تقسيم إداري، والتشييد الدائم للإقليم من خلال رجال حاملين لهويات وتناغمات إجتماعية ، وللإستجابة لهذا الهدف، تم وضع إستراتيجية للحفاظ على التراث الثقافي وتثمينه، مبنية على جوهر هوية الإقليم وليس فقط على شكله الفضائي.

إن الجزائر التي تحوز على أقطاب تراثية عالية الدلالة ، من خلال قيمتها المادية وغير المادية، والتي تمت ترجمتها على شكل حظائر ثقافية داخل قطاعات محمية ومواقع تاريخية وأثرية ،لأن ذلك يتعلق بتشكيل فضائي ذو بعد إجتماعي ثقافي، يمثل فرصة لكل مواطن على الصعيد المحلي للمشاركة والتنافس في تشييد الإقليم .

هذا المسعى التجديدي يستدعي الدعم فيما يتعلق وضع مخططات لحماية وتثمين المواقع الأثرية، ومخططات لصون وتثمين القطاعات والمناطق المحمية ومخططات تهيئة الحظائر الثقافية ، تراعي مزج الهوية والإقليم كعنصرين محددين للمخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية، يمثل لقطاع الثقافة خارطة أولويات ترسم خيارات طرق حماية وتثمين التراث الثقافي[1].

لذلك فالمخطط التوجيهي للمناطق الثرية و التاريخية ، يتضمن الأعمال الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي و التاريخي و الأثري ، و تثمينه من خلال ترقية أقطاب للتطور الثقافي و الأنشطة المرتبطة بالإبداع الفني و بالإستغلال المناسب للثروات الثقافية .

[1]- القانون 10-02، المرجع السابق ،ص 16.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا– المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم :

تحدد المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم ، بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة، كما تتكفل المخططات الجهوية الخاصة بالمناطق الساحلية بالترتيبات المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة السواحل [1].

كان يطلق على "مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية" حسب القانون 01–20، "المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم"، غير أنه عند صدور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم جاء تحت تسمية " مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية"، الذي هو الإقليم المتكون من عدة ولايات متاخمة، لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة ومتكاملة، وهذا حسب نص المادة 3 من قانون 01–20، أين ورد تحت مسمى "برنامج الجهة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة"، بالتالي يُعد فضاء رئيسي للتخطيط الإقليمي الإستراتيجي، حيث يتعلق الأمر بإشراك عدة ولايات ذات المواضيع والحلول المشتركة بهدف تحقيق فعالية أفضل لعمل الدولة والجماعات المحلية والفاعلين الإجتماعيين والإقتصادين. وحسب برنامج العمل الإقليمي PAT 14 "فضاءات البرمجة الإقليمية"، الذي هو ضمن الخط التوجيهي **03 "خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم"**، فإن، فضاء البرمجة الإقليمية، يعد فضاء داعم للإندماج على المستوى الفضائي بواسطة الجذب الإقليمي والتوزيع، ولا يتعلق الأمر بإعادة تجميع ذي طابع مؤسساتي، بل بإعادة تشكيل جغرافي للإقليم، قصد الوصول إلى خريطة تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية بصفتها فضاء للتشاور حول المشاريع والبرامج المشتركة للعديد من الولايات، أي إطار إقليمي موجه لبناء مشروع ناجع ومشترك للتنمية، فلا يتعلق الأمر بتقسيم إداري بل بتنظيم الإقليم إلى مجموعات منسجمة في التهيئة، ومن أجل

[1]– المادة 7الفقرة 4 ، القانون 01–20 ، السابق ذكره ص 20 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ضرورات منهجية تخضع للمنطق الفضائي، فهي **فضاءات للدراسة وتهيئة الإقليم وفضاءات المشاريع**، وعليه فإن فضاءات البرمجة الإقليمية التي تضم عدة ولايات هي فضاءات لتنفيذ تعاقدي للسياسة الإقليمية، وهذا ما كانت قد أكدته المادة 47 من القانون 01-20[1].

ثالثا-مخططات التهيئة الولائية :

تمثل الولايات التي تشارك في إعداد وتنفيذ مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية المعنية بها، الدرجة المرجعية الأساسية للتنمية المحلية، حيث تعتبر إطار التماسك الطبيعي للتضامن الذي يساعد على تثمين الأقاليم وتطوير المؤسسات وتكافؤ الفرص المكفول للسكان وخاصة بالنسبة إلى الخدمات العمومية، فتساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم[2].

و مخطط تهيئة إقليم الولاية أداة لتنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المستدامة على مستوى إقليم الولاية، تهدف إلى ضمان الإنسجام بين ، الأدوات المتسلسلة لتهيئة الإقليم والمحددة مسبقا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، والمخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية والمخطط التوجيهي لتهيئة الساحل وأنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية ، و أدوات التهيئة و التعمير (المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي) .

كما أن مخطط تهيئة إقليم الولاية أداة للتهيئة والتنمية الإقليمية تقوم على تقدير المؤهلات والضغوط والوسط الجغرافي ، والموارد الطبيعية وأشكال شغل الأقاليم والتأثيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والبنى التحتية القاعدية والتجهيزات المهيكلة ، وكذا قدرات تحمل الأنظمة البيئية ، لذلك فهي تقوم على منهجية تأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المقاربات :

---

[1]- تواتي صارة ياسمين، المرجع السابق، ص78.

[2]- تواتي صارة ياسمين، المرجع السابق، ص81 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1- مقاربة إستشرافية للتدقيق في عوامل التنمية والتخطيط لها.

2- مقاربة إقليمية على أساس مسعى قائم على مبدأ العرض والطلب وشروط تأهيل عوامل الإنتاج وتثمين الموارد.

3- مقاربة إستدراكية قائمة على الجرد والإقتراحات المتعلقة بتحسين الإطار المعيشي للسكان.

4- مقاربة ذات طابع إستراتيجي تهدف إلى تقسيم مخطط تهيئة إقليم الولاية إلى تفرعات قطاعية وإقليمية.

5- مقاربة ذات مسعى توافقي وتساهمي من شأنها إشراك كل الفاعلين في مجال تهيئة الإقليم[1].

Wondershare PDFelement

[1]- المرسوم التنفيذي 16-83 ، المحدد لكيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية المؤرخ في 2016/03/01 ، ج ر عدد 13 ، ص 6 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني – التقييم البيئي (دراسة التأثير) :

يستمد التقييم البيئي مصدره من مبدأ الحيطة، الذي يندرج ضمن المبادئ العامة لحماية البيئة من الأضرار قبل مباشرة أي مشروع ، وتم تكريس دراسة تقييم التأثير البيئي من خلال محاولات عالمية وتشريعات داخلية لحماية البيئة .

ويتمحور مفهوم تقييم التأثير أو الأثر البيئي ، على تحديد الآثار السلبية للمشاريع والأنشطة المتنوعة، وخاصة الصناعية التي يتوقع أن ينتج عنها ملوثات تؤدي إلى الإضرار بالبيئة وصحة الإنسان، وقد أكد على ذلك المبدأ رقم (17) من إعلان مؤتمر ريودي جنيرو في البرازيل سنة 1992 الذي يسمى (قمة الأرض) والذي ينص على أنه : "يعد تقييم التأثير البيئي أو الأثر البيئي أداة وطنية يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عند إقامة المشروعات أو النشاطات الذي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على البيئة، بهدف مساعدة السلطات المختصة في إتخاذ القرارات المناسبة"[1].

1-تعريف تقييم الأثر البيئي :

لقد تباينت التعريفات التي وردت بشأن تقييم التاثير البيئي حيث يعرفه البعض، بأنه : " دراسة للآثار الإيجابية والسلبية المحتملة للمشروع على البيئة من كافة جوانبها الطبيعية والحيوية والإقتصادية والإجتماعية، وتقدير هذه الآثار بالنفقات والعوائد الإقتصادية ، والتبعات البيئية، كمعيار للإختيار بين البدائل المطروحة".

ويعرفه البعض الآخر بأنه : " مجموعة من الدراسات يتم إجراؤها على أي مشروع مزمع إقامته لتحديد الآثار البيئية المترتبة عليه، سواء في فترة إنشاء هذا المشروع أو بعدها، وتضع هذه

---

[1]– هيوا رشيد علي، دور السلطة الإدارية في حماية البيئة من مضار المشروعات النفطية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، 2016، ص149.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الدراسات مجموعة من البدائل اللازمة لمواجهته، ولقد إمتد هذا المفهوم ليشمل ليس فقط المشروعات بشكلها التقليدي ولكنه إمتد ليشمل سياسات التنمية ذاتها".

ويعرفه البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأنه : " فحص العمليات ذات الأثر المهم على البيئة ، ويشمل وصف المشروع، وبيانات الأساس (Base line data)، والآثار البيئية، وتحليل البدائل، وخطة التخفيف من الآثار البيئية، ومتطلبات الإدارة والتدريب البيئي".

وقد ذهب البعض، في بيان المقصود بالمردود البيئي أي بتقييم الأثر البيئي، إلى انه : " ألا تضيق نظرة المخطط في تقييم مشروعات الخطة عند حد الجدوى الإقتصادية البحتة فقط، وإنما يستوجب الإهتمام بتقييم التأثيرات أو النتائج البيئية الملموسة، سواء على المدى القصير أو البعيد، إذ كثيراً ما يكون لبعض النتائج خطورتها على عناصر البيئة الطبيعية، بما يقتضي العمل على تجنبها عند وضع خطة المشروع، ولتجنب هذه التأثيرات الضارة بالبيئة[1] .

تعتبر دراسة مدى التأثير على البيئة إجراء إدارياً قبلياً، ولا تشكل تصرفاً إدارياً محضاً لأنها تدخل في مسار إعداد القرار الإداري الخاص بمنح أو رفض الترخيص.

لقد عرف المشرع الجزائري دراسة التأثير بأنها تلك الدراسة التي تخضع لها مسبقاً مشاريع التنمية، والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج التهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فوراً أو لاحقاً، على البيئة لا سيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الإيكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة .

من خلال هذا التعريف يتبين أن المشرع الجزائري حاول إعطاء مفهوم لدراسة التأثير من خلال تحديد المجالات التي تخضع وجوبا لتلك الدراسة، حيث توسع في ذكر هذه المجالات على عكس ما جاء في القانون السابق ، مما يدل أن مفهوم هذه الدراسة ينبغي أن يشمل كل ما له علاقة أو

[1]– هيوا رشيد علي،المرجع السابق، ص151.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تأثير سلبي مباشر أو غير مباشر آني أو مستقبلي على مختلف عناصر البيئة. وينبغي أن تجرى هذه الدراسة مسبقاً أي قبل إنطلاق العمل بالمشروع أو النشاط، فهي وثيقة أساسية قبل الترخيص للمشروع أو النشاط.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن دراسة التأثير هي : دراسة تقييمية للمشاريع والنشاطات التي تسبب أو يحتمل أن تسبب ضررا للبيئة ومختلف عناصرها، بهدف الحد منها أو التكفل بها أو تقليلها[1].

المشرع الجزائري أدرك أهمية القيام بدراسات التأثير قبل البدء في تنفيذ مختلف المشاريع و أكد على إلزامية إخضاع كافة المشاريع المرتبطة بالإستثمارات أو التجهيزات أو المنشآت التي لم تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم ، إلى دراسات التأثير لتقييم مدى موائمتها مع الأحكام و الترتيبات الأساسية لتهيئة الإقليم ، تفادياً لحدوث أضرار على مختلف الأوساط الطبيعية ....الخ[2]، و تقييم التكاليف الإقتصادية المقابلة لها، سواء من ناحية معالجتها أم من ناحية آثارها على مكونات البيئة المحيطة بالمشروع، وعلى الصحة العامة وبالتالي على الإنتاجية.

ودراسة التأثير هي دراسة الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة للمشروع على البيئة من كافة جوانبها الطبيعية، الحيوية، الإقتصادية، الإجتماعية، وتقدير هذه الآثار بالنفقات والعوائد الإجتماعية والآثار البيئية كمعيار للإختيار بين البدائل المطروحة.

---

[1]– كمال معيفي، الضبط الإداري وحماية البيئة دراسة تحليلية على ضوء التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2016، ص128–129.

[2]– المادة 42 ، القانون 01–20 ، المرجع السابق ، ص 27 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وبذلك فإن تقييم الآثار البيئية وسيلة وليس غاية في ذاته لأنه معيار للإختيار بين البدائل المتاحة، ويعمل على تقليل التكاليف وزيادة العوائد وبالتالي تخفيف الضغط على مكونات البيئة ورفع العائد على إستخدامها.

إن تقييم الآثار البيئية يمكن أن يتم على مستوى المنشأة أو المشروع، القطاع، الإقليم أو حتى على المستوى القومي من خلال دراسة الآثار البيئية لبرامج التنمية. ونظراً لأهمية تقييم الآثار البيئية فإنه يطلق عليها إسم دراسة الجدوى البيئية للمشروع ويجب أن تكون مترافقـــة مع الجدوى الإقتصادية له[1].

فمثلا إذا كان هناك جدوى إقتصادية من إقامة مشروع ما ولم يكن له جدوى بيئية فيتم رفضه لأن الأولوية يجب أن تعطى للمسألة البيئية.

2 – التطور القانوني لدراسة التأثير على البيئة :

إن الإجتهادات المستمرة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، أدت إلى ظهور تطور آخر في الفكر البيئي، فيما يعرف بدراسات تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية، التي تعني في مجملها مجموعة الدراسات التي تتناول الآثار السلبية المتوقعة، نتيجة لتنفيذ مشاريع التنمية بأنواعها المختلفة، وتضع مجموعة من البدائل اللازمة لحلها، والهدف من دراسات تقييم الأثر البيئي عند التخطيط للمشاريع مثلها في ذلك مثل دراسات الجدوى الإقتصادية، أو دراسات التسويق وغير ذلك من الدراسات اللازمة أثناء عملية التخطيط للمشاريع [2].

---

[1]– أيهم أديب تفاحة ، أيهم أديب تفاحة ، التطور الإقتصادي و التكاليف البيئية ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2012 ، سوريا، ص 90 .

[2]– أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الإقتصادية المستدامة، دار هومه، الطبعة الثانية، الجزائر، 2016، ص 288 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن دراسة التأثير على البيئة أصبحت جزءاً من عملية التخطيط لإقامة مشاريع التنمية ، وقد ظهر أول نص قانوني قرر دراسة التأثير في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1969 والذي ألزم الوكالات الخاصة بإعداد دراسة التأثير لكل النشاطات الفيدرالية التي يمكن أن تلحق أضراراً بالبيئة البشرية[1].

تمت الإشارة إلى فكرة تقييم الأثر البيئي بصورة غير مباشرة ضمن المبدأين رقم 14 و15 من إعلان ستوكهولم عام 1972 ، ونصت عليه المادة 206 من إتفاقية قانون البحار لعام 1982، وكذلك نصت عليه المادة 14 من إتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992، وتم تكريس تقييم التأثير البيئي على المستوى الإقليمي من خلال الإتفاقيات الإقليمية لحماية البيئة، ومنها إتفاقية الكويت لعام 1978 بشأن التعاون في ميدان الوسط البحري ضد تلوث الخليج العربي، وإتفاقية آسيو المعتمدة من اللجنة الإقتصادية الأوروبية سنة 1991 حول تقدير الآثار البيئية العابرة للحدود، وكذلك بروتوكول مدريد لسنة 1991، الخاص بمعاهدة المحيط الأطلسي حول حماية البيئة، وكذلك تعليمات الإتحاد الأوروبي لعام 1997 حول آثار بعض المشروعات على البيئة.

وبدأت الدول في التأكيد على مبدأ الحيطة صراحة في القوانين البيئية، منها ألمانيا في قانون عدم التلوث الصادر لسنة 1974، وفي السويد عام 1997، وفي فرنسا عام 1995.

أما من حيث التشريعات الوطنية فقد تم إدراج تقييم التأثير البيئي للمرة الأولى عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إعتماد خطة السياسة الوطنية للعمل البيئي، والتي أدخلت دراسة تقييم الأثر البيئي كأحد مستلزمات أو متطلبات المشروعات الإستثمارية في المجالات المختلفة.

---

[1]– كمال معيفي، المرجع السابق، ص127.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ونظراً للنتائج الإيجابية التي حققتها هذه الوسيلة في أمريكا، فقد أخذت بها عدة دول أخرى، ومنها المشرع الفرنسي عام 1976، والمشرع الكندي عام 1979، وكذلك دول أخرى[1].

أما المشرع الجزائري فقد تبنى هذا الإجراء بموجب قانون حماية البيئة الصادر سنة 1983، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة وكونها أداة للمصلحة العامة من خلال إتقاء إقامة المشروعات الملوثة والحد من آثارها السلبية فإن تجسيدها ضمن النظام القانوني الجزائري عرف تأخراً كبيراً [2].

3-طبيعة المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير :

على الرغم من أن المشرع الجزائري أشار إلى أن محتوى دراسة التأثير على تهيئة الإقليم و إجراءاته ، سيتم تحديده عن طريق التنظيم ، إلا أن إجراءات تقييم الأثر البيئي يتم الإعتماد عليها بحدود ضيقة جداً وتقتصر على بعض الأنشطة الإقتصادية كمنشآت تدوير النفايات.

لهذا فإن وضع الإطار القانوني والتشريعي المرافق ، لدراسات التأثير أو دراسات تقييم الأثر البيئي، يعد ضرورة قصوى ، لكونه سيحدد مختلف النشاطات التي تساهم في إحداث الخلل البيئي[3]، وبالتالي سيساهم في تدعيم أدوات تهيئة الإقليم .

و بالرجوع إلى قانون حماية البيئة ، الذي حدد مجوعة من المشاريع التي تخضع مسبقاً لدراسة مدى التأثير على البيئة وهي ، مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة، والتي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فوراً أو لاحقاً على البيئة .

---

[1]- هيوا رشيد علي، المرجع السابق، ص150.

[2]- كمال معيفي، المرجع السابق، ص127

[3]- أيهم أديب تفاحة ، المرجع السابق ، ص 92 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يتبين من خلال النص أن المشرع الجزائري إعتمد على معيارين في تحديد طبيعة المشاريع التي يجب لأن تخضع لدراسة التأثير على البيئة، وهما :

المعيار الأول : أهمية وحجم المشروع والأشغال، حيث حدد المرسوم التنفيذي المتعلق بدراسة التأثير، قائمة المشاريع التي تخضع لدراسة التأثير في الملحق الأول للمرسوم، ومنها على سبيل المثال[1] :

1- مشاريع تهيئة وإنجاز مناطق نشاطات صناعية جديدة.

2- مشاريع بناء مدن جديدة يفوق عدد سكانها مائة ألف ساكن (100.000).

3- مشاريع إنجاز وتهيئة طرق وسريعة.

4- مشاريع بناء وتهيئة مطارات ومحطة طائرات.

5- مشاريع تنقيب أو إستخراج البترول والغاز الطبيعي أو المعادن من الأرض والبحر.

بينما تضمن المحلق الثاني قائمة المشاريع التي تخضع لموجز التأثير، ولم يوضح المرسوم في هذا الصدد الفرق بين دراسة التأثير وموجز التأثير، لكن يبدو من خلال قائمة المشاريع أن حجمها هو الذي يحدد ما إذا كانت تخضع للدراسة أو موجز التأثير، أي أن موجز التأثير هي دراسة مختصرة، غير معمقة على عكس دراسة التأثير، فعلى سبيل المثال تخضع لدراسة التأثير مشاريع بناء خط كهربائي تفوق طاقته تسعة وستون 69 كيلو فولط ، بينما تخضع لموجز التأثير إذ كانت طاقته لا تفوق (69) كف.

ومن المشاريع التي تخضع لموجز التأثير فقط :

1- مشاريع تنقيب عن حقول البترول والغاز لمدة تقل عن سنتين.

2- مشاريع تهيئة حواجز مائية.

---

[1]- كمال معيفي، المرجع السابق، ص 130.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3- مشاريع وتهيئة ملاعب تحتوي على مناصب ثابتة تتسع لخمسة ألاف (5000) إلى عشرين ألف (20000) متفرج.

المعيار الثاني : درجة ومدى التأثير المتوقع على البيئة : بمفهومها الواسع وخاصة الموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية، والتوازنات الإيكولوجية وكذلك إطار ونوعية المعيشة[1].

وقد أكد المشرع الجزائري على هذين المعيارين في المرسوم التنفيذي الخاص بدراسة التأثير حينما نص على أن دراسة أو موجز التأثير تعد على أساس حجم المشروع والآثار المتوقعة على البيئة. ولكن تبقى المشكلة دائما في تحديد حجم تلك الآثار، حيث يكون تحديدها نسبياً، كونها لا ترتبط دائما بمصدر ثابت، ولا تعترف بالحدود الجغرافية.

وقد حدد المشرع قائمة المشاريع التي تخضع لدراسة أو موجز التأثير تحديداً إيجابياً، أي أن المشاريع والنشاطات غير الواردة في هذه القائمة معفاة من هذا الإجراء، في حين ذهب المشرع الفرنسي إلى تبني القائمة السلبية التي تشمل فقط المشاريع التي تعفى من دراسة التأثير البيئي، والمبدأ بالنسبة له خضوع جميع المشاريع الكبرى ذات الخطورة إلى دراسة التأثير البيئي، فيكون بذلك قد إعتمد على معيارين :

الأول: تأثير المشروع على المحيط الطبيعي تأثيراً سلبيا.

الثاني : معيار القائمة السلبية المعفاة من دراسة مدى التأثير على البيئة، إما لكونها غير مؤثرة على البيئة أو لكون تأثيرها ضعيفاً.

---

[1]- كمال معيفي، المرجع السابق، ص131.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

4 – عناصر تقييم الآثار البيئية :

تعاني الكثير من الدول التي تتسم بتزايد سكاني كبير من مشكلات بيئية، نتيجة خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك لعدم مراعاتها القضايا البيئية المتعلقة بإستغلال مصادرها الطبيعية، مما أدى غالباً إلى خلق مشكلات بيئية، وما يتضح في هذا الإطار أن إستراتيجيات التنمية التي تستهدف زيادة الإنتاج إلى أقصى حد، وترتكز على تخطيط جزئي، وقصير الأجل تكون محدودة القدرة على المحافظة على توازنات النظم البيئية[1].

و لسد النقص أو العجز الذي قد يطال بعض أدوات التهيئة الإقليمية في شكل مخططات ، إعتمد المشرع الجزائري من خلال قانون تهيئة الإقليم على دراسات التأثير ، لإستدراك الهفوات المحتملة ، ولقد حدد المرسوم التنفيذي 07-145 المتعلق بدراسة التأثير، مجموعة من المراحل التي يجب أن تتضمنها الدراسة أو موجز التأثير ، و التي تعتمد في تقييم الآثار البيئية ، هاته المراحل يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عناصر أساسية :

أ-الإعداد للتقييم :

يتم من خلال وصف المشروع المقترح على أن يتضمن المعلومات التالية : الموقع، الحجم، نشاطات ما قبل الإنشاء، متطلبات إستثمار الموقع، مدة حياة الموقع بالإضافة إلى وصف البيئة من خلال جمع المعلومات حول المميزات البيئية لمنطقة الدراسة وتقسم إلى :

- البيئة الفيزيائية : جيولوجيا الموقع، التربة، الطقس والمناخ، نوعية الهواء والمياه السطحية والجوفية، مصادر الإنبعاثات الموجودة، تصريف المياه الملوثة.
- البيئة الحيوية : الحياة النباتية والحيوانية، الأصناف المهددة بالإنقراض والنادرة، المناطق الحساسة سواء كانت محميات أم منتزهات.

---

[1]- أحمد لكحل، المرجع السابق ، ص289 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

• البيئة الثقافية والإجتماعية : (تتضمن البيئة الحالية والمتوقعة) والتعداد السكاني، وإستعمالات الأراضي، النشاطات التنموية المخطط لها ، البيئة الإجتماعية للعمالة، توزيع الدخل، البضائع والخدمات، الموقف من المشروع [1].

وبالرجوع لأحكام المرسوم التنفيذي 07-145 المتعلق بدراسة التأثير ، فإن مرحلة الإعداد للتقييم تشتمل على المعلومات الآتية :

1- تقديم صاحب المشروع أو طالب الترخيص[2].

2- تقديم مكتب الدراسات.

3- تحليل البدائل المحتملة لمختلف خيارات المشروع وهذا بشرح وتأسيس الخيارات المعتمدة على المستوى الإقتصادي والتكنولوجي والبيئي.

4- تحديد منطقة الدراسة.

5- الوصف الدقيق للحالة الأصلية للموقع وبيئته المتضمن لاسيما موارده الطبيعية وتنوعه البيولوجي، وكذا الفضاءات البرية والبحرية أو المائية المحتمل تأثرها بالمشروع.

6- الوصف الدقيق لمختلف مراحل المشروع لاسيما مرحلة البناء والإستغلال وما بعد الإستغلال (تفكيك المنشآت وإعادة الموقع إلى ما كان عليه سابقا).

---

[1]- أيهم أديب تفاحة ، المرجع السابق ، ص 91.

[2]- كمال معيفي، المرجع السابق، ص132.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ب- تحليل الآثار البيئية :

وفي هذا التحليل يجب التميز بين الآثار السلبية والإيجابية الواضحة، المباشرة وغير المباشرة، على المدى القريب والبعيد، وإن أمكن وصف هذه الآثار بشكل رقمي بما في ذلك التكاليف والفوائد البيئية ، إن عملية تقدير الآثار البيئية هي أصعب عمليات تقييم الأثر البيئي وهناك دائماً درجة من عدم اليقين العلمي فيما يتم تقييمه من الآثار. لذلك، فالهدف دائماً هو تقليل عدم اليقين إلى مستوى مقبول وليس محاولة إستبعاده بشكل كلي. وتحديد المدى الزمني للتنبؤ بالآثار البيئية يواجه قيدين **الأول** هو إن العمل لا يمكن أن يمارس بكفاءة ما لم تحدد بدائل المشروع، **الثاني** وجوب القيام بذلك مبكراً لإتخاذ القرارات بالشكل المناسب[1] .

و تحليل الاثار البيئية من الإجراءات التي يجب أن تتضمنها دراسة التأثير ، و يتم ذلك من خلال :

1- تقدير أصناف وكميات الرواسب والإنبعاثات والأضرار التي تتولد خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع وإستغلاله (لاسيما النفايات والحرارة والضجيج والإشعاع والإهتزازات والروائح والدخان...).

2- تقييم التأثيرات المتوقعة المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير والمتوسط والطويل للمشروع على البيئة (الهواء، الماء، والتربة والوسط البيولوجي والصحة... إلخ).

3- الآثار المتراكمة التي يمكن أن تتولد خلال مختلف مراحل المشروع.

4- وصف التدابير المزمع إتخاذها من طرف صاحب المشروع للقضاء على الأضرار المترتبة على إنجاز مختلف مراحل المشروع أو تقليصها و/أو تعويضها.

---

[1]- هيوا رشيد علي، المرجع السابق، ص170.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

5- مخطط تسيير البيئة الذي يعتبر برنامج متابعة تدابير التخفيف و/أو التعويض المنفذة من قبل صاحب المشروع[1].

إنه من خلال محتويات ومضمون الدراسة نستنتج أنها تحيط بالمشروع من مختلف جوانبه، ولا تركز فقط على وصف حالة الموقع والمشروع قبل التنفيذ، بل تتنبأ بالآثار المحتملة مستقبلاً على البيئة وكيفية التعامل مع تلك الآثار، والتدابير المتخذة للقضاء على الأضرار التي يمكن حدوثها أثناء مرحلة الإستغلال وما بعدها.

ونظرا للطابع المتجدد للنتائج العلمية فإن هذه الدراسة لا يستوجب فيها الدقة النهائية، وإنما فقط أن يكون معترفا بها في وقت معين.

وتجدر الإشارة إلى أن التشريع الجزائري قد أوكل مهمة إنجاز دراسة التأثير لمكاتب الدراسات المعتمدة من طرف الوزير المكلف بالبيئة على نفقة صاحب المشروع، وهذا أمر طبيعي لأن مثل هذه الدراسات تقتضي قدراً من الخبرة العلمية والتقنية، وإلا سيؤدي ذلك إلى إهدار القيمة العلمية و الميدانية لهذه الدراسة، كما كان معمولا به في النص التنظيمي السابق، الذي كان ينص على أن صاحب المشروع هو الذي يقوم بتقديم هذه الدراسة دون الإشارة إلى مكاتب الدراسات والخبرة في هذا المجال.

لكن السؤال الذي يطرح في هذا المجال، هل تملك الجزائر مكاتب خبرة مؤهلة في مجال تقييم التأثير البيئي للمشروعات خصوصاً وأن المرسوم التنفيذي الذي يسند إعداد دراسة التأثير لمكاتب دراسات وخبرة صدر حديثاً (سنة 2007) وبدأ العمل به بداية سنة 2008، وأن المرسوم الملغى لم

[1]- كمال معيفي، المرجع السابق، ص133.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يشر إلى مكاتب الدراسات بل يقوم بهذه الدراسة صاحب المشروع، مما يعني أن المدة ليست كافية للحكم على مدى جدية ودقة هذه الدراسات[1].

ج – تقرير التقييم البيئي :

يجب أن يحتوي التقرير على المعلومات السالف ذكرها بمراحل التقييم ، ويعد بعد ذلك المختصر التنفيذي ليوضع في مقدمة التقرير، والذي يجب أن يكون مختصراً ومركزاً وواصفاً، ولابد أن يتضمن جميع النتائج المهمة بالنسبة للمشروع، سواء أكانت آثاراً بيئية سلبية وإيجابية، وتوصيات التخفيف، وكذلك برامج الرصد المفتوح للمتابعة والمراقبة [2].

إضافة إلى القضايا البيئية المهمة التي يتضمنها التقرير ، يجب أن يوجز ويحدد بملخص عن البيانات التي تم جمعها و التي من شأنها تدعيمه ، كما يتضمن التقرير التقدير الإقتصادي للآثار البيئية المحتملة وفعالية إجراءات تفادي هذه الآثار أو تخفيضها، كما ينطوي على إجراءات المراقبة للمتغيرات البيئية المتوقعة وإجراءات التنفيذ، والإجراءات الواجب إتخاذها لحماية الأمن والصحة العامة، والإختيار لا يكون بين بديل رديء وبديل جيد ولكن بين بديل جيد وبديل أجود، ويمكن إختيار البديل الجيد لا الأجود إذا كان تحقيقه أكثر إقتصادية [3].

---

[1]– كمال معيفي، المرجع السابق، ص134.

[2]– هيوا رشيد علي، المرجع السابق، ص170.

[3]– أيهم أديب تفاحة ، المرجع السابق ، ص 92 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

د- إجراءات الفحص والمصادقة على دراسة وموجز التأثير :

نص المشرع على أنه بعد إنجاز الدراسة يجب أن تودع من طرف صاحب المشروع لدى الوالي المختص إقليميا في عشر (10) نسخ، والذي يكلف المصالح المكلفة بالبيئة إقليما بفحص محتوى الدراسة، ويمكنها أن تطلب من صاحب المشروع أي معلومات تكميلية وتمنح له مهلة شهر واحد لتقديم تلك المعلومات، فإذا تم قبول الدراسة يعلن الوالي بعد الفحص الأولي بموجب قرار فتح تحقيق عمومي.

*** إجراء التحقيق العمومي :**

ويعني دعوة الغير (كل شخص طبيعي أو معنوي)، لإبداء آرائهم في المشروع المزمع إنجازه، وفي الآثار المتوقعة على البيئة، وهذا الإجراء عند البعض هو تحقيق للديمقراطية الإيكولوجية من خلال ضمان المساهمة الجدية للجمهور في إعداد القرارات التي لها أثر مهم على حياة المواطنين. ويعلم الجمهور بقرار فتح التحقيق العمومي عن طريق التعليق في مقر الولاية والبلديات المعنية وفي أماكن موقع المشروع، وكذا عن طريق النشر في يوميتين وطنيتين ويحدد في الإعلان[1]: موضوع التحقيق العمومي ومدته التي يجب ألا تتجاوز شهراً من تاريخ التعليق، وكذا الأوقات والأماكن التي يمكن للجمهور أن يبدي ملاحظاته فيها على سجل مرقم ومؤشر عليه مفتوح لهذا الغرض.

وفي نفس الإطار يعين الوالي محافظا محققا، لإجراء التحقيقات وجمع المعلومات التكميلية الرامية إلى توضيح العواقب المحتملة على البيئة .

[1]- كمال معيفي، المرجع السابق، ص135.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وفي نهاية مهمته يحرر المحافظ محضراً يحتوي على تفاصيل تحقيقاته والمعلومات التي جمعها ثم يرسله إلى الوالي، ثم يحرر الوالي نسخة من مختلف الآراء، وعند الإقتضاء إستنتاجات المحافظ المحقق ويدعو صاحب المشروع لتقديم مذكرة جوابية.

ولضمان حياد إيجابية دور المحافظ المحقق كان ينبغي الإشارة إلى ضرورة فحصه لآراء الجمهور والتأكد من مدى تطابق تلك الآراء مع الواقع ولو تطلب الأمر التنقل للمعاينة الميدانية لكي يتم الأخذ بعين الإعتبار فقط تلك الآراء الوجيهة حتى لا يتم تعطيل بعض المشاريع والأنشطة تحت غطاء حماية البيئة، ويحدث الإنسجام والتوفيق فعلا بين متطلبات حماية البيئة ومقتضيات التنمية.

*** فحص الدراسة :**

في الأخير يرسل ملف الدراسة المتضمن آراء المصالح التقنية ونتائج التحقيق العمومي مرفقاً بمحضر المحافظ المحقق والمذكرة الجوابية لصاحب المشروع عن الآراء الصادرة حسب الحالة إلى الوزير المكلف بالبيئة بالنسبة لدراسة التأثير، أو المصالح المكلفة بالبيئة المختصة إقليميا بالنسبة لموجز التأثير الذين يقومون بفحص دراسة أو موجز التأثير والوثائق المرفقة[1].

إن هذا الفحص ينبغي أن تقوم به لجان مختصة، إذا كانت الدراسة قد أعدتها مكاتب دراسات وخبرة، وإلا يصبح الفحص غير ذي فائدة، خاصة إذا علمنا أنه يمهد لإصدار قرار الموفقة أو الرفض للدراسة، وفي هذا الشأن أجاز المرسوم لجهات الفحص الإتصال بالقطاعات الوزارية المعنية، والإستعانة بكل خبرة، وهذا أمر بديهي مادام النص القانوني قد ألزم الجهة المصدرة للقرار أن يكون رفضها للدراسة مبرراً، وحسنا فعل المشرع حتى يمكن لصاحب الطلب معرفة الأسباب وتأسيس طعنه إذا أراد ذلك.

---

[1]– كمال معيفي، المرجع السابق، ص136.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

*** المصادقة على الدراسة :**

أما بالنسبة للمصادقة على دراسة التأثير فقد منح المشرع الجهة المختصة مهلة أربعة (04) أشهر من تاريخ إقفال التحقيق العمومي، كأقصى حد لإصدار قرارها، وتكون هذه الجهة إما الوزير المكلف بالبيئة بالنسبة لدراسة التأثير، أو الوالي المختص إقليمياً بالنسبة لموجز التأثير ويبلغ القرار في كل الأحوال إلى صاحب المشروع عن طريق الوالي.

وقد إستبعد النص القانوني حالة سكوت الإدارة بحيث ألزمها بالرد الصريح إما بالقبول أو الرفض، لإرتباط ذلك بقضية هامة تتعلق بالبيئة والصحة والمجتمع[1].

إن دراسة التأثير تهدف إلى ضمان سلامة البيئة بالتشجيع على إجراء التحقيقات الشاملة والمتعددة التخصصات على مخاطر المشاريع التنموية على البيئة، وهي وسيلة ضرورية في يد سلطات الضبط الإداري، لضمان سلامة إجراءاتها بخصوص منح أو رفض الترخيص للمشروعات والأنشطة الصناعية المختلفة[2].

5- دراسة تقييم التأثير البيئي للمشروعات النفطية :

إن تقييم الأثر البيئي للمشروعات النفطية يكتسي أهمية بالغة في مكافحة التلوث قبل حدوثه، ولذلك لابد من فرض هذا النظام بكافة جوانبه المختلفة دون إستثناء أو تجزئة أو تجاوز عن الجزيئات الواردة فيه حتى يؤثر على الواقع، ويحقق الهدف من فرضه على مشروعات المضرة بالبيئة وخاصة المشروعات النفطية .

حرصت مختلف التشريعات على خفض التلوث عند مصدره وتقليل الملوثات عند موقع إنبعاثها، ولتحقيق هذه الخطوة المهمة كان لابد من وسيلة قانونية، تبدأ مع إنشاء المشروع أو التجديد لأي

---

[1]- كمال معيفي، المرجع السابق، ص137.

[2]- كمال معيفي، المرجع السابق، ص138.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مشروعات قائمة، لتقدير التوقعات البيئية المحتملة والوقاية منها قبل أن تكون واقعاً، وكانت تلك الوسيلة القانونية هي "تقييم الأثر البيئي" ، وتم إعتماد هاته الوسيلة نظراً لخطورة تأثير المنشآت المصنفة على البيئة والصحة والأمن العام، فإن تأسيس أي مشروع ليس أمراً مفتوحاً على إطلاقه، بل هو مقيد بشروط وضوابط تمكن السلطات الإدارية المعنية من ممارسة رقابتها السابقة على ممارسة نشاط هذه المشروعات، وهذا تماشياً مع إرادة المشرع الهادفة إلى إخضاع المشروعات المضرة بالصحة لحزمة من النصوص القانونية العامة والخاصة، التشريعية والتنظيمية، التي ترسم المسار القانوني السليم الذي يتوجب على صاحب المشروع سلوكه من أجل الوصول إلى مباشرة النشاط وممارسته، ومن أجل تحقيق الرقابة الإدارية الفعالة على المشروعات المضرة بالبيئة، لابد من وضع آليات تقنية تساعد الإدارة على هذه المهمة، لأن رجال الإدارة ليس لهم الدراية الكافية بالمعلومات العلمية والمعطيات الفنية التي تسمح بفهم مدى الأخطار والأضرار التي قد تترتب على نشاط المشروعات الخطرة على البيئة [1] .

تتضمن هذه الخطة تفصيلاً محدداً لوسائل المراقبة البيئية "المعايير الخاضعة لها وأساليبها، ودورتها، وأماكنها، وإجراء القياسات"، وكذلك تخزن المعلومات وتحليلها، وإجراءات الطوارئ، وغيرها.

[1]– هيوا رشيد علي، المرجع السابق، ص148 ، 149 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث – الأدوات القانونية الخاصة بتمويل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

لقد كرس المشرع الجزائري جملة من الأدوات القانونية و الترتيبات، في شكل تحفيزات و علاوات ، إلى جانب مؤسسات مالية تهدف إلى مرافقة المشاريع المرتبطة بتهيئة الإقليم و جاذبيته .

حيث ينص القانون 01-20 ، المتضمن تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على تقديم مساعدات لعدد معين من البرامج والأعمال، ومساعدات على الإستثمار، وإعتمادات ذات علاقة مع مخططات العمل الإقليمي "PAT" ، و أكد على ضرورة مضاعفة جميع هذه الوسائل المالية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – العقود كآلية قانونية لتنمية الإقليم :

عقد التنمية هي إتفاقية تشترك فيها الدولة و مجموعة أو عدة مجموعات إقليمية، أو متعامل أو عدة متعاملين أو شريك أو شركاء إقتصاديين، للقيام بأعمال و برامج تحدد إنطلاقا من المخططات التوجيهية و خطط التهيئة لمدة معينة ، من أجل تحقيق أهداف السياسة الوطنية في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة .

لم يحدد شكل عقد التنمية ونظامه القانوني و أنواعه وإجراءات إبرامه، كما لم يسبق أن تم تنفيذ هذه العقود المنصوص عليها قانونا، كون المشرع الجزائري أحال بموجب أحكام المادة 60 من قانون 01-20 ذلك إلى التنظيم .

إن حداثة هذا النوع من العقود ، وعدم دخولها حيز التنفيذ وعدم وجود ممارسات سابقة شبيهة يثير غموضا حول نظامها القانوني [1] ، كما يثير غموضا حول طبيعتها القانونية ،لأن سياسة تهيئة الإقليم في حد ذاتها ، تنبثق من مصدرين قانونيين ، فبعض قواعدهامن القانون العام ، و بعضه من القانون الخاص ، كقواعد القانون المدني التي تحمي الملكية[2] ، لذلك فإن التعرف على مدى إسهامها في مجال التهيئة الإقليمية يظل مبهما و غير قابل للتحقيق ، ومن جانبه فقد ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى تكييف العقود من هذا النوع بأنها عقود إدارية، بالنظر إلى المعيار العضوي والذي يتمثل في وجود أحد أشخاص القانون العام طرفا في العقد [3]، وهو الأمر الذي ينطبق على عقود التنمية الذي يعتبر أحد أطرافها إما الدولة أو الجماعات الإقليمية، وبذلك يتوفر الشرط

---

[1]– تواتي صارة يسمين، المرجع السابق، ص100.

[2] -François Lefebvre,op , cit , p24 ..

[3] - Wahid FERCHICHI, ***Le service public de l'environnement, essai sur le rôle de l'état dans la protection de l'environnement***, thèse de doctorat en droit. Université de Tunis El Manar,2001,p165 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

العضوي في هذه العلاقة، إلا أن المعيار العضوي ليس كافيا في كل الحالات لتكييف العقد بأنه إداري، لأن العقود التي تبرمها الإدارة قد تخضع للقانون الخاص.

لذلك يجب علينا البحث أيضا في المعيار الموضوعي لتكييف ما إذا كان عقد التنمية هو عقد إداري أو غير إداري، ويتضح من خلال إستقراء نص المادة 59 من قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، بأن مضمون العقد يشمل الإمتثال إلى المخططات التوجيهية وخطط التهيئة الإقليمية، وهو بذلك يهدف إلى تحقيق منفعة عامة، أي هو امتثال و تسيير لمرفق عام من منظور مادي ، ذلك أن المرفق العام هو كل مشروع تديره الدولة و/أو تحت إشرافها بغية تحقيق النفع العام، ومنه فإن مضمون عقد التنمية يتعلق بتنفيذ مرفق عام لتهيئة الإقليم الوطني، وعليه تعتبر العقود التي تهدف موضوعيا إلى القيام بمرفق أو خدمة عامة عقود إدارية بالنظر إلى المعيار الموضوعي.

وبذلك فإن وجود المعيار العضوي والموضوعي في عقد التنمية يسمح بوصفه عقداً إداريا محضا، يخضع لإختصاص القاضي الإداري .

إن عقود التنمية يعبر عنها بعقود البرنامج [1]، تلك التي تكون موقعة بين الدولة والجهة Contrats de plan Etat/Région، يتم تحديد محتواها بصورة إتفاقية وتفاوضية[2]، وتعتبر إمتداد لنظام المخططات ، فلا تستطيع أي جهة محلية أن تبرم عقدا مع الدولة إلا إذا كانت قد أنشأت مخططا، ولمجابهات التبعات السياسية والإقتصادية التي قد تنجم من عزوف الدولة على عدم التعاقد مع الإقليم، تلزم هذه الأخيرة بطريق غير مباشر على إنتهاج نهج المخططات [3].

---

[1] -Raphaël ROMI, ***Les collectivités locales et l'environnement***, Paris, LGDJ, 1998), p. 36.

[2] -Patrick LE LOUARN, « *Les chartes de l'environnement entre décentralisation et déconcentration, conception et mise en oeuvre d'une politique publique de l'état* », ***RJ.E***. 1-
1995. p. 28.

[3] – تواتي صارة يسمين، المرجع السابق، ص 102.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وهو ما أخذ به المشرع الجزائري من خلال قانون تهيئة الإقليم ، فقد كان مقررا إبرام عقود تجمع الدولة بواحدة أو عدة جماعات محلية وشركاء إقتصاديين آخرين، قصد إنجاز أعمال وبرامج محددة إنطلاقاً من المخططات التوجيهية ، كون هذا النوع من العقود ، يمكن أن يشمل العديد من الأعمال في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وخاصة في إطار برامج العمل الإقليمي "PAT" كما يمكنها أن تجر ضمن هذا المنطق العديد من الشركاء المأمولين في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[1].

ثانيا- المؤسسات المالية المكلفة بتمويل أعمال تهيئة الإقليم :

لتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، المعبر عنها ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، تم إنشاء مجموعة من المؤسسات المالية لتمويل وتهيئة وتنمية بعض المناطق الحساسة أو ذات الخصوصية .

01- الصندوق الوطني للتهيئة الإقليمية (FNADT) :

يعتبر الصندوق الوطني للتهيئة الإقليمية ، من الهياكل المالية التي تقوم بتقديم المساعدات والحوافز المباشرة المرتبطة بسياسة تهيئة الإقليم[2] ، والذي تم تأسيسه من خلال قانون المالية لسنة 1995، المرسوم التنفيذي رقم 95-178 المؤرخ في 24 يونيو 1995، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 081-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتهيئة الإقليمية".

---

[1]- المادة 59 ، القانون 01-20، المرجع السابق، ص 110-111.

[2]- تواتي صارة يسمين، المرجع السابق، ص96.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ومن مهامه كذلك تقديم منح للتهيئة الإقليمية ، و إعانات لتحديد أماكن الأنشطة [1] ، وذلك طبقا لأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 نوفمبر 2002، الذي يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 081-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية" .

كما يتولى هذا الصندوق إضافة إلى تمويل العلاوات والمساعدات المذكورة، تقديم مساعدات للمبادرات الإنمائية العمومية أو الخاصة ، و مساعدات للصناعات التي تستخدم تكنولوجيات مبدعة ، و كافة أعمال البحث والتجريب في مجال التنمية المتكاملة والتهيئة الإقليمية والتجهيز العمومي.

و تطبيقا لأحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 95-178 المذكور أعلاه ، صدر قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 يونيو سنة 2013 ، يحدد كيفيات متابعة و تقييم حساب الصندوق الوطني للتهيئة الإقليمية، حيث بموجبه تم إنشاء لجنة لدى وزير تهيئة الإقليم ، مكلفة بدراسة برنامج العمل، و تحديد قائمة المشاريع التي سيتم تمويلها، و تحديد الأعمال ذات الأولوية في التمويل ، كما تقوم المصالح المكلفة بالميزانية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة أن تعد وضعية مالية فصلية للإيرادات والنفقات المرتبطة بالصندوق الوطني للتهيئة الإقليمية.

02- الصندوق الوطني للتهيئة وجاذبية الإقليم (FNAAT) :

الذي يتعين العمل على إعادة تنظيمه، كون هذا الصندوق لا يزال غير عملي بعد بسبب غياب النصوص التنظيمية والاعتمادات الضرورية. وسيسمح بتمويل علاوة تهيئة الإقليم وخلق مناصب العمل وخلق وتوسع الأنشطة واحتضان أنشطة البحث وخلق هندسة إقليمية. حيث يعتبر محاولة لإعادة إحياء الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية الذي تم إحداثه سنة 1963، وفي هذا الصدد،

[1]- تواتي صارة يسمين، المرجع السابق، ص97.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء وكالة وطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-137.[1]

02-الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (CNED) :

الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري[2] ، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يخضع الصندوق للقواعد المطبقة على الإدارة العمومية في علاقاته مع الدولة ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير، أنشأ بموجب أحكام المادة 70 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 4 ذو القعدة 1424 الموافق 28 ديسمبر 2003 و المتضمن قانون المالية لسنة 2004، و المرسوم التنفيذي رقم 04-162 مؤرخ في 16 ربيع الثاني 1425 الموافق 5 يونيو 2004، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية وتنظيمه ومهامه وصلاحياته.

حيث يشكل أداة تسمح بتسهيل تمويل التجهيزات الكبرى المهيكلة والبني التحتية، وتعفي الدولة من تمويل هذه الأخيرة مع تقديم الدعم الضروري للمجموعات المحلية والأعوان الإقتصادية ، فهو بذلك أداة جديدة ضرورية في السوق المالية ، لتنفيذ البرامج والأعمال الداعمة التي تقتضيها السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية ولا سيما في بعدها الأولوي الخاص بالتنمية الجهوية المتوازنة، تسهيل تمويل التجهيزات المهيكلة الكبرى كالطرق السيارة، والمطارات، والموانئ، وخطوط السكك الحديدية، والسدود... إلخ .

يهدف الصندوق إلى إضفاء المزيد من الفعالية على نفقات الدولة للتجهيز وتحسين مسار تقييم وإنجاز ومتابعة المشاريع الكبرى الخاصة بالمنشآت الأساسية الإقتصادية والإجتماعية التي تقتضي

---

[1]- تواتي صارة يسمين، المرجع السابق، ص98.

[2]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 107 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رصد وسائل مالية وبشرية هامة، وتنويع مصادر التمويل، والتحكم في تكلفة تمويل هذه المشاريع الكبرى. وبهذه الصفة، يهدف الصندوق على الخصوص إلى ما يأتي :

– ترشيد تسيير نفقات التجهيز عن طريق تحكم أكبر في تكاليف الإنجاز وكيفيات التمويل.

– تقديم الدعم والمساعدة التقنية في تقييم المشاريع الكبرى الخاصة بالتجهيز العمومي.

– الفصل بخصوص الجدوى الإقتصادية والتقنية والإجتماعية والمالية للمشاريع الكبرى للتجهيز وإبداء الرأي قبل تسجيلها في قائمة الإستثمارات العمومية.

– إقتراح التركيب المالي وبنية تمويل المشروع الأكثر ملاءمة بالنسبة للمشاريع الكبرى للتجهيز.

– منح لحساب الدولة، وحسب دفتر شروط، أجزاء الموارد المرصودة في حساب خاص للخزينة، مخصص بموجب مقرر تتخذه الحكومة، بإقتراح من وزير المالية، لتمويل و/أو لدعم مشاريع التجهيزات العمومية المبادر بها في إطار برنامج أو مخطط إنمائي وطني أو جهوي.

يضطلع الصندوق، بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية :

– إجراء الخبرة على الدراسات المتعلقة بالمشاريع الكبرى للتجهيز المقترحة للتسجيل في قائمة الإستثمارات العمومية، وإنجاز دراسات تكميلية، عند الإقتضاء.

– متابعة وتقييم الإنجاز المادي والمالي للمشاريع الكبرى للتجهيز، مع إحترام الشروط المحددة لإنجاز المشروع.

– تصور وترقية أنظمة التسيير والإستغلال الإقتصادي للمنشآت الأساسية العمومية.

– إقتراح أو تثبيت التركيبات المالية لفائدة المشاريع الإستثمارية ذات الطابع الإستراتيجي و/أو ذات الأولوية التي تقرها الدولة أو تدعمها.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

– تسيير إعتمادات تمويل المشاريع الإستثمارية العمومية ذات الطابع الوطني مع الدولة، على أساس إتفاقي.

– مساعدة السلطات العمومية في تقييم ومتابعة إعانات التجهيز التي يمكن منحها للمؤسسات، في إطار إتفاقي.

– القيام، عند الإقتضاء، بإصدار سندات للإقتراض في السوق الوطنية أو الدولية، من أجل تمويل مشاريع عمومية للتجهيز ذات طابع تجاري.

– تقديم دعمه إلى الجماعات المحلية لحشد الموارد المالية من أجل التنمية.

– تقديم خدمات في مجال المساعدة التقنية والإستشارة والدراسة والهندسة المالية والتكوين في الميادين المتصلة بنشاطاته.

تتشكل موارد الصندوق من، المخصص الأصلي المحدد وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما، إعانات الدولة، إصدار السندات، الإقتراضات الخارجية، ناتج خدماته، لاسيما عمولات التسيير على العمليات المنفذة لحساب الدولة، الهبات والوصايا، يوظف الصندوق موارده في ممارسة المهام المخولة بموجب هذا المرسوم.

يمكن للصندوق كذلك ضمن هذا المنهج وقصد توسيع الموارد المخصصة لتمويل الهياكل الأساسية العمومية وغيرها من المشاريع الأخرى أن يقوم في إطار الساحة المصرفية والنقدية والمالية الجديدة، بإصدار قروض سنداتية، التعاقد على قروض في الأسواق المالية الوطنية والدولية، ولدى المؤسسات الدولية، تلقي منتوجات أية صناديق خاصة من أصل وطني أو دولي مخصصة للتنمية، الحصول على تسبيقات من أموال (أرصدة) متاحة في الخزينة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ينبغي أن يدار هذا الصندوق للتجهيز من أجل التنمية ويراقب جماعيا نظرا لذلك وتبعا لأهميته وإتساع مهامه .

ثالثا- آليات تمويل المخططات القطاعية :

تتمثل في تلك التمويلات ، التي تتولاها الدولة من أجل إنجاز البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية المنصوص عليها في المواد من 22 إلى 41 من القانون 01-20، والتي يتم برمجتها سنويا ضمن قوانين المالية لسنوات متعددة [1]، وتعود فكرة قانون البرمجة Loi de programmation، الذي ظهر في فرنسا ، في ظل الجمهورية الثالثة، لكي تسمح للدولة بتحقيق إستثمارات واسعة النطاق، أي تهدف لتوسيع الآفاق المالية للدولة خارج الإطار السنوي، فقانون البرمجة يصف الأهداف التي حددتها الدولة في قطاع من القطاعات الحيوية للسنوات القادمة، والموارد المالية التي تعتزم الدولة تخصيصها، ومع ذلك فإن الإعتمادات المخصصة لا يمكن أن تفتح إلا من قبل قانون المالية لأنها هي التي تحدد أهداف عمل الدولة .

لقد جرى إعداد ودراسة مجمل المخططات التوجيهية القطاعية ، من طرف الحكومة خلال سنة 2007، وتمتد عملية تطبيقها على مرحلتين، المرحلة الأولى (2007-2015) التي تمثل مرحلة الإعداد والتحضير، المرحلة الثانية (2015-2030) وتمثل مرحلة الشراكة، ويتم فيها تحديد الدولة لمجمل الإستثمارات المهيكلة في إطار السياسة المعتمدة في مجال تهيئة الإقليم .

---

[1]- المادة 56 ، القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 29 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الثاني : أبعاد قانون تهيئة الإقليم و علاقتها بالتنمية المستدامة :

إن قانون تهيئة الإقليم ، الذي يرتكز على المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ، يقوم على ثلاثة أسس أوثلاثة إستحقاقات أساسية ، هي الرهان الديمغرافي ، الذي هو إستحقاق مبرمج بدقة خاصة في ظل تزايد عدد السكان وبذلك تزايد الطلب على الشغل ، و الرهان الإقتصادي بمضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل الأقاليم ، و الذي يتزامن مع إنشاء منطقة التبادل الحر والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والرهان الإيكولوجي الذي يتطلب الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي ، في ظل وضعية ندرة وإضطراب الموارد ، التي يزداد الطلب عليها ، في هاته الفترة التي تتطلب الموازنة بين الحق في الإستعمال وضرورة المحافظة على إستدامتها[1] .

إن قيام قانون تهيئة الإقليم على هاته الأسس ، و إعتماده على المبادئ المذكورة أعلاه يجعله تطبيقا من تطبيقات التنمية المستدامة التي تراعي توفير حاجيات السكان مع مراعاة حق الأجيال القادمة في المجتمع بالموارد ، و هذا ما سنتطرق إليه من خلال توضيح أبعاد قانون تهيئة الإقليم (المطلب الأول) ، ثم تحديد العلاقة بينها و بين مفاهيم و أبعاد التنمية المستدامة (المطلب الثاني)

[1]– القانون 10-02، المرجع السابق، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول – أبعاد قانون تهيئة الإقليم :

يمثل قانون تهيئة الإقليم ، الإطار المرجعي للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، و التي تهدف إلى تنمية الإقليم الوطني تنمية منسجمة ، تراعي خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي[1] ، لتحقيق كافة الأهداف التنموية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، دون الإضرار بالبيئة و هو ماتقتضيه متطلبات السيادة و إرساء دعائم الوحدة الوطنية ، لذلك سنتاول أبعاد هذا القانون من مختلف الجوانب الإقتصادية (الفرع الأول)، الإجتماعية (الفرع الثاني)، والبيئية (الفرع الثالث).

الفرع الأول : البعد الإقتصادي :

تتطلب التنمية الإقتصادية إستخدام المزيد من الموارد ، وبناءا على نوعية الموارد المستخدمة يتحدد تأثير النمو الإقتصادي على البيئة ، وتدور العديد من النقاشات حول الإنعكاسات السلبية لهذا النمو إلى جانب سوء تخصيص الموارد و سوء إستخدامها ، مما يؤدي إلى تدهور البيئة وإستنزاف بعض الموارد ونضوب موارد أخرى وما يترتب عن ذلك من مشاكل بيئية تهدد حياة الإنسان لذلك فإن أفضل أسلوب لإستخلاص أقصى فعالية من النشاط الاقتصادي هو المحافظة على رصيد الأصول الإقتصادية والإيكولوجية على إمتداد الزمن لضمان إستدامة التنمية و العدالة بين الأجيال وقد رأى العديد من الاقتصاديين ضرورة دمج الإهتمامات البيئية والاقتصادية في عملية التخطيط من أجل تجديد الموارد الطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إضافة إلى تدعيم قيم المشاركة والعدالة الإجتماعية التي تهدف إلى تضييق الفجوة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء [2] ، خاصة في ظل إعتماد ميزانية الدولة على المداخيل الناجمة من قطاع المحروقات ، و تبعيتها

---

[1]– المادة 4 ، القانون 01–20 ، السابق ذكره ، ص 19 .

[2]- بن نونة فاتح ، سياسة الطاقة و التحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2006–2007 ، ص 32 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

القوية له ، نتيجة ضعف القطاع الفلاحي في تغطية الحاجيات الغذائية و النمو الصناعي الضعيف بالنظر للطلب ، و التي تعيق وتيرة النمو الحقيقي[1] ، لذلك فإن تفعيل جاذبية الإقليم الوطني من خلال إنشاء التجهيزات و توفير الخدمات و خلق مناصب الشغل تساهم في المحافظة على نمو إقتصادي قوي ، هذا المطلب الذي بات مرهونا بضرورة مواصلة عصرنة إقتصادنا و تنميته ، مع ضرورة توزيع هذا النمو على مجمل التراب الوطني[2] ، يقتضي تكريس مجموعة من الأعمال :

أولا – تنمية الثروة الوطنية :

إن الوضعية الحالية للتراب الوطني ، تترجم على مستوى تجهيزها ونشاطاتها المطورة أو المحدثة منذ الإستقلال ، مجهودات تنموية أكيدة ذات نتائج معتبرة من الناحية الكمية ، ولو أن جزءا منها قد أخفي نتيجة النمو الديمغرافي الحاد أو بسبب الأزمات الإقتصادية المرتبطة أساسا بإنهيار أسعار النفط ، ما أدى إلى إبطاء عمليات التنمية نفسها وخاصة في مستوى توفير مناصب الشغل والإستثمارات الإجتماعية والجماعية .

لكن مع ذلك فالتنمية المحققة أبرزت مع ذلك حدودها الذاتية ، من خلال التوترات التي هيجتها على مستوى التراب الوطني المهيأ طبيعياً للإختلالات، فنموذج التنمية الجزائري لم يستطع تحقيق شغل أمثل ومتوازن للتراب الوطني بمناسبة وضع قواعد حقيقية للتنمية خاصة ، و التي ينبغي أن تقوم مبدئياً على تعويض النقائص بين النواحي الإقتصادية الكبرى ، فشغل التراب الوطني حالياً متميز أساساً بتركز خطير للنشاطات والسكان في الساحل وكذلك بالفوضى التي تصاحب في نفس الوقت الإندفاع الحاد نحو العمران ، فالأمر يتعلق إذن بغياب التحكم في المسارات الإقليمية للتنمية الذي يتولد عنه بالبداهة إختلال شامل في طاقات التنمية و الهياكل الأساسية و بنية

---

[1]– القانون 10–02، السابق ذكره ، ص 10 .

[2]– القانون10–02 ، السابق ذكره ، ص 6 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المدن الكبرى التي تركزت بحدة في الشريط الواقع في الشمال وخاصة ساحل البلاد ، مازاد في حدة الضغوط و المخاطر سواء بالنسبة للإقتصاد الوطني أو بالنسبة لإمكانات هذا الشريط التلي من حيث الموارد [1] .

إن المشرع الجزائري من خلال قانون تهيئة الإقليم ، و لتجاوز أنماط التنمية الغير موجهة وغير المتحكم فيها ، أكد على ضرورة تنمية مجموع الإقليم الوطني ، تنمية منسجمة تأخذ بعين الإعتبار خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي و خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية[2] .

ثانيا-خلق مناصب شغل :

يشكل فك الإرتباط الديمغرافي الإقتصادي اليوم التحدي الوطني الكبير، ويبقى مشكل النمو الديمغرافي قائما برمته ، خاصة في ظل وصول موجات من طالبي العمل من الأجيال التي ولدت منذ عشرين سنة إلى سوق العمل وذلك بنسب نمو إقتصادي غير كافي ، فهناك جيل من الشباب النشط يوجد اليوم عرضة للبطالة ، ولظروف معيشة هشة في أغلب الأحيان، ولا يجد الشروط القادرة على تثمين طاقته في خدمة الإقليم ولا على تلبية حاجيات نوعية الحياة ، لكون الهيكل الإقتصادي في حد ذاته مصاب بإعاقات تجعله غير قادر على مواجهة حاجيات البلاد سواء من حيث خلق الثروات أو توفير مناصب العمل للشباب [3].

إن تلبية إحتياجات السكان الإجتماعية ، إن لم تصاحبها أعمال مقابلة لها في الجهات المعنية من حيث توفير الشغل ، يمكن تحت غطاء ظاهري من إستقرار السكان ، أن تعمق الفوارق التي تؤثر سلباً في العلاقة بين السكن والعمل ، فالأمر يتعلق هنا بظاهرة وخيمة العواقب إذ تنعكس

---

[1]- شريف رحماني ، الجزائر غداً ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1995 ، ص 61 .

[2]- المادة 4 ، القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 19 .

[3]- القانون 10-02، المرجع السابق ، ص 44.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

فعلاً على الكلفة الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن هذه التنقلات ، أضف إلى هذا كله الضغط الكبير الذي يمارسه هؤلاء العمال الذين لا يطلبون في غالبيتهم سوى الإستقرار نهائياً مع عائلتهم في المكان الذي يوفر لهم العمل ، خاصة إذ توفرت فيه شروط السكن .

وعليه فمن خلال وجهة النظر هذه ينبغي تقييم السياسة المعتمدة قصد إرساء قاعدة مادية لتنميتنا هذه السياسة التي يجب أن تقوم على إيجاد أنشطة إنتاجية وتوفير صناعة قاعدية ، تتبع و توسع و تدعم بتنمية معتبرة في قطاعات الإسناد التي تتمثل في الهياكل الأساسية والخدمات[1] ، و دعم الأوساط الريفية و الأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني صعوبات و تفعيلها من أجل إستقرار سكانها [2] ، لتحسين و ضعية الشغل وإحداث المزيد من مناصب العمل .

ثالثا – التوزيع المناسب لوسائل التنمية :

إنطلاقاً من التحليلات المتعلقة بالخصائص الفيزيقية لمختلف المناطق الطبيعية ، في التراث الوطني وللموارد الرئيسية التي تحتوي عليها كل منطقة ، يتبين بكل وضوح الإمتيازات الظاهرة التي تحظى بها المجموعة التلية مقارنة بباقي الجهات من الإقليم الوطني ، على الرغم من أنها لا تخلو من عدة قيود وعوائق يصل بعضها إلى حد الخطر كمشكلة الإسكان .

لذلك فإن من أهداف قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها ، بإستهداف تخفيف الضغوط على الساحل و الحواضر و المدن الكبرى و ترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب[3] ،فالمنطقة التلية لها عوامل نجاح جلية بالنسبة لعمق البلاد، وذلك إنطلاقاً من وضعيتها وإمتيازات المناخ التي تستفيد منها

---

[1]– شريف رحماني، المرجع السابق، ص 21 .

[2]– المادة 4 ، القانون 01–20 . المرجع السابق ، ص 20 .

[3]– المادة 4 ، القانون 01–20 ، المرجع نفسه ، ص 20 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

فهي تحتوي على ساحل طوله 1200 كلم يوفر زيادة على فوائده المائية البحرية ونشاطات الموانئ ، الشروط الملائمة لعلم التربة والعلوم الفلاحية والزراعية للبلاد في إطار السهول الساحلية ، وإلى جانب حجم تساقط الأمطار وإمكانية السقي، يمكن إضافة الإمتياز الكبير الذي تمنحه التربة الثقيلة بعد إستصلاحها التي تميز هذه السهول الساحلية، وكذلك الإمكانيات الخاصة التي يحدثها تنظيم الحرارة بحريا، لصالح القطعة الساحلية وحدها، من أجل إختيار أنواع الزراعة.

و إلى جانب هذه المزايا فالمجموعة التلية لا تخلو من عوائق واضحة تتمثل أساسا في ضعف المساحة الإجمالية ، فهي لا تمثل سوى 4% من مجموع التراب الوطني ، تستغل مجالاتها المسطحة أو ضعيفة الإنحدار للزراعة وإنتشار السكان عليها بوجه عام ، كما أن هشاشة الوسط والتربة بوجه خاص نتيجة الإنحدار وتساقط الأمطار، يزيد من قابلية هذه المناطق للتعرض لأخطار الزلازل ، إضافة إلى صعوبة الحركة والمرور نتيجة التوزيع السيء للسكان و الإنفجار الديمغرافي الذي تعرفه هاته المنطقة [1].

كما أن مجموعة السهول العليا والأطلس الصحراوي التي كانت مع ذلك مجال إسكان أساسي للبلاد ، هي الآن في وضعية تتميز بضعف قدراتها المائية ونقص نسبة الأمطار التي تتساقط عليها، وعلى الرغم من ذلك فإنها توفر أيضا شروطاً ملائمة للفلاحة وخاصة زراعة الحبوب التي تعد أكثر إنتشاراً فيها ، كما تشكل الجبال التي تنتشر بكثرة في هذه المجموعة مخازن للمياه وتمنح أيضا إمكانيات حسنة لتربية المواشي من جهة والإستغلال الغابي من جهة أخرى ، و توفر مجالات التنقل وسهولته بالنسبة للسهول العليا عوامل نجاح لايستهان بها سواء لفائدة التنمية الزراعية والتصنيع أو لصالح التعمير في إطار سياسة جريئة لإعادة التحكم في الإقليم .

[1]– شريف رحماني ، الجزائر غدا ، المرجع السابق ، ص 21 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وعلى الرغم من وجود أراض، فإن النشاطات الفلاحية والريفية مقيدة نتيجة تعرض هاته الأراضي لقهر التسهب و التصحر اللذان يجعلان الوسط هشاً ، فضمن هذه المجموعة بالخصوص يطرح التكثيف الزراعي والريفي أسبقية حماية الأراضي والوسط وإصلاحها[1] .

أما المجموعة الصحراوية والتي تمثل أكبر مجموعة من حيث المساحة في الإقليم الوطني ، فهي تتوفر على ظروف أكثر قساوة على المستوى الفيزيقي والطبيعي ، فزيادة على الأبعاد والصعوبات التي يطرحها المناخ لكل من النشاط الفلاحي والهياكل القاعدية وحركة التنقل، يمكن إضافة مشكل تقلص الأراضي التي أصبحت عبارة عن حقول لتصفية مياه المجاري ومكان لسيل مياه الأودية ، غير أن الموارد المختلفة التي تمنحها هذه المجموعة ولا سيما قطاع الطاقة ووضعيتها الإستراتيجية كواجهة بين إفريقيا والجزائر الشمالية وما وراء البحر المتوسط ، والضرورة الجيوسياسية التي تقتضي تعمير مجالاتنا الحدودية تعطي كلها حظوظا جديدة لهذا المجال الذي يجب أن نخلصه من العوائق التقنية والإقتصادية التي تؤثر في إستصلاحه[2].

---

[1]– شريف رحماني ، المرجع ، ص 22 .

[2]– شريف رحماني ، المرجع السابق ، ص 22 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني : الأبعاد البيئية :

إن الإهتمام بالمنفعة الإقتصادية وإهمال البعد البيئي ، نجم عنه إنعكاسات سلبية لتلك المشاريع على البيئة ، مما جعل المشرع الجزائري يأخذ بعين الإعتبار المردودات البيئية في إعداد قانون تهيئة الإقليم أو المخططات المنفذة له ، لأن التخطيط الذي يراعي البعد البيئي و المردودات البيئية المتوقعة لمشروعات التنمية ، على المدى المنظور وغير المنظور بشكل مباشر أو غير مباشر ، هو التخطيط الذي يطوع خطط التنمية بيئيا ، و يهتم بالقدرات و الحمولة البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد الإيكولوجي الحرج [1]، فتحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار المشاريع التنموية .

لذلك إرتكزت سياسة تهيئة الإقليم على ثلاثة إستحقاقات أساسية على الصعيد البيئي لعل أهمها ، ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الرهان الإيكولوجي الذي يقتضي الحفاظ على الرأس المال الطبيعي في ظل وضعية ندرة الموارد أين إزدادت المنافسة قوة بين إستعمال الموارد لتحقيق التنمية و المحافظة على إستدامة هاته الموارد [2].

---

[1]– أسود قادرأحمد ، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري ، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، مصر ، ط 2012 ، ص 34 .

[2]– القانون 10–02 ، السابق الذكر ، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – حماية الموارد الطبيعية :

تتجلى الجزائر بحكم مناخها وسعة رقعتها كما لو كانت ذات قدرات وحظوظ لإمتلاك موارد طبيعية هامة ومتنوعة ، لكن الواقع يشهد بغير ذلك، لأن هذه الموارد غير متكاملة التوزيع بين مختلف المجموعات الإقليمية ، وقد تكون بالنسبة إلى بعضها هشة وبالتالي سريعة النفاد والتلف أو عويصة عسيرة الإحتجاز، وبالتالي غير كافية.

إن التوزيع الغير عادل للموارد الطبيعية على مستوى التراب الوطني وكذلك محدوديتها نسبيا إذا ما قورنت بأبعاده ، تمثل عقبة من حيث كيفية إستعمال و تسيير هذه العناصر التي يجب أن تؤخذ في الحسبان لتفادي الإنقطاعات في الأنظمة البيئية الوطنية نتيجة العلاقة بين الإحتياج والطلب[1] ، لذا فقد أرسى المشرع الجزائري العديد من المبادئ التي تهدف إلى حماية البيئة ، و ترقية الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة [2] ، بإعتبارها جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية المستدامة و التي تعد سياسة تهيئة الإقليم أحد تطبيقاتها .

لقد أدى ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بنفاذ الموارد الطبيعية ، نتيجة الإستخدام الجائر و غير الرشيد لهاته الموارد لاسيما منها بعض مصادر الطاقة ، و التي تعد مشكلات تلوث البيئة من أهم تجلياتها ، إلى ضرورة الاهتمام بإيجاد سبل جديدة لكيفية إستغلالها وإستخدامها لما يترتب عن الإستغلال السيء لها من آثار إيجابية وسلبية على البيئة .

وتتميز الموارد الطبيعية كونها جزء هام من الموارد الإقتصادية ، بتواجدها بصوره تلقائية في الطبيعة دون دخل للإنسان في إيجادها ، وتأخذ الموارد الطبيعية صورتين أساسيتين الموارد

---

[1]– شريف رحماني ، الجزائر غدا ، المرجع السابق ، ص 47 .

[2]– المادة 2 ، القانون 03–10 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، المؤرخ في 2003/06/19 ج ر عدد 43 ، ص 6 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الطبيعية المتجددة وهي تلك الموارد القادرة على إعادة بناء وتجديد رصيدها بصوره تلقائية طبيعية طالما أن البيئة المحيطة تسمح بذلك ، ما لم يتم إحداث تغيير في الظروف الطبيعية المواتية لإستمرارها وتجددها عن طريق التلوث أو إساءة الإستغلال أو الإفراط في الإستخدام ، كما تأخذ أيضا صورة الموارد الطبيعية الغير متجددة وتتمثل في الموارد ذات الرصيد الثابت الذي لا يمكن زيادته خلال أي فتره زمنية قصيرة أو طويلة نسبيا فهذا الرصيد تكون نتيجة تفاعلات كيميائية معينة تحت ظروف جيولوجية خاصة عبر الزمان وتشمل الموارد المعدنية المختلفة وكذلك مصادر الطاقة مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم وكذلك مصادر أخرى للطاقة مثل اليورانيوم و الطاقة الحرارية والبترول الحجري[1].

إن مواردنا الطبيعية المحدودة نسبياً إذا ماقورنت بأبعاد ترابنا الوطني تمثل كذلك عقبة كأداء لكونها غير موزعة توزيعاً عادلاً على مستوى هذا التراب الوطني كما سبق تأكيده من قبل ، وهذه المميزات تتوقف عليها من حيث المبدأ، كيفيات إستعمال وتسيير هذه الموارد بحيث تأخذ هذه الأخيرة في الحسبان حالة نضوب هذه المصادر أو تلك في أفق متوقع أمام النمو المتزايد للسكان و توزيعهم الغير متساوي ، وحالات الإستعمالات الزائدة على المطلوب والتبذير أو الإعتداءات المختلفة التي تنجم في أماكن أخرى وتتعرض لها هذه الموارد [2].

---

[1]– محمد يسري إبراهيم دعبس ، الموارد الإقتصادية ماهيتها ، أنواعها ، إقتصادياتها ، دار المعارف ، الإسكندرية 1996 ، ص 13– 15 .

[2]– شريف رحماني ، المرجع السابق ،ص 47 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

هذه العناصر لم تؤخذ في الحسبان إلى حد الساعة مما يؤدي في النهاية إلى توترات يصعب التحكم فيها وإنقطاعات متوقعة في الأنظمة البيئية الوطنية بين الإحتياجات والطلب، وبصفة رئيسية في ميدان الماء [1].

ثانيا – حماية الفضاءات الهشة إيكولوجيا و تثمينها :

تمتد الجزائر على طول 1622 كلم من الشواطئ المتوسطية، وتتوغل بأكثر من 2000 كلم في القارة الإفريقية، في أعماق الصحراء، وتميزها ثلاثة تجمعات فيزيائية كبرى ، حيث يمثل إقليم التل 4% ، و الهضاب العليا 9% ، و تشكل مناطق الجنوب 87% من مجموع الإقليم الوطني [2]، هذا التباين الفيزيوغرافي إلى جانب التنوع الكبير للمناظر والأنظمة البيئية يفسر جزئياً ثراء وهشاشة الموارد الطبيعية[3].

وتتميز الجزائر بتنوع كبير في المناظر، يتكون من الساحل الغني بالسهول و الشواطئ ، جبال الأطلس التلي، السهول السهبية العليا، جبال الأطلس الصحراوي، التشكيلات الرملية الكبرى، الهضاب الكبرى الصحراوية والسلاسل الجبلية في قلب الصحراء الوسطى، فكل هذه العناصر تشكل بتنوعها وثرائها إحتياطات حيوية هامة ومناظر ذات جودة عالية .

إن هذه الأنظمة البيئية، هي في ذات الوقت مهددة بالتحولات السريعة الديمغرافية والإقتصادية في البلاد ، فالتعمير وتطور الأنشطة التي تولد ضغطاً بشريا غالبا ما يكون مرفوقا بإهمال الممارسات العريقة المتصلة بالإعتناء بهذه الفضاءات ، ما يزيد من الأعباء على الخزينة العمومية لمعالجة هاته الأضرار ، فتكلفة إصلاح الأضرار البيئية قاربت 5.2% من الناتج الداخلي الخام أي ما

---

[1]– شريف رحماني ، المرجع السابق ، ص 47 .

[2]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 5 .

[3]– القانون ، 10–02، المرجع السابق ، ص 11 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يعادل 2.6 مليار دولار أمريكي وذلك بإنخفاض حوالي 1 مليار دولار بالنسبة لسنة 2002 ، ما يمثل 1.8% من الناتج الداخلي الخام ، فمنذ بداية القرن العشرين إختفى ما لا يقل عن ثلاثين صنفا بصفة كلية و أصبح وجودعدد كبير من الأصناف مهددا بالفناء ، فالإستغلال الغير ملائم للموارد مع الضغوط البشرية القوية على هاته الفضاءات تسببت في تدهورها [1].

ثالثا – حماية الأقاليم من المخاطر الطبيعية :

إن التنوع الذي تزخر به الجزائر من الأنظمة البيئية ، أدى بالمشرع الجزائري من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى التأكيد على ضرورة بناء الجزائر ، مع مراعاة هشاشتها الكبيرة و المخاطر الكبرى الطبيعية والصناعية، لأن شغل الإقليم يتوقف عليها ، فالتعمير المتزايد الذي لا يأخذ في الحسبان هذه المخاطر، يزيد كثيراً من الإنعكاسات المدمرة في حالة حدوث الكوارث ، ويشكل الإحتباس الحراري عاملا إضافياً هاما للمخاطر، جراء الهشاشة الحالية للبلاد ولخصوصية مناخها الجاف.

إن تضافر هذه الظروف الجيولوجية والمناخية يجعل من الجزائر أرض مخاطر، ومن بين المخاطر الأربعة عشر الكبرى التي تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة ، فإن الجزائر معنية بعشرة منها الزلازل والمخاطر الجيولوجية ، الفيضانات ، المخاطر المناخية ، المخاطر الإشعاعية والنووية ، حرائق الغابات، المخاطر الصناعية والطاقوية، المخاطر المتصلة بالصحة البشرية، المخاطر المتصلة بالصحة الحيوانية والنباتية، التلوث الجوي، البحري أو المائي، الكوارث الناجمة عن

[1]– القانون ، 10–02، المرجع السابق ، ص 14 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التجمعات البشرية الكبرى ، وأمام هذه المخاطر، فإن المحافظة على النظام الإيكولوجي وتثمينه كتراث يصبح ضرورة [1] .

كما أن حماية الفضاءات و المجموعات الهشة إيكولوجيا و إقتصاديا و تثمينها ، و حماية الأقاليم و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية تعد من أهداف قانون تهيئة الإقليم[2] ، حيث وضعت مخططات للوقاية من المخاطر الطبيعية والصناعية بمواصفاتها الخاصة في وثائق التوجيه والتخطيط والتعمير، فعلى سبيل المثال يتم إنجاز خرائط للمناطق الزلزالية الصغيرة بالمواصفات الخاصة بها وذلك في المخططات المحلية للتعمير، ويتم تطوير ومراقبة التفعيل الحقيقي وإجراءات الوقاية .

وبعد صدور القانون المتعلق بالوقاية من المخاطر وتسيير الكوارث ، تم وضع المخططات المتعلقة بالوقاية والحد من المخاطر الكبرى ، كالمخططات العامة للوقاية ومخططات التعرض للمخاطر والمخططات الخاصة بالتدخل ومخططات التنظيم الداخلي للمؤسسات ، وتم إدماج تفاصيلها في وثائق التعمير ، حيث تضمنت إرشادات تعمير خاصة بالفضاءات المبنية أو الموجهة للتعمير و مناطق التوسع الحضري الواقعة خارج المناطق المصنفة حساسة .

كما تضمنت وثائق التعمير الدراسات الجيوتقنية والخاصة بالمناطق الصغيرة المكملة والكفيلة بالحد من التعرض للمخاطر الزلزالية والجيولوجية والصناعية والفيضانات ، و تحديد معايير مقاومة الزلازل فيما يخص البناء وشرع في تنفيذها فعلياً بالإستفادة من التجربة المكتسبة في المناطق ذات المخاطر في العالم ، وأصبحت تستخدم كنموذج معياري مرجعي في وثائق التعمير ويتم تفعيلها بصفة منهجية في مشاريع إعادة التجديد والتوسع الحضري، حيث تم إحصاء التجمعات الحضرية

---

[1]- القانون ، 10-02، المرجع السابق ، ص 14 .

[2]- المادة 4 ، القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 20 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الأكثر هشاشة وهي حالياً محل عمليات تأهيل وفق المعايير قصد تقليص قابلية تعرضها للمخاطر[1].

الفرع الثالث : البعد الإجتماعي :

إن ضعف الإهتمام بالأبعاد الاجتماعية في إستراتيجيات التنمية كان السبب في فشل كثير من البرامج التنموية ، ونتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية على المجتمع والبيئة ، حيث تزايدت ممارسات الأفراد التي تحدث إضطرابات في الظواهر الطبيعية ، ووصلت إلى حد إحداث بعض التغيرات التي كانت لها نتائج سلبية على العديد من الميادين الإجتماعية وفي مناطق مختلفة من العالم ، ومن ثم دعت الضرورة إلى توجيه إهتمام أكبر بالأفراد في السياسات والبرامج الرامية إلى حفز التنمية ، حيث تزايدت الدعوات إلى رعاية الأبعاد الاجتماعية وخاصة قضايا الفقر و البطالة والتهميش ، كما إنشغل الفكر التنموي بالجوانب البشرية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر و تحسين نوعية الحياة بمعناها الشامل للنواحي المادية والمعنوية .

ويركز البعد الإجتماعي على تنمية الموارد البشرية من خلال الإهتمام بالجوانب الصحية والتعليمية و الثقافية و تعزيز قدرة المجتمع على التغلب على الفقر و توفير مناصب العمل إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، حيث يرى الكثير من الباحثين أن مشاكل التنمية والبيئة في الدول النامية لا يمكن حلها دون القضاء على الفقر واعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل[2] .

ولعل مطلب تصحيح الإختلالات في تموقع السكان مقارنة بالنشاطات السائدة في كل إقليم من المتطلبات التي ترتكز عليها سياسة تهيئة الإقليم ، لكون هذه الإختلالات مصدر توتر للموارد

---

[1]– القانون 10-02، المرجع السابق ، ص 56.

[2]– بن نونة فاتح ، المرجع السابق، ص 32 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الطبيعية و مكلفة لها ، و كذلك لضمان تنمية مختلف المناطق بطريقة منسجمة بما يتناسب و طاقة التحمل لدى الأوساط الطبيعية التي تقتضي حمايتها من التدهور و التلف [1].

أولا- دعم كافة الأوساط و الأقاليم لتحقيق إستقرار السكان :

عرفت المدن والأرياف الجزائرية تحولات عميقة تحت تأثير النمو الديمغرافي والتطورات الإجتماعية والإقتصادية في العقود الأخيرة، وهكذا عرف النسيج العمراني توسعاً وتدهوراً لا يسمح للمدن بالقيام بمجمل وظائفها وتطوير الخدمات والتجهيزات الضرورية من أجل سيرها الحسن وإشعاعها.

فقد إمتصت المدن فائض النمو الديمغرافي الكبير المقترن بالنزوح الريفي، وإنتشر التعمير في جميع التراب الوطني مع تكثيف الشبكة في المنطقة التلية ، وقد رافق هذا النمو تدهور في إطار الحياة، ميزه توسع النسيج العمراني غير المهيكل والسيئ التجهيز، مما أدى إلى تهميش أحياء بكاملها وإلى إنتشار السكن العشوائي وبيوت الصفيح ، وبناء السكنات مع خرق التشريع والتنظيم المتعلق بالعمران، كما أدى إلى تطور المشاكل المرتبطة بالتنقلات والنقل والتلوث وزيادة التعرض للمخاطر الكبرى[2].

إن ضغط السكان هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في إستغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى ، لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في إستخدام الموارد الطبيعية ، كما يتسبب في جعل المدن غير قادرة على القيام بوظائفها الإقتصادية و الإجتماعية و التأطير الإداري لها ، وعليه يجب الأخذ بعين الإعتبار

---

[1]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 5 .

[2]- القانون ، 10-02 ، المرجع السابق ، ص 21

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

طبيعة كل تجمع و تطوير القدرات و الشروع في مسارات إستدراكية بالنسبة للمدن المتأزمة أو المتراجعة إقتصاديا [1] .

ثانيا- إعادة توازن البنية الحضرية :

لقد كان للنمو الديمغرافي الإستثنائي المسجل منذ الإستقلال إنعكاسات ملحوظة على التنظيم الحضري والتوزيع الفضائي للتجمعات السكنية ، وقد ترتب عنه على صعيد التنظيم وحجم التجمعات إختلالات متنوعة يتعين معالجتها على غرار التجمعات الرئيسية حول الساحل ، و التمركز الطبيعي للسكان في الإقليم [2].

و أمام التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري لا سيما في ميدان الإنفتاح على الإقتصاد الليبرالي ، والذي كان في مرحلة ديمغرافية جديدة ذات نمو أشد ضعفاً ، قابلها إنخفاض في نسبة النمو الديموغرافي إلا أن الضغوط ستبدأ على الموارد الطبيعية في المناطق ذات الكثافة السكانية حيث يتجمع 63% من الجزائريين في مناطق الشمال التي تمثل 4% من إقليم وطني، و 28% يعيشون في الهضاب العليا أي على مساحة 9% من الإقليم ، في حين لا تستقطب مناطق الجنوب الممتدة على مساحة 87% من إقليم إلا 9% من السكان ، مع إستمرار المدن الكبرى في جذب المهاجرين إليها و بروز عودة السكان نحو الهضاب العليا، غير أن وتيرة هذه العودة لا تكفي لإحداث تغيير في التوجه نحو التسحل .

لقد أحدث تمركز السكان والأنشطة في الشريط الساحلي، إختلالات مكلفة للمجتمع ، وأدى إلى ضغوط قوية في إستخدام الموارد الأساسية الحيوية كالماء والتربة ، بغض النظر عن تعرض

---

[1]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 21 .

[2]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 21 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مجمل الأقاليم الهشة للمخاطر الكبرى الطبيعية والصناعية ، ولهذا السبب كان الشعار الأساسي لتهيئة الإقليم الوطني ينبغي أن يكون إعادة التوازن [1] .

إن المسألة الحضرية هي أولوية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، ليس فقط التنمية الحضرية غير المستدامة بل لكونها تؤدي إلى مخاطر وخيمة ، على الإنسجام الإجتماعي وعلى تطور المجتمع الذي يخضع لهذا الإنسجام ، كون التعمير قد يؤدي إلى ريف قاحل و يتسبب في عقم البيئة ، والمدن التي تنمو بلا تمركز ولا نوعية لا يمكنها دخول المنافسة الدولية بنظام حضري مختل بصورة كبيرة، بين قمة المراكز الكبرى الضخمة وقاعدة مبهمة من المدن ذات الوظائف والعلاقات ضعيفة الهيكلة ، لذلك فخيارات نمط التعمير النوعي هي في الواقع خيارات مجتمع ونمط إقتصادي[2].

رغم تزايد عدد التجمعات في العقود الأخيرة و نمو ضواحيها ، نتيجة تزايد عدد سكانها إلا أن البنية الحضرية بقيت تهيمن عليها الجزائر العاصمة وبدرجة أقل وهران قسنطينة وعنابة ، هذا التزايد للبنية الحضرية تنقصه القاعدة الإقتصادية الكافية لبث النمو، إضافة إلى عدم تكيفها الوظيفي بسبب غياب المركزية، ونمو غير مراقب وغير قانوني للضواحي الحاملة للمخاطر التي تزيد في عدم الإستقرار الإجتماعي، الذي يقترن مع نقائص التسيير الحضري[3].

---

[1]- القانون ، 10-02 ، المرجع السابق ، ص 11 .

[2]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 44 .

[3]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 21 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا–حماية التراث الثقافي :

إن الإقليم الوطني مجمع شاسع ومتنوع لإلتقاء فضاءات كبرى جغرافية وثقافية ، تشكل عبر تاريخ ثري لكنه متنافر أحياناً ، إن إستراتيجية الحفاظ على التراث الثقافي وتثمينه، مبنية على جوهر هوية الإقليم وليس فقط على شكله الفضائي .

لقد تم التعرف على أقطاب تراثية عالية الدلالة من خلال قيمتها المادية وغير المادية، وترجمتها على شكل حظائر ثقافية داخل قطاعات محمية ومواقع تاريخية وأثرية، ويتعلق الأمر بتشكيل فضائي جديد ذي بعد إجتماعي ثقافي، ويمثل فرصة لكل مواطن على الصعيد المحلي للمشاركة والتنافس في تشييد الإقليم .

ومن المؤكد أن هذا المسعى التجديدي يستدعي الدعم فيما يتعلق بوضع مخططات لحماية وتثمين المواقع الأثرية، ومخططات لصون وتثمين القطاعات والمناطق المحمية ومخططات تهيئة الحظائر الثقافية ، لما قد تقدمه كموارد محلية للتنمية .

فبإتخاذ كل من الهوية والإقليم كعنصرين محددين للمخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية، فإن قطاع الثقافة يكون قد وضع خارطة أولويات ترسم خيارات طرق حماية وتثمين التراث الثقافي، وهذه الأولويات في ظل خاصية تدهور وهشاشة بعض أصناف التراث الثقافي ، التي لم يتم حمايتها ولا تثمينها بصفة مقبولة ناهيك عن المواقع الأثرية الواقعة في المناطق الصحراوية لم تخضع أصلاً لأي نظام حماية ولا لبرامج تثمين [1].

[1]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 16 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وتقوم هذه الإستراتيجية، فيما يخص التراث الثقافي، بتنفيذ مسار إجمالي ومترابط، ينطلق بالجرد مروراً بالتصنيف والإسترجاع وينتهي بالتثمين، ويتوجب على كل من حول له التدخل في تسيير التراث الثقافي وترقية السياحة على مدى هذا المسار، المحافظة على القيم الثقافية وصونها[1].

لذلك فأهداف المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية و التاريخية تتمثل في المحافظة على التراث الثقافي ، التاريخي و الأثري و تثمينه من خلال أقطاب تنمية الثقافة و الأنشطة المرتبطة بالإبداع الفني مع الإستغلال المتكيف للثروات الثقافية [2].

Wondershare PDFelement

[1]– القانون ، 10-02 ، المرجع السابق ، ص 16.

[2]– القانون 10-02 ، المرجع نفسه ، ص 59 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني : علاقة أبعاد قانون تهيئة الإقليم بالتنمية المستدامة

إن الجدل الدائر حول العلاقات بين البيئة والتنمية يعتبر موضوعا معقدا ، كون الإعتقاد السائد في البداية يقوم على أن المصالح البيئية لا تتفق وأهداف التنمية ، إنطلاقا من أن المشاكل البيئية التي كانت تظهر مع كل مراحل التنمية ، من تلوث و إنفجار سكاني ، خيلت للكثير أن الإهتمام بحماية البيئة ، وتحسينها و تخصيص الموارد سوف يقيد إستمرار التنمية ، لأن النظرة السائدة لمسألة حماية البيئة كانت من زاوية التكاليف و المعدات اللازمة لتخفيف حده التلوث ، وأولوية تخصيص تلك التكاليف لأغراض تنموية أخرى أكثر إلحاحا ، وقد تخطى هذا الجدل مرحلته هاته ، بعد إزياد القول بضرورة إعتبار أن موارد الكوكب والطاقة الاستيعابية للأنظمة البيئية محدود [1].

لذا كان من الضروري ، صياغة معادلة متوازنة تحقق التنمية والبيئة في آن واحد ، ذلك أنه من غير الجائز للتنمية أن تهدد التوازن البيئي وتدمر الموارد الطبيعية ، أو أن تلوث المكونات الأساسية للبيئة ، وفي الوقت ذاته لا يجوز الوقوف في وجه مشاريع التنمية ، بدعوى المحافظة على البيئة ، ومن هنا تبرز العلاقة بين البيئة والتنمية هذه العلاقة التي أدت إلى التوافق بينهما بعد تعارض .

إن حقيقة تنمية بلا تدمير للبيئة لأن مفهوميهما أضحا مترابطين و لا يمكن فصلهما لان التنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة موارد بيئيه متدهورة ، كما لا يمكن حماية البيئة و إهمال الأمور التنموية إذا كان من الضروري إيجاد موارد إنمائية بديلة تضمن إستمرار التنمية بدون إحداث تدهور بيئي [2].

---

[1]- نزار عوني اللبدي ، التنمية المستدامة إستغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة ،دار دجلة ، الطبعة 1 ، عمان 2015 ، ص 12 .

[2]- نزار عوني اللبدي ، المرجع نفسه ، ص 15.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول– تطابق مفاهيم تهيئة الإقليم مع أبعاد التنمية المستدامة :

لقد إستحوذ موضوع التنمية المستدامة على إهتمام العالم خلال السنوات الماضية ، على صعيد الساحة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الإستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على سواء ، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطلب بتطبيقها ، وعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات الدولية والإقليمية [1].

المشرع الجزائري ومن خلال تبنيه لسياسة تهيئة الإقليم ، دمج بين مفهومي التنمية و الإستدامة إنطلاقا من أن التوازن بين تنمية الأنشطة البشرية وحماية رأس المال الطبيعي والثقافي إنما هو الشرط اللازم لإقامة إقليم مستدام ، فالتوازن المطلوب هو التوازن الذي يطور ويهيء إقليماً وفقا للحمولة البشرية التي يمكن للأوساط الطبيعية لهذا الإقليم أن تحملها دون أن تتعرض للتدهور أو التلف ، و تجسيد هذه التوجيهات إنما يرتكز على تسيير عقلاني على المدى الطويل ، وعلى تراث طبيعي وثقافي، الأمر الذي يعني الحد من التنمية في المناطق الهشة والحساسة أو مراعاة خصوصيتها ، وتشجيعها في المناطق الملائمة[2].

و لفحص مدى تطابق المفاهيم المتعلقة بتهيئة الإقليم التي تعرضنا لها سابقا ، نحاول تسليط الضوء على مفاهيم التنمية المستدامة و عناصرها .

---

[1]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 100 .

[2]– القانون 10–02، المرجع السابق ، ص 40 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – مفهوم التنمية المستدامة للإقليم :

التنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة ، من تراكيب وبنيات جيولوجية إلى ثروات و سلع وخدمات تقابل حاجات الإنسان ، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان وما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية ، فالتنمية إذن هي تغيير في البيئة يهدد توازنها الفطري، ويصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة البيئة على الإحتمال و على إستعادة التوازن ورأب التصدعات.

ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد ورغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب من التحديد وضعوا تعريفاً بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية ، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها .

كما أنصبت تعريفات أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن " إستخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل ، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها هو ما يعني أن نظمنا الإقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.

أما المشرع الجزائري من خلال قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [1]، فإنه إعتمد أهم التعريفات وأوسعها إنتشاراً للتنمية المستدامة ، و الذي ورد في تقرير بروندتلاند (نشرت من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "

[1]– المادة 4 ، قانون 03–10 ، المرجع السابق، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها" [1].

ولذلك فالتنمية المستدامة في مفهوم المشرع الجزائري تشير إلى ضرورة التوفيق بين تنمية إجتماعية و إقتصادية قابلة للإستمرار مع ضرورة إدراج البعد البيئي ، و ضمان تلبية إحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الإنسجام ، وإنما هي عملية تغيير وإستغلال الموارد وتوجيه الإستثمارات، وإتجاه التطور التكنولوجي، والتغييرات المؤسسة التي تتماشى مع الإحتياجات المستقبلية [2].

ثانيا – المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة :

يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الإجتماعية ، وهناك إعتراف اليوم بهذه التنمية على إعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الإقتصادية وبالنسبة للتثبيت المبكر للسكان .

وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الرجال النساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الإهتمام ، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية".

كما تؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديمقراطياً في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وبيئياً، و هو ما أرسته سياسة تهيئة الإقليم كتصور جديد لفكرة الحكم و التهيئة ، التي كانت في

---

[1]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 103 .

[2]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 104 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الماضي تقع على عاتق الدولة ، و ذلك بتركها مكانة كاملة لمفهوم الحكم التشاركي لمسار تهيئة الإقليم بين الفاعلين الأربعة الكبار (الدولة ، الجماعات الإقليمية ، القطاع الخاص . المواطنين) في التنمية ، و تكتفي الدولة بوصفها أداة ضبط و حكم بتحديد و تنفيذ توجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، بالموازاة مع كونها فاعلا إقتصاديا في بعض القطاعات الرئيسية مثل قطاع المحروقات فهي تتحمل مسؤولية سياسات إقليمية تضمن الإنصاف و الإنسجام الفضائي [1].

و يعتبر عنصر الإنصاف أو العدالة عنصر هاما تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الإعتبار عند وضع التحليلات الإقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح ، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصاً متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على " الخيرات" الإجتماعية والإقتصادية [2] .

---

[1]– القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 104 .

[2]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 105 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا– مراعاة العلاقة بين التنمية والبيئة :

تعتبر التنمية إحدى الوسائل للإرتقاء بالإنسان ، ولكن ما حدث هو العكس تماماً حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في إستنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها، بل وإحداث التلوث فيها، فمثل هذه التنمية يمكننا وصفها بأنها تنمية تفيد الإقتصاد أكثر منها البيئة أو الإنسان فهي "تنمية إقتصادية" وليست "تنمية بيئية" تستفيد من موارد البيئة وتسخرها لخدمة الإقتصاد مما أدى إلى بروز مشكلات كثيرة [1].

و قد أدى هذا التصور لمفهوم التنمية في كثير من الأحيان إلى الخلط بين سياسة تهيئة الإقليم و سياسة التخطيط الإقتصادي و الإجتماعي ، بل تسبب في تأخير الإعلان عنها [2]، و تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم إلى بناء إقليم مستدام، يقيم علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والديمومة ويجعل من هذه الأخيرة إنشغالا مسبقاً لأي تدخل في ميدان التهيئة [3].

كما أن قانون تهيئة الإقليم وردا على مقتضى التنمية المستدامة ، فإنه يتبنى إستراتيجية المخطط الوطني للعمل من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة ، فهو يجيب بطريقة إقليمية على الرهانات الواردة في القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، و يعود ذلك لكون النموذج الوطني للتنمية المتبع منذ عقود، الذي لم يتكفل بإنشغالات الديمومة كما ينبغي قد أدى إلى أزمة بيئية ، و تسببت في إختلالات وتباينات قوية للسكان و إستغلال الموارد والتجهيزات ، و تطلبت إيجاد حلول طموحة لها ، الأمر الذي أدى اليوم إلى نقاط قطيعة بعضها لا رجعة فيها، نقاط شديدة الحساسية يمكن معاينتها بالنسبة للمورد المائي، التربة أو بالنسبة للتعرض للمخاطر الكبرى.

---

[1]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 113 .

[2]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 103 .

[3]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 45 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن مبدأ الديمومة المعبر عنه ضمن سياسة تهيئة الإقليم ، و الذي يكمن في التناسب بين التنمية وطاقة تحمل البيئة ، لا يكمن في تقديس هذا المورد أو ذاك التراث بل في إتخاذ الإجراء المتغير في الزمان والمكان لحمايته وتثمينه ، حيث لا توجد طاقات تحمل محددة مسبقا ولكن هناك حدود وعراقيل يجب تحديدها وتعدادها لضمان ديمومة الموارد والسماح بتنمية منسجمة للأقاليم، وهكذا تصبح قدرات الإستغلال وتثمين المورد المائي والتربة والتنوع البيولوجي مترابطة مع حمايتها والأخذ بعين الإعتبار لقدراتها على التجدد قصد تفادي وضعيات لا يمكن الرجوع عنها ويشكل ضغط المخاطر الكبرى أيضا بعداً أخر لتقييم طاقات التحمل[1].

Wondershare PDFelement

[1]– القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 46 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني – وحدة الأبعاد و المعوقات :

تقع التنمية المستديمة بناءا على تصريح بلغراد 1976 عند نقطة الإلتقاء بين البيئة والإقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعياً وإهتماماً بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل والحوافز والإلتزام للعمل كأفراد أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة [1].

بالنسبة للجزائر التي توجد في حالة إنتقال بيئي وديمغرافي وكذا إقتصادي، وعليها أن تتزود بالوسائل لنجاح هذين الإنتقالين بالنظر للإرتباط الوثيق بينهما وإرتهان أحدهما بالآخر، حيث يبدو أن الإقتصاد لا يمكن أن يتطور عندما يلحق الضرر بالبيئة وبالموارد، فلا يمكن فصل حماية التراث والأنظمة البيئية عن فرص وعراقيل التقويم الإقتصادي ، لذلك تبنى المشرع الجزائري من خلال قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة المقاربة الإقليمية بالنسبة للمبدأ الرئيسي ضمان تنمية الأقاليم بما يتماشى مع طاقة تحملها، ويبدو أن تعريف تشكيل جديد للأقاليم أمر ضروري لمرافقة هذه التطورات، ويتعلق الأمر ببعث أنماط جديدة لحماية وتثمين الموارد وكذا توازنات إقليمية جديدة تسمح بتجاوز الوضعيات الحالية من الضغط على الموارد والإختلالات الفضائية[2] ، ومن هنا يتضح جليا أن سياسة تهيئة الإقليم راعت كافة الأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستديمة ، و سنفحص مدى تطابقهما بإستعراض أبعاد التنمية المستدامة .

---

[1]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 100 .

[2]– القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 46 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – أبعاد التنمية المستدامة :

تبنى مؤتمر 1992 (ري ودي جنيرو – قمة الأرض) فكرة التنمية المتواصلة ، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين، وأصبحت فكرة محور الحديث في كامل المجتمع، وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي، في الصناعة والزراعة وغيرها، وتتصل بالمناهج الإقتصادية التي يجري عليها حساب المأخوذ والمردود.

1 – البعد الإقتصادي :

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الإقتصادية، على رأس ذلك تأتي فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية"، فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المختزنة في حقول النفط والغاز ورواسب الفحم ومناجم التعدين وغيرها في حساب الكلفة، كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي، وما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص في خصوبة الأرض، وفي كثير من الأحوال لا يحسب لمياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي، في هذا وغيره نجد أن الحسابات الإقتصادية تنقصها عناصر جوهرية. كذلك نلحظ أن أوجهاً من الحساب تحتاج إلى تعديل: حساب الناتج الزراعي (المحصول) من وحدة المياه، حساب الناتج الصناعي من وحدة الطاقة، ومن أدوات الحساب الإقتصادي الضرائب والحوافز المالية، وينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج وخدمة أغراض التنمية المتواصلة [1].

---

[1]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 106 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أ- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :

التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعة وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضاً تغييراً جذرياً في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية ، فالتنمية المستدامة تتطلب أيضاً تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة ، إذ نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية ومن ذلك مثلاً أن إستهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة .

إن حماية الموارد الطبيعية و الحد من إستنزافها يعد من أهم أهداف قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة كما تطرقنا له سابقا .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ب- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته :

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن إستهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيراً بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في إستخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل إقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة للوصول إلى الفرص الإقتصادية والخدمات الإجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضاً توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى بإعتبار أن ذلك إستثمار في مستقبل الكرة الأرضية [1].

ولو أنه على المستوى الإقليمي ونظرا للتفاوت في درجة التنمية بين إقليم و آخر ، و تباين توزيع الموارد من منطقة إلى أخرى و تركز النشاطات حسب الخصائص الفيزيقية و الجغرافية لكل جهة ، و حجم النشاطات الملوثة للبيئة ، يمكن أيضا تجسيد هاته الفكرة من خلال المبدأ الذي تبناه المشرع الجزائري لأجل حماية البيئة و هو مبدأ الملوث الدافع .

[1]- عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 107 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2- البعد الإجتماعي :

في المجال الإجتماعي تبرز فكرة التنمية المستدامة ركيزة أساسية ، فيرفض الفقر والبطالة والتفرقة بين أفراد المجتمع الواحد ، والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين ، فالعدل الإجتماعي أساس الإستدامة ، يقتضي هذا عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع وسيلة إليها .

رغم تعدد التعاريف ووجهات نظر الباحثين للتنمية الإجتماعية فإن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ برامج الرامية للنهوض به ، وبالإهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية والتي تنحصر أساساً في الخدمات الإجتماعية مثل الصحة ، التعليم ، الإسكان ، الضمان الإجتماعي والرعاية الإجتماعية التي يمكن جمعها في عملية الإستثمار في الموارد البشرية [1].

إن العدالة الإجتماعية ترتكز على العدالة بين الناس والأخذ بيد الفئات المستضعفة، والعدالة بين الأجيال حتى يقال إن ما بين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء والأحفاد وينبغي أن نصونه ليرثوه سلمياً خصب العطاء ، كما تتضمن الفكرة تنمية "البشر" و توسيع خدمات التعليم و الصحة ، لكون التنمية المتواصلة تقتضي منا أن نعيد النظر في نهج التعليم وأساليبه من جهة ، كما أنه بإمكان مؤسسات التعليم على تخريج أفراداً قادرين على الإسهام الإيجابي في التنمية والتقدم الإجتماعي.

فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يصدر كل عام تقريراً عن "التنمية البشرية" التي تقاس بمعايير تنموية وإقتصادية وإجتماعية . ويصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية[2] .

---

[1]- عمر شريف ، المرجع السابق، ص 332

[2]- عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 109 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ومن أهم أبعاد التنمية المستدامة على الصعيد الإجتماعي ، و التي تتوافق مع أبعاد قانون تهيئة الإقليم :

أ-المساواة في الإنتفاع بالموارد والخدمات :

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الإجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الإختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزاً هاماً أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الإقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة ، فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل ، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية ، كما يجب أن تستكمل الوسائل الإجتماعية بضبط السلوك الإستهلاكي للناس، وقبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف خاصة في مجتمعات الوفرة ، وما يتبعها من زيادة في كمية المخلفات ، و ضبط عدد السكان بما يتماشى و الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السائدة لأن الإستمرار في هذه الوضعية يزيد الفقراء فقراً، وهذا الباب من أبواب الخطر على العالم جميعاً.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ب- المشاركة في التنمية :

من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة مشاركة الناس، المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية، وتعتمد هذه المشاركة على القبول الإجتماعي، وهي جوهر الديمقراطية، فغياب هذه الأخيرة يحرم الناس من المشاركة وكأنما يعفيها من المسؤولية، وفي هذا ما يعطل قدرة المنظمات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية على الأداء ، ومن أدوات المشاركة الجماهيرية برنامج الإعلام والإرشاد الصحيحة ، تبصر الناس بأدوارهم وترشدهم إلى مناطق الفعل النافع والإسهام الإيجابي في تحقيق التنمية المتواصلة[1] .

لقد تبنى المشرع الجزائري هذه الفكرة من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، بوصفه المحدد لتوجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، وأداة تنفيذها و الفرصة الكبرى لتوضيح الدور التشاركي للفاعلين الوطنيين و المحليين ، العموميون و الخواص في تجديد أنماط الحكم و تصور مستويات جديدة للتخطيط [2].

3- البعد البيئي :

يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الضوابط البيئية" والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة وبالتالي فإن الإستدامة من المنظور البيئي تعني دائماً وضع الحدود أما الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة وإستنزاف المياه وقطع الغابات وإنجراف التربة. ومن أهم الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة ما يلي :

---

[1]- عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 110 .

[2]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 104 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أ- تدمير النظام البيئي :

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنوياً من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ، كما أن الإفراط في إستخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري إستغلالها فعلاً بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك [1].

ب- الحفاظ على الموارد الطبيعية :

إن التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود إبتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية إحتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامةهنا إستخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه إستخداما أكثر كفاءة، وكذلك إستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى إجتناب الإسراف في إستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني إستخدام الري إستخداما حذراً، وإجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

---

[1]- عمر الشريف ، المرجع السابق ، ص 156 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ج- صيانة المياه :

وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار بإستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريباً. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للإستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضاً تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث إضطراباً في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

د- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية :

وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة، وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الإستخدام البشري وإنخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية[1] .

والنباتية، بإستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن إنقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الإنقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.

---

[1]- عمر الشريف ، المرجع السابق ، ص 157 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا– صعوبات تكريس الإقليم المستدام :

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي وتكريس التنمية المستدامة ، ظهرت بعض العراقيل التي واجهت الكثير من الدول في تبني خطط وبرامج تنمية مستدامة[1] ، على شاكلة سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة المنتهجة في الجزائر لعل أهم هاته المعوقات التضخم السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية في في بعض الأقاليم وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والإجتماعية .

كما أن تدهور قاعدة الموارد الطبيعية وإستمرار إستنزافها لدعم أنماط الإنتاج والإستهلاك الحالية يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة ، في ظل عدم توفر التقنيات الحديثة ونقص الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها، و التمكن من الوفاء بالإلتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

فمن الملائم البدء مباشرة في تبني عدد من الممارسات الداعمة لإستدامة البيئة ، الترشيد في إستهلاك الموارد الطبيعية وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والإستخدام الأكثر كفاءة للموارد، ومراعاة الأطر الزمنية لإستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، وعدم إستهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي العنصر البشري، أو النظم الداعمة للحياة على الأرض خاصة الموارد غير القابلة للتجديد.

إن التنمية المستدامة تتمثل في عمارة الأرض وإصلاحها، بما لا يخل بالتوازن وعدم إستنفاذ العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة، والحد من تعريض المحيط البيئي وما عليها

---

[1]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 118 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

لمختلف أنواع التلوث، وتأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية، والحد من أنماط الإنتاج والإستهلاك غير الرشيدة ، وتوجيهها نحو الإستدامة.

فالمعادلة بسيطة "إدارة التنمية على مستوى العالم بما يحقق التوازن البيئي" لكن المعضلة الكبرى تبقى في التطبيق، فالعالم يمشي، والفقراء يزدادون فقراً، والحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى عقد عالمي جديد قائم على العدالة. فالتنمية المستدامة القائمة على الإدارة العادلة لموارد العالم والتوزيع العادل للثروات وضمان الحقوق الإنسانية للشعوب، هي الأسلوب الأمثل لتحقيق السلم والأمن البيئي العالمي[1] .

Wondershare PDFelement

[1]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 122 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفصل الثاني

آليات مساهمة الطاقات المتجددة في تكريس الإقليم المستدام .

هناك ارتباط وثيق بين التنمية الإقتصادية المستدامة وحماية البيئة، حيث أن إستخدام التكنولوجيا هو الوسيلة الأساسية لزيادة مردود الإنتاج البيئي، وما ترتب على ذلك من إرتفاع مستوى المعيشة ، ولكن الإنسان بحاجة إلى أشكال جديدة من التكنولوجيا البيئية، و التي تشتمل على تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، فالتكنولوجيا التي ترتكز على التنمية المستدامة هي المفتاح الأساسي لحل مشكلات الماضي ومنع المشكلات التي ستظهر في المستقبل كرهان عالمي، وترتكز هذه التكنولوجيا على إدراك أهمية المعرفة الشاملة لأنماط العلاقات الإجتماعية وترابطها.

إن متطلبات الحفاظ على البيئة ترتكز أساسا على الوقاية من التلوث وعلى إستخدام أنواع التكنولوجيا النظيفة، ويعمل منع التلوث على تقليل التدفقات غير المرغوبة والإنبعاثات والنفايات الناجمة عن المنتجات والعمليات مما ينفى الحاجة إلى عمليات المعالجة والمراقبة [1].

وقد أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق إستقرار المناخ، وإستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الإقتصادي[2] .

سنقوم بضبط ماهية مصادر الطاقة المتجددة (المبحث الأول) ، و تبيان الآثار المترتبة عن إستخدامها في تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة (المبحث الثاني) .

---

[1]– أحمد لكحل ، المرجع السابق ، ص 488

[2]– عامر طراف، المرجع السابق، ص 104 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لمصادر الطاقة المتجددة .

كثيرا ما تستعمل مصطلحات الطاقة الخضراء و الطاقة النظيفة بشكل متبادل مع مصطلح الطاقة المتجددة ، و يشير المصطلح تحديدا إلى الطاقة المنتجة من مصادر لا تخلق آثارا سلبية للبيئة ، حيث تعرف في بعض الحالات أنها عمليات إنتاج الطاقة التي تحدث تلوث أقل ، كما تعرف أحيانا أخرى أنها تمثل فقط تلك الطاقة المنتجة من مصادر لا تلوث البيئة على الإطلاق ولا تستعمل المصادر التي لا يمكنها التجدد بسهولة [1] .

سنحاول خلال هذا المطلب ، ضبط مفهوم مصادر الطاقة المتجددة لغة و إصطلاحا و قانونا، وتبيان مختلف أنواع هاته المصادر وفقا للتشريع الجزائري ، و تحديد مزايا إستخدام هاته المصادر والعيوب التي قد تنجم عن ذلك (المطلب الأول) ، ثم التطرق إلى مظاهرمساهمة الطاقات المتجددة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم (المطلب الثاني) .

Wondershare PDFelement

1–فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ،الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2015–2016 ، ص 79 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول : مفهوم الطاقات المتجددة :

الطاقات المتجددة عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة بإستمرار، وهي نظيفة لا ينتج عن إستخدامها تلوث بيئي ومن أهم هذه المصادر الطاقة الشمسية التي تعتبر في الأصل هي الطاقة الرئيسية في تكوين مصادر الطاقة ، وكذلك طاقة الرياح وطاقة المد والجزر والأمواج والطاقة الحرارية الجوفية وطاقة المساقط المائية وطاقة البناء الضوئي والطاقة المائية للبحار والمحيطات . إذ نلاحظ أن المصادر المائية وطاقة المد والجزر وطاقة الرياح هي عبارة عن مصادر طبيعية للطاقة الميكانيكية [1].

Wondershare PDFelement

[1]– عمر شريف ، المرجع السابق ، ص 22 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول : تعريف الطاقات المتجددة :

إن إهتمام العديد من التشريعات بموضوع الطاقة المتجددة ، و التي تعتبر طاقة محمية وطبيعية متيسرة لكافة الأفراد والشعوب والدول بشكل وفير، خاصة في المناطق الأقل حظا من ناحية التطور الحضاري ، أوجد القليل من اللبس خاصة فيما يتعلق بتعريف هذا النوع من الطاقة ، حيث ذهبت بعض التشريعات إلى تعريفها بناءا على مصدرها في حين إرتكزت بعض التعريفات على الشكل النهائي المتاح للإستخدام مما يتطلب بالضرورة إيجاد تعريف لها .

أولا– التعريف اللغوي .

الطاقة المتجددة مصطلح يتكون من شقين ، فالطاقة مصدر طاق و هو النشاط أو القدرة على إحداث فعل جسمي أو ذهني [1] ، وهي كلمة ذات أصل لاتيني "Energia" و يوناني " Energia" و تعني قوى فيزيائية تسمح بالحركة ، و الطاقة أيضا هي القدرة على الشيء فيقال طاقة و طوقا و إطاقة و الإسم الطاقة [2] ، كما أن كلمة طاقة هي الترجمة الحرفية لكلمة (Energy) أو (Energie) أو (Energia) باللغات الأوربية الحديثة، وهي أيضا مشتقة من الكلمة اليونانية القديمة (Energos) المركبة من مقطعين (En) وتعني في أو داخل و(Ergos) وتعني نشاط، إن الكلمة تعني في مضمونها نشاط ، أو أن الشيء يحتوي على جهد أو شغل [3] .

---

[1]– قاموس المعاجم الإلكتروني ، https://www.maajim.com

[2]– الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة ، بيروت ، لبنان ، 1998 ، ص 90 .

[3]– عبد الرؤوف رهبان، **الأهمية النسبية لموارد الطاقة– دراسة جغرافية للطاقة**–، مجلة جامعة دمشق، المجلد 01، العدد الأول والثاني، 2011 ، ص 367 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أما متجددة فهي إسم فاعل من تجدد ، مصدرها الفعل جدد أي أعاد إلى الشيء القوة و الحيوية أو جعل مفعوله يسري ثانية ، و يقصد بالطاقة المتجددة الطاقة التي تأتي من الشمس و الريح و المياه [1] .

و الطاقة المتجددة كذلك مصطلح تقني مترجم مأخوذ من عدة لغات يقصد بها بدائل للطاقة التقليدية التي تمتاز بخاصية عدم إمكانية التجددة كالبترول، وهي أنواع كثيرة منها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المستمدة من المياه...، و تجدر الإشارة إلى أن الترجمة التقنية تطرح مشكلا أساسيا و هو مشكل الفهم ، بحيث لا يمكن ترجمة مصطلح تقني إذا لم نفهمه مسبقا لكون الترجمة التقنية تتطلب الدقة و الوضوح .

وتعتبر مشكلة تعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم واحد ، من المشاكل التي يواجهها المترجم لما يترتب على ذلك من إلتباس و غموض في النص المترجم ومثال ذلك مصطلحات الطاقة المتجددة ، الطاقة الدائمة ، الطاقة النظيفة التي نقصد بها كل موارد الطاقة التي لا تنتج غاز ثاني أكسيد الكربون أثناء إحتراقها ، أي أنها غير ملوثة ومنها الطاقة الشمسية[2] .

---

[1]– القاموس الإلكتروني المعاني ، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

[2]– مهني محند أورمضان ، إشكالية ترجمة مصطلحات الطاقات المتجددة من الفرنسية إلى العربية من خلال دليل الطاقات المتجددة الصادر عن وزارة الطاقة و المناجم الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2 ، 2011-2012 ، ص 100 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا : التعريف الإصطلاحي .

الطاقة المتجددة أو النظيفة أو الخضراء هي التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري ، و هي بذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض ، ولا يمكن الإستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها [1].

كما أستخدمت كلمة "الخضراء" على نطاق واسع على المنتجات الجديدة التي لديها أثر على إستدامة البيئة فإستخدم مصطلح "بيئي" ، "إستدامة بيئية" و"صديق للبيئة" لوصف المنتج بكونه قابل للتدوير أو قليل الضرر بالبيئة أو كونه موفر لإستهلاك الطاقة، وكل ذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية. وقد لوحظ مدى زيادة نسبة الوعي لدى المستهلك وإدراكه بشكل لافت لمفهوم التلوث البيئي وما يصاحبه من أخطار على الصحة.

وتم تعريف مصطلح الطاقة الخضراء على أنها :" تلك الطاقة المتولدة من خلال الموارد الطبيعية والمتجددة مثل الشمس، الرياح، المد والجزر ...إلخ" [2].

---

[1]– عبد المجيد قدي ، منور أوسرير ، محمد حمو ، الإقتصاد البيئي ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010 ، الجزائر ، ص 133 .

[2]– ثامر البكري، المزيج التسويقي الأخضر والطاقة المتجددة، الطبعة العربية،دار المجد للنشر والتوزيع،2015، ص 77 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا : التعريف القانوني :

حاولت العديد من الهيئات الدولية والحكومية صياغة تعريف الطاقة المتجددة على النحو التالي[1] :

عرفتها وكالة الطاقة العالمية (IEA) بأنها : " تشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية ، و التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة إستهلاكها" .

في حين جاء في تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) : الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمس أو جيوفيزيائي أو بيولوجي والتي تتمدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب إستعمالها وتتولد من التيارات المتتالية و المتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية و الطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض و حركه المياه و طاقة المد والجزر في المحيطات و طاقة الرياح ، و توجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة و الطاقة الكهربائية و إلى طاقة حركية بإستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود أو كهرباء .

كما ورد في تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) : الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة ، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة إستهلاكها وتظهر في الأشكال الخمسة التالية ، الكتلة الحيوية ، أشعة الشمس ، الرياح ، الطاقة الكهرومائية ، طاقه باطن الأرض .

لقد إهتمت بعض التشريعات التي تناولت الطاقة المتجددة بالتنظيم التشريعي ، بصياغة تعريف خاص للطاقة المتجددة ، كالمشرع الذي عرف الطاقة المتجددة بأنها : " الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد ، ولا يمكن أن تنفذ ، و تشمل الطاقة المتحررة عن الشمس و المياه و

---

[1]– محمد صلاح السباعي بكري الشربيني ، إستثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2017 ، الإسكندرية ، ص 121–122 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الرياح والأمواج و عن حركة المد و الجزر ، و تختلف عن الطاقة المتحررة عن الوقود الأحفوري لكون مخلفاتها لا تحتوي على ملوثات للبيئة ، أما المشرع الأردني في قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة فيعرفها بأنها الطاقة الناتجة من مصادر طبيعية لها طابع الديمومة والإستمرار [1] .

أما المشرع الألماني من خلال قانون الطاقة المتجددة الألماني الذي تبنت العديد من الدول مبادئه وأسسه نظرا للتجربة الرائدة للألمان في هذا المجال فقد عرف الطاقة المتجددة في الفقرة الأولى من المادة الثالثة : أنها هي طاقة المياه بما في ذلك طاقة الأمواج و طاقة المد و الجزر ، و طاقة التدرج الملحي ، و طاقة التيار المائي و طاقة الرياح ، و الطاقة الشمسية و طاقة الحرارة الجوفية ، وطاقة الكتلة البيولوجية بما في ذلك الغاز البيولوجي ، و غاز مكبات القمامة ، و غاز الصرف الصحي ، و كذلك الطاقة من الجزء القابل للتفكك البيولوجي من نفايات المنازل و المصانع [2].

أما الطاقة بشكل عام في مفهوم المشرع الجزائري هي الكهرباء و الغاز الموزع بواسطة القنوات في شكل غاز طبيعي أو غاز النفط المميع [3] ، و هي موارد تقليدية أحفورية للطاقة ، في حين ذهب إلى أن الطاقة المتجددة هي أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها إنطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية و قوة الرياح أو الحرارة الجوفية و النفايات العضوية و الطاقة المائية و تقنيات إستعمال الكتلة الحيوية "[4] ، فقد عرفها إنطلاقا من شكلها النهائي المتاح للإستخدام الذي نحصل عليه بعد تحويل المصادر الطبيعية لهاته الطاقة و التي هي الشمس و

---

[1]– صدام فيصل ، الإستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ، 2017 ، لبنان ، ص 15 .

[2]– مجيد أحمد إبراهيم ، الطاقات المتجددة و دورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد 29 ، مارس 2016 ، ص 343 .

[3]– المادة 11/2 ، القانون 02-01 ، المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات ، المؤرخ في 2002/02/05 ، ج ر عدد 8 لسنة 2002 ، ص 5 .

[4]– المادة 1/03، القانون 04-09 المؤرخ في : 2004/08/14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر عدد52 لسنة 2004 ، ص 9

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الرياح و المياه و النفايات العضوية و الجرارة الجوفية ، كما عرفها على أنها كل الطاقات المتأتية من مصادر المياه و حرارة الشمس و الرياح و الحرارة و الجوفية و أشعة الشمس ، و كذا الطاقات الناتجة عن تثمين النفايات و الإنتاج المشترك بين الكهرباء و الحرارة [1].

أو كل الطاقات المتأتية من المصادر الهيدروليكية ، و الطاقة الشمسية الحرارية و طاقة الرياح و الطاقة الحرارية الأرضية و الطاقة الشمسية المشعة ، و الكتلة الحيوية و كذا إسترجاع النفايات [2].

بل أن المشرع الجزائري إتجه في تعريفه للطاقات المتجددة إلى إعتبار أن مجمل المواد و التقنيات ، التي من شأنها المساهمة في إقتصاد الطاقة التقليدية و ترشيد إستخدامها ، كالتقنيات المستعملة في عمليات البناء تدخل في هذا المفهوم ، يتضح ذلك من خلال الفقرة الثانية من نفس المادة : " **مجموع الطرق التي تسمح بإقتصاد معتبر في الطاقة ، باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عمليات البناء** " [3] ، كون إن طريقة إستغلال البناية لها تأثير كبير على مقدار إستهلاك الطاقة فيها ، حيث إن مقدار إستهلاك الطاقة في بنايتين متماثلتين من جميع النواحي قد يصل في أحدهما إلى ضعف ما تستهلكه الأخرى عندما تختلف معها في الأغراض التي تشغل فيها البناية[4] .

من خلال كل ماتقدم نستطيع القول بأن الطاقات المتجددة هي تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، و من مصادر

---

[1]– المادة 2 ، المرسوم التنفيذي 04–92 المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء ، المؤرخ في 2004/03/25 ، ج ر عدد 19 لسنة 2004 ، ص 12 .

[2]– المادة 2 ، المرسوم التنفيذي 17–98 ، المؤرخ في 2017/02/26 ، المحدد لإجراء طلب عروض لإنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك و إدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية ، ج ر عدد 15لسنة2017 ، ص 3 .

[3]– المادة 2/03 ، من القانون 09/04 السابق ذكره .

[4]– عبد علي الخفاف ، م ثعبان كاظم خضير ، الطاقة و تلوث البيئة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 44.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

طبيعية دائمة و غير ناضبة ، و متوفرة في الطبيعة في أي مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة ، سواءا كانت محدودة أو غير محدودة و لكنها متجددة بإستمرار ، فهي نظيفة لا ينتج عنها تلوث بيئي نسبيا ، ومن أهم مصادرها الطاقة الشمسية و الطاقة المائية .... إلخ .

الفرع الثاني : أنواع مصادر الطاقات المتجددة :

تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية إستغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى إستنفاذ منبعها ، سواءا أستغل المصدر أو المنبع بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج الطاقة ، وقد صنف المشرع الجزائري المصادر المتجددة المستغلة في التحويل إلى طاقة ، حسب المادة 04 من القانون 04-09 المؤرخ في : 2004/08/14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة إلى :

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا : طاقة الإشعاع الشمسي :

تعتبر الشمس مصدر الطاقة اللازمة للحياة على الأرض، وهي نجم صغير في مجرتنا ، وتنتج طاقة الشمس نتيجة التفاعل الإندماجي ، عند إتحاد ذرات الهيدروجين لتكوين الهيليوم ،وينتقل الإشعاع الشمسي في الفراغ إلى الغلاف الجوي للأرض ،ومن خلاله إلى سطح الأرض ، حيث تعتبر الشمس ذات أهمية كبرى لقيام الحياة على ظهرها [1].

ولقد إستخدمت الطاقة الشمسية في المناطق الحارة منذ آلاف السنين، وذلك لتسخين المياه وتجفيف المحاصيل، حتى تحفظ من التلف الذي قد يصيبها نتيجة الرطوبة، أما في العصر الحالي فقد تنوعت إستخدامات الطاقة الشمسية نتيجة تنوع تطبيقاتها في الحياة العصرية[2] .

وتعود أغلب مصادر الطاقة المتجددة المتوفرة على سطح الأرض؛ كطاقة الأمواج والرياح إلى الإشعاعات الشمسية، بل حتى مصادر الطاقة الغير المتجددة كالبترول والغاز والفحم، نجد أنها تكونت بفعل أشعة الشمس، وذلك طبعاً عبر الأحقاب الزمنية، نتيجة الحرارة والضغط المتواصلين. "هذا وإن الشمس تشع كميات ضخمة من الطاقة تنتشر في كافة الأرجاء ويصل إلى كوكبنا جزء يسير منها، فتستقبل الأرض الطاقة الشمسية في صورة موجات كهرومغناطيسية" [3].

المشرع الجزائري صنف طاقة الإشعاع الشمسي و التي هي الطاقة الواردة من الشمس على هيئة إشعاع شمسي متعدد الموجات ، بناءا على شكلها النهائي بعد تحويلها من مصدرها الأولي الذي

---

[1]- C.kapseu ,Energies renouvelables en afrique subsaharienne , L'harmattan,paris 2012, p56 .

[2] - Claude Acket , jacques vaillant , les énergies renouvelables etat deslieux et perspectives , éditions technip ,paris 2011 , p 91.

[3]– نجاح ميدني ، الموارد الإقتصادية المتجددة و دورها في إحياء إقتصاديات الدول الإسلامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 1 ، 2015–2016 ، ص 30 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

هو الشمس [1] ، حيث تتميز تقنيات تحويل الإشعاع الشمسي إلى كهرباء بسهولة الإستخدام، وإعتماده على الخلايا الشمسية ومن التحويلات التي أشار إليها المشرع الجزائري :

1- تحويل كهرو ضوئي : وهو تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية ، بواسطة مجمعات الخلايا الفوتوفولتية [2] .

2-تحويل حراري و حراري حركي : و تعتبر هذه العملية من أبسط عمليات تحويل الطاقة الشمسية إلى أشكالها الأخرى، ولا تحتاج إلى تقنية عالية أو منشآت معقدة .

ويعود تاريخ الإهتمام بالطاقة الشمسية ،كمصدر للطاقة في بداية الثلاثينات حيث إرتكز التفكير آنذاك، على إيجاد مواد وأجهزة لها قدرة على تحويل طاقة الشمس إلى طاقة كهربائية ، وقد تم إكتشاف مادة تسمى السيلينيوم ،التي تتأثر مقاومتها الكهربائية بمجرد تعرضها للضوء، وقد كان هذا الإكتشاف بمحض الصدفة ،حيث أن أساس البحث كان لإيجاد مادة مقاومتها الكهربائية عالية لغرض تمديد كابلات للإتصالات في قاع المحيط الأطلسي.

وأخذ الإهتمام بهذه الظاهرة يتطور حتى بداية الخمسينات، حين تم تطوير شرائح عالية القوة من مادة السليكون ،تم وضعها بأشكال وأبعاد هندسية معينة وقادرة على تحويل أشعة الشمس إلى طاقة كهربائية ،بكفاءة تحويل 6% ولكن كانت التكلفة عالية جداً، هذا وقد كان أول إستخدام للألواح الشمسية المصنعة من مادة السليكون في مجال الإتصالات في المناطق النائية ،ثم إستخدامها لتزويد الأقمار الصناعية بالطاقة الكهربائية ،حيث تقوم الشمس بتزويد الأقمار الصناعية بالطاقة

---

[1]- المادة 1/4 ، القانون 04-09 ، المرجع السابق ، ص 9 .

[2] -jacques vernier , les energies renouvelables , itics editions , alger 2017,p23 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الكهربائية ، حيث تكون الشمس ساطعة لمدة 24 ساعة في اليوم ، ولازالت تستخدم حتى يومنا هذا ولكن بكفاءة تحويل تصل إلى 16% وعمر إفتراضي يتجاوز العشرون عاماً [1].

ثانيا – طاقة الكتلة الحيوية (*Biomass fuels*):

"إن مصطلح الكتلة الحيوية أوالطاقة العضوية (الإحيائية و الإيثانول) يشمل كل المواد ذات الأصل النباتي مثل الأشجار والنباتات، والمنتجات الزراعية الغنية بالنشاء مثل الذرة والقمح، والمخلفات الزراعية، والمخلفات ذات الأصل الحيواني، بجانب المخلفات الصلبة والبشرية، والتي يمكن إطلاق طاقتها الكامنة عن طريق الحرق المباشر أو التخمير[2]، وتعتبر الطاقة الحيوية مصدراً هاماً من مصادر الطاقة في كثير من البلدان العربية[3].

كما تعني إستخدام الكائنات العضوية في توليد الطاقة ، فالنباتات تتمكن من خلال عملية التمثيل الضوئي من تكوين كتلة حية ومن ثمة تكوين الطاقة ، حيث تمكننا من إنتاج الوقود من أجل الحرارة ، الحركة و الطاقة ، وهي في نظر المشرع الجزائري تكون في صورتين :

أ – عمليات التحويل اللاهوائي " الرطب " عن طريق التخمير الميثاني و الكحولي : بإستغلال طاقة الشمس المخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي ، فطالما هناك نباتات خضراء هناك طاقة شمسية مخزنة فيها ،و يمكن تحويل أنواع معينة من الفضلات والمواد العضوية إلى غاز الايثانول عن طريق التخمير في غياب الأوكسجين وبوجود أنواع معينة من الخمائر والأحياء الدقيقة الأخرى[4] .

---

[1]– عمر الشريف ، المرجع السابق ، ص 32 .

[2] - C.kapseu ,op , cit , p 57 .

[3]– نجاح ميدني ، المرجع السابق ، ص 38 .

[4]–جحموم رحيمة ، آفاق إحلال الطاقات المتجددة في الوطن العربي ،رسالة ماجستيرv،جامعة الجزائر 3، 2011–2012، ص 24

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ب – عمليات التحويل الجاف بالإحتراق و التفحيم و التحويل إلى غاز : وهي الصورة البدائية الأولية، أو ما يعرف بالطاقة البدائية أو الطاقة غير التجارية ، حيث تحول خشب الغابات و فضلات الحيوانات ، وقوة سحبها مباشرة إلى طاقة حرارية ، أو طاقة حركية ميكانيكية عن طريق الإحتراق[1] .

ثالثا – طاقة الرياح :

توفر الطاقة الهوائية مزايا ومنافع عديدة للأوساط الريفية المشتتة السكان ،أو المعزولة مثل ما هو الأمر في المناطق الجبلية، والهضاب العليا وأقصى الجنوب ، وإستخدامها للإنارة المنزلية أمر ممكن ،لا سيما وأن تقنية الهواء البطئ توفر عتاداً بسعر معقول ، لكنها لا تصلح إلا في المناطق التي تكثر فيها الرياح ، أي في مستوى بلادنا وخاصة في الهضاب العليا والجبال الساحلية [2] .

وإستخدام طاقة الرياح بدأ مع بدايات التاريخ، حيث إستخدمها الفراعنة في تسيير المراكب في نهر النيل كما إستخدمها الصينيون عن طريق طواحين الهواء لضخ المياه الجوفية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك الملايين من توربينات الرياح منتشرة في معظم أنحاء العالم سواء لضخ المياه الجوفية أو لطحن الغلال أو لتوليد الكهرباء في المناطق الريفية لكن في الأربعينات أصبحت توربينات الرياح من الأساليب العتيقة، وذلك نتيجة للإنتشار الواسع للوقود الأحفوري (البترول) وإتاحته بتكلفة أقل من تكلفة تشغيل تلك التوربينات[3].

إذا فطاقة الرياح هي القدرة التي تمتلكها الرياح و التي تمكنها من تحريك الأشياء ، أي هي الطاقة الحركية (الميكانيكية) التي يمتلكها الهواء نتيجة حركته ، و تعتبر طاقة الرياح إحدى أنواع الطاقة

---

[1]–مداحي محمد ،الطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي في ظل المسؤولية عن حماية البيئة، مذكرة ماجستير ، جامعة الشلف ، 2011–2012 ص 89 .

[2]– شريف رحماني ، الجزائر غدا ، مرجع سابق ص 166 .

[3]–عمر شريف، المرجع السابق، ص22

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الناتجة عن حرارة الشمس ، حيث يذهب جزء من الطاقة الشمسية التي تصل إلى الأرض فى تحريك الهواء والرياح ، التي تنشأ عن إختلاف كثافة الهواء في مختلف المناطق نتيجة للتسخين غير المتساوي للكتل الهوائية حول سطح الأرض بفعل أشعة الشمس[1] ، فالرياح تنتج عن إختلاف الضغط الجوي الذي يرتبط بدرجة تسخين الشمس لمناطق مختلفة لسطح الأرض .

وتتميز طاقة الرياح بأنها طاقة ميكانيكية ناتجة عن سرعة تحرك الهواء، وقد إستمر البحث عن فكرة تؤدي إلى إستمرارية دوران المراوح الهوائية، وخلص البحث إلى تصميم مراوح هوائية يصل إرتفاعها ما بين 1000–15000 قدم تقريباً، حيث تهب الرياح في هذا المستوى من الإرتفاع، بصورة تكاد تكون مستمرة إذا ما قورنت بهبوبها على الأرض، غير أن بناء هذا النوع من الطواحين يعد أمراً مكلفاً".

وتعتبر الطاقة المستمدة من الرياح، الأدنى تكلفة بين أنواع الطاقة المتجددة، فضلاً عن كونها لا تحدث أي تأثير سلبي على البيئة كالتلوث، ولا ينتج عنها أي ضجيج، غير أن إنتاجها – كما سبق ذكره – له علاقة مباشرة بسرعة الرياح، ومع ذلك فإن الدراسات والبحوث لا تزال متواصلة لتطوير إستغلال هذه الطاقة الإستغلال الأمثل [2]. ويتم إستخلاص الطاقة من الرياح في نظر المشرع الجزائري من طريقين [3] :

1–تحويل ميكانيكي : حيث يتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات أذرع دوارة تحمل على عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية ،

---

[1] – jacques vernier , op cit , p 39 .

[2] – نجاح ميدني ، المرجع السابق ذكره ، ص 33 .

[3] – المادة 3/4 ، القانون 04–09 ، السابق ذكره .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

فعندما تمر الرياح على الأذرع تخلق دفعة هواء ديناميكية تتسبب في دوارنها ، وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية [1].

2-تحويل كهروميكانيكي : من خلال *تحويل* الطاقة الحركية للأجزاء *الميكانيكية* الدوارة إلى طاقة كهربائية .

رابعا- الطاقة الحرارية الجوفية (الطاقة الجيوحرارية) :

ليست الجزائر بالبلد الذي تفيض فيه المياه الحارة، ولكنها تملك إحتياطيات ملحوظة في مستوى المياه الجوفية الحارة بفضل وجود منابع عديدة منها ، وهذا المورد يمكن تطويره لبعض الإستعمالات الخاصة كالزراعة المغطاة بالبلاستيك، ولكنه يوفر إمكانيات أوضح لتسخين المباني العمومية بأقل كلفة في جميع المناطق التي يوجد فيها مثل هذا المورد [2].

وتعد الطاقة الحرارية الجوفية مصدرا طاقاويا لا يقل أهمية عن سابقيه ، فمن المعلوم أن جوف الأرض على أعماق تصل إلى مئات الكيلومترات، يتكون من مواد منصهرة حارة، وتفجر الينابيع الساخنة منها هو من الأدلة الواضحة، على وجود مخزون كبير من الطاقة الحرارية، حيث أنه بإستطاعة الإنسان تحويل هذه الطاقة وإستغلالها لخدمته في أغراضه المختلفة .

" وللطاقة المستمدة من هذا المصدر ميزة عدم تلويثها للجو، أما طريقة إستخراجها فتشمل أعمال جيولوجية شبيهة بعمليات إستكشاف النفط [3]، أو إسترجاع في شكل حراري [4] ، ويذكر مؤيدو طاقة الحرارة الأرضية أنه بالرغم من مزاياها البيئية مقارنة بمصـادر الطاقة المتجددة الأخرى مثل طاقة الريح والطاقة الشمسية ، حيث أنها متاحة بشكل دائم و لا علاقة لها بالأحوال الجوية أو ساعة

---

[1]- سناء حم عيد ، إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013 ص 71.

[2]- شريف رحماني ، الجزائر غدا ، المرجع السابق ، ص 166 .

[3]- نجاح ميدني ، المرجع السابق ص ، 35 .

[4]- المادة 4/4 ، القانون 04-09 ، السابق ذكره .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

اليوم ، لكنهم يعترفون أنه ليس من الهين إستغلال هذا المصدر الحراري الواقع تحت الأرض والذي يشار إليه الآن بإسم طاقة حرارة الأرض أو الطاقة الحرارية ، وأن تقنيات الإستغلال الفعال لطاقة الحرارة الأرضية مازالت في مهدها، برغم التوقعات من مساهمتها الكبيرة في الحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ألمانيا خلال عقد أو عقدين من الزمن فإن ذلك لن يكون إلا بإستمرار العمل بعزيمة وإصرار في تطوير هذه التقنيات [1].

إذا فطاقة الحرارة الجوفية ،عبارة عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض ،تتولد عن إحتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها أو بالمياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما ، فينتج عن عملية الإحتكاك أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء[2] ، وتعتبر طاقة حرارة باطن الأرض مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة [3] ، حيث يحتوي باطن الأرض على قدر هائل من الطاقة الحرارية ، فالتفاعلات النووية ظلت تعمل في باطن الأرض منذ ملايين السنين وولدت طاقة حرارية هائلة مخزونة تحت سطح القشرة الأرضية الذي يبلغ سمكها من 35 إلى 45 كلم، فجعلت باطن الأرض عبارة عن بوتقة تحتوي على معادن منصهرة ممتدة بعمق 3000 كلم وتصل درجة هذه المنطقة إلى 2000°، أما نواة الكرة الأرضية فتتكون من حديد منصهر تبلغ درجة حرارته من 2500 إلى 3000°. ويمتد بعمق 3000 كم أخرى إلى مركز الأرض [4] .

وتظهر أهم تطبيقات الطاقة الجيوحرارية التي تعتبر مصدرا لا ينفذ ، مخزن في الماء الساخن أو الصخور التي تحت أقدامنا مباشرة ، حيث أن حرارة 99% من الكوكب تتجاوز الألف درجة مئوية وتنخفض هذه الدرجة إلى أقل من مائة عند الطبقة الخارجية في :

---

[1]– عمر شريف ، المرجع السابق ص 24 .

[2] - C.kapseu ,op , cit , p 57 .

[3]–تريكي عبد الرؤوف ، مكانة الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2013–2014 ص 108 .

[4]– عمر شريف ، المرجع السابق ذكره ، ص 24 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1- **إستخدام غير مباشر** : وهو الأهم والأقل شيوعاً، وفيه تستعمل المياه والأبخرة الساخنة، في تدوير المولدات لتوليد الكهرباء.

2-**إستخدام مباشر** : وهنا تستخدم المياه الساخنة مباشرة في الكثير من الأغراض مثل التدفئة، ولقد تم في معظم دول العالم تصميم خرائط لتحديد مواقع وحصر كميات ودرجات حرارة مصادر المياه الحرارية الجوفية، وأقيمت دراسات ومشاريع تطبيقية عديدة، من جهات حكومية لإستغلال الحرارة الجوفية، وفي الوقت الحاضر تستخدم الطاقة الجوفية لتدفئة البيوت الخاصة والمدارس والمباني العامة [1] .

خامسا - الطاقة المائية :

تغطي البحار والمحيطات مساحات واسعة جداً من سطح الكرة الأرضية، ومعروف تاريخياً أن الإنسان إستعمل ومازال يستعمل البحار والمحيطات للعديد من الأغراض، سواء لإنتاج غذائه أو لإنتقاله من مكان إلى آخر، واليوم وحيث يعيش الإنسان هاجس إستتراف مصادر الطاقة التي بين يديه، فإنه يجد في البحث عن بدائل تخدمه في المستقبل، وكما شكل البحر في الماضي مصدراً مهماً لغذائه وإنتقاله، فإنه يشكل اليوم إضافة إلى ما تقدم مصدراً إحتمالياً كبيراً من الطاقة، وعليه فالطاقة المستمدة من المياه، يستطيع الإنسان الحصول عليها سواء من البحر، بإستغلاله لحركة المد والجزر، أو من الأنهار، أو من جوف الأرض [2].

فالطاقة الكامنة أو القدرة التي تمتلكها الكميات الكبيرة من المياه سواءا في المسطحات المائية أو الأنهار الجارية و الشلالات ، حيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى قيمة لها[3] ، و يتم إستخلاص الطاقة الكهربائية من خلال عملية التحويل الكهروميكانيكي ، للطاقة الناجمة عن تدفق

---

[1]- نجاح ميدني ، المرجع السابق ، ص 36 .

[2]- نجاح ميدني ، المرجع السابق ، ص 34 .

[3]- تريكي عبد الرؤوف ، المرجع السابق ص 112 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المياه أو سقوطها كما في حالة الشلالات أو مساقط المياه ، أو من تلاطم الأمواج في البحار[1] ، حيث تنشأ الأمواج نتيجة لحركة الرياح و فعلها على مياه البحارو المحيطات و البحيرات ، ومن حركة الأمواج هذه تنشأ طاقة يمكن إستغلالها و تحويلها إلى طاقة كهربائية .

إن الطاقة المستمدة من المياه قد ترتبط بالمسطحات البحرية و المحيطية ، وتمثلها حركة الأمواج وحركتي المد والجزر التي تنتج عن التجاذب المتبادل بين الأرض، وبين كل من الشمس والقمر والسبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو قوة التجاذب الناتجة عن كتلة القمر على سطح الأرض المواجه له، إذ تتأثر المياه بهذا التجاذب لأنها جسم مائع وسهل الحركة، وتؤثر الشمس أيضا على سطح المياه، ولكن تأثيرها أقل بكثير من تأثير القمر، وذلك لقرب القمر من سطح الأرض أكثر من الشمس.

وتحدث عملية المد عندما يرتفع سطح البحر المواجه للقمر، إذ يندفع الماء ليغطي بعض مساحات الشاطئ، أما عندما ينخفض سطح الحر، فإن الماء ينسحب من هذه المناطق عائداً إلى البحر، وهذه هي عملية الجزر.

ولا تنتظم حركة المد والجزر دائماً، فهي قد تتغير من مكان لآخر، وتعتمد طبيعتها على شكل حوض البحر وطبيعة الشواطئ وغيرها[2].

وللحصول على طاقة المد يتم بناء سد منخفض يحجز ماء المد العالي، ثم يسمح لهذا الماء أن يتدفق فيدير التوربينات وتتولد الكهرباء بتأثير قوة سقوط الماء، وتعتبر التأثيرات البيئية لقوة المد أقل ما يمكن، والمردود الإقتصادي مشجع جداً ، غير أن طاقة المد والجزر لها مساوئ ، حيث أنه

---

[1] -– jacques vernier , op cit , p 66 .

[2] – عمر شريف ، المرجع السابق ، ص 26 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يمكن للمواد المعدنية المستعملة أن تصدأ، كما يمكن أن تدمر الرياح والعواصف السدود التي تبنى على السواحل، ومنه فإنها لن تسهم في زيادة مصادر الطاقة العالمية [1].

كما يمكن أن تكون **حركة الأمواج** مصدرا طاقويا مهما ، فهي من الظواهر الطبيعية التي تحدث في مجال المياه مثل البحار والمحيطات، وتكتسب الأمواج طاقة الحركة من الرياح، ولكن تتبدد هذه الطاقة عند إرتطام الأمواج بالساحل، ولقد تمكنت بعض الدول من الإستفادة من طاقة المياه الكامنة في حركة الأمواج، التي إستخدمتها في تشغيل معدات الإرشاد الملاحي مثل الأضواء الكاشفة [2].

إن أهم تطبيق للإستفادة من الطاقة المائية هو إستغلال **الطاقة المرتبطة بالمجاري النهرية** ، عن طريق بناء سدود على الأنهار و الإستفادة من الشلالات الطبيعية والمساقط الإصطناعية ، حيث يمكن تشغيل توربينات خاصة لتوليد الطاقة الكهربائية، غير أن إمكانية توليد الطاقة الكهرومائية من المجاري النهرية ترتبط بالجريان الدائم لمياه الأنهار، و شكل المسطح المائي و مدى إتساعه[3].

---

[1] – نجاح ميدني ، المرجع السابق ، ص 34 .

[2] – C.kapseu ,op , cit , p 53 .

[3] – نجاح ميدني ، المرجع السابق ، ص 35 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

سادسا – الطاقة الناتجة عن هندسة المناخ الحيوي :

بالرغم من أن المشرع الجزائري أشار إلى ضرورة إستخدام كافة المواد و التقنيات التي من شأنها تحقيق إقتصاد فعلي في إستعمال الطاقات التقليدية [1]، إلا أنه لم يشر إلى نوعية هاته المواد و تحديد هاته التقنيات الهندسية ، لكنه وضح بأنها تستجيب لأهداف حماية البيئة و التنمية المستدامة ، و ترك تحديدها للتنظيم من خلال مدونة أطلق عليها مدونة المنشآت و التجهيزات و المواد و التقنيات الهندسية القابلة لتأهيل الطرق المستعملة في الطاقات المتجددة[2] لكن بالرجوع إلى أحكام القانون المتعلق بالتحكم في الطاقة ، نجد أن المشرع الجزائري ذكر تقنية العزل الحراري للبنايات كتقنية تستعمل في البناء للمساهمة في الرفع من مردودية الطاقة و المساهمة في إقتصاد الطاقة التقليدية [3] .

ويمكن القول أن المواد و التقنيات المرتبطة بهندسة المناخ الحيوي ، التي تسمح بتحقيق إقتصاد فعلي في إستعمال الطاقات التقليدية ، نجد منها المستعملة في التسخين و التدفئة ، التبريد ، غلي المياه ، التجفيف ، توليد الكهرباء ، ضخ المياه ، الطهي ، وغير ذلك ، من خلال إنشاء المباني بتصاميم خاصة ، كأن تكون سقوفها مكونة من طبقات من المواد البلاستيكية ذات القابلية على تجميع و تركيز أشعة الشمس ، وتمر من خلال هذه الطبقات أنابيب المياه التي تسخن بهذه الطريقة ثم ينقل الماء إلى بقية أجزاء المبنى للإستعمال بصورة مباشرة كماء حار أو يستعمل في أنظمة التدفئة المنصوبة في المبنى[4] .

---

[1]– المادة 6/4 ، القانون 04–09 السابق ذكره ، ص 11.

[2]– المادة5 ، القانون 04–09 ، السابق ذكره ، ص 11 .

[3]– المادة 10 ، القانون 99–09 المتعلق بالتحكم في الطاقة ، المؤرخ في 1999/07/28 ، ج ر عدد 51 لسنة 1999 ، ص 6 .

[4]– عبد علي الخفاف ، م ثعبان كاظم خضير ، المرجع نفسه ، ص 121 ، 122 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

سابعا : مصادر طاقاوية متجددة أخرى :

بالرغم من أن المشرع الجزائري إكتفى من خلال القانون الإطار للطاقات المتجددة [1]، بحصر مصادر الطاقات المتجددة في الأنواع المذكورة أعلاه ، إلا أنه بالرجوع إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم نجده ذكر مصادرا طاقاوية متجددة أخرى بل و أوصى بالعمل على ترقيتها من خلال برنامج الوطني لترقية الطاقات الجديدة و المتجددة ، والطاقة النووية لإستخدامها في أغراض مدنية ، و الطاقة الهيدروجينية [2] .

1-الطاقة المستمدة من الهيدروجين

يوجد الهيدروجين في الهواء على شكل غاز ضمن مركبات أخرى، وإن كانت نسبته فيه ضئيلة للغاية، كما يوجد بكميات كبيرة في الماء، ويتم فصله عن الماء بالتحليل الكهربائي، ويحاول العلماء إستخلاص هذا الغاز عن طريق تكسير جزيئات الماء إلى مكوناته الأساسية (الهيدروجين، والأكسجين)، وذلك من خلال إستخدام الطاقة الشمسية وتحويلها إلى طاقة كهربائية".

أما عن مزايا الهيدروجين فإنه يعد وقوداً نظيفاً مثله في ذلك الطاقة الشمسية، كما يمكن نقله وتخزينه بسهولة لخفة وزنه وكثافته مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، أما عن مجالات إستخدامه نذكر منها : أبحاث الفضاء إذ يعتبر كوقود للصواريخ، لتدفئة وتبريد المباني، وفي كثير من الصناعات مثل الورق والكيماويات، وفي صهر الحديد بدلاً من الفحم مما يمنع التلوث الناتج عن إحتراق الفحم".

---

[1]- القانون 04-09 ، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، السابق ذكره .

[2]- القانون 10-02 ، المرجع السابق، ص 78 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ولكن رغم أهمية الهيدروجين كطاقة بديلة عن الطاقة الأحفورية، إلا أنه يعتبر طاقة غير إقتصادية، كون تكاليف إستخلاصه تكون باهضة قد تفوق الطاقة المتولدة عنه، لذا فإن الدراسات والأبحاث لا تزال مستمرة ، في سبيل الوصول إلى الطرق الكفيلة لإستخلاصه بأقل تكلفة ممكنة [1].

2- الطاقة النووية :

تعتبر الطاقة النووية إحدى أنواع الطاقة ، يتم الحصول عليها بواسطة نوعين من التفاعلات التي تجري على ذرات بعض المعادن ، بتحطيم نواة ذرة ثقيلة لتنقسم إلى نواتين أو أكثر من عناصر أخف ، و هذا مايسمى بالإنشطار النووي ، أو بإتحاد نواتي عنصرين خفيفين ليكونا نواة أثقل و هذا ما يسمى بالإندماج النووي ، و يصحب التغيير النووي سواء كان إندماجا أو إنشطارا ، طاقة هائلة تظهر في صورة حركة و طاقة حرارية وطاقة إشعاع .

وتعتبر الطاقة النووية السلمية أو المدنية من مصادر الطاقة التي حققت فوائد عديدة في مجالات التنمية ، و أثبتت قدرتها على زيادة الإنتاج و تحسينه و رفع الكفاءة في المجالات المختلفة التي أستخدمت فيها ، و إستخدام هاته الطاقة أصبح ضرورة لا مناص منها ، حيث أصبحت هذه الطاقة في الوقت الراهن عنصرا من عناصر التقدم ، و عاملا أساسيا من عوامل التنمية المستدامة[2] .

بالنسبة للجزائر فإن الوضعية الراهنة من حيث الطاقة لا تبرز القيام حالياً بتطوير الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء بسبب الكلفة الباهظة التي تقتضيها مولدات هذه الطاقة ذاتها، والإهتمام الحالي يتجه بالخصوص إلى إستغلال موارد اليورانيوم في الهقار كإحتياطات طاقية للمستقبل.

---

[1]- نجاح ميدني ، المرجع السابق ، ص 38 .

[2]- مهداوي عبد القادر ، الإستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية و متطلبات الأمن الدولي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2013-2014 ، ص 13

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ولا يمكن النظر في تحقيق مشروع أو مشاريع لإنشاء مركزيات نووية في الأمد المتوسط إلا في إطار تعاون مغاربي في صورة ما إذا كانت تكاليفها ومنافعها واضحة الفائدة في هذا المستوى [1].

ورغم التأييد الذي حظي به خيار الطاقة النووية السلمية في كثير من الدول ، إلى أن المخاطر التي تنطوي عليها مازالت تشكل عقبة في سبيل توسعها في دول أخرى ، فالحوادث النووية و التخلص غير المأمون من النفايات النووية ، و إمكانيات تسخيرها في الأغراض الغير السلمية تشكل أهم مظاهر التهديد النووي للسلم و الأمن الدوليين [2] .

Wondershare PDFelement

[1]– شريف رحماني ، المرجع السابق ، ص 166 .

[2]– مهداوي عبد القادر ، المرجع السابق ذكره ، ص 12 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث : مزايا و عيوب إستخدام مصادر الطاقة المتجددة :

إن المصادر البديلة مرشحة لتلعب دورا هاما في حياة الإنسان و أن تساهم في تلبية نسبة عالية من المتطلبات الطاقوية، وهي مصادر دائمة و طويلة الأجل إن لم نقل أبدية لارتباطها بالشمس والرياح.....و غيرها، فاحتياجات الطاقات المتجددة التي يمكن الوصول إليها عالميا من الناحية الفنية كبيرة بما يكفي لتوفير نحو ستة أمثال الطاقة التي يستهلكها العالم اليوم و إلى الأبد ، و تكمن أهمية إستخدام المصادر البديلة و النظيفة من الطاقة ، في خصوصية كل مصدر و المزايا التي يقدمها جراء إستغلاله ، و التي ويمكن أن نجمل أهمها حسب كل مصدر من خلال النقاط التالية[1] :

1-مزايا إستخدام الطاقة الشمسية :

تمتاز الطاقة المستمدة من الشمس بالمقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى بما يلي :

-إن التقنية المستعملة فيها تبقى بسيطة نسبياً وغير معقدة بالمقارنة مع التقنية المستخدمة في مصادر الطاقة الأخرى خاصة منها الطاقة النووية .

-توفير عامل الأمان البيئي حيث أن الطاقة الشمسية هي طاقة نظيفة لا تلوث الجو ولا تترك فضلات مما يكسبها وضعاً خاصاً في هذا المجال وخاصة في القرن الحالي.

-إستخدام الطاقة النووية يؤدي أحياناً إلى أخطار جسيمة وذلك ناتج عن إستخدام المواد المشعة التي تشكل خطراً على الإنسان والبيئة مما يشكل تهديداً لأمن وسلامة البلدان، أما الطاقة الشمسية فهي طاقة نظيفة لا تلوث البيئة ولا تحتاج لكميات كبيرة من المياه مثلماً تحتاجه الطاقة النووية خلال عمليات التبريد اللازمة.

---

[1]- تريكي عبد الرؤوف ، المرجع السابق ص 104،105 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

-إستخدام الطاقة الشمسية لا يحتاج إلى تقنية معقدة مثلما تحتاجه الطاقة النووية وخاصة ما يرتبط منها بنظم التحكم والأمان الدقيقة.

-الطاقة الشمسية لا تترك مخلفات أو فضلات كبيرة تلوث البيئة.

-صعوبة توفير الوقود التقليدي اللازم لتشغيل مولدات الكهرباء في المناطق النائية والمناطق الجبلية الوعرة حيث تكون الطاقة الشمسية ميزة مهمة لهذه المناطق من الناحية الإقتصادية حيث توفر تكاليف الوقود واليد العاملة وصيانة الآلات في تلك المناطق.

-يؤدي إستخدام الطاقة الشمسية إلى عدم الإعتماد على الدول الصناعية وتدعم من الإستقلالية السياسية والإقتصادية بينما الطاقة النووية تحتاج إلى وقود اليورانيوم المخصب مما يؤدي إلى إعتماد دول العالم الثالث على الدول الصناعية للحصول على اليورانيوم المخصب بصورة مستمرة[1]

-تحسين فرص وصول خدمات الطاقة إلى المناطق البعيدة و القرى النائية ذات الإستهلاك الضعيف، حيث تسمح مثلا الطاقة الشمسية في تلبية احتياجات السكان سواء في مجال الطبخ أو تسخين المياه و كذا الإنارة، و هو ما يسمح بالنهوض بمستوى معيشة السكان في هذه المناطق.

1-مزايا إستخدام طاقة الرياح :

-طاقة الرياح طاقة محلية متجددة ولا ينتج عنها غازات تسبب ملوثات، مثل ثاني أكسيد الكربون أو أكسيد النتريك أو الميثان، وبالتالي فإن تأثيرها الضار بالبيئة طفيف، كما أظهرت دراسة حديثة أن كل بليون كيلووات في الساعة من إنتاج طاقة الرياح السنوي يوفر من 440 إلى 460 فرصة عمل.

-95% من الأراضي المستخدمة كحقول للرياح يمكن إستخدامها في أغراض أخرى مثل الزراعة أو الرعي، كما يمكن وضع التوربينات فوق المباني .[1]

---

[1]- عمر شريف ، المرجع السابق ، ص 35 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و بشكل عام تسمح نظافة هذه المصادر على عكس الطاقات الأحفورية التي تزايدت التأكيدات حول تسببها في الكثير من المشاكل البيئية ، يعني عدم تخصيص مبالغ إضافية لمعالجة الآثار الخارجية السلبية للطاقات التقليدية.

كما أن تعدد أشكال الطاقة المولدة من المصادر المتجددة و هو يتوافق و تعدد إحتياجات المجتمع للطاقة، فبدل الدخول في متاهات تحويل الطاقة من شكل إلى آخر عبر سلسلة من العمليات و التي تؤدي إلى إهدار نسبة عالية من مخزون الطاقة الأساسي من الموارد الأحفورية، تتيح مصادر الطاقة المتجددة إمكانية إنتاج الطاقة المطلوبة مباشرة فالخلايا الشمسية تسمح بإنتاج الطاقة الكهربائية مباشرة، و المجمعات الشمسية تسمح بإنتاج طاقة حرارية مباشرة أيضا، أما الطواحين الهوائية فتنتج طاقة حركية.

وتسمح عملية إستغلال الطاقات المتجددة و إحلالها محل الطاقات التقليدية بتوفير مردودات اقتصادية هامة، فقد أعطت التقييمات الإقتصادية لاستغلالها و بالخصوص منظومة الطاقة الشمسية مردود إقتصادي فعال خلال فترة التشغيل الصغرى ، فإذا زادت عن ذلك زاد مردودها الإقتصادي، و مما ساعد على تحسين المردود هو التطور الكبير الحاصل في تكنولوجياتها و التي سمحت بخفض التكلفة.

و يسمح استغلال مصادر الطاقة المتجددة من زيادة اعتماد الدول على مصادرها المحلية و منه تخفيض الضغط على الأسواق العالمية للطاقات التقليدية، بالإضافة إلى أنه يسمح بخلق فرص عمل جديدة ومن ثم زيادة الدخل السنوي .

---

[1]– عمر شريف ، المرجع السابق ، ص 33 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا – عيوب مصادر الطاقات المتجددة :

على الرغم من كون أن مصادر الطاقات المتجددة صديقة للبيئة والتي قد تكون بديلة للمصادر الناضبة والملوثة غير أنها لا تخلوا من العيوب، لعل أهمها هو محدودية التكنلوجيات المعتمدة عليها بالإضافة إلى كبر تكلفتها الاستثمارية وطول فترة استرداد هاته التكاليف، كما نذكر بعض عيوبها:

1- عيوب الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الشمسية من أفضل مصادر الطاقة المتجددة من ناحية النظافة أو من حيث ديمومتها إلا أنها لا تخلو من العيوب التي كانت عائقا في وجه تطورها، وقد يكون أهم مشكل هو صعوبة تخزينها لاستغلالها كون أن الشمس لا تكون متوفرة طوال اليوم ولا طوال السنة .بالإضافة إلى تكاليفها فهي غير مجانية بل تحتاج إلى معدات تستخدم في تحويلها إلى طاقة كهربائية أو حرارية، ولهذا يجب العمل على خفض تكاليفها لكي تكون منافسة للموارد الناضبة[1] .

كما انها تحتاج إلى مساحات واسعة، فمثلا لإنتاج 1000 ميجاواط يجب أن يبنى المعمل على مساحة تقدر ب 16 كم2 ، وهذه المساحة لها قيمتها وخاصة في الدول الزراعية مثل أوروبا، حيث تشكل القيمة الكبرى عند تقدير تكلفة بناء مشرو الطاقة الشمسية .أما بالنسبة للدول النامية فإن الأمر يحتاج إلى وقت طويل للقيام بأبحاث جادة على المستوى المحلي من أجل الوصول إلى مستوى التقنية التي تمكن من إقامة التجهيزات الضرورية اللازمة لبناء الطاقة الشمسية [2] .

---

[1]- بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص :تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر 2010-2011 ، ص 171-173 .

[2]- أمينة مخلفي ، أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات – دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2011-2012 ، ص 32 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2- عيوب الطاقة المائية :

ما يعاب على هذه الطاقة أنها تصلح في الأماكن ذات الفارق الكبير بين مستوى سطح الماء في كل من المد والجزر وهي أماكن قليلة، كذلك العمر الصغير للسدود وذلك نظرا لامتلائها بالأوحال بالإضافة إلى إجبار السكان على الرحيل لبناء السدود، كما أن انتاجها مرتبط بكميات المياه المتواجدة في السدود فمثلا في فترة الجفاف لا يمكن انتاج الكهرباء، هذا ما حدث في البرازيل سنة 2001 التي كانت تعتمد بشكل كبير على الطاقة الكهرومائية جراء الجفاف الذي أصابها، حيث انخفض منسوب السدود المستغلة في انتاج الطاقة ب 28 % ، الأمر الذي أجبرها على إتخاذ إجراءات صارمة من أجل ترشيد استهلاك الكهرباء، كما أجبرها ذلك على خفض أيام العمل إلى ثلاثة أيام، بالإضافة إلى بعد المحيطات عن أماكن استهلاك الطاقة [1] .

ان استغلال القوة المائية لإنتاج الطاقة الكهربائية يستلزم نفقات باهضة تصرف على إنشاء السدود، محطات التوليد، مد الخطوط لنقل الطاقة، محطات توليد الطاقة وغيرها من الأمور كتحويل المجرى الواسع للماء الساقط إلى مجرى ضيق ينصب الماء منه في أنابيب بهدف تركيز قوة سقوطه وذلك قبل إنشاء المحطة المائية، مما يجعل تكاليف إنشاء محطة مائية لتوليد الكهرباء باهضة التكاليف حيث تبلغ نحو أربعة أمثال تكاليف انشاء محطة حرارية تستخدم الفحم والبترول وتنتج نفس المقدار من الطاقة[2].

---

[1]- بوعشير مريم ، المرجع السابق ، ص 171-173 .

[2]- زواوية أحلام ، دور إقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية ، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2012-2013 ، ص 75 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3- عيوب طاقة الرياح :

طاقة الرياح من الطاقات التي يمكن تطبيق إستخدامها بسهولة في عالمنا العربي لتقليل نسب التلوث التي بدأت تتزايد، ورغم أن الفكرة بدأ تطبيقها فعلاً في بعض الدول العربية، يبقى المطلوب نشر التجربة في باقي الدول [1].

لكن مثلها مثل الطاقة الشمسية فالرياح قد يؤدي التأثير البصري لدوران التوربينات والضوضاء الصادرة عنها و التي قد تزعج الأشخاص القاطنين بجوار حقول الرياح ، ولتقليل هذه التأثيرات يفضل إنشاء حقول الرياح في مناطق بعيدة عن المناطق السكنية ، قد تكون معزولة في أغلب الأحيان، هذا ما يجعل مناطق إنتاج طاقة الرياح بعيدة عن مناطق إستهلاكها ما يرفع من حدة تكاليف نقلها.

كما أن هبوب الرياح متغير من يوم لآخر ومن فصل لآخر ومن مكان لآخر، كما أن سرعة دوران شفرات التروبينات العملاقة قد تتسبب أحياناً في قتل بعض الطيور ، خاصة أثناء فترات هجرتهم، ويتم حالياً دراسة تأثيرها على إنقراض بعض أنواع الطيور، ولكن النتائج المبدئية تشير إلى أن التوربينات ليس لها هذا التأثير الشديد ، بالإضافة إلى أنها تحتاج لمساحات كبيرة [2] .

---

[1]- عمر الشريف ، إستخدام الطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص 36

[2]- بوعشير مريم ، المرجع السابق ، ص 171-173 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

4- عيوب طاقة الهيدروجين :

لعل أهم عيب يلازم طاقة الهيدروجين هو الإعتماد الكبير على الغاز الطبيعي في إنتاج الهيدروجين وهذا لا يحل مشكلة نضوب الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الهيدروجين وإختلاف البنية التحتية لطاقة الهيدروجين عن نظيراتها لمصادر الطاقة ، مما يعني ضرورة إجراء تغيرات قد تكون مكلفة [1] ، إضافة إلى إنبعاث كميات من ثاني أكسيد الكربون تفوق كمياته المنتجة من الغاز الطبيعي[2] .

بالإضافة إلى وجود عيوب أخرى لمختلف المصادر الأخرى يجب أخذها بعين الاعتبار منها المواد المشعة الناتجة عن المفاعل في الطاقة النووية التي قد تؤدي إلى الإصابة بالسرطان، بالإضافة إلى عدم توفر التكنولوجية اللازمة لإستغلال هاته المصادر في أغلب الدول النامية وارتفاع تكاليف إنشاء محطات توليد الطاقة .

Wondershare PDFelement

---

[1]- بوعشير مريم ، المرجع نفسه ، ص 171-173 .

[2]- زواوية أحلام ، المرجع السابق ص 75 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني

مظاهر مساهمة الطاقات المتجددة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم

تشكل المصادر الطاقوية جوهر التنمية المستدامة ، إذ أنها تشكل أحد الموارد الأساسية التي تتوقف عليها العديد من الجوانب الحياتية للإنسان ، لذلك لابد من ضمان إستدامة و إستمرارية القدر الضروري و الكافي منها لتلبية إحتياجاته الحالية و كذا الإحتياجات المستقبلية على نحو متكافئ و في ظل بيئة نظيفة . أو بعبارة أخرى اللجوء إلى إستخدام طاقة يكون بإمكانها المساهمة في تحقيق الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة (البيئية ، الإقتصادية و الإجتماعية)، هذا الدور الذي غالبا ما يتم إسناده إلى الطاقات المتجددة و التي تعد من الأدوات الرئيسية المعول عليه في تحقيق التنمية المستدامة ، و ذلك بالنظر إلى الخصائص و المميزات التي تتمتع بها و هو ما سيتم تبيانه من خلال ما سيأتي .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول : دور الطاقة المتجددة في تكريس التنمية المستدامة

إن من أهم الخصائص التي تتميز بها الطاقات المتجددة أنها طاقات نظيفة عادة ما يتم التعبير عنها بالطاقات الصديقة للبيئة أو الطاقة الخضراء . لذلك فلتحقيق التنمية المستدامة في طابعها الإيكولوجي يتم اللجوء إلى الطاقات المتجددة لأنها و على عكس الطاقات الأحفورية تساهم في تخفيض نسبة غازات الإحتباس الحراري و المتسببة في التغيرات المناخية، فلقد أثبتت الدراسات و التقديرات العلمية أن مصادر الطاقة المتجددة ضعيفة الإنبعاثات الملوثة للبيئة سواء في مرحلة الإستغلال أو الإستهلاك النهائي مقارنة بتلك الناتجة عن إستعمال باقي الطاقات التقليدية[1]. إن هذا الأثر الإيجابي لمصادر الطاقة المتجددة على الوضع البيئي و بالخصوص فيما يتعلق بإنبعاثات الغازات الدفيئة و المتسببة في التغيرات المناخية قد تم التأكيد عليه من طرف محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي في قرارها « Preussen Elektra » الصادر بتاريخ 23 مارس 2001 والتي صرحت فيه بما يلي : « إن إستخدامات مصادر الطاقة المتجددة من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية ضروري و مفيد لحماية البيئية ، و ذلك بإعتبارها تساهم في تخفيض نسبة الغازات الدفيئة و التي تعد من الأسباب الرئيسية للتغيرات المناخية التي تعهد الإتحاد و مجموع الدول الأعضاء على مواجهتها ».

و من جهة أخرى فإن الطاقة المتجددة ليس لها دور فقط في التخفيف من نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو و الناتج عن إحتراق الوقود الأحفوري، و لكنها كذلك تساهم في المحافظة على التوازن البيئي و ذلك من خلال إسترجاع و تثمين النفايات العضوية ، إذ أن هذه العملية تسمح بإستخدام الغازات الناتجة عن تحلل المواد العضوية في إنتاج الطاقة وهو ما يعرف "بالبيوغاز" أو

---

[1]– بن رجدال لمياء، النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009–2010، ص134.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الغاز الحيوي و هذا لتجنب تحلل هذه المخلفات في الطبيعة وما يترتب عنها من إفرازات لغاز الميثان المضر بالبيئة .

و بالرجوع إلى التشريع الجزائري ، فلقد أكد المشرع على دور الطاقات المتجددة في تحقيق الإستدامة البيئية و هذا من خلال الدور الذي تضطلع به هذه الطاقات ضمن المنظومة الطاقوية للوطن ، و ذلك إنطلاقا من نص المادة 33 من القانون 01-20 و المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و التي بينت دور الطاقات المتجددة في مواجهة التلوث البيئي و أثاره، إذ تنص في هذا السياق في فقرتها الأولى : « يحدد المخطط التوجيهي للطاقة أهداف الإستغلال العقلاني لموارد الطاقة و تطوير الطاقات المتجددة و يساعد على مكافحة التلوث البيئي و آثار الإحتباس الحراري الناجمة عن هذا الإستغلال»[1].

و تتجلى هذه العلاقة كذلك من خلال المادة الثانية من القانون 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، و التي ربطت بين أهداف ترقية الطاقات المتجددة و مقتضيات المحافظة على البيئة كما يلي :« تتمثل أهداف ترقية الطاقات المتجددة فيما يأتي:

– حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر طاقة غير ملوثة.

– المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الإحتباس الحراري

وبهذا يكون المشرع الجزائري قد إستجاب للمعطيات الدولية التي تؤكد في العديد من المرات على ضرورة إستعمال الطاقة المتجددة لتحقيق الإستدامة البيئية و في نفس الوقت فإن أحكام نص المادة الثانية من القانون 04-09 جاءت تماشيا مع أحكام المادة الثانية من القانون 03-10 المتعلق لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و التي تؤكد على ضرورة الوقاية من كل أشكال التلوث و

[1]– بن رجدال لمياء، المرجع السابق، ص135.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الأضرار الملحقة بالبيئة و ذلك بضمان المحافظة على مكوناتها من خلال إستعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء .

الفرع الثاني : دور الطاقة المتجددة في دفع التنمية الإقتصادية.

إلى جانب كونها طاقات نظيفة ، فإن الطاقات المتجددة تتمتع بدورها بميزات و خصائص هامة من الناحية الإقتصادية ، خاصة في ظل المعطيات الحالية التي يعيشها العالم و التي يميزها إرتفاع غير مسبوق في أسعار الطاقات المتحجرة (البترول و الغاز الطبيعي) و التي لها تأثير قوي على سياسة العرض و الطلب على الطاقة ، لذلك فإن تطوير الطاقات المتجددة سيشكل وسيلة هامة لتحقيق التنمية الإقتصادية على جميع المستويات و حتى بالنسبة للدول الأكثر تصنيعا[1].

فبالنسبة للدول المتقدمة و التي عادة ما تعاني من ضعف إمكانياتها الطاقوية ، فإن تنمية هذا الشكل من أشكال الطاقة سيكون له دور فعال على النطاقين الداخلي و الخارجي فبالنسبة للإقتصاد المحلي فإن إستغلال الطاقات المتجددة من شأنه خلق قطاع يسمح بإنشاء فروع جديدة للمنشآت الصناعية (محطات توليد الطاقة الكهربائي من الطاقة الشمسية ، الكتلة الحيوية) و التي لن يكون لها دور فقط في توفير المصادر الوطنية الكفيلة بتغطية الإحتياجات المحلية من الطاقة ، و لكن يمكن أن نتصور كذلك الدور الذي ستلعبه في مجال التشغيل و خلق مناصب شغل جديدة. و من جهة أخرى فإن إقتصاديات هذه الدول تستعمل هذه الطاقات لتقوية المبادلات التجارية الخارجية.

يمكن الإعتماد على الطاقة المتجددة من أجل تخفيف إستيراد الموارد الطاقوية التقليدية و بالتالي تحقيق الإستقلالية الطاقوية و تعزيز التنمية الإقتصادية، و أفضل مثال على ذلك، نذكر التجربة الألمانية و التي تعد الدولة الرائدة عالميا في إستثمارات الطاقة المتجددة ، إذ يعيش الإقتصاد

---

[1]– بن رجدال لمياء، المرجع السابق، ص136.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الألماني" معجزته الخضراء"، فالإتجار بأشعة الشمس و الرياح و الماء يدر أرباحا خيالية و يحقق أرقام صادرات قياسية ، إذ تعد الصناعة القائمة على الطاقة الخضراء ضربة حظ القرن الواحد و العشرون ، حيث تحتل ألمانيا مركز الريادة في العالم في هذا المجال ، و يتوقع أن يصل حجم مبيعات قطاع الطاقات المتجددة إلى بليون يورو سنة 2030 و تعددت المجالات التي تعتبر فيها الشركات الألمانية هي الرائدة على المستوى العالمي : أكبر طاقة إنتاجية في العالم لتجمعات تعمل بطاقة الرياح ، أحدث تقنيات محطات توليد الطاقة ، المركز الأول عالميا في العديد من أجهزة الإستعمال العالية الفعالية ...الخ [1].

أما بالنسبة للدول النامية و التي عادة ما تكون ذات موارد طاقوية المتجددة غنية فإن خيار إستغلال هذه الأخيرة يكون بالنسبة للدول المحدودة المصادر الطاقوية الأحفورية للإستجابة للمتطلبات الطاقوية للفئات المحرومة و الفقيرة و التي تعاني من ضعف مالي لا يمكنها من التزود بالقدر اللازم من الطاقة ذات التسعيرة العالية في ظل ارتفاع أسعار البترول ، أما بالنسبة للدول التي تتوفر على مصادر طاقة تقليدية متنوعة ، فإن خيار تطوير الطاقات المتجددة يكون في سبيل تنويع الرزمة الطاقوية لتكثيف مصادر صادراتها من جهة و المحافظة على إستقرار المخزون الطاقوي لديها من جهة ثانية و هذا ما أكد عليه المشرع الجزائري من خلال المادة الثانية من القانون 04-09 و المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة و التي تنص « تتمثل أهداف ترقية الطاقات المتجددة فيما يأتي : ... المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية و حفظها ...»

[1]- بن رجدال لمياء، المرجع السابق، ص 137.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و بالفعل فإن للجزائر و إن كانت تعد دولة طاقوية ، فإن السياسة الوطنية خاصة في ظل الأزمة المالية الأخيرة تسعى إلى تقوية الإقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر المداخيل الوطنية من العملة الصعبة ، و بالخصوص خارج قطاع المحروقات.

لذلك فإن السلطات العمومية قد إتجهت نحو تبني جملة من الميكانيزمات و الحوافز التي من شأنها تدعيم و تعزيز مكانة الطاقات المتجددة في الحصيلة الطاقوية للوطن ، و خاصة الطاقة الشمسية منها وذلك بالنظر للإمكانيات الهامة التي يتوفر عليها الجنوب الجزائري و الذي يشكل محل إهتمام العديد من الدول (عربية و أوروبية) تتيح لها فرص شراكة واعدة من شأنها تكثيف الإستثمارات الوطنية و تحقيق التنمية المستدامة لاسيما عبر:

– الحفاظ على الموارد الوطنية غير المتجددة و إنمائها.

–ترقية جهود البحث التنموي و الإبداع التقني و نشر التكنولوجيا الفعالة.

– ترقية و تشجيع التطور التكنولوجي و تحسين الفعالية الإقتصادية .

– تلبية الإحتياجات الطاقوية الوطنية .

–تحسين الإنتاجية الوطنية و تنافسية المؤسسات على المستوى الوطني و الدولي[1] .

و تتجلى هذه الإرادة في تكثيف الإستغلال الوطني للطاقة المتجددة من خلال البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة خلال الفترة الممتدة من 2008 و 2017 بهدف تخفيف الضغوط على قطاع المحروقات وفتح المجال لمشاريع الطاقة المتجددة، وذلك من خلال رفع حصة مساهمة الطاقات المتجددة في الحصيلة الطاقوية (من نسبة 0.02٪ حاليا) إلى نسبة 5% سنة 2015 بإستطاعة تقدر ب 700 ميغاواط ، و نسبة 30% سنة 2050 .

[1]– بن رجدال لمياء، المرجع السابق، ص 138.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث : الطاقة المتجددة و التنمية الإجتماعية

إن البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة لا يستهدف فقط تحقيق التنمية المستدامة للبلاد من خلال الشقين البيئي و الإقتصادي ، بل يسعى كذلك إلى توفير تنمية إجتماعية عادلة و متساوية لكل فئات المجتمع عن طريق سد الحاجات الضرورية من الطاقة لجميع المواطنين و دون تمييز في إطار ممارسة خدمات المرفق العام و ذلك من خلال الربط بالشبكات الكهربائية في كل القطر الجزائري وبالخصوص في المناطق المعزولة و النائية، و يظهر أن المشرع الجزائري قد أوكل أهمية خاصة للدور الذي تلعبه للطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الإجتماعي و ذلك إنطلاقا من القانون 02-01 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات و الذي أكد على ضرورة ضمان تموين الزبائن في أحسن شروط الإنصاف في المعاملة و الإستمرارية و المعادلة في أسعار البيع ، بالإضافة إلى سد الحاجات الأساسية من الطاقة لجميع فئات المجتمع بما فيها المناطق المعزولة و المحرومة من الطاقة و ذلك في سبيل تحسين الظروف المعيشية للسكان و رفع المستوى الحضاري و تحقيق التلاحم الاجتماعي[1] .

ليأتي بعد ذلك القانون المتعلق بالطاقات المتجددة للتأكيد على هذا المسعى من خلال تبيان دور الطاقة المتجددة في المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم (تماشيا مع أحكام المادة 33 من القانون 01-20 السالف الذكر) بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم إستعمالها ، و هذا ما يبرز الطابع اللامركزي للطاقة المتجددة و الذي يخول إمكانية تزويد جميع المناطق حتى النائية منها و التي يصعب ربطها بالشبكات الكهربائية بالقدر اللازم من الطاقة و إخراجها من عزلتها ، و أكبر دليل على ذلك تجربة التغيير الإجتماعي في قرى الجنوب الجزائري الكبير .

---

[1]- بن رجدال لمياء، المرجع السابق، ص139.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و بالفعل فلقد أثبتت الدراسات المنجزة من طرف مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD) في جوان 2003 لصالح شركة سونالغاز، في إطار تحقيق متعلق « بتقييم الأثر الإجتماعي و الإقتصادي الناتج عن تزويد قرى الجنوب الكبير بالطاقة الكهربائية الضوئية» ، الدور الذي تلعبه المشاريع الخاصة بهذه الطاقات في توفير الطاقة للعديد من القرى الصغيرة التي تعاني الفقر و العزلة . لقد ساهمت إستثمارات التكنولوجيات الجديدة في مجال الطاقة الكهربائية الضوئية في التخفيف من حدة الفقر في هذه المناطق و التغيير في السلوكات الإجتماعية و ذلك من خلال توفير الظروف الأساسية للحياة الكريمة بمعني توفير حاجات النمو الإجتماعي و ضمان الإستفادة من الخدمات العمومية الأساسية كالماء والإنارة و الكهرباء و الصحة و التعليم و الإعلام وخلق النشاطات الإقتصادية الصغيرة مما سمح ذلك بإعادة هيكلة المجتمع المحلي و تنظيمه .

ثمة ثلاث مؤشرات لقياس مدى مساهمة الكهرباء المتأتية من الطاقة الشمسية في فك العزلة عن السكان و هي كما يلي :

– الإستفادة الكبيرة من الكهرباء، فأكثر من 82.3 % من المنازل الصلبة المبنية في القرى التي شملها التحقيق تتوفر على الطاقة الكهربائية .

–حركية السكان ، حيث استقرت حوالي 12% من العائلات الجديدة .

– المساهمة في إستقرار العمال غير المحليين في القرى و نخص بالذكر في هذا الشأن المعلمين و العمال الشبه الطبيين و عمال مكاتب البريد و غيرهم[1].

– إنشاء الهياكل القاعدية مثل المدارس و قاعات العلاج في معظم القرى و فروع البلديات أو بالمراكز البريدية .

[1]– بن رجدال لمياء، المرجع السابق، ص 140.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ساهمت الكهرباء في تفتح السكان على العالم الخارجي ، و السماح لهم بالإستفادة من العديد من الخدمات ، و بذلك سمح إدخال هذه التكنولوجيا الجديدة في المناطق الجنوبية من الوطن بإدماج هذه الفئة من السكان في حركة التغيرات العميقة نحو التفتح على المعاصرة بإدخال التكنولوجيا الجديدة للكهرباء المتأتية من الطاقة الكهربائية الضوئية، حظي سكان المناطق الريفية بفرص حقيقية للإستثمار في التجهيزات الكهربائية نتيجة لإقتناء السكان للعديد من التجهيزات الكهربائية كالتلفاز و الثلاجة و المروحيات و المصابيح الكهربائية فترتب عن ذلك ميلاد علاقة جديدة تربط بين وجود مستهلك و إستعمال تكنولوجيا وتقديم خدمة [1].

Wondershare PDFelement

[1]– بن رجدال لمياء، المرجع السابق، ص 141.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الثاني – أثر الطاقات المتجددة على تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة :

تشكل **موارد** الطاقة بشكل عام المكون الحيوي للإقتصاد العالمي، ففي الوقت الذي يزداد فيه السعي لزيادة فاعلية الطاقة والإستثمار في تطوير تكنولوجيات جديدة للطاقة ، سيبقى النفط والغاز الطبيعي حيويين لسنوات عديدة قادمة ، فالنمو الإقتصادي حول العالم يؤكد بأن الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي سوف يستمر في النمو على المدى القصير[1].

إن عملية التفاعل بين الإنسان والنظام البيئي ، والتي تبلورت في مجموعة الفعاليات والنشاطات الإقتصادية التي تقتضيها سياسة تهيئة الإقليم ، كعمليات الإستغلال للموارد الطاقوية الأحفورية التي يسعى من خلالها الإنسان إلى تحقيق ذاته ورغباته لتحقيق أقصى منفعة ، و تحقيق تطور تنموي في عمل إقتصادي تحويلي لعناصر البيئة المتمثلة بالموارد الطبيعية ، لكن غالبا ما يرافق هذا التطور التنموي إستنزاف الموارد المتاحة واستغلالها على حساب المخزون الطبيعي لها ، ما يؤدي في غالب الأحيان إلى نوع من التفريط في هذه الموارد و الذي له تأثيرات سلبية على الوسط البيئي ، فإعادة البقايا والمخلفات إلى البيئة نفسها و إستخراج الموارد الأولية من باطن الأرض في حد ذاته يعتبر إنتقاصا لمجموع هذه الإمكانات الإقتصادية ، إضافة إلى ما يصاحب عمليات إستخراجها من تلوث للبيئة التي تعتبر مصدر الموارد الطبيعية و الوعاء الذي يستوعب المخلفات والنفايات في وقت واحد [2] .

إن الإستمرار في إستنزاف و التأثير السلبي التراكمي سوف ينعكس سلبا على كفاءة التفاعل بين تهيئة الإقليم والبيئة ضمن منظور زمني يراعى من خلاله عدم مصادرة حق المجتمع المستقبلي في الإستفادة من مكونات النظام البيئي على الصعيد الإقتصادي ، وذلك في المرحلة الراهنة مما

---

[1]– عمر الشريف ، المرجع السابق ، ص 38 .

[2]– كامل كاظم بشير الكناني ، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 225 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يتطلب البرمجة والتنظيم في إستغلال هذه الموارد ، وديمومة أدائها الوظيفي في خدمه المجتمع أنيا ومستقبلا ، ضمن آليات التنمية المستدامة التي تهدف إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة [1].

من خلال ماتقدم ندرك أن ضرورة التوجه نحو إستغلال الطاقات المتجددة كبديل للطاقات الأحفورية يعد حلا جذريا لمشاكل الطاقة ، خاصة في ظل الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر من المصادر المتجددة (المطلب الأول) ، ودورها الفعال في حال إستغلالها في الحد من المخاطر المرتبطة بسياسة تهيئة الإقليم (المطلب الثاني) .

Wondershare PDFelement

[1]– كامل كاظم بشير الكناني ، المرجع السابق ، ص 226 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول

دور الإمكانات الطاقوية المتجددة للجزائر في تحقيق أهداف قانون تهيئة الإقليم

إن حشد الطاقات المتجددة وإن كان لم يدخل في السابق ضمن الهياكل و الإهتمامات الأساسية الكبرى ، و خاصة ضمن سياسة التهيئة العمرانية ، على الرغم من أنه قطاع هام لا غنى عنه في إستصلاح التراب الوطني وترقيته وتطويره بصورة عامة ، إلا أن وضعية الجزائر الملائمة في مجال الطاقة المتجددة ، تحتم علينا إستغلالها و تلزمنا بعدم إهمالها ، لكونها طريقة من طرق التحسب للمستقبل ، نظراً للطابع غير القابل للتجدد الذي تتصف به الموارد المستخرجة من باطن الأرض كالنفط والغاز ، وهذا بصرف النظر عن الإقتصاديات الفورية المباشرة التي سنجنيها من حشد الطاقات المتجددة حشداً رشيداً [1].

إن الإرتباط الوثيق بين إستغلال مصادر الطاقة المتجددة ، وتحقيق أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، لما لها من أثر إيجابي في ذلك ، يتطلب منا دراسة مدى قدرة الإمكانات الطاقوية من المصادر المتجددة في الجزائر (الفرع الأول) ، على تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة (الفرع الثاني) .

[1]– شريف رحماني ، المرجع السابق ، ص 165 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول – الإمكانات الطاقوية المتجددة في الجزائر :

إن تقييم القدرات والإمكانات من مصادر الطاقة المتجددة الوطنية ، يستند على المعطيات المتوفرة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، بصفته وثيقة توجيهية تحدد المبادئ الكبرى لإستراتيجية تهيئة الإقليم في كافة القطاعات ، وكذا تقييم الهيئات الرسمية كوزارة الطاقة والمناجم ، ومركز تنمية الطاقات المتجددة والذي شمل تحديد مختلف أنواع الطاقات المتجددة، بالإضافة للبيانات التي تم جمعها من مخطط الطاقات المتجددة الوطني الصادر عن وزارة الطاقة والمناجم ، والذي إستنتج أن أكبر إمكانات الطاقة المتجددة في الجزائر تلك المتعلقة بمصادر الطاقة الشمسية [1].

أولا– الطاقة الشمسية :

من خلال التدقيق في البيانات المقدمة من طرف مخطط الطاقات المتجددة الوطني ، والتي نجد أنها مدعومة من البيانات المجمعة من مجلس الطاقة العالمي والتي تصنف معدل الإشعاع الشمسي (متوسط التشميس) السنوي بالجزائر بـ 2000 ساعة في حين تتلقى الهضاب العالية معدل يقدر بـ 3900 ساعة. أي أن متوسط إمكانيات الطاقة الشمسية يقدر بـ 2400 كيلووات ساعة لكل متر مربع [2] ، هاته المعطيات التي لا تتطابق مع القيم الواردة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تطابقا دقيقا ، الذي حدد قيما أخرى تختلف بإختلاف المنطقة أو الإقليم (ساحل ، هضاب عليا ، جنوب) فمتوسط التشميس يختلف بإختلاف الإقليم ذاته فهو 2650 ساعة في السنة على المناطق الساحلية ، و 3000 ساعة في مناطق الهضاب العليا ، و يصل 3500 ساعة بالجنوب ، و بذلك فإن متوسط الطاقة المستقبلة في الأرض يصل على المناطق الساحلية

---

[1]– سعد الله داوود، سياسات الطاقة المتجددة في ظل إشكاليات أسواق النفط ،دراسة على ضوء المبادرات الأوروبية للطاقة المتجددة ، دار هومة للنشر ، بوزريعة ، الجزائر، 2017، ص 215 .

[2]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 216 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إلى 1700 كيلوواط ساعي لكل متر مربع ، أما مناطق الهضاب العليا فهو 1900 ، في حين أن مناطق الجنوب فإنه يساوي 2650 كيلو واط ساعي لكل متر مربع في السنة [1].

ثانيا – طاقة الرياح .

تشير بعض التوقعات إلى أنه مع استثمار الجزائر لطاقتها من الرياح من المتوقع أن يدر على الجزائر أرباحا تفوق عن 3 مليار أورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواحد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة متجددة ومستدامة لا تستهلك من الثروات الطبيعية أي شيء، وتسعى الجزائر إلى تحقيقها في مجال الطاقة التي يتم توليدها باستخدام الرياح في المستقبل في آفاق سنة 2030: 16.66% من إجمالي الطاقة[2].

يعتبر هذا المورد الطاقوي متغير من مكان لآخر بسب المناخ وطبوغرافيا الإقليم ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين الشمال الذي يحده البحر ويمتاز برياح معتدلة، ولجنوب الذي يمتاز بقوة الرياح أكبر من الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 4م/ ثا في منطقة أدرار وعلى العموم تتراوح سرعة الرياح في الجزائر ما بين 2 إلى 0 متر / ثا [3] .

لقد تم تصنيف الإمكانات الوطنية لمصادر طاقة الرياح في المناطق البرية على أنها منخفضة في مخطط الطاقات المتجددة الوطني ، ومع ذلك ووفقاً لدراسة تحليلية لبيانات 75 موقعاً في الجزائر سنة 2000 ، هناك العديد من المواقع الواعدة لطاقة الرياح في حين البيانات البحرية المتعلقة

---

[1]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 79 .

[2]– محمد مداحي، "فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كمرحلة لما بعد المحروقات و دعما للتنمية المستدامة –حالة الجزائر"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له –المخاطر و الحلول"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7–8 أكتوبر 2015، ص 11–12.

[3]– سليمان كعوان، جابة أحمد،" تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14 ، ص 64 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

بمصادر طاقة الرياح لا تزال غير متوفرة. وفقا لوزارة الطاقة والمناجم، الجزائر لديها إمكانات ضعيفة لمصادر الطاقة الحرارية الأرضية (الينابيع الساخنة) في حدود 700 ميغاواط [1].

ثالثا – طاقة الكتلة الحيوية:

إن الكتلة الحية هي طاقة تسعى الدولة للإلمام بها وتنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلالها، وتسعى جاهدة لتطوير إستخراج الطاقة منها لإستخدامها في مختلف المجالات، فالجزائر تمتلك مصادر لا بأس بها من هذا النوع من الطاقة، وتشمل الكتلة الحية كل الموارد ذات الأصل النباتي، وكذلك المخلفات ذات الأصل الحيواني بالإضافة إلى المخلفات الصلبة الصناعية والبشرية، والتي يمكن إطلاق طاقتها الكامنة عن طريق الحرف المباشرة أو التخمر وغيرها من الطرق، فضلا عن قوة السحب للكائنات، وتمثل هذه الطاقات أي طاقة الكتلة الحية مصدرا طاقويا هاما لكثير من الدول العربية والجزائر خاصة، حيث تتشكل الكتلة الحية من 85 %حطب، 13% مخلفات حيوانية، 2 % مخلفات زراعية، ويذهب الجزء الأكبر منها للاستهلاك المنزلي خاصة في الأرياف للطهي والتدفئة والتسخين إضافة للمصادر المتجددة التي سبق ذكرها والتي تعمل الجزائر على تحقيق تنميتها في المستقبل لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

و تتشكل الطاقة الحيوية أيضا من موارد **الغابية** ، حيث توجد منطقتين في الجزائر وهي منطقة الغابات الاستوائية التي تحتل مساحة تقارب 25مليون هكتار، أي ما يفوق10 %من المساحة الكلية للبلاد .في هذا الإطار يمثل كل من الصنوبر والأوكاليبتس عنصرين هامين في الاستعمال الطاقوي، إلا أنه حاليا لا يحتل هذين النوعين سوى حوالي 5 % من الغابات الجزائرية 2 ، ، حسب الحالة الفعلية للغابات هناك حوالي 37 مليون طن من الخشب وما يمكن استغلاله يعادل 3.7

[1]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 217 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مليون طن بمعدل استرجاع فعلي يقدر ب 10% ، أما القيمة الطاقوية للنفايات وفق طرق الجمع الحالية تقدر ب 1.33 مليون طن[1].

كما يعتبر إستغلال النفايات المنزلية و الفضلات الحيوانية و تثمينها وخاصة الفضلات الحيوانية من أجل إنتاج الغاز الحيوي، يمكن أن يعتبر كحل إقتصادي إيكولوجي أيضا، وفي هذا الإطار تم الإنطلاق في مشروع توليد الطاقة الكهربائية إنطلاقا من النفايات المنزلية بمقالب النفايات بواد السمار بقدرة 6 ميغاوات.

فالجزائر إذا لديها موارد طبيعية ذات كتلة حية تستطيع استغلالها لإنتاج طاقة الكتلة الحية واستعمالها في مختلف الإستثمارات للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وخلق مجالات ذات استعمالات دائمة ومتجددة ذات منفعة اقتصادية واجتماعية وبيئية بما يتماشى ومتطلبات تحقيق التنميةالمستدامة[2] .

Wondershare PDFelement

---

[1]– حكيمة بوسلمة ، رحيم متيجي ، الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر،مداخلة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول : الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة ، ص 10 .

[2]– أحلام خليفة، "مجهودات الجزائر في مجال أستخدام الطاقة المتجددة"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول" إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر و الحلول "، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7–8 أكتوبر 2015، ص6–7.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رابعا – الطاقة الحرارية الجوفية:

تحتوي الجزائر على أكثر من 200 منبع ساخن في المنطقة الشمالية للبلاد، ويعد ثلث هذه المنابع المعدنية لها درجات حرارة تفوق 45 درجة مئوية، كما توجد منابع ذات حرارة مرتفعة جدا تصل إلى 118 درجة مئوية بعين ولمان و 119 درجة مئوية في بسكرة[1].

الحرارة الجوفية إحدى الموارد التي تتمتع بها الجزائر، وتسعى الدولة لتنميتها وتحقيق أهداف مسطرة في هذا المجال وفق خطط مستقبلية طموحة إن تم تجسيدها على أرض الواقع ستحقق نتاج إيجابية.

و طاقة الحرارة الجوفية كما أسلفنا ، هي الطاقة الناجمة عن حرارة الأرض الجوفية وتولد من أعماقها، وهي توجد تحت القشرة الأرضية ذات طبقة سميكة من الصخور الحارة مع جيوب عرضية للماء الذي يتسرب أحيانا للسطح ويظهر على شكل ينابيع حارة وللوصول إلى جيوب أعمق من الحرارة بعيدا عن السطح يتطلب الأمر الحفر أعمق للصخور والأرض لأكثر إستغلال للطاقة وإستعمالها في توليد الكهرباء أو التدفئة وإستعمالات أخرى ذات أهمية، باعتبار هذا المصدر مهم جدا لما يتمتع به من التجدد وعدم الاستنزاف أو الإضرار بالطبيعة[2].

---

[1]– حكيمة بوسلمة ، رحيم متيجي،المرجع السابق، ص 10–11.

[2]– دانيال دي بيرلمتر ، رويرت إل روثستاين ، "تحدي تغيير المناخ أي طريق نسلك؟"، ترجمة أحمد شكل، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2015 ، ص126.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خامسا – الطاقة الكهرومائية:

تعد القدرة المائية المستخدمة في توليد الكهرباء في الجزائر محدودة، إلا أن إمكانية تطويرها كبيرة، حيث تقدر طاقتها الإنتاجية الكامنة بحوالي 1500 جيغاوات/ساعة [1].

للأمطار أهمية كبيرة في الجزائر لأنها المصدر الأساسي لتزويد أغلب الاحتياجات من الموارد المائية، كما أنها تلعب الدور الرئيسي في القطاع الفلاحي لإرتباطها الوثيق به، فالأمطار تتوزع في الجزائر حسب تنوع المناطق الجغرافية، حيث أن أعلى النسب من حيث التساقط تكون على الساحل في فصل الشتاء والتي تقدر بثلثي كميات المطر، حيث تزيد بصفة عامة على 1000ملم/السنة. وتنخفض هذه النسبة كلما إتجهنا جنوبا، كما أن سقوط الأمطار والثلوج يؤثر بصورة مباشرة على مصادر المياه السطحية والجوفية وعلى مخزون المياه.

لهذا فإنه من الضروري أن تأخذ السياسة المتعلقة بإستغلال الموارد المائية في الجزائر في الإعتبار الإستخدامات الإقتصادية الحديثة التي يمكن أن تكون أكثر كفاءة في إستخدام هذه الموارد وفعالية في تحقيق النتائج المرغوبة.

ومن ناحية إستخدام هذا المورد في توليد الطاقة يمكن القول بأن هناك حاجة ملحة لإستغلال مختلف مصادر المياه في الجزائر من أجل تحقيق الإكتفاء فيما يتعلق بالإستخدامات التقليدية (الفلاحة –الشرب –الصناعة)... والتوجه نحو إستخدامات أكثر حداثة، وبالأخص منها تلك المتعلقة بتوليد الطاقة بإعتبارها إحدى أهم الطاقات البديلة[2].

---

[1]– حكيمة بوسلمة ، رحيم متيجي ، المرجع السابق ، ص 11 .

[2]– بلقاسم براكتية، "الزراعة و التنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014 ، ص24.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني:

كيفيات إستغلال القدرات الطاقوية المتجددة لتحقيق أهداف قانون تهيئة الإقليم

تلعب الطاقات المتجددة دورا هاما في تحقيق أهداف قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، حيث ينعكس إستخدام هذا النوع من الطاقات بشكل إيجابي ، على كافة المناحي الإقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، وسنبين مدى إنعكاس إستخدام الطاقات المتجددة على تحقيق هذه التنمية على كافة المستويات ، إقتصادية، بيئية ، وإجتماعية كما يلي :

أولا – دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأهداف الإقتصادية :

تعتمد التنمية الإقتصادية على توافر خدمات الطاقة اللازمة سواءا لرفع وتحسين الإنتاجية أو للمساعدة على زيادة الدخل المحلي من خلال تحسين التنمية الزراعية وتوفير فرص عمل خارج القطاع الريعي ، ومن المعلوم أنه بدون الوصول إلى خدمات طاقة ومصادر وقود حديثة يصبح عدم توفر فرص العمل وزيادة الإنتاجية وبالتالي الفرص الإقتصادية المتاحة محدودا بصورة كبيرة، إذ أن توفر هذه الخدمات يساعد على إنشاء المشاريع الصغيرة وعلى القيام بأنشطة معيشية وأعمال خاصة، ويعتبر الوقود كذلك ضروريا للعمليات التي تحتاج إلى حرارة، ولأعمال النقل وللعديد من الأنشطة الصناعية، ويضاف إلى هذا أن واردات الطاقة تمثل حاليا أحد أكبر مصادر الديون الأجنبية في العديد من الدول الأكثر فقرا، بالإضافة إلى دور مشاريع الطاقات المتجددة في إستحداث فرص العمل الدائمة [1].

إن بروز مبادرات إقتصادية جديدة تتماشى مع التنمية المستدامة من خلال الحوافز التي تعزز أنماطا أكثر إستدامة من الاستهلاك والإنتاج على الصعيد الوطني ، يمكن أن تساهم في تشجيع

---

[1]- مجيد أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 348.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

القطاعات الجديدة غير الملوثة لاسيما صناعة منتجات و تقديم خدمات ملائمة للبيئة، والبحث عن البدائل الطاقوية غير التقليدية من شأنها توجيه الأنشطة الإقتصادية بإتجاه إستحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيا .

بالنسبة للدول النامية تعتبر المشاريع المربحة الجديدة في القطاعات الاقتصادية المستدامة أقل شيوعا، ومع ذلك فإن البحوث والتنمية في التكنولوجيات الإيكولوجية وإدارة الموارد الطبيعية والزراعة العضوية وإيجاد الهياكل الأساسية وصيانتها، تقدم فرص حقيقية لعمل دائم ومستدام وتحول دون تحمل تكاليف بيئية إضافية ، تمكين سكان الريف من مصدر أو مصادر للطاقة المتجددة يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي الذي يترتب عنه تحسين الظروف المعيشية بتوا ز مع احترام للبيئة وتوطين لهؤلاء السكان بأراضيهم ، يعتبر رهانا هاما على صناع القرار في الدول النامية [1].

ثانيا- دور الطاقات المتجددة في تحقق الأهداف الإجتماعية :

تتضمن القضايا الإجتماعية المرتبطة بإستخدام الطاقة التخفيف من الفقر، وإتاحة الفرص أمام المرأة والتحول الديمغرافي والحضري ، إذ يؤدي الوصول المحدود لخدمات الطاقة إلى تهميش الفئات الفقيرة وإلى تقليص قدر تص إليهم مصادر الطاقة بشك حاد على تحسين ظروفها المعيشية، فحوالي ثلث سكان العالم لا تصل إليهم مصادر الطاقة الضرورية، بينما تصل إلى الثلث الآخر بصورة ضعيفة، كما أن اعتماد سكان المناطق الريفية على أنواع الوقود التقليدية في التدفئة والطهو له تأثيرات سلبية على البيئة وعلى صحة السكان .

وبالإضافة إلى ذلك ما زال هناك تباين كبير بين الدول المتخلفة في معدلات إستهلاك الطاقة، فالدول الأكثر غنى تستهلك الطاقة بمعدل يزيد 25 ضعفا لكل فرد مقارنة بالدول الأكثر فقرا .

---

[1]- مجيد أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 349.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن الإعتماد على مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة كالسخان الشمسي والخلايا الضوئية، وعمليات تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي يساهم في القضاء على البطالة والقضاء على الفقر وفي الحفاظ على الموارد المالية والمادية من الهدر، كما يساهم إستعمال الطاقة الشمسية في المناطق النائية للتدفئة الحرارية أو لتوليد الكهرباء بالبخار أو تجفيف المحاصيل في فك عزلة المناطق النائية وإكتساب العديد من الخبرات والمهارات من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية ، كما تحتاج مشاريع البنى التحتية كالمرافق الصحية والمستشفيات والمدارس خاصة في المناطق النائية والصحراوية المعزولة إلى مصادر تمويلية ضخمة، ولكن إذا ما تم تصميمها بتقنيات البنايات الخضراء حيث تستمد طاقتها من مصادر الطاقات المتجددة ، فمن شأنها أن تقلل من تكاليف الربط بالطاقة وتكاليف صيانة الأسلاك وتشييد المحطات التقليدية، ومن شأنها كذلك أن تعمل على تحفيز الإستثمار في هذا المجال، وتساهم في توزيع الفرص العادلة بين جميع ولايات البلد الواحد[1].

ثالثا :دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأهداف البيئية لسياسة تهيئة الإقليم :

إن الإرتباط الوثيق بين التنمية بمختلف مفاهيمها ومقتضيات حماية البيئة ، يكتسي أهمية بالغة على المستوى العالمي، فهو أصل برور فكرة التنمية المستدامة ، حيث منذ بروزها لوحظ إهتماماً بالغاً بتبنيها من قبل مختلف التشريعات للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البيئية والبشرية المحتملة، فالإحتباس الحراري والتدهور البيئي وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، وإتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من المشاكل البيئية، والتي لا تنفصل عن مشاكل الرفاه البشري ولا عن التنمية الإقتصادية بصورة

[1]- مجيد أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 350.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

عامة، حيث أن كثيراً من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم [1].

ولما كانت مصادر الطاقة المتجددة ذات أهمية بالغة في معالجة الكثير من المشاكل المتعلقة بالبيئة ، كالحماية من مخاطر التلوث الناتج عن مزاولة المؤسسات للأنشطة التي ينتج عنها آثار سلبية، فالمبادلات الإقتصادية تكتسي بعداً بيئيا متناميا، ومن جانبها فإن التلوثات الدولية لها آثار إقتصادية تزداد بشدة بل تصبح أكثر شدة في حالة التغير المناخي أو المساس بطبقة الأوزون، وفي هذا المضمار تشكل مصادر الطاقة إحدى وسائل حماية البيئة، من خلال إستخداماتها وهذه الإستخدامات بدورها تقلل من إستخدام الطاقة التقليدية وأثرها الكارثي على البيئة بسبب الغازات المنبعثة نتيجة الإستعمال المفرط لهذه المصادر ، وخصوصا في الدول التي تعتمد على الوقود الحفري وبالتحديد الدول النامية وخصوصا منطقتنا العربية التي تستهلك كميات كبيرة من هذه الطاقة .

إن إلتزام العديد من الدول من خلال تشريعاتها ، ومنها المشرع الجزائري على ضرورة تشجيع تطوير وإستخدام مصادر الطاقة المتجددة بوصفها أدوات فعالة لمنع أو الحد من الإنبعاثات الضارة وبالتالي تحقيق التوازن بين أهداف النمو الإقتصادي والتنمية مع حماية الصحة والبيئة ، جاء بعد سعي حثيث لكثير من الدول والمنظمات ، من خلال العديد من المؤتمرات وبدأ هذا الإهتمام بالتحديد منذ إنعقاد مؤتمر إستكهولم 1972 وتحت شعار" أرض واحدة " وعبر المؤتمر أنذاك عن حماية البيئة وسلامة الغلاف الجوي من التلوثات الداخلية والعابرة للحدود، وتجدد الإهتمام الدولي بالبيئة من خلال العديد من المنظمات البيئية المتخصصة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الدولية للبيئة، وكذلك عكفت الكثير من الدول إلى تأسيس وزارات متخصصة في شؤون البيئة .

---

[1]– مجيد أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 350.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني

دور الطاقات المتجددة في الحد من المخاطر المرتبطة بسياسة تهيئة الإقليم

إن بناء الجزائر من خلال منظور سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، يجب أن يتم بمراعاة هشاشتها الكبيرة أمام المخاطر الكبرى الطبيعية و الصناعية ، فالجزائر أرض مخاطر نتيجة لتضافر العديد من الظروف الجيولوجية و المناخية ، فمن بين المخاطر الأربعة عشر الكبرى التي تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة ، فإن الجزائر معنية بعشرة منها [1].

إن خصائص الطاقة المتجددة ، والتي تعتبر مصادرها سليمة من الناحية البيئية، ولا تتسبب في إصدار غازات تضر بطبقة الأوزون، وتؤدي إلى إرتفاع في درجة حرارة الأرض كغاز ثاني أوكسيد الكربون ، تجعلها حلا جوهريا لتفادي المخاطر البيئية ، كما أنها تناسب الإمكانات البشرية والتكنولوجية والاقتصادية لدى الدول النامية، بالإضافة إلى كونها موجودة في كل مناطق الوطن فهي لامركزية وبالتالي تمنح لمستخدميها إستقلالية خاصة عن الشبكة المركزية لتوزيع الطاقة [2].

لذلك فالمشرع الجزائري راعى من خلال أدوات تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، المتمثلة في المخطط التوجيهي للطاقة ، التأكيد على ضرورة مكافحة التلوث البيئي و آثار الإحتباس الحراري الناجمة عن إستغلال موارد الطاقة [3] ، ومخطط الحد والتكيف مع المخاطر المناخية الذي يستدعي تجنيد مجمل المتعاملين الإقتصاديين والفاعلين الإجتماعيين للمساهمة في محاربة الإحتباس الحراري من خلال وضع آليات تطبيق بروتوكول كيوتو والإتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية[4] .

---

[1]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 55

[2]– جحموم رحيمة ، المرجع السابق، ص 24 .

[3]– المادة 33 ، القانون 01–20 ، المرجع السابق ، ص 25 .

[4]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 56 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول –المخاطر المرتبطة بسياسة تهيئة الإقليم :

إن إعتماد الجزائر على المحروقات كمثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة يستدعي إهتماما خاصاً ، لأن المحروقات يجري إستخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء في المناطق العمرانية ، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة ، والإحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ .

فالمستويات الحالية لإنبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر بصفة عامة تتجاوز قدرة الأرض على إمتصاصها، وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الإنبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة ، دون أن تتسبب في إحترار عالمي للمناخ وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد ، لا سيما إذا جرت التغييرات سريعا آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولا سيما بالنسبة لمن يعتمدون إعتماداً مباشراً على النظم الطبيعية [1].

وتساهم الطاقات المتجددة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الإحتباس الحراري [2]، هاته الظواهر التي تهدد البيئة و التي تنجم عن التلوث الذي يرى المشرع الجزائري أنه كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة ، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة و سلامة الإنسان و النبات و الحيوان و الهواء و الجو و الماء و الأرض و الممتلكات الجماعية و الفردية[3] ، لذلك بادر بوضع مجموعة من المقتضيات لحماية البيئة من

---

[1]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 112 .

[2]– المادة 2 ، القانون 04-09 ، المرجع السابق ، ص 52 .

[3]– المادة 4 ، القانون 03-10 ، المرجع السابق ، ص 10 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التلوث ، و سنتاول بعض صور التلوث التي لها علاقة بإستغلال و إستعمال موارد الطاقة الأحفورية .

أولا – المخاطر الناجمة عن التلوث الجوي :

يحدث التلوث الجوي بإدخال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الجو أو الفضاءات المغلقة مواد من طبيعتها التأثير في تغير المناخ و إفقار طبقة الأوزون ، و الإضرار بالموارد البيولوجية و الأنظمة البيئية ، و تشكيل خطر على الصحة البشرية و تهديد الأمن العمومي[1] ،

إن تلوث الهواء وإستنزاف الموارد الطبيعية أصبح من أهم المشاكل البيئية التي يواجهها العالم في هذا العصر. ونتيجة لدورة الهواء العامة يمكن القول بأن التلوث أصبح ظاهرة عالمية تشمل كامل الطبقة السفلى من الغلاف الجوي وأن حوالي سدس سكان العالم يتنفسون حالياً هواءا ملوثاً.

لقد برزت هذه المشكلة بشكل كبير في النصف الأخير من القرن العشرين نتيجة للتقدم العلمي و الصناعي الهائل وما رافقه من تطور في التقنية وزيادة هائلة في عدد السكان، والإعتقادات الخاطئة بأن الهواء ملك مشاع وعلى كل فرد أو مجموعة من الأفراد أن تستغله لأغراضها الذاتية دون الأخذ في الإعتبار مصالح الآخرين.

ولقد سيطرت مشكلة التلوث في الوقت الحاضر على التفكير الإنساني عامة، حتى أدى ذلك إلى إعتقاد الكثير من الناس أن مشكلة تلوث الهواء هي المشكلة البيئية الوحيدة التي يعاني منها عالمنا المتمدن في الوقت الحاضر لأنها تتحدى بالفعل الإنسان وقدراته، وتفوق أحيانا طاقته[2]، و ينجم عن التلوث الهوائي أو الجوي العديد من الظواهر السلبية على المناخ نشير إلى أهمها :

---

[1]– المادة 44 ، القانون 03–10 ، المرجع نفسه ، ص 14 .

[2]– عادل محمد المصرى، التلوث البيئي والمخاطر الوراثية والبيولوجية، مكتبة بستان المعرفة، 2015، الإسكندرية، ص 95.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1- الإحتباس الحراري :

يترتب على تلوث الهواء الجوي ، إرتفاع درجة حرارة الجو في العالم ، وهذا الإرتفاع في درجة الحرارة يرجع إلى ما يطلق عليه أثر الصوبة الزجاجية، فالغازات المتصاعدة من النشاط الإنتاجي، مثل أول أكسيد الكربون وغاز الميثان، نتيجة الطاقة الحفرية تعمل كغطاء أو كصوبة حول الكرة الأرضية، وهذا الغطاء يسمح لأشعة الشمس بدخول الكرة الأرضية ،ومن ثم تدفء سطح الكرة الأرضية ، إلا أنه لا يسمح لكل هذه الأشعة بالخروج مرة أخرى ،ومن ثم يختل التوازن بين الأشعة الداخلة والخارجة للكرة الأرضية ،ولا تستطيع الغازات الجديدة المتصاعدة أن تخترق هذا الحاجز فتبقى قريبة من سطح الأرض ،ويترتب على ما سبق إرتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، وتختلف حدة الإرتفاع في درجة الحرارة من منطقة لأخرى، حيث يتوقع أن ترتفع درجة حرارة الأرض ما بين درجتين إلى أربع درجات خلال القرن الحالي [1].

و يعتبر الوقود الأحفوري المصدر الرئيسي في الإحتباس الحراري ،بما يطلقه من غازات ملوثة للغلاف الجوي، حيث أثبتت الدراسات أن الفحم والمحروقات يأتيان في المقام الأول لإنتاج الغازات الدفيئة، إضافة إلى أن الأضرار البيئية الناجمة عن المحروقات تعد أبدية ،ولا يمكن إستدراك التلف منها، لتأثير الإنبعاثات الغازية الناجمة عن إستهلاك الوقود في زيادة الإحتباس الحراري [2].

ومن ناحية أخرى فإن إرتفاع درجة حرارة الأرض، قد يؤدي إلى إنتشار ظاهرة التصحر وإنحسار الغابات في المناطق التي ينتشر فيها الجفاف، حيث تتعرض الأرض الزراعية للتعرية وتصبح مناطق غير صالحة للزراعة ،بالإضافة إلى زيادة حرائق الغابات وتدمير جزء هائل من الثروة

---

[1]- إيمان عطية ناصف ، إقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية ، ص 268 .

[2]- معمري محمد ، الحماية القانونية للبيئة في قطاع المحروقات وفقا للقانون الجزائري،دار هومه، الجزائر، 2018، ، ص 53 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الخشبية والحيوانية [1] ، و يشكل الإحتباس الحراري عاملا إضافيا هاما للمخاطر المتربصة بالإقليم جراء الهشاشة الحالية للبلاد و لخصوصية مناخها الجاف[2] .

2- الحد من إنبعاث الغازات :

تهدف التنمية المستدامة في هذا المجال ،إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة إنبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من إستخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية ، وتتسبب العمليات المصاحبة للصناعة البترولية في إنتاج مجموعة من الإنبعاثات الغازية ، والتي تتضمن بصورة رئيسية أكاسيد النيتروجين، وأكاسيد الكبريت، وثاني أكسيد الكربون، والمركبات العضوية المتطايرة لعل أهمها الينزين والتولين والكزولين، والهدروكاربونات المحترقة جزئيا وهو ما يعرف بأول أكسيد الكربون [3].

وعليه يتعين على الجزائر من خلال سياسة تهيئة الإقليم ، أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون ،وإستحداث تكنولوجيات جديدة لإستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقاتها محتملة ، و في إنتظار توافر هاته التكنولوجيات ، فالتنمية المستدامة تعني إستخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في كافة ربوع الإقليم [4].

---

[1]- إيمان عطية ناصف ، المرجع نفسه ، ص 269 .

[2]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 14 .

[3]- معمري محمد ، المرجع السابق ، ص 53 .

[4]- عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 112 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون :

طبقة الأوزون هي عبارة عن غاز عديم اللون والرائحة ، تحيط بالغلاف الجوي للأرض وتحميه من أشعة الشمس الضارة ،ويؤدي تصاعد الغازات الناتجة عن إحتراق الوقود والنشاط الصناعي بصفة عامة إلى تدمير هذه الطبقة ، ويتسبب في تسرب الأشعة فوق البنفسجية الضارة إلى الأرض ،وهذه الأشعة لها خطورة كبيرة على صحة الإنسان ،حيث تزيد من نسبة إصابة الأفراد بأمراض الجلد السرطانية وأمراض العيون وتخفيض مناعة الجسم، كما تؤدي هذه الأشعة إلى إنخفاض إنتاجية كثير من المحاصيل الزراعية[1].

إن من أبرز النتائج الوخيمة التي تنجر عن النشاطات التابعة لقطاع المحروقات على البيئة الهوائية ،هي إفرازات أكسيد الكربون، حيث أثبتت الأبحاث العلمية أن سبب تآكل طبقة الأوزون يعود إلى إنبعاث الغازات الضارة بهذه الطبقة الجوية، حيث تشكل الشركات البترولية أكبر المنتجين للمواد المستنزفة للأوزون بنسبة 30 بالمئة ،من الغازات المفرزة والتي كانت إحدى أبرز نتائجها التغيرات المحدثة في المناخ [2] ، و التي تعتبر من المشاكل الخاصة ، التي تهدد قدرة الأنظمة البيئية على الإستجابة ، وما يترتب على ذلك من تأثير على أعمال التنمية المستدامة[3] .

وبلاشك أن التنمية المستدامة تقتضي الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي إتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة ، فإتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجياً من المواد الكيميائية المهددة للأوزون ، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع ، لكن تعنت الولايات المتحدة الأميركية وإعتدادها بأن

---

[1]- إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص 268-270.

[2]- معمري محمد ، المرجع السابق ، ص 52 .

[3] - Edwin Zaccai,Délimitations impossibles, dynamiques réelles, enjeux futurs, développement durable et aménagement du territoire ,magali babey , suisse 2003 , p 74 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الإتفاقية ما دام أن لا أحداً يستطيع إجبارها على ذلك .

4- إنتشار ظاهرة الأمطار الحمضية :

يترتب على إستخدام الطاقة الحفرية في النشاط الصناعي ، زيادة في نسبة التركيز الغازي لثاني أكسيد الكربون وأكسيد النتروجين في الجو ، هذه الغازات تنتقل لمسافات بعيدة جداً ولذلك فهي تنتشر من مكان لآخر ،وفي نفس الوقت يحدث لها تفاعلات كيماوية في الجو ،تتحول بفعل هذه التفاعلات إلى غازات حمضية ،وهذه الغازات تعود مرة أخرى إلى الأرض مع سقوط الأمطار والغبار والثلوج في شكل أمطار حمضية ،وهذه الأخيرة تدمر الحياة المائية في حالة سقوطها على مصادر المياه والمحيطات ،كما حدث في بعض البحيرات في كندا والولايات المتحدة ، و تؤدي إلى تدمير المحاصيل الزراعية في حالة سقوطها على الأراضي الزراعية والغابات ، فقد دمرت الكثير من الغابات في أوروبا والولايات المتحدة بسبب هذه الأمطار، فضلا عن تسببها بتآكل المباني مما يؤدي إلى تشويه لكثير من المباني الأثرية [1].

5- تلوث الهواء بالمحروقات :

يشهد تلوث الهواء في الوقت الراهن تزايداً مستمراً ، نتيجة الإنبعاثات الصادرة من المنشآت الصناعية التي تنتج موارد الطاقة، علاوة على التلوث الناجم عن وسائل النقل العمومي ، والذي بات يهدد التجمعات السكانية بصورة مباشرة.

إن أكثر الملوثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية في قطاع المحروقات ، هي ملوثات تتواجد في الهواء نتيجة الأنشطة المعتمدة في إستخراج الغاز الطبيعي، والنفط ومشتقاته، ومثال على ذلك ما يسببه تلوث الهواء بالجسيمات التي تخلفها الصناعة ، مما يؤدي إلى الإضرار بالبيئة الهوائية،

[1]- إيمان عطية ناصف ، المرجع السابق ، ص 270 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

والتي تنعكس سلباً على مختلف الكائنات الحية ، فهي تؤثر بصورة مباشرة على صحة الإنسان، وذلك نتيجة التأثير بسمية الجسيمات العالقة في الهواء، وعدد وحجم الجسيمات والتركيب الكيميائي لها، كما أن الأمر يتسبب في كثير من أمراض الجهاز التنفسي مثل مرض الحجر الرئوي ومرض الإلتهاب الأسبستوزي[1].

ثانيا – المخاطر الناجمة عن تلوث الموارد المائية :

يشكل الماء عنصرا أساسيا و إستراتيجيا لتهيئة الإقليم في الجزائر، حيث تؤثر وفرته في توزيع و تمركز السكان و التعمير و الأنشطة الإقتصادية.

لقد جعلت حصة 600 م3 للفرد الجزائري في السنة ، الجزائر في مرتبة البلدان الواقعة تحت سقف الندرة إذ تسجل عجزا مخيفا في المياه ، و ما يزيد في تعقيد هذه الوضعية وجود فوارق فضائية في ميدان توزيع المياه و نقص في تسييره[2] .

و أمام هاته الحالة أصبح اللجوء إلى إستعمال المياه غير التقليدية حتمية أولى حيث يكمن الحل الأول في تحلية مياه البحر لتقليص الضغط على الموارد الجوفية ، و يكمن الحل الثاني في إسترجاع المياه المستعملة لإستغلالها في الفلاحة[3] .

لكن خطر تلوث المياه إلى جانب الندرة و سوء التوزيع و التسيير يهدد هذا المورد الهام أيضا.

و يعرف تلوث الماء بأنه إدخال أية مادة في الوسط المائي من شأنها تغيير الخصائص الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية للماء ، و تتسبب في مخاطر على صحة الإنسان ، و تضر بالحيوانات و النباتات البرية و المائية و تمس بجمال المواقع ، أو تعرقل أ] إستعمال طبيعي آخر لها [4] ،

---

[1]– معمري محمد، المرجع السابق، ص 52 .

[2]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 11 .

[3]– القانون 10–02 ، المرجع السابق ، ص 12 .

[4]– المادة 4 ، القانون 10–03 ، المرجع السابق ، ص 10 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وبعبارة أخرى فإن المقصود بتلوث الماء هو تدنيس مجاري الماء من أنهار وبحار ومحيطات، إضافة إلى مياه الأمطار والآبار والمياه الجوفية، مما يجعل من هذه المياه غير صالحة للإنسان أو الحيوان أو النبات أو الأحياء التي تعيش في المسطحات المائية .

وقد حاول المؤتمر الدولي الأول حول البيئة الإنسانية، الذي عقد في ستوكهولم بالسويد تحت رعاية الأمم المتحدة عام 1972م تعريف التلوث البحري بأنه " إدخال الإنسان، بطريق مباشر أو غير مباشر، لمواد أو طاقة في البيئة البحرية يكون لها آثار ضارة كالأضرار التي تلحق بالموارد الحية أو تعرض صحة الإنسان للمخاطر ، أو تعوق الأنشطة البحرية، بما فيها الصيد، وإفساد خواص مياه البحر، وذلك من وجهة نظر إستخدامه، والإقلال من منافعه ".

وجاءت إتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار الجديد لعام 1982م لتعرف التلوث البحري بأنه " إدخال الإنسان في البيئة البحرية، بما في ذلك مصاب الأنهار، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مواد أو طاقة ينجم عنها أو يحتمل أن ينجم عنها آثار مؤذية، مثل الإضرار بالمواد والحياة البحرية، وتعريض الصحة البشرية للأخطار وإعاقة الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك، وغيره من أوجه الإستخدام المشروعة للبحار، والحط من نوعية وقابلية البحر للإستعمال، والإقلال من الترويح "[1].

ويأخذ تلوث الماء الناجم عن الصناعات التعدينية و النفطية بعدة حالات لعل أهمها :

[1]– حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2015، ص 230–231.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1-التلوث بواسطة المواد الإشعاعية :

لقد أصبحت المواد الإشعاعية المصنعة منتشرة بحدة مما يسبب الخوف عند الإنسان ، وبشكل عام فإن الرقابة على الصناعات الذرية مستمرة ، إلا أن الخطر المباشر لا يأتي من هذه الناحية ، ويختلف الحال نتيجة الإستعمال الصناعي والطبي للمواد المشعة الذي لا يخلو إستعمالها من عواقب الإهمال فهي إذن تتطلب قيود بيئية لإستخدامها وإستغلالها .

وتتجمع المواد المشعة عادة في المياه في بعض الأجسام أو في جزء منها، هذا التجمع ينتقل كما هو إلى كائنات حية أي وبشكل خاص إلى الإنسان مسببة لديه تلفاً في أنسجة الخلايا ويكون نتيجته الموت.

ويوجد نوعان من المواد المشعة، الأول يشمل المواد المشعة الطبيعية مثل اليورانيوم والثوريوم، والنوع الثاني من المواد المشعة هي النظائر المشعة الصناعية والتي تنتج عن التفاعلات النووية ، داخل المفاعلات الذرية وتشمل البلوتونيوم و الراديوم .[1]

2-التلوث الحراري :

ونوع آخر من التلوث الصناعي هو إستخدام بعض مصانع الماء للتبريد وبذلك يلقى الماء الساخن في الأنهار أو البحيرات، مما يزيد حرارتها ويؤثر على الحياة الحيوانية والنباتية بها.

ويرجع هذا النوع من التلوث إلى البناء المتزايد للمولدات الحرارية والنووية وغيرها على ضفاف المجاري المائية والشواطئ مما يؤثر على الحياة المائية.

---

[1]- عادل محمد المصرى، المرجع السابق، ص87 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن مخاطر إزدياد درجة حرارة المياه ينتج عنه نقص في كمية الأوكسجين الذائبة، مما يسبب نقصا في القدرة على التنقية الذاتية للنهر وهذا يعني إزدياد في التلوث العضوي مع تغيير في توزيع الكائنات والأنواع التي تعيش عادة في ذلك النهر[1].

3- التلوث الناجم عن الصناعات البترولية الإستخراجية :

يعد التلويث الصناعي للمياه من أخطر أشكال التلوث وأكثرها جسامة، نظراً لأن الفضلات الصناعية والمياه المستعملة في الصناعة تكون في العادة أقل إستجابة للمعالجة التي تجري للمياه من أجل تصفيتها لما تحتويه من مواد تقاوم التحلل كالفلزات، والمركبات الكيميائية، حيث أن جل المياه المستعملة في الصناعة يتم تصريفها في البحار أو الأنهار أو حقنها في باطن الأرض.

ويظهر التلوث الناجم عن العمليات المصاحبة للصناعة البترولية نتيجة إنتاج كميات كبيرة من النفايات التي تندرج في ثلاثة فئات عامة وهي المياه المنتجة والتي تظهر نتيجة عمليات الإستخراج، ونفايات الحفر، والنفايات الأخرى، حيث أن كل فئة من هذه النفايات تحتوي مجموعة من المكونات الملوثة كالغازات، والمواد المعدنية والكيميائية وبعض المواد المشعة، كما أن إختلاط النفط والزيوت الناجمة عنه بالمياه يؤدي إلى إضرار بالتوازن البيئي وبالوسط الطبيعي والنظم البيئية المائية، ومن ثمة فإنه ينتج عن ذلك تأثير على الكائنات الحية، والتربة، وذلك تبعا لكمية النفايات المتواجدة في هذه المياه الملوثة.

وتظهر الصناعة البترولية الإستخراجية تأثيراً على المياه بصورة كبيرة سواء أكانت هذه المياه جوفية أو سطحية (أنهار وبحار ومحيطات)، ولعل ذلك يعاز إلى الكميات الكبيرة من النفايات الناجمة عن ذلك كسوائل الحفر والمياه المنتجة، ومخلفات الحفر[2].

---

[1]- عادل محمد المصرى، المرجع السابق ، ص 88 .

[2]- معمري محمد، المرجع السابق، ص58.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا– المخاطر الناجمة عن تلوث التربة و الغطاء النباتي .

تعرف الموارد من التربة و الغطاء النباتي حالة من الهشاشة و التدهور الدائم و المستمر ، بسبب الممارسات الزراعية و التلوث و العوامل الطبيعية و فعل الإنسان ، فتربة الأقاليم الشمالية تربة شبه جافة و غير قادرة على إعادة خصوبتها ، الأمر الذي يؤدي إلى إفقار المناطق المخصصة للفلاحة في الشمال و تنقل نشاط الفلاحة نحو الهضاب العليا و الجنوب الأقل ملائمة للفلاحة[1] .

ويزيد إنحصار المناطق الفلاحية الخصبة و الخصبة جدا ، ظاهرة تلوث التربة التي تصيب الغلاف الصخري والقشرة العلوية للكرة الأرضية والذي يعتبر الحلقة الأولى والأساسية من حلقات النظام الإيكولوجي وتعتبر أساس الحياة وسر ديمومتها.ولا شك أن الزيادة السكانية الهائلة التي حدثت في السنوات القليلة الماضية أدت إلى ضغط شديد على العناصر البيئية في هذا الجزء من النظام الإيكولوجي وإستنزفت عناصر بيئية كثيرة نتيجة لعدم مقدرة الإنسان على صيانتها وحمايتها من التدهور. فسوء إستخدام الأراضي الزراعية يؤدي إلى إنخفاض إنتاجيتها وتحويلها من عنصر منتج إلى عنصر غير منتج قدرته البيولوجية قد تصل إلى الصفر.

يعد تلوث التربة الزراعية من أهم مشكلات البيئة وأكثرها تعقيدا وأصعبها حلا. وتتعدد مصادر هذا التلوث مثل نفايات ومخلفات المصانع ومبيدات الآفات والأسمدة الصناعية وكذلك مخلفات المنازل والمباني والمنشآت الأخرى. وتتزايد مشكلة تلوث التربة الزراعية مع زيادة إنتاج المواد الكيميائية وإستخدامها في الزراعة والصناعة، حيث يؤدي التخلص من هذه المواد إلى تلوث التربة والماء.

ويزداد حجم مشكلة التلوث من الصناعة حينما يكون هناك إهمال أو عدم إهتمام بالتخلص من مخلفات المصانع الكيميائية بالوسائل التي تحافظ على التربة الزراعية والماء من التلوث.

---

[1]– القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 13 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وكما يؤثر تلوث التربة الزراعية سلباً على التوازن البيئي، وعلى خصوبة الأرض، فإنه يؤثر أيضاً على النبات والحيوان مما ينعكس أثره على الإنسان في نهاية المطاف. وملوثات التربة عديدة ومن أهم ملوثات التربة الزراعية[1].

1- تلوث التربة بالمحروقات .

تظهر تأثيرات النشاطات المتعلقة بقطاع المحروقات على التربة إبتداء من إنطلاق عمليات الحفر وأعمال تهيئة المنطقة المقام فيها مجمل الأشغال، ولعل أهم ما يتم إعداده في هذه المرحلة مجموعة من الحفر قصد طرح النفايات فيها، ويصاحب ذلك تأثير على التربة نتيجة إنضغاطها وإنخفاض خصوبتها، لاسيما حال عمليات الإستخراج في المناطق الزراعية، بالإضافة إلى أن عمليات التعقيم بواسطة مبيدات لمواقع الحفر والإنتاج لمنع نمو النباتات للحيلولة من آثار الحرائق يؤدي إلى تلوث التربة بهذه المبيدات التي تبقى لعدة سنوات، كما يمكن أن تحدث الإنكسارات في أنابيب النقل وهو ما يؤدي إلى تسرب المواد النفطية إلى التربة إذ تمتد إلى المياه الجوفية فتلوثها، إضافة إلى أن تغيير تركيب التربة يؤدي إلى التأثير على الكائنات الحية الدقيقة وخاصة جذور النباتات[2].

---

[1]- عادل محمد المصري، المرجع السابق، ص35.

[2]- معمري محمد، المرجع السابق، ص62-63.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2-التلوث بالمخلفات العضوية .

إن ملايين الأطنان من المخلفات (الأسمدة الناتجة من حيوانات المزرعة ومخلفات التصنيع الزراعي والأسمدة العضوية الصناعية Compost) يتم إضافتها للتربة سنويا، نظراً لمقدرة هذه المخلفات على تحسين صفات التربة الفيزيائية والكيميائية وبالتالي زيادة المحصول، ولكن الإضافات المتزايدة من هذه المخلفات يمكن على المدى الطويل أن يكون لها أثر سيئ على كمية المحصول وأيضاً يؤدي إلى تلوث التربة والماء. ومن المعروف أن الإضافات المتزايدة من الأسمدة العضوية تعمل على تجمع النترات في التربة. وأيون النترات يكون عرضة للفقد بواسطة الغسيل مما يؤدي إلى تلوث الماء الجوفي الذي قد يستخدم كمياه للشرب بواسطة الحيوان والإنسان.

3-التلوث الناتج عن ملوحة الأرض .

إن إنتشار ملوحة التربة أساسا في الأراضي المسقية في الغرب و الواحات [1]، هو أحد أشكال تلوث الأراضي نتيجة الإستخدام الزراعي ، وهو ليس بمشكلة جديدة فالحضارات القديمة في العالم القديم أو الحديث، قد إندثرت بسبب تجمع الأملاح في أراضيها المروية ، ونفس الأسس تحكم إدارة الأراضي المروية اليوم، ونفس الأخطار تنشأ من تجمع الأملاح وحدوث تدهور للتربة.

وتتجمع الأملاح في الأراضي بسبب دخول أملاح كثيرة إلى منطقة جذور النباتات عن الأملاح التي تخرج من هذه المنطقة وهذا قد يرجع إلى إستخدام مياه ري غنية بالأملاح أو قد يكون بسبب الري لأراضي فقيرة في الصرف. وترتفع الأملاح إلى أعلى من الآفاق السفلى وتتركز في الطبقات السطحية للأرض[2].

---

[1]- القانون 10-02 ، المرجع السابق ، ص 13 .

[2]- عادل محمد المصري، المرجع السابق، ص58.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

4-التلوث نتيجة المطر الحمضي :

لقد إستخدم إصطلاح المطر الحمضي في القرن التاسع عشر لوصف المطر في الجزء الصناعي من شمال غرب إنجلترا الذي يحتوي على ملوثات حامضية. وبعد ذلك أصبح معروفاً أن ترسيبات غازات وأملاح معينة من الجو تسبب أيضاً حموضة. والأخير يسمى بالترسيب الجاف .

والأحماض التي تسبب حموضة للمطر هي حمض الكبريتيك والنيتريك والهيدروكلوريك وأهمها حامض الكبريتيك وحامض النيتريك ومصدرها الأساسي محطات القوى بينما حرق الفحم والزيوت في محطات القوى وصهر خامات المعادن المحتوية على الكبريتيد Sulphide تنتج ثاني أكسيد الكبريت SO^2 والذي ينبعث في الجو. والرقم الهيدروجيني للأمطار في المناطق غير الملوثة هوائياً هو 5.6 وذلك لتكون حامض الكربونيك من ثاني أكسد الكربون الجوي[1].

5-التلوث الناتج عن النظائر المشعة Radio nuclides :

إن تلوث البيئة بالنظائر المشعة له أخطار شديدة على الصحة العامة عند التعرض للإشعاعات الذرية الناتجة عن هذه العناصر. والخطر ليس من هذه العناصر نفسها ولكن الخطر يرجع إلى إشعاعات Radiations التي تنبعث من هذه العناصر (ماعدا عنصر البلوتونيوم Plutonium الذي يسبب تسمم الحيوانات). وبعض هذه العناصر يتواجد في الطبيعة وتتعرض لإشعاعاتها الكائنات الحية ولكن الجرعات من هذه الإشعاعات ليست ضارة. إلا أنه قد ينتج خطر للعاملين في المجالات النووية حيث يحدث تراكم نتيجة دخول هذه العناصر في الدورة الحيوية. فعلى سبيل المثال، كيمياء عنصر الإسترنشيوم Strontium يتشابه مع كيمياء الكالسيوم، ولذلك فالنظائر المشعة لعنصر الإسترنشيوم تتجمع مع الكالسيوم في العظام، و تنبعث منها إشعاعات[2].

---

[1]- عادل محمد المصري، المرجع السابق، ص 60.

[2]- عادل محمد المصري، المرجع السابق، ص61-62.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني – مساهمة الطاقات المتجددة في تكريس الأمن البيئي .

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في العلاقات الدولية، حيث نوقش على نطاق واسع من قبل الباحثين المعاصرين، ومع ذلك لا يزال مفهوما خاضعا للتطور المستمر، وهو أمر يمكن تخمينه بسهولة عن طريق مراجعة أدبيات الدراسات الأمنية ، ولهذا فإنه من الصعب توقع إيجاد تعريف موحد للأمن تتفق حوله جميع إتجاهات نظريات العلاقات الدولية .

أولا – مفهوم الأمن البيئي :

كان الأمن مرتبطا بالدولة وكان مجرد مرادف للأمن القومي، فأمن الدولة كان مرتبطا بقدرتها على الحفاظ على إستقلاليتها وسلامتها الإقليمية، وفقا لهذا الطرح تدعي الواقعية أن الدولة هي الهدف المرجعي للأمن ، وهو نفس ما ذهب إليه أصحاب النظرية الليبرالية ، بيد أنهما يختلفان في طريقة الحفاظ على الأمن، فبينما تجادل الواقعية بأن أمن الدولة مرتبط بالقوة، فكلما كانت الدولة أقوى كلما تمكنت من الحفاظ على أمنها ، تجادل الليبيرالية أن أمن الدولة مرتبط بإنخراطها في ميكانيزمات التجارة الدولية التي تؤدي إلى تزايد شبكية علاقاتها مع الدول ، و يجعل بالتالي قيام الحروب بين الدول أمرا مستبعدا .

بالرغم من أن الدولة كان من المفترض أن تؤمن مواطنيها، فإن الحفاظ على أمن الدولة كان في بعض الحالات مقترنا بإنتهاك الأمن الفردي وبالتالي، فإن إفتراض الدولة كهدف مرجعي للأمن

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

بات موضع تشكيك خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، وأدى بالنتيجة إلى بروز نهج جديد للدراسات الأمنية بأهداف مرجعية جديدة غير الدولة [1].

ثانيا – مفهوم الأمن الطاقوي :

يشير باري بوزان Barry Buzan ، أحد رواد مدرسة كوبنهاغن، إلى أن مفهوم الأمن كان" قائما على أسس ضيقة جدا"، و بحكم هذا الوضع الشاذ، دعا إلى تطبيق الأمن في مجموعة واسعة من القضايا والقطاعات ، مثل :البيئة ،الاقتصاد ، المجتمع ، السياسة بالإضافة إلى القطاع العسكري، و هو ما يبرز أن بوزان لا ينكر أهمية أمن الدولة، لكنه أضاف الفرد والمجتمع كأهداف مرجعية، ويقول في هذا الصدد أن الأمن يتعلق بالسعي إلى التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على إستقلالها، هويتها وسلامتها الوظيفية ضد قوى التغيير، التي يرونها معادية فعلى الرغم من أن أساس الأمن مرتبط بالبقاء، فإنه يتضمن أيضا مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها للتحرر من التهديدات كالخوف والجوع وغيرها.

وهكذا أصبح الأمن أكثر صلة بالفرد بدلا من الدولة، وأكثر إرتباطا بالعديد من المجالات إلى جانب المجال العسكري، فهذا الأخير تقلصت أهميته في عصر العولمة حيث باتت تلعب العوامل الإقتصادية دورا حيويا، مفسحة المجال للأمن الإقتصادي وبشكل أكثر تحديدا الأمن الطاقوي الذي يعد محفزا لعملية النمو الإقتصادي[2].

---

[1]- مصطفى بوصبوعة ، الأمن الطاقوي في الجزائر في مرحلة ما بعد البترول ، مداخلة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار في الطاقات المتجددة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة 2 ، ص 2 .

[2]– مصطفى بوصبوعة ، المرجع السابق ، ص 2 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا – إرتباط متطلبات السيادة الوطنية بتحقيق الأمن الطاقوي .

تهدف أحكام قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، بالإضافة إلى الأهداف التنموية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، إلى إرساء دعائم الوحدة الوطنية و دمج متطلبات السيادة الوطنية [1] ، و لا شك أن تحقيق أمن الطاقة بات يرتكز على بعدين أساسين توافر مصادر الطاقة دون انقطاع بأسعار معقولة من جهة ،أما البعد الثاني فيتمثل في توافر الطاقة على المدى الطويل الذي يفي بمتطلبات التطورات الإقتصادية والإحتياجات البيئية المستدامة من جهة أخرى .

فالتصور الكلاسيكي لفكرة الأمن الطاقوي ، الذي كان مبنيا على ضمان الإستقرار في أسعار النفط لم يعد قادرا على إستيعاب التحديات الجديدة التي برزت في العالم ، مثل تحدي توفير فرص منصفة للحصول على الطاقات الجديدة والتخفيف من آثار تغير المناخ .

Wondershare PDFelement

[1]– المادة 5 ، القانون 01-20 ، المرجع السابق ، ص 20 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث –أساليب الحد من المخاطر المناخية و التكيف معها .

لقد أخذ التلوث البيئي بشكل خاص والمشكلات البيئية المعاصرة الأخرى بشكل عام صفة العالمية حيث أن الملوثات بمختلف أنواعها لاتعترف بحدود سياسية أو إقليمية بل قد تنتقل من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وقد يظهر التلوث في دولة لا تمارس النشاط الصناعي أو التعديني وذلك نتيجة لإنتقال الملوثات من دولة صناعية ذات تلوث عالي إلى دولة أخرى، وتسهم الرياح والسحب والتيارات المائية في نقل الملوثات من بلد إلى آخر، فالأبخرة والدخان والغازات الناتجة من المصانع والتي تنفثها المداخن في غرب أوروبا تنقلها الرياح إلى بلاد نائية وأماكن بعيدة [1].

هناك طرق وأساليب عديدة لمواجهة ولإدارة المشاكل البيئية وتعتمد الحاجة إلى الإلزام ومدى تطبيقه على الطريقة المتبعة ، فبعض الطرق طوعية أي أنها تشجع وتساعد على التغيير وبعضها جبرية [2] و، وتوائم الطاقات المتجددة هاته الأساليب و المبادئ ، سواءا المنصوص عليها ضمن قانون حماية البيئة و التنمية المستدامة ، أو المعتمدة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،و أهم هذه الأساليب و المبادئ هي :

---

[1]– عادل محمد المصرى، المرجع السابق، ص 131.

[2]–عباس العادلي ، مكافحة الجرائم البيئية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة 1 ، الإسكندرية 2017 ، ص349 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا– الأساليب المبنية على الحد من المخاطر و منع التلوث .

تعتبر أساليب الإدارة البيئية المبنية على الحد من المخاطر جديدة نسبياً ، وتقوم هذه الأساليب بوضع أولويات للتغير يتم ترتيبها حسب إمكانية تقليل المخاطر التي تتعرض لها صحة الجمهور أو البيئة .

كما تهدف أساليب منع التلوث من منع التلوث عن طريق تقليل أو منع التلوث من المنبع والتغييرات المطلوبة لمنع التلوث يمكن طلبها كجزء من أساليب الفرض والسيطرة ، أو أن تشجع كإجراء تطوعي[1].

ثانيا– الأساليب المعتمدة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .

وضع المشرع الجزائري من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، من أجل الحد من المخاطر المناخية و التكيف معها مجموعة من الحلول ، حيث يرتكز المحور الأولوي للتدخل على تبني إجراءات تخفيف إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري في الميدان الطاقوي لمواجهة التغيرات المناخية ، وتدور الحلول البديلة المقترحة حول إطلاق وتعميم أبراج شمسية وطاقات ريحية كمحطات كهربائية حقيقية خضراء ، مستغلا خيار الهضاب العليا والجنوب التي تتيح شروطا مثلى لمثل هذه المحطات ، ومن المنتظر أيضاً وضع هذه المحطة الخضراء في المدينة الجديدة لبوغزول كمشروع نموذجي للتوضيح ولأغراض تجريبية .

بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة إعداد مخططات مناخية مندمجة للأقاليم على مستوى الجماعات المحلية ، ترمي إلى تفعيل مخطط عمل على مستوى الإقليم يستهدف الحد من إنبعاث

---

[1]–عباس العادلي ، المرجع نفسه ،ص351 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الغاز وإلى التكيف الأفضل مع إنعكاسات التغيرات المناخية في الميادين الصعبة كالماء و الفلاحة و الطاقة و المخاطر الكبرى[1].

ثالثا– مبادئ قانون حماية البيئة و التنمية المستدامة :

إعتمد المشرع الجزائري من خلال قانون حماية البيئة و التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ الأساسية لتسيير البيئة ، و ترقية تنمية و طنية مستدامة تهدف إلى تحسين شروط المعيشة ، و ضمان إطار معيشي سليم ، و الوقاية من كل أشكال التلوث و الحفاظ على البيئة و مكوناتها من الأضرار التي تلحق بها [2].

و يتوافق إستعمال و إستغلال مصادر الطاقة المتجددة ، مع مجموع المبادئ العامة التي يتأسس قانون حماية البيئة الجزائري عليها :

1–**مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:**

الذي ينبغي بمقتضاه، على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

2– **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:**

الذي ينبغي بمقتضاه، تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات، جزءاً لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.

3– **مبدأ الإستبدال**، الذي يمكن بمقتضاه، إستبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

---

[1]– القانون 10–02، المرجع السابق، ص 56–57.

[2]– المادة 2 ، القانون 03–10 ، المرجع السابق ، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

4- مبدأ الإدماج :

و يعتبر مبدأ هاما ، لنصه الصريح على إلزامية دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها[1] ، خاصة منها المخطط الوطني لتهيئة افقليم و تنميته المستدامة كونه وثيقة عمل إستراتيجية ، تعلن من خلاله الدولة عن برنامجها لتنظيم الإقليم .

5- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:

يكتسي هذا المبدأ أهمية بالغة ، حيث تم التأكيد عليه في اتفاقية بماكو سنة 1991 ،ويتميز بالقوة الإلزامية الحقيقية ، وساهم في وضع المعايير التشريعية في القوانين الوطنية إلى جانب الإلتزامات الواردة في الإتفاقية ، وقد أخذت العديد من الدول الإفريقية بهذا المبدأ في تشريعاتها الوطنية في ثمانينات القرن الماضي وينقسم إلى:

-مبدأ التخلص من النفايات على مستوى المصدر من طرف منتجيها في الدولة وبطريقة بيئية عقلانية وفعالة، أو يتم التخلص من النفايات في دولة أخرى تمتلك الوسائل الفعالة والضرورية تكون الأقرب لمركز إنتاج النفايات ، وهذا تطبيق غير مباشر لمبدأ حسن الجوار.

-مبدأ عدم التمييز في معالجة النفايات.

وكان لهذا المبدأ أثر إيجابي على حركة النفايات الخطرة نحو إفريقيا ، وتبقى الأحكام القضائية المتعلقة بهذا المبدأ قليلة جدا إن لم نقل منعدمة[2] ، ولقد نص المشرع الجزائري عليه ضمن قانون حماية البيئة و التنمية المستدامة حيث نص : "... ويكون ذلك بإستعمال أحسن التقنيات المتوفرة

---

[1]- المادة 6/3 ، القانون 03-10 ، المرجع السابق ، ص 9 .

[2]- عباس عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 55 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وبتكلفة إقتصادية مقبولة. ويلزم كل شخص، يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيراً بالبيئة، مراعاة مصالح الغير قبل التصرف "[1].

6- **مبدأ الحيطة** : يعتبر من المبادئ المتخصصة في حماية البيئة والتي أقّرتها العديد من القوانين الوطنية، ومنها المشرع الجزائري ، الذي نص : " ... الذي يجب بمقتضاه، ألا يكون عدم توفر التقنيات نظراً للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخير إتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة إقتصادية مقبولة " [2] .

كما جاء في قانون بارنييه الفرنسي أنّ من حق الإدارة المختصة أن تتخذ كافة التدابير و الإجراءات المناسبة والفاعلة في كل حالة لا يمكن فيها إستبعاد خطر يسبب خسائر كبيرة وغير محتملة للبيئة ، و جاء في قانون الرقابة على التلوث في ألمانيا لسنة 1974 والذي قرّر أن الغرض من القانون هو حماية البشر والبيئة من الآثار الضارة للتلوث وإتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع ظهور هذه الآثار[3].

7- **مبدأ الملوث الدافع**، الذي يتحمل بمقتضاه، كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتهما الأصلية [4] ،و يعتبر واضعوا هذا المبدأ أنّ التكلفة الاجتماعية لإنتاج أو إستهلاك منتوج أو خدمة يجب إضافتها لسعر السلعة، وكان لهذه النظرية الأثر المباشر في إزدهار المبدأ من خلال التوصيات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية ، التي عرفت الملوث في أنه من يتسبب بصرة مباشرة أو غير مباشرة، إحداث ضرر للبيئة أو أنّه يخلق ظروفا تؤدي إلى هذا

---

[1]- المادة 6/3 ، القانون 03-10 ، المرجع السابق ، ص 9 .

[2]- المادة 3/6 ، القانون 03-10 ، المرجع السابق ، ص 9 .

[3]- عباس عبد القادر ، المسؤولية الدولية عن تلوث البيئة بالنفايات الخطرة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 1 ، 2015-2016 ، ص 39 .

[4]- المادة 3/6 ، القانون 03-10 ، المرجع السابق ، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الضرر ، و على هذا تم التعامل مع المبدأ في بدايته، على أساس أنّه مبدأ اقتصادي يمنع على الدول، مساعدة المؤسسات والشركات الملوثة للبيئة كما أنّه كان يتعلق بتكاليف الوقاية والتلوث وليس بإصلاح الضرر البيئي [1].

8- مبدأ الإعلام والمشاركة :

وهو مبدأ أكد عليه إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية ، حيث نص على أن قضايا البيئة تعالج على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب، وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني للوصول إلى ما في حوزة السلطات الوطنية العامة، من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار ، وتقوم الدول بتسيير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع وتكفل فرص الوصول بفعالية إلى الإجراءات القضائية والإدارية بما في ذلك التعويض .

ويعتبر هذا المبدأ من أبرز وأكثر مبادئ القانون الدولي البيئي ، حضورا وأهمية في مجال العمل البيئي على كافة المستويات، كما أنّه صار يشكل نوعا متخصصا في المشاركة الشعبية التي تتأكد وتظهر من خلال صنع القرارات البيئية ، والحصول على المعلومات، وتحقيق العدالة البيئية ، وهو ما كرسته العديد منالإعلانات و المعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة كمعاهدة « Aarhus » أرهوس ، لسنة 1998 والتي تفرض الحصول على المعلومات البيئية ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات المؤثرة فيها، وبالنظر لأهمية المبدأ فقد تبنته العديد من التشريعات ومنها المشرع

[1]- عباس عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 47 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الجزائري الذي نص على أنه : "حيث يكون بمقتضاه، لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند إتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة" [1].

Wondershare PDFelement

[1]– المادة 3/6 ، القانون 03–10– المرجع السابق، ص9.

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الباب الثاني

الآليات القانونية لإدراج الطاقات المتجددة في صيانة تهيئة الإقليم

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

آليات ترقية الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري

إن الجزائر تتميز بتنوع حيوي كبير في الأنظمة البيئية ، حيث يشكل هذا التنوع و الثراء في العناصر الطبيعية و المناظر ذات الجودة العالية ، إحتياطات حيوية هامة ، تقتضي حمايتها من التهديدات الناجمة عن التحولات السريعة الديمغرافية و الإقتصادية للبلاد ، و تطور بعض الأنشطة التي تولد ضغوطا بشرية ، تكون مرفوقة في الغالب ببعض الممارسات التي تؤدي إلى إهمال الإعتناء بهاته الفضاءات ، ما يترتب عنه زيادة في التكاليف الناجمة عن ما لحق البيئة من ضرر [1].

وقد زادها قيام الإنسان بأنشطة مختلفة وتفاعله مع كل العناصر المحيطة به ، يؤثر فيها ويتأثر بها وما ينتج عن هذا التفاعل من تلوث في الهواء أو في المياه والتربة والغطاء نتيجة هذه الأنشطة ، حيث إن فعل الإنسان غير المنظم الذي يعيد تشكيلة مكونات الطبيعة بشكل عام ، يترتب عنه إختلال في التوازن البيئي والذي هو عدم التناسق في ما بين أعداد السكان الذين هم في زيادة مستمرة من جهة وبين العناصر الطبيعية وما ينتج عن هذا التفاعل من تلوث في الهواء[2] .

كما خلق التوسع في إستهلاك الوقود الأحفوري ، العديد من المضاعفات منها البيئية والاجتماعية والاقتصادية ، فقد نتج عن التوسع في استهلاك الوقود الأحفوري ، إنبعاث كميات كبيرة من الغازات والجزيئات التي تعمل من خلال تراكمها في الغلاف الجوي على تغيير تركيبة الهواء ، مما أدى إلى حدوث خلل في نظامه الإيكولوجي ، وأصبح معه الهواء مصدرا لكثير من المخاطر والمضار التي باتت تهدد كل مراحل الحياة الحية ، وقد تعددت صور الآثار البيئية السلبية الناتجة عن إحتراق الوقود

---

[1]– القانون 10 – 02 ، السابق ذكره ص 14 .

[2]– أسود قادر أحمد ، المرجع السابق ، ص 28 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الأحفوري ، منها تلوث الهواء ، وتلوث الماء من خلال الهطول الحمضي و التغير المناخي و تآكل طبقه الأوزون[1] .

لذلك أدرك المشرع الجزائري بأن الإسراع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة ، المرافقة لعملية التنمية ، من خلال الإستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الإحتياجات المحلية ، من شأنه أن يحول أيضاً دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة ، و بذلك تحقيق التفاعل بين الأبعاد الإقتصادية والبشرية والبيئية التكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة [2].

إن الإعتماد على التكنولوجيا النظيفة و ترقيتها ، يعد ركنا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة ، ذلك أن التدهور البيئي في معظمه نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات تبديد للموارد لا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ و تقلص من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ، كما تلعب التكنولوجيا النظيفة دورا محوريا في تحسين أنماط الإنتاج و الإستهلاك و حماية البيئة ، خاصة في مجال إستغلال الموارد الطبيعية و الطاقة من خلال التخفيض من إستخدام المحروقات و إيجاد مصادر بديلة للطاقة[3] .

و تقوم إجراءات وآليات ترقية و تثمين الطاقات المتجددة في الجزائر، على مجموعة من الأعمال ، تتمثل في وضع إطار مؤسساتي يقوم بتحديد و تنفيذ إستراتيجية و برامج الترقية و التثمين (الفصل الأول) ، ثم ترتيب مجموعة الآليات العملية لترقية الطاقات المتجددة حسب الأولوية (الفصل الثاني) .

---

[1]– سعيدة سنوسي ،أحمد جابة ، برامج الطاقة المتجددة و الفعالية الطاقوية آلية لتجسيد الإستدامة ، مجلة التواصل في الإقتصاد و الإدارة و القانون ، العدد 48 جامعة عنابة ، 2016 ، ص 266.

[2]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 160 .

[3]– بن نونة فاتح ، المرجع السابق، ص 32 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفصل الأول

الإطار الهيكلي و التنظيمي وبرامج الترقية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر

إن تهيئة الإقليم التي تعتبر علما متعدد الإختصاصات ، و فرعا من الفروع الخاصة بمسيري المجال ، فإنها كذلك أسلوب إستراتيجي لشغل المجال ، يعتمد و بصفة رئيسية على التنسيق و التكامل بين مختلف القطاعات[1]، لذلك فالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، ومن أجل ترقية قطاع الطاقات المتجددة ، ترتكز إلى جانب الإطار التشريعي المكرس لها، على قاعدة مؤسساتية تم وضعها في سبيل متابعة ودعم البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، و تختلف طبيعة هاته المؤسسات من هيئات إدارية على المستوى المركزي ، تضطلع بمهام الإدارة و توحيد جهود كافة القطاعات ، المتدخلة و العاملة في قطاع الطاقات المتجددة ، و أخرى ذات طابع صناعي و تجاري يقع على عاتقها صناعة و تسويق المعدات و التقنيات الخاصة بها، و مراكز أخرى للبحث و التطوير ، تقوم في إطار التعاون بينها ، على تطوير التكولوجيات وطرق الإبتكار المرتبطة بالطاقات المتجددة وقواعد الفاعلية الطاقوية .

[1] - marabet H, Dictionnaire de l’aménagement du territoire et de l’environnement , BE , alger , 2002 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول : الإطار الهيكلي و المؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة .

يعتبر الإطار المؤسساتي حجر الزاوية من أجل التوصل إلى التجسيد التدريجي لمنطق الشراكة بين الفاعلين في تهيئة الإقليم الوطني ، و ترقية قطاع الطاقات المتجددة ، كونه من القطاعات الهامة التي تطرق إليها المشرع الجزائري من خلال قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، ووضع ميكانيزمات لتثمين هذا المورد ، في رؤية إستشرافية للسنوات المقبلة ، تهدف إلى إحلال إستعمال الطاقات المتجددة و تعميم ذلك .

و سنسلط الضوء في هذا المبحث على أهم الهيئات المركزية المكلفة بترقية و تثمين الطاقات المتجددة (المطلب الأول)، و المؤسسات الميدانية الفاعلة في ترقية و تثمين الطاقات المتجددة (المطلب الثاني) .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول : الهيئات المركزية المكلفة بترقية و تثمين الطاقات المتجددة .

إن الإشراف على إدارة و تسيير قطاع الطاقات المتجددة ، يعد من الأعمال الهامة في سبيل ترقية هذا القطاع ، خاصة على المستوى المركزي ، في ظل عدم إستقرار الإدارة المكلفة بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، التي يقع على عاتقها تنفيذ جميع الأعمال المرتبطة بتهيئة الإقليم ، وعدم تحديد الإدارة المركزية المكلفة بتسيير قطاع الطاقات المتجددة و ترقيتها ، بسبب التناوب بين وزارات عدة في تسيير هذا الملف ، لذلك سنقوم بالتعريف بكافة الهيئات المركزية المتدخلة في قطاع الطاقات المتجددة و التي تعمل على ترقيته و تثمينه .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول – وزارة تهيئة الإقليم :

تعتبر وزارة تهيئة الإقليم من الهيئات الفاعلة في مجال الطاقات المتجددة ، كونها الوزارة التي تقوم بدور الموحد للسياسات العمومية لكافة القطاعات ، لكن عدم الإستقرار المؤسساتي التي عرفته هاته الوزارة يعد من الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة بالنسبة لإستراتيجية تهيئة الإقليم بشكل عام ، و أهداف الإستغلال العقلاني لموارد الطاقة التقليدية و تطوير الطاقات المتجددة و تيسير أعمال التحكم في الطاقة[1] بشكل خاص.

إن الهدف من إنشاء وزارة لتهيئة الإقليم تكون لها جميع الوسائل لتحقيق السياسات التي تتولى الإشراف عليها، وتكون لها بالتالي القدرة الفعلية على تأسيس إستراتيجية التهيئة الإقليمية، وبنائها على الخيارات الواقعية والأعمال التي تتطلبها التنمية المستدامة، هوإيجاد هيكل وزاري يزود إستراتيجية تهيئة الإقليم الوطني بالديمومة، والقوة والتماسك [2]، لكن مسار الدائرة الوزارية لقطاع تهيئة الإقليم رغم حداثتها مقارنة بالقطاعات الأخرى ، و الذي تميز بعدم الإستقرار ، فقد أسندت مهامها منذ إنشائها سنة 1975 إلى يومنا هذا إلى العديـــــد من الوزارات (وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، وزارة التهيئة العمرانية و التعمير و البناء ، وزارة التجهيزو التهيئة العمرانية ، وزارة الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم و البيئة و العمران ، وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، ثم وزارة السياحة و تهيئة الإقليم ، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و تهيئة الإقليم) [3]، إلى جانب خصوصية الطابع الوزاري المشترك لتهيئة الإقليم ، كون وزير تهيئة الإقليم والبيئة يمارس صلاحياته بالإتصال مع الدوائر الوزارية الأخرى والهيئات الأخرى وفي حدود إختصاصات كل

---

[1] – المادة 33 ، القانون 01–20 ، المرجع السابق، ص 26 .

[2] -Ministère de l’aménagement du territoire et de l’environnement, ***Aménager l’Algérie de2020***, Alger, 2005, pp. 175,176.

[3] – تواتي صارة يسمين ، المرجع السابق ، ص 139 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

منها من جهة حال دون ذلك ، لكون الطابع الأفقي لتهيئة الإقليم يطرح بإلحاح مسألة العلاقة بين الوزارات، وبالتالي إلحاق الهياكل المكلفة بهذا الموضوع، ويتعين أن يخضع هذا الخيار إلى تقييم على مختلف المستويات.

إن المشرع الجزائري لم يبين بدقة طبيعة الإتصال والنظام القانوني الذي يحكمه، أي أنه لم يبين آثار الإتصال فيما إذا كانت بقية الوزارات الأخرى التي تسير إحدى قطاعات أو موضوعات ذات الصلة بتهيئة الإقليم ملزمة بالعمل بالإشتراك مع وزارة تهيئة الإقليم ، علما أن كل الوزارات تتمتع بمركز متساو ولا تتمتع وزارة تهيئة الإقليم بمركز أسمى من بقية الوزارات، مما لا يمنح لها سلطة الإشراف والرقابة على أعمال الوزارات الأخرى التي لها علاقة بتهيئة الإقليم [1].

إن حالة عدم الإستقرار هذه فتحت المجال أمام مختلف الجهات للتدخل كل في مجال إختصاصه، مما أوجد نوعاً من التداخل المؤسساتي وأدى إلى الوقوع في عدة مشاكل سواء فيما يخص التسيير والتنظيم أو فيما يخص الإستراتيجية التي تحدد وفقها الخطوات العريضة لسياسة التهيئة الإقليمية على المستوى الوطني ، فعدم تمتع الوزير المكلف بتهيئة الإقليم بمركز أسمى ، يسمح له بالتنسيق والإشراف والرقابة على أعمال بقية الوزارات الفاعلة في تهيئة الإقليم ، جعل المشرع الجزائري يتخذ حلاً وسطاً، بجعل وزير تهيئة الإقليم يتولى إعداد الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتنفيذها، كما أن الطابع الوزاري المشترك لموضوع تهيئة الإقليم ، الذي يطرح مشكل عدم التجانس، في التداخلات بين الوزارات ، جعل الفقه يعتبر أن الإدارة المركزية لتهيئة الإقليم تعتبر إدارة للتعبئة والتواصل والتحكيم بين الأشخاص والمصالح والهيئات، وبدون إتقان هذه المهام

---

[1]– تواتي صارة يسمين ، المرجع نفسه ، ص 110 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يمكن أن يتم تجاهل أو تعارض مصالح تهيئة الإقليم مع غيرها، وبذلك تظل إدارة تهيئة الإقليم "إدارة ملجمة ومعطوبة "بسبب تشتت قدراتها"[1].

الفرع الثاني – وزارة البيئة و الطاقات المتجددة :

أنشأت وزارة البيئة و الطاقات المتجددة في سنة 2017 ، و تكلف الوزارة ممثلة في شخص وزير البيئة و الطاقات والمتجددة بإقتراح و إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميادين البيئة و الطاقة المتجددة و متابعتها و تنفيذها ، ماعدا توليد الطاقة الكهربائية من مصادر طاقة متجددة و المربوطة بالشبكة الكهربائية الوطنية [2] ، التي تدخل ضمن صلاحيات وزارة الطاقة .

يكلف وزير البيئة و الطاقات المتجددة في ميدان الطاقات المتجددة ، بتصور الإستراتيجيات و مخططات العمل المتعلقة بتطوير و ترقية الطاقات المتجددة ، لا سيما إعداد و إقتراح مخطط العمل لتنفيذ البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة و الأعمال المرتبطة بذلك بالتنسيق مع القطاعات المعنية ، و دراسة و تقييم القدرات الوطنية ، و المساهمة في كل الدراسات و أعمال التحليل و التوقع و الإستشراف في مجال الطاقات المتجددة ، و تطوير قدرات الإدماج في الصناعة الوطنية للطاقات المتجددة و إقتراح التدابير التحفيزية في هذا المجال .

و في مجال التحكم في الطاقة يساهم الوزير في تطوير و تثمين الهياكل القاعدية و القدرات المرتبطة بترقية الطاقات المتجددة و التحكم في الطاقة ، و المساهمة في إعداد نموذج الإستهلاك الطاقوي و تنفيذ الأعمال المرتبطة بها في إطار مكافحة التغيرات المناخية [3].

---

[1] -Françoise BILLAUDOT, « *Les mutations administratives de l'environnement (aspects del'application du plan national pour l'environnement*) **»**, ***RJ.E,*** n° 3,1991, p. 336.

[2] – المادة1 ، المرسوم التنفيذي 17–364 ، المحدد لصلاحيات وزير البيئة و الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 2017/12/25 ، ج ر عدد 74 لسنة 2017 ، ص 8 .

[3] – المادة 4 ، المرسوم التنفيذي 17–364 ، السابق ذكره ، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و تشتمل وزارة البيئة و الطاقات المتجددة على ستة مديريات ، تضمن مديرية تطوير الطاقات المتجددة و ترقيتها و تثمينها تسيير ومتابعة و تنفيذ كافة المهام المرتبطة بقطاع الطاقات المتجددة.

أولا- مديرية تطوير الطاقات المتجددة وترقيتها وتثمينها :

تعتبر المديرية إحدى هياكل وزارة البيئة و الطاقات المتجددة الستة ، يقع على عاتقها تحديد وإعداد، الإستراتيجية الوطنية لتطوير وترقية الطاقات المتجددة ، ونقل التكنولوجيات بالتنسيق مع القطاعات المعنية، وضمان تنفيذها وتقييمها وتحيينها ، و إعداد التشريع والتنظيم المتعلقين بالطاقات المتجددة .

كما تبادر بالتنسيق و التشاور مع القطاعات المعنية بإعداد تدابير تحفيزية ملائمة من أجل تطوير وترقية الطاقات المتجددة ، و تطوير الصناعات الناشئة المتعلقة بها ، وتشجيع المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة التي تعود بالمنفعة على الإقتصاد الوطني، وتدعم خلق المهن والنشاطات المتعلقة بها ، كما تساهم في إعداد كل الدراسات الإستشرافية المتعلقة بذلك و السهر على تنفيذها .

كما تنفذ المديرية كافة الأعمال المتعلقة بالتحكم بالطاقة في إطار مكافحة التغيرات المناخية و أعمال تعميم الطاقات المتجددة من برامج و مخططات ، و المبادرة بتنمية فروع الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحية والتوليد المشترك للطاقة والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية .

تضمن المديرية قيادة ومتابعة برامج التطوير المتعلقة بالطاقة المتجددة وتقييمها وتحيينها، وتقترح أعمال التحسين الضرورية ، و المساهمة في معالجة المعطيات الإحصائية المتعلقة بترقيتها وتطويرها ، ووضع نظام لمتابعة التقدم التكنولوجي فيما يتعلق بالطاقات المتجددة وإتجاهاتها وأسواقها، و تضم مديرية تطوير الطاقات المتجددة وترقيتها وتثمينها ثلاثة مديريات فرعية :

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1-المديرية الفرعية لتطوير الطاقات المتجددة وتثمينها :

تتولى المديرية الفرعية لتطوير الطاقات المتجددة و تثمينها ، تنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة ، و إعداد و تنفيذ برنامج العمل المتعلق بتركيب ومتابعة المشاريع و مرافقة المستثمريـن والشركـاء خلال إنجازها.

و بالتنسيق مع القطاعات المعنية بالطاقة المتجددة ، تساهم في تحديد عناصر سياسة تثمين إمكانيات الطاقات المتجددة ، كما تصمم قاعدة بيانات للإمكانيات الخاصة بالطاقات المتجددة وتنفذها ، وتضع الوسائل الضرورية لتثمينها ، كما تكتسب المعارف العلمية والتقنية في مجال الطاقات المتجددة وتحويل التكنولوجيات النقية وتنشرها ، كما تقوم بإقتراح ووضع هيئة تشاور وتنسيق ما بين القطاعات وتقييم للبرامج المتعلقة بتطوير الطاقات المتجددة.

تشجع على تطوير فروع جديدة للطاقات المتجددة، وتسهر على وضع إطار تنظيمي ومؤسساتي متعلق بذلك ، و تساهم في إعداد التشريع والتنظيم المتعلق بتطوير الطاقات المتجددة و إقتراح التدابير المرتبطة بذلك ، كما تساهم في وضع و تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير فروع الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحية والتوليد المشترك للطاقة والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية ، و تشجيع مشاريع البحث و الإبداع المتعلقة بتطوير هاته الفروع ، و تقييم المؤهل الإقتصادي الوطني للطاقات المتجددة [1].

[1]- المادة 3 ، المرسوم التنفيذي 17-365 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة و الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 2017/12/25 ، ج ر عدد 74 لسنة 2017 ، ص 16.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2-المديرية الفرعية لترقية وتعميم الطاقات المتجددة :

تتولى المديرية الفرعية لترقية و تعميم الطاقات المتجددة ، بالقيام بكل عمل من شأنه تعميم وترقية إستعمال الطاقات المتجددة وتسهر على تنفيذه ، وتعد الحصائل السنوية المتعلقة بذلك ، لا سيما أعمال تحديد وإعلام وترقية المبادرات الموجهة لرفع دور الطاقات المتجددة في الإقتصاد والمجتمع ترقية الطاقات المتجددة.

تثمن بالإتصال مع الهياكل المعنية، أعمال البحث المساعدة على التعرف الأفضل على الطاقات المتجددة ، و تساهم في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعميم والإتصال في مجال الطاقات المتجددة ، ووضع آليات المصادقة على الطاقات المتجددة والحث على إستعمالها. ترقي أدوات وآليات تشجيع الإستثمار و أعمال الشراكة في مجال الطاقات المتجددة ، والحصول على التمويلات والإعانات [1].

[1]- المادة 3 ، المرسوم التنفيذي 17-365 ، السابق ذكره ، ص 17 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3-المديرية الفرعية لليقظة والإستشراف :

تكلف المديرية الفرعية لليقظة و الإستشراف بوضع نظام متابعة تطور التكنولوجيات والمعايير المرتبطة بالطاقات المتجددة، لا سيما منها الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحية والتوليد المشترك للطاقة والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية ، وتشجع نقلها بعد تحليل مدى تقدم هاته التكنولوجيات ، بغية تحسين فعالية التكنولوجيات الموجودة وتكييف الإنتاج المحلي للمكونات والتجهيزات .

و تقوم الديرية الفرعية بإعداد قواعد البيانات المتعلقة بالطاقات المتجددة وتعالجها وتستغلها ، وتضع نظام متابعة التوجهات ، وتساهم في إعداد دراسات إدماج تكنولوجيات جديدة في التحول الطاقوي ، و المبادرة بإعداد دراسات الجدوى على المستويين التقني والإقتصادي و المساهمة فيها ، و الدراسات المرتبطة بتطور الإمكانيات الخاصة بتنمية المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة و الحصيلة السنوية لإستعمالها و آفاقه[1] .

[1]- المادة 3 ، المرسوم التنفيذي 17-365 ، السابق ذكره ، ص 17 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا – المديرية العامة للبيئة و التنمية المستدامة :

على الرغم من أن تسيير ملف الطاقات المتجددة على مستوى وزارة البيئة و الطاقات المتجددة ، يقع على عاتق مديرية تطوير الطاقات المتجددة و ترقيتها و تثمينها بمختلف مديرياتها الفرعية ، إلا أن المديرية العامة للبيئة و التنمية المستدامة تتقاطع في بعض مهامها مع مديرية تطوير الطاقات المتجددة ، كمهمة المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية ، وضمان تنفيذ مخطط العمل الوطني من أجل البيئة و التنمية المستدامة و تقييمه و تحيينه ، كما تضمن مراقبة و تقييم حالة البيئة و الوقاية من كل أنواع التلوث و الأضرار في الوسط الحضري و الصناعي .

ومن أهم الأعمال التي تقوم بها المديرية إعداد و ضمان تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للبيئة وتقييمها وتحيينها ، و إعداد التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها، و متابعة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ، و دراسة وتحليل دراسات التأثير ودراسات الخطر وكافة الدراسات التحليلية للبيئة ، مع المساهمة في الحفاظ على الأنظمة البيئية والساحل والتنوع البيولوجي وتطوير المساحات الخضراء [1].

[1]– المادة 2 ، المرسوم التنفيذي 17–365 ، السابق ذكره ، ص 11 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث– وزارة الطاقة :

تكلف وزارة الطاقة في إطار السياسة العامة للحكومة ، بإعداد سياسات و إستراتيجيات البحث و إنتاج و تثمين موارد المحروقات و المحروقات الطاقوية ، و تطوير الصناعات المرتبطة بها ، كما يقع على عاتق الوزارة تطوير الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية و الطاقة النووية كمصادر بديلة للطاقات الأحفورية و رفع الضغط عن الموارد التقليدية من خلال برنامج التحكم في الطاقة و ترشيد إستخدامها[1] .

و تتكون وزارة الطاقة حسب آخر تنظيم داخلي لها من سبعة مديريات[2] ، تسهر على تسيير ملف الطاقات الجديدة و المتجددة المديرية الآتية :

أولا – المديرية العامة للكهرباء و الغاز و الطاقات الجديدة و المتجددة :

تكلف المديرية العامة للكهرباء والغاز والطاقات الجديدة والمتجددة ، بتحديد سياسة تطوير الكهرباء مهما كان مصدرها و إعداد التنظيم المتعلق بإنتاجها، و كيفيات نقلها وتوزيعها عبر القنوات، و إعداد التنظيم المتعلق بالفعالية الطاقوية وتحديد سياسة ترقية التحكم في الطاقة و سياسة تطوير الطاقة النووية مع السهر على تنفيذها [3] ، والمساهمة في تحديد النموذج الوطني لإستهلاك الطاقة وتنفيذه ، وتتكون من مديريتين :

---

[1]– المادة 2 ، المرسوم التنفيذي 15–302 ، المحدد لصلاحيات وزير الطاقة المعدل و المتمم ، المؤرخ في 2005/12/02 ، ج ر عدد 65 لسنة 2015 ، ص 4 .

[2]–المرسوم التنفيذي 15–303 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الطاقة المعدل و المتمم ، المؤرخ في 2005/12/02 ، ج ر عدد 65 لسنة 2015 ، ص 6 .

[3]– المادة2 ، المرسوم التنفيذي 18–67 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الطاقة ، المؤرخ في 2018/02/13 ، ج ر عدد 10 لسنة 2018 ، ص 13 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1-مديرية الكهرباء وتوزيع الغاز : وتكلف بما يأتي :

- إعداد التنظيم المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات.
- إعداد برامج الكهربة وتوزيع الغاز عبر القنوات والسهر على تنفيذها.
- تحديد سياسة وإستراتيجية تطوير منشآت الكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات والسهر على تنفيذها.
- وتشمل مديريتين (2) فرعيتين :

أ - **المديرية الفرعية للكهرباء**، وتكلف بما يأتي :

- متابعة برنامج تطوير القدرات الوطنية في إنتاج الكهرباء،
- متابعة برنامج تطوير منشآت نقل وتوزيع الكهرباء.
- إعداد ومتابعة إنجاز البرامج الوطنية للكهربة.
- متابعة برامج التعهد الخاصة بإمتيازات توزيع الكهرباء.

ب- **المديرية الفرعية لتوزيع الغاز**، وتكلف بما يأتي :

- متابعة برنامج تطوير منشآت توزيع الغاز عبر القنوات،
- إعداد ومتابعة إنجاز برامج التوزيع العمومي للغاز،
- متابعة برامج التعهد الخاصة بإمتيازات توزيع الغاز عبر القنوات [1].

[1]- المادة 3 ، المرسوم التنفيذي 15-303 . السابق ذكره ، ص 8 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2- مديـريـة الطاقات الجديدة والمتجددة والفعالية الطاقوية، وتكلف بما يأتي :

- إعداد التنظيم المتعلق بالفعالية الطاقوية وبإنتاج الكهرباء إنطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية،
- تحديد سياسة تطوير إنتاج الكهرباء إنطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية، والسهر على تنفيذها[1].
- تحديد سياسة تطوير الكهرباء النووية والسهر على تنفيذها.
- تحديد سياسة الفعالية الطاقوية والسهر على تنفيذها.
- المساهمة في تنفيذ نموذج إستهلاك الطاقة [2].

وتشمل ثلاث (3) مديريات فرعية :

أ- **المديرية الفرعية للطاقات الجديدة والمتجددة**، وتكلف بما يأتي :

- المساهمة في إعداد التنظيم المتعلق بإنتاج الكهرباء إنطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية.
- المساهمة في تحديد سياسة تطوير إنتاج الكهرباء إنطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية .
- متابعة تنفيذ برامج إنتاج الكهرباء إنطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية، وتقييمها.
- المبادرة والمساهمة في الدراسات ذات الصلة بتطوير إنتاج الكهرباء إنطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية.

---

[1]- المادة 2 ، المرسوم التنفيذي 18-67 ، المرجع السابق، ص 13 .

[2]- المرسوم التنفيذي ، 15-303 ، السابق ذكره ، ص 8 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ب – المديرية الفرعية للفعالية الطاقوية،وتكلف بما يأتي :

- المساهمة في إعداد التنظيم الخاص بالفعالية الطاقوية.
- إنجاز تقييمات قطاعية لإستهلاك الطاقة.
- المساهمة في تحديد النموذج الوطني لإستهلاك الطاقة والسهر على تنفيذه.
- تحديد برامج ترقية إستخدام الطاقات النظيفة والسهر على تنفيذها.
- تنسيق إعداد برامج الفعاليـة الطاقوية وتعزيزها ومتابعتها والسهر على إنجازها.

ج – **المديرية الفرعية للطاقة النووية** : وتكلف بما يأتي :

- إعداد التنظيم المتعلق بالطاقة النووية
- تحديد سياسة تطوير التطبيقات النووية والسهر على تنفيذها.
- تحديد سياسة تطوير الكهرباء النووية والسهر على تنفيذها [1].

Wondershare PDFelement

[1]– المادة 2 ، المرسوم التنفيذي 15-303 ، المرجع السابق، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الرابع – وزارة الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة .

أنشئت وزارة الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، بمقتضى المرسوم التنفيذي 20-322 ، المؤرخ في : 2020/11/22 [1]، بعد إدراك الدولة لمدى الأهمية القصوى للتوجه نحو إستغلال الموارد الطاقوية المتجددة ، و ضرورة تعميم إستخدامها كمصدر طاقوي هام ، في ظل تزايد الطلب على الطاقة وتفاقم المشاكل البيئية ، إضافة إلى إدراكها ضرورة تنظين قطاع الطاقات المتجددة ، الذي كان يتشارك في تسييره قطاعا الطاقة و البيئة .

يكلف وزير الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، بإعداد السياسات و الإستراتيجيات التي تهدف لترقية الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، و يتولى تنفيذها و متابعتها و مراقبتها ، وقدد حدد المرسوم صلاحيات الوزير ، و حرص على إلغاء ما يتخالف معها من أحكام ، خاصة مايتعلق بسلطات وزيري الطاقة و البيئة ، و بذلك وضع حدا للتداخل في المهام المسندة لكل هيئة وزارية[2] .

و تشتمل الإدارة المركزية لوزارة الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، تحت سلطة الوزير المكلف على ستة مديريات [3] :

---

[1]– المرسوم التنفيذي ، 20-322 ، المحدد لصلاحيات وزير الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 2020/11/22 ، ج ر عدد 69 لسنة 2020 ، ص 3 .

[2]– المادة 10 ، المرسوم التنفيذي 20-322 ، المرجع نفسه ، ص 4 .

[3]– المادة 1 ، المرسوم التنفيذي 20-323 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 2020/11/22 ، ج ر عدد 69 لسنة 2020 ، ص 5 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – مديرية الإنتقال الطاقوي :

يقع على عاتق هاته المديرية إعداد النموج الطاقوي الوطني ، بالتشاور مع القطاعات المعنية ، و المشاركة في إعداد التشريع و التنظيم المتعلقين بالإنتقال الطاقوي ، و متابعة و تقييم تنفيذ النموذج الطاقوي الوطني بالتشاور مع مختلف القطاعات و إقتراح التعديلات الضرورية ، كما يقع عليها المساهمة في تطوير الإنتقال الطاقوي بكل مكوناته من الطاقات المتجددة و التحكم في الطاقة ، و الإستبدال التدريجي مابين الطاقات ، و كذلك المبادرة بالدراسات الإستشرافية للقطاع و إعدادها و إقامة أنظمة المعلومات لضمان اليقظة التكنولوجية في مجال الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، و نشر الإحصائيات و المؤشرات المتعلقة بالقطاع ، و المساهمة في تقييم أثر برامج و نشاطات قطاع الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، في مجال تقليص إنبعاثات الغازات المتسببة في الإحتباس الحراري على المستوى الوطني ، و تضم المديرية ثلاث مديريات فرعية :

1- المديرية الفرعية للإستشراف و النمذجة .

2- المديرية الفرعية للإعلام الآلي و أنظمة المعلومات .

3- المديرية الفرعية لليقظة التكنولوجية[1] .

[1]- المرسوم التنفيذي 20-323 ، المرجع السابق ، ص 6 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا – مديرية التحكم في الطاقة :

تقوم مديرية التحكم في الطاقة بتحديد إستراتيجية تطوير التحكم في الطاقة و تنفيذها ، من خلال إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة ، و إعداد و تحيين التنظيم المتعلق بذلك ، و البرامج القطاعية للتحكم في الطاقة في مختلف القطاعات بالتشاور معها ، و تشجيع و مرافقة المشاريع الإبتكارية ذات القيمة المضافة للإقتصاد الوطني ، و تقييم تأثير البرامج القطاعية للتحكم في الطاقة على إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري ، و تضم ثلاث مديريات فرعية :

1- المديرية الفرعية للتحكم في الطاقة في القطاع السكني و الخدماتي على مستوى الجماعات المحلية [1].

2- المديرية الفرعية للتحكم في الطاقة في القطاعات الإقتصادية .

3- المديرية الفرعية لمتابعة البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة .

ثالثا- مديرية الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية :

إضافة إلى المهام المتعلقة بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتطويروترقية قطاع الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية ، و إعداد التشريع و التنظيم المتعلق بذلك ، تقوم المديرية بتقييم و تثمين الموارد في مجال القدرا ت الوطنية من الطاقات المتجددة ، و تحديد إستراتيجية ترقية تطوير إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة ، و تقييم إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري التي يمكن تفاديها في إطار هذا البرنامج ، و تضم بدورها ثلاث مديريات فرعية :

---

[1]- المرسوم التنفيذي ، 20-323 ، المرجع السابق ، ص 6 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1- المديرية الفرعية لتقييم و تثمين موارد الطاقات المتجددة [1].

2-المديرية الفرعية لتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة .

3-المديرية الفرعية لتطوير إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة .

رابعا – مديرية الإستهلاك الذاتي و تطوير الطاقات المتجددة خارج الشبكة الكهربائية

تقوم المديرية بتحديد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ، خارج الشبكة الكهربائية ، و المشاركة في تنفيذ مخطط العمل الوطني للإستهلاك الذاتي ، و تطوير شعب الطاقات المتجددة و تعميمها خارج الشبكة الكهربائية ، و تمكين سكان المناطق المعزولة من مصادر الطاقة المتجددة غير الموصولة بالشبكات و تطوير ذلك ، و تساهم المديرية في تثمين نتائج البحث في ميدان الطاقات المتجددة غير الموصولة بالشبكة الكهربائية و تشجيع إنشاء مؤسسات ناشئة في المجال ، كما تقوم بإقتراح الإجراءات المرافقة و التحفيزية بخصوصافستهلاك الذاتي و تطوير تطبيقات الطاقة المتجددة و إعداد حصائل بذلك ، و تقييم حجم غازات الإحتباس الحراري التي تم تفاديها في إطار مختلف البرامج التي تكون من إختصاصها و تضم مديريتيت فرعيتين :

1- المديرية الفرعية للإستهلاك الذاتي .

2- المديرية الفرعية لتطوير تطبيقات الطاقات المتجددة غير الموصولة بالشبكة .

[1]- المرسوم التنفيذي 20-323 ، المرجع السابق ، ص 7 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خامسا – مديرية التنظيم و الإتصال و التعاون :

تكلف هاته المديرية بتنسيق أشغال القطاع في المجال التنظيمي و الدراسات القانونية ، و تعد مخطط الإتصال للوزارة ، و تنظيم التظاهرات المتعلقة بنشاطات الوزارة و الهيئات التي تقع تحت و صايتها ، و تسيير نشاطات الوزارة مع وسائل الإعلام و في مجال العلاقات الدولية ، كما تساهم في إعداد بروتوكولات و إتفاقيات تعاون ثنائي تخص القطاع و تتابع تنفيذها ، و تنسق مشاركة القطاع في نشاطات المنظمات الدولية و الحكومية المتخصصة و تتكون بدورها من ثلاث مديريات فرعية :

1- المديرية الفرعية للتنظيم و الدراسات القانونية .

2- المديرية الفرعية للإعلام .

3- المديرية الفرعية للتعاون[1] .

Wondershare PDFelement

[1]- المرسوم التنفيذي 20-323 ، المرجع السابق ، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

سادسا – مديرية الإدارة العامة :

تتكفل بالجوانب الإدارية و المالية للوزارة ، و تسيير الممتلكات التابعة لها و الكادر البشري ، حيث تقوم بإعداد و تنفيذ ميزانية الإدارة المركزية و المؤسسات العمومية و الوكالات التابعة للقطاع ، و تضمن تسيير الممتلكات العقارية و المنقولة للإدارة المركزية و مصالحها غير الممركزة ، و كذا تسيير و تكوين الموارد البشرية التابعة للقطاع و تحديد سياسة ذلك ، كما يقع عليها إنشاء و تسيير وثائق و أرشيف الإدارة المركزية و تضم ثلاث مديريات فرعية [1]:

1- المديرية الفرعية للموارد البشرية .

2- المديرية الفرعية للميزانية و الوسائل .

3- المديرية الفرعية للصفقات و العقود [2] .

Wondershare PDFelement

[1]- المرسوم التنفيذي 20-323 ، المرجع السابق ، ص 9 .

[2]- المرسوم التنفيذي 20-323 ، المرجع نفسه ، ص 10.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني – المؤسسات الفاعلة في ترقية و تثمين الطاقات المتجددة :

على الرغم من أن المشرع الجزائري أسند أعمال ترقية و تطوير إستعمال الطاقات المتجددة ، إلى هيئة وطنية تدعى المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة ، والتي أحال تحديد مهامها و تشكيلتها وكيفيات سيرها على التنظيم [1] ، إلا أن هاته الهيئة لم تر النور بعد ، و إلى غاية صدور النصوص و الأحكام المنظمة لها فإن مهمة ترقية و تطوير قطاع الطاقات المتجددة تقوم به مؤسسات أخرى ، تختلف طبيعتها من مؤسسة إلى أخرى فمنها ماهي ذات طابع تجاري ، و أخرى مكلفة بالبحث و التطوير ، و مؤسسات تتولى مهمة التمويل سنتطرق إلى التعريف بها و تحديد مهامها من خلال هذا المطلب .

Wondershare PDFelement

[1]– المادة 17 ، القانون 04–09 ، المرجع السابق ، ص 12 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول – مؤسسات البحث و التطوير :

إن تحفيز البحث و إنتاج و تنمية الطاقات المتجددة ، بصفة مكملة للطاقات التقليدية أو بديلا عنها تعتبر من مجموع الأعمال التي يتضمنها البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة[1] ، كما يعتبر البحث العلمي عاملا حاسما لإكتساب التكنولوجيات وتطوير المعارف في أي مجال، لذلك تعمل الجزائر إضافة إلى إنشاءها للوحدات السابقة الذكر ضمن إستراتيجيتها الطموحة للاستفادة من الخبرات الأجنبية من خلال تعاونها مع مراكز أبحاث أجنبية، ولعل أهم الخطوات التي أضافت مكاسب للسياسة الطاقوية في الجزائر هي إنضمامها إلى جمعية المراكز الوطنية لترشيد إستهلاك الطاقة في حوض البحر الأبيض المتوسط **MEDENER** التي مقرها في إسبانيا، وتم إنشاؤها بدعم من الاتحاد الأوروبي.

ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسيها هاته الأعمال للتحكم في تكنولوجيا الطاقات المتجددة و تطويرها ، أنشأ المشرع الجزائري مجموعة من المؤسسات للتكفل بهاته الأعمال نذكر منها :

[1]– المادة 7 ، القانون 04-09 ، المرجع السابق ، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – وزارة التعليم العالي و البحث العلمي :

يسهر وزير التعليم العالي و البحث العلمي على تكامل إهتمامات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مع السياسة الوطنية الخاصة بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، فبصفته مسؤولا على وضع عناصر هاته السياسة و يتولى تطبيقها وفقا للقانون و التنظيمات المعمول بها فإنه يحدد بالإتصال مع مختلف القطاعات و المؤسسات ، البرامج الوطنية في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و الوسائل التي تساعد على تحقيقها[1] ، و تعد المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، الجهة المكلفة بتنفيذ هاته السياسة .

حيث تمثل المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، هيئة و طنية مديرة بصفة دائمة موضوعة تحت وصاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي مكلفة بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، في إطار جماعي أو مشترك بين مختلف القطاعات[2] .

و تلتزم هاته الهيئة بتحقيق الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية و العلمية في مجال حماية البيئة و الطاقة المتجددة ، و تنفيذ الأحكام القانونية والإمتثال لتوجيهات التقرير العام الملحق للقانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، و الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا القانون[3] ،وتسعى في مجال البحث في قطاع الطاقات المتجددة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

---

[1]– المادة 6 ، المرسوم التنفيذي 13–77 ، المحدد لصلاحيات وزير التعليم العالي و البحث العلمي المعدل و المتمم ، المؤرخ في 2013/01/30 ، ج ر عدد 08 لسنة 2013 ، ص 6 .

[2]– المادة 14 ، القانون 98–11 ، المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998–2002 ، المعدل و المتمم ، المؤرخ في 1998/08/22 ، ج ر عدد 62 لسنة 1998 ، ص 6 .

[3]– المادة 41 ، القانون 98–11 ، السابق ذكره ، ص 11 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا- الأهداف العلمية :

ينبغي أن يتمحور البحث العلمي و التطور التكنولوجي في ميدان الطاقات المتجددة حول مشاريع نوعية ، ذات تأثير مباشر على الواقع الإجتماعي و الإقتصادي للبلاد ، و تتمثل الأهداف الرئيسية المسطرة في كل برنامج في تقييم مناجم الطاقات المتجددة و التحكم و تحسين الخبرة الضرورية بدءا من الدراسة إلى قيام المنشآت في الموقع ، و يهدف برنامج البحث و التنمية حول الطاقات المتجددة ، الذي سيلبي تقديمه إلى الإستعمال العقلاني لممتلكاتنا الطاقوية ، و لا يخص برنامج البحث و التنمية إلا الطاقات المتجددة الواعدة من حيث القدرة ومن حيث المناخ الجزائري ، بعد تقييم لمناجم الطاقة المتجددة و تشخيص المواقع (الموقع الطاقوي الشمسي ، طاقة الرياح ، الطاقة الجوفية الحرارية) في المناطق المساعدة من حيث الطاقة ، و معرفة مدى صلاحياتها لقيام أنظمة تحويل الطاقات المتجددة .

ثانيا- الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية :

إن خاصية الطاقات المتجددة المتميزة بالصفاء ، و وفرة هذا المورد في الجزائر ، و طابعها اللاممركز الذي يسمح بإستعمالها في مكان وجودها خاصة مع الوضع المتفرق للمناطق ذات الكثافة السكانية القليلة في الجزائر ، يمكنها من المساهمة في حماية البيئة و أن تكون بديلا للطاقة خاصة في عالم الريف الذي يشكل سوقا محتملة بسبب تكلفة إيصال الكهرباء الباهظة عن طريق الأسلاك . كما تساهم في رفع العزلة عنه و بذلك ضمان إستقرار السكان في مناطقهم الأصلية [1].

[1]- ملحق القانون 98-11 ، المرجع السابق ، ص 31-32 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا – مركز تنمية الطاقات المتجددة CDER:

يعد المركز مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي له صبغة قطاعية مشتركة [1]، موضوع تحت وصاية وزير التعليم العالي و البحث العلمي ، مقره مدينة الجزائر . يتولى إنجاز برامج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في ميدان الطاقات المتجددة[2] ، و بهذه الصفة فإن المركز يتولى مهمة جمع و معالجة و تحليل جميع المعطيات التي تسمح بتقدير الحقول الشمسية و الهوائية و الحرارية الجوفية تقديرا دقيقا ، و القيام بأعمال البحث اللازمة لتنمية الإنتاج و إستعمال الطاقات المتجددة ، لا سيما إعداد كافة الطرق التقنية و معايير صناعة الأجهزة و العتاد و آليات القياس اللازمة للإستثمار في الطاقات المتجددة و إستعمالها، و تحديد و إقتراح معايير ملائمة المواقع في هذا المجال[3] ، و يتكون هذا المركز من ثلاثة وحدات بحث :

Wondershare PDFelement

---

[1]– المادة 1 ، المرسوم التنفيذي 03–456 ، المعدل و المتمم للمرسوم رقم 88–60 ، المؤرخ في 2003/12/01 ، المتضمن إنشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة ، ج ر عدد 75 لسنة 2003 ، ص 21 .

[2]– المادة 3 ، المرسوم التنفيذي 03–456 ، السابق ذكره ، ص 21 .

[3]– المادة 3 ، المرسوم رقم 88–60 ، المتضمن إنشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 1988/03/22 ، المعدل و المتمم ، ج ر عدد 12 لسنة 1988 ، ص 495 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1- وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجددة URAER:

أنشأت هذه الوحدة سنة 1999 بغرداية، وهي تابعة لمركز تنمية الطاقات المتجددة، تطمح هذه الوحدة لتكون قاعدة أساسية دولية للإختبارات وهمزة إتصال جهوية في مجال تطوير وتثمين الطاقات المتجددة والتحكم في التكنولوجيات الحديثة لها، من مهامها التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية الأخرى من خلال البحث والتدريب في مجال الطاقات المتجددة [1] .

كما الوحدة تكلف بتنفيذ نشاطات البحث في مجالات المحطات الشمسية المصغرة ، و تطبيقات الطاقات المتجددة في الوسط القاري و النصف القاري[2] ، وتتكون هاته الوحدة من قسمين وورشتين:

- قسم البحث في المحطات الشمسية المصغرة.
- قسم البحث في تطبيقات الطاقات المتجددة في الوسط القاري و النصف القاري .
- ورشة الكهروميكانيك .
- ورشة الهياكل المعدنية و النحاسية .

[1]- هاجر بريطل ، دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 142 .

[2]- المادة 11، القرار الوزاري المشترك المتضمن التنظيم الداخلي لمركز تنمية الطاقات المتجددة ، المؤرخ في : 2013/01/15 ، ج ر عدد 31 لسنة 2014 ، ص 30 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2- وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي URERMS:

أنشأت وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي بأدرار سنة 1988 ، كانت تحمل اسم محطة تجريب الأجهزة الشمسية في الوسط الصحراوي سابقا، وهي مؤسسة ذات طابع علمي تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يتلخص نشاطها أساسا في القيام بنشاطات البحث والتجريب وتطوير الطاقات المتجددة في المناطق الصحراوية[1] ، كما تكلف الوحدة بتقييم الطبقة الشمسية و الهوائية و التجريب في مجال التحويل الكهروضوئي و الحراري و الترموحراري و الكتل الحيوية و طاقة الرياح [2]، و تحتوي هاته الوحدة بدورها من قسمين وورشتين :

-قسم البحث في التحويل الكهروضوئي .

- قسم البحث في التحويل الحراري و الترموحراري .

- ورشة الميكانيك و النحاسية .

- ورشة الإلكترونيك و المدارات المطبوعة.

---

[1]- هاجر بريطل ، المرجع نفسه ، ص 143 .

[2]- المادة 12 ، القرار الوزاري المشترك المتضمن التنظيم الداخلي لمركز تنمية الطاقات المتجددة ، المرجع نفسه ، ص 30 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3-وحدة تنمية الأجهزة الشمسية UDES :

أنشأت هذه الوحدة في 09 جانفي 1988 ببوسماعيل ولاية تيبازة وهي مكلفة بأداء مهمة تطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية منها ، خاصة التجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي والفلاحي، و تم إلحاقها بمركز تنمية الطاقات المتجددة [1].

كما تعنى هاته الوحدة بإنجاز أعمال التصميم و تحديد الأبعاد و الإستخدام الأمثل للتجهيزات بالطاقات المتجددة لإنتاج الحرارة و الكهرباء و التبريد و معالجة المياه و إنجاز كل الدراسات و الأبحاث لتطوير الطرائق التكنولجية وإنتاج الأجهزة و السلاسل : و تتكون هاته الوحدة من قسمين وورشتين [2] :

- قسم البحث في تجهيزات التبريد و معالجة المياه عن طريق الطاقات المتجددة .
- قسم البحث في أجهزة الطاقات المتجددة .
- ورشة الكهرباء و الإلكترونيك و الإلكتروميكانيك و الالية .
- ورشة الميكانيك .

---

[1]- القرار الرئاسي ، المؤرخ في 1988/12/28 ، المتضمن إلحاق وحدة تنمية الأجهزة الشمسية بمركز تنمية الطاقات المتجددة ، ج ر عدد 4 لسنة 1989 ، ص 101 .

[2]- المادة 13، القرار الوزاري المشترك المتضمن التنظيم الداخلي لمركز تنمية الطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص30 ، 31 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا – وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيومUDTS:

أنشأت هذه الوحدة في 1988/01/24 لدى المحافظة السامية للبحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ثم ألحقت بمركز تنمية التكنولوجيات المتطورة في ديسمبر من العام نفسه[1] ، تتمثل مهامها في تطوير تكنولوجيا السيليسيوم ، وإجراء أعمال البحث العلمي والإبداع التكنولوجي و التكوين لما بعد التدرج في مجال العلوم وتكنولوجيات المواد والأجهزة نصف الموصلة للتطبيقات في ميادين عدة (الكهروضوئية، الكشف، البصريات الإلكترونية، تخزين الطاقة)، كما تساهم هذه الوحدة بالتعاون مع عدة جامعات جزائرية في تطوير السيليسيوم [2] .

Wondershare PDFelement

[1]– القرار الرئاسي المؤرخ في 1988/12/28 ، المرجع نفسه ، ص 102 .

[2]– هاجر بريطل ، المرجع نفسه ، ص 142 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني– مؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري :

إن أعمال ترقية و تثمين قطاع الطاقات المتجددة ، لا تقتصر فقط على جوانب البحث و التكوين و التطوير ، فأهمية هاته الموارد تستدعي إستغلالها في أغراض الصناعة الطاقوية و تسويق منتجاتها .

أولا– محافظة الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية :

تعتبر محافظة الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية أحدث هيئة أنشئت لترقية قطاع الطاقات المتجددة ، وهي مؤسسة عمومية ذات طبيعة تجارية ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي[1] ، تضطلع بمهمتين أساسيتين الأولى تصميم و إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ، أما الثانية فهي أداة مساعدة في تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية و تقييمها .

ففي إطار إعداد الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية تكلف المحافظة بالتنسيق مع القطاعات المعنية في تحديد الإستراتيجيات القطاعية لكي تتماشى مع السياسة الوطنية من خلال الأخذ بالحسبان جميع المخططات الأخرى على المستوى الإقليمي و القطاعي ، كما تكلف المحافظة بإعداد الإطار التشريعي الذي ينظم قطاع الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ، لا سيما وضع تحفيزات و تحديد و إقتراح آليات تمويل مبتكرة لتطويره ، و القيام بدراسات لتثمينه ، و تصميم و إقتراح برامج الترقية و التطوير .

---

[1]– المادة 3، المرسوم التنفيذي 19–280 المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ، المؤرخ في 2019/10/20 ، ج ر عدد 65 لسنة 2019 ، ص 15 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ونظرا لسرعة تطور التكنولوجيا المرتبطة بالطاقات المتجددة ، تقوم المحافظة بمتابعة التطور التقني و الإقتصادي ، وجمع المعلومة العلمية و التقنية المرتبطة بنشاطاتها و معالجتها و إستغلالها و حفظها و تثمينها و نشرها ، و تنوير المؤسسات الحكومية حول المسائل المتصلة بنشاطاتها .

كما تقوم المحافظة بتحديد القدرات الطاقوية المتجددة المتوفرة في مختلف مناطق الوطن و تقييم مدى قابليتها للإستغلال إقتصاديا و إخضاعها للتقييم [1].

أما في مجال تنفيذ السياسة الوطنية للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ، فإن المحافظة تقوم بصفة دورية بتقييم و إقتراح أية تدابير من شأنها تحسين الإستراتيجية الوطنية بناءا على التطورات التقنية و الإقتصادية التي قد تطرأ في هذا المجال .

كما تعمل المحافظة على ضمان اليقظة التكنولوجية في مجال الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية من خلال إنجاز مشاريع نموذجية ذات طابع محاكاتي و توضيحي و تحفيزي ، كما تضمن تكوينا متخصصا لغرض تحسين المستوى و ترقية في مجالات إختصاصها لا سيما القيام بنشاطات التحسيس و الإتصال لتوضيح المزايا التقنية و الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية لإستخدام هاته الطاقة ، و مرافقة إنشاء مخابر للمطابقة و مراقبة نوعية الأجهزة و التجهيزات المقتصدة للطاقة و المنتجة لها من مصادر متجددة وإقتراح و نشر معايير التصنيف لها ته الأجهزة كما تعمل المحافظة على تنفيذ إلتزامات الجزائرتجاه الإتفاقيات و الإتفاقات الدولية في مجالات مكافحة آثار التغير المناخي و أهداف التنمية المستدامة و كذا متابعتها و تقييمها [2] .

---

[1]– المادة 6 ، المرسوم التنفيذي 19–280 ، السابق ذكره ، ص 15 .

[2]– المادة 7 ، المرسوم التنفيذي 19–280 ، السابق ذكره ، ص 15 ، 16 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا – المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نقاءا :

أنشأ المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج أكثر نقاءا سنة 2002 ، و هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ، موضوعة تحت وصاية وزير البيئة و الطاقات المتجددة [1]، يعمل في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال حماية البيئة و الطاقات المتجددة ، لاسيما تخفيف اشكال التلوث و الضرار الصناعية في مصدرها .

كما يكلف المركز بترقية مفهوم تكنولوجيات الإنتاج الأكثر نقاءا و غقتصاد الموارد و الطاقة المتجددة و التوعية به و تعميمه ، و يضمن المركز تنفيذ برامج العمل النابعة من الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة و ترقيتها و تثمينها و ساعدة مشاريع الإستثمار في تكنولوجيات الإنتاج الأكثر نقاءا و مساندتها لا سيما في مجال الطاقات المتجددة ، و تطوير التعاون الدولي و تشجيع التحول نحو إستخدام تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاءا ، من خلال تزويد الصناعات بكل المعلومات المتصلة بصلاحياته من أجل تحسين طرق الإنتاج ، و تقديم شهادات مرتبطة بذلك و التحول نحو إقتصاد الموارد و الطاقات المتجددة [2].

---

[1]– المادة2 ، المرسوم التنفيذي 02–262 ، المتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاءا ، المعدل و المتمم ، المؤرخ في 2002/08/17 ، ج ر عدد 56 لسنة 2002 ، ص 7 .

[2]– المادة 5 ،المرسوم التنفيذي 02–262 ، المرجع نفسه ، ص 7 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا – مركز البحث والتطوير في الكهرباء والغاز CREDEG :

وهي شركة فرعية لمجمع سونلغاز تتمثل مهامها الأساسية في البحث التطبيقي، التطوير الكنولوجي ومعاينة التجهيزات الصناعية وتحليل سلوك الأجهزة والمواد التي هي في طور الإستغلال والتصنيع في ميدان المهن القاعدية للمجمع ، أي إنتاج نقل وتوزيع الكهرباء عبر الشبكة ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة ، من بين صلاحياتها مايلي :

– الإرشاد والمساعدة في الميدان الصناعي .

– المصادقة على الأجهزة الكهربائية والغازية ذات الاستخدام العمومي .

– إختبار المعدات والتجهيزات الكهربائية والغازية .

– علم القياس Métrologie.

– إعتماد Accréditation.

– إدخال التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في كل من الدراسات والاختبارات والبحث التطبيقي.

– تطوير وترويج استخدام الطاقات المتجددة .

– الموافقة واعتماد التجهيزات واللواحق الكهربائية الغازية .

– تسيير المرجعيات التقنية والتكنولوجية ومتابعتها ونشرها(المعايير، الدلائل التقنية، النشرات) .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رابعا– الوكالة الوطنية لترقية وترشيد إستخدام الطاقة APRUE :

أنشأت الوكالة سنة 1985[1] ، وكانت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت وصاية وزير الطاقة ، إلى غاية سنة1987 عدلت طبيعة الوكالة فأصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري[2] ، تتمثل مهمتها الرئيسية في تنفيذ السياسة الوطنية للحفاظ على الطاقة و تعزيز كفاءة استخدامها، تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة(**PNME**) ، و مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها مع مختلف القطاعات (الصناعة، البناء، النقل، ...)، ونشر الوعي في مجال إدارة الطاقة .

خامسا – الشركة الجزائرية للطاقات الجديدةNEAL:

تختصر تسمية الشركة الجزائرية للطاقات الجديدة في NEAL التي تقابلها باللغة الإنجليزية NEW ENERGY ALGERIA ، أنشأت عام 2002 عن طريق شراكة بين أكبر شركات الطاقة في الجزائر ، SONATRACH و SONALGAZ إضافة إلى شركةSIM المتخصصة في صناعة المواد الغذائية .

---

[1]– المرسوم رقم 85–235 ، المتضمن إنشاء وكالة لتطوير الطاقة و ترشيدها ، المؤرخ في : 1985/08/25 ، ج ر عدد 36 لسنة1985 ، ص 1298 .

[2]– المادة 1 ، المرسوم رقم 87–08 ، المتضمن تعديل الطبيعة القانونية لوكالة تطوير الطاقة و ترشيد إستعمالها ، المؤرخ في 1987/01/06 ، ج ر عدد 2 لسنة 1987 ، ص 53 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث – مؤسسات التمويل .

يعد التمويل ركيزة أساسية لأي مشروع ، فهو يلعب دورا مهما في تطور القوى الإنتاجية ، و نظرا لكون قطاع الطاقات المتجددة يعاني عموما إشكالية في توفير التمويل المناسب لكل الفرص الاستثمارية على مستوى دول العالم، و من أجل معالجة هذه الفجوة التمويلية أجمع العديد من الباحثين على ضرورة حث القطاع الخاص للاستثمار في الطاقات المتجددة [1].

في الجزائر وضع المشرع الجزائري مجموعة من الآليات لتمويل هذا القطاع نستعرض منها الآتي :

أولا – صندوق التحكم في الطاقة .

تم تأسيس الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة ، بموجب أحكام قانون التحكم في الطاقة ، لغرض تمويل البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة[2].

و يرتكز تمويل الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة على الرسوم المتفاوتة لمستويات الإستهلاك للطاقة على المستوى الوطني ، و التي تحدد عن طريق قانون المالية ، و على أساس إحتياجات التمويل للبرنامج السنوي للتحكم في الطاقة ، كما تعد إعانات الدولة موردا هاما للصندوق الذي يعتمد كذلك على ناتج الغرامات و الرسوم على الأجهزة المفرطة في إستهلاك الطاقة سواءا التي تستعمل الكهرباء أو الغاز أو المواد البترولية بحيث يفوق إستهلاكها المقاييس النوعية لإستهلاك الطاقة[3] ، المحددة بواسطة نظام التدقيق الطاقوي .

---

[1]– هاجر بريطل ، المرجع السابق ، ص 152 .

[2]– المادة 29 ، القانون 99–09 ، المتعلق بالتحكم في الطاقة ، السابق ذكره ، ص 4 .

[3]– المادة 30 ، القانون 99–09 ، السابق ذكره ، ص 8 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا– الصندوق الوطني للطاقات المتجددة و المشتركة :

انشأ الصندوق بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2010 ، يعتمد في إيرادته على الإتاوة البترولية التي يتم تخصيص 1% منها إلى جانب جميع مساهمات الدولة الأخرى ، يساهم الصندوق في تمويل الأعمال و المشاريع المسجلة في إطار تنمية الطاقات المتجددة و المشتركة [1]، ويعتبر وزير الطاقة آمرا بالصرف للصندوق [2].

ثالثا– دعم البنك الدولي :

يعتبر دعم البنك الدولي من المساهمات المالية في إطار التعاون الدولي و التي تتكون منها ميزانية المحافظة السامية للطاقات المتجددة[3] ، حيث أعلن البنك الدولي في أكتوبر سنة 2009 أنه سيقوم بتمويل 13 محطة توليد الطاقة الحرارية الشمسية عبر صندوق التكنولوجيات النظيفة (CTF) في دول من منطقة شمال إفريقيا (مصر، الجزائر، تونس، المغرب) بالإضافة للأردن بإستثمارات تقدر بـ 5.5 مليار دولار. ومن المتوقع أن تؤدي تلك الخطط إلى إنتاج ما يقارب من MW900، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 300% في إنتاج الطاقة العالمي من الطاقة الشمسية المركزة (CSP) [4].

يفضل القائمون على صندوق التكنولوجيات النظيفة (CTF) مشاركة العديد من الدول ليس فقط بسبب طبيعته متعددة الأطراف، لكن لأنه يستند على ثلاث عناصر أساسية مهمة :

---

[1]– المادة 40 ، القانون 11–11 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، المؤرخ في 2011/07/20 ، ج ر عدد 40 لسنة 2011 ، ص 4 .

[2]– المادة 63 ، القانون 09–09 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2010 ، المؤرخ في 2009/12/30 ، ج ر 78عدد لسنة 2010 ، ص 22 .

[3]– المادة 26 ، المرسوم التنفيذي 19–280 ، المرجع السابق ، ص 26 .

[4]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 207.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

في المقام الأول يرون أنه إلا في حالة تطوير ونشر العديد من محطات الطاقة الشمسية المركزة في كامل منطقة شمال إفريقيا، سيكون للمشروع نتائج واعدة.

ثانيا أن الإستفادة من فرض إستغلال إقتصاديات الحجم في عمليات الإنشاء والإنتاج والصيانة ستكون متوفرة فقط من خلال إعتماد المقاربة الحالية للمشروع.

ثالثا، أن الدافع الأهم للتقدم في إنجاز المشروع وتنمية وترقية شبكات الربط العابرة للحدود بين الإتحاد الأوروبي والدول المجاورة له يتمثل في وجود مناخ أعمال وفرص عمل مربح لشركات الطاقة للطرفين.

إن التعاون بين صندوق التكنولوجيات النظيفة CTF وغيره من المبادرات هو جيد، كما أن القدرة المتراكمة لـ 3 مشاريع المقرر إنجازها في الجزائر ستنتج طاقة إجمالية تقدر بت 230 MW، وهو ما من شأنه أن يتلاءم بشكل جيد مع المخطط الوطني للطاقة المتجددة الذي يركز على تنمية تكنولوجيا محطات الطاقة الشمسية المركزة كما سيتم توضيحه لاحقاً [1].

مصادر تمويل أخرى :

تستفيد أعمال ترقية البحث و التنمية و إستعمال الطاقات المتجددة بصفة مكملة عن الطاقات التقليدية أو بديلا عنها من التحفيزات التي تحدد طبيعتها و قيمتها ، بموجب قانون المالية[2] .

---

[1]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 208 .

[2]– المادة 15 ، القانون 04–09 ، المرجع السابق ، ص 12 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الثاني : برامج ترقية قطاع الطاقات المتجددة .

في إطار تحقيق إدارة أكثر إستدامة لقطاع الطاقة ، إعتمدت الجزائر سياسات وبرامج طاقوية تستهدف كافة القطاعات الإقتصادية ، تتمحور حول ترشيد إستعمال الطاقة و النمو و الطاقة المتجددة والمساهمة في الاستهلاك الوطني ، سعيا منها للحفاظ على المدخرات الوطنية من المحروقات ، وتلبية متطلبات الإستهلاك الداخلي من الموارد الطاقوية ، دون إهمال حق الأجيال القادمة في هذه الموارد و تحقيق أمن الطاقة ، دون إهمال للبيئة من خلال إيجاد حلول شاملة ودائمة للتحديات البيئية .

وتبعا لمثل هذا التوجه تبنت الجزائر حزمة متكاملة من السياسات والبرامج على المستوى المحلي أو الإقليمي ، لضمان تحقيق الهدف المنشود[1] ، كما مهدت لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ، وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد لا تنضب مثل الموارد الشمسية وإستعمالها لتنويع مصادر الطاقة وهذا لإعداد جزائر الغد، و الدخول في عصر الطاقة الجديد المستدام[2].

---

[1]– سعيدة سنوسي ، أحمد جابة ، المرجع السابق ، ص 266 .

[2]– البرنامج الوطني للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ،مقال منشور بدون مؤلف ، مجلة الطاقات المتجددة ، مركز تطوير الطاقات المتجددة ، بوزريعة ، الجزائر ، العدد الأول ، 2012 ، ص 21 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول – البرامج على المستوى الوطني :

الإمكانيات الوطنية من الطاقات المتجددة هامة جداً ولاسيما بالطاقة الشمسية، لذا تعتبر الجزائر هذه الطاقة بمثابة فرصة ومحرك للتطور الإقتصادي والإجتماعي ، وهذا من خلال إقامة صناعات خلاقة للثروة ومناصب الشغل ، مقارنة بإمكانياتها من طاقات الرياح والكتلة الحية والحرارة الجوفية والكهرباء المائية ، المتواجدين بدرجة أقل أهمية ، وهذا لا يمنع من إطلاق عدة مشاريع لإنجاز مزارع لطاقة الرياح وإنشاء مشاريع تجريبية في الكتلة الحية والحرارة الجوفية[1] ، لذلك وضع المشرع الجزائري مجموعة من البرامج و السياسات على المستوى المحلي ، تهدف في مجملها إلى ترقية و تثمين قطاع الطاقات المتجددة ، و إستغلاله في تحقيق أهداف التنموية المسطرة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة .

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم البرامج و المشاريع على المستوى الوطني .

[1]– البرنامج الوطني للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ، المرجع نفسه ، ص 21 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول – البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة .

يعتبر البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة برنامجا خماسيا ، يندرج ضمن المخطط التوجيهي للطاقة ، الخاص بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة مع آفاق 2020 [1] ، حيث تعتزم الجزائر على أن تسلك نهج الطاقات المتجددة قصد إيجاد حلول شاملة ودائمة للتحديات البيئية والمشاكل للحفاظ على الموارد الطاقوية ذات الأصول الأحفورية.

إن هذا الخيار الإستراتيجي تحفزه الإمكانيات الهامة للطاقة الشمسية، وتشكل هذه الأخيرة المحور الأساسي للبرنامج ، المسخر للطاقة الشمسية الحرارية والكهروضوئية كحصة معتبرة، حيث تهدف إلى أن يبلغ إنتاج الطاقة الشمسية من الآن وإلى غاية سنة 2030 أكثر من 37% من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء.

Wondershare PDFelement

[1]– المادة 9 ، القانون 04-09 ، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، السابق ذكره ، ص 9 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – محور البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة :

تصبو الجزائر إلى أن تكون فاعلاً أساسياً في إنتاج الكهرباء إنطلاق من طاقة شمسية كهروضوئية وحرارية واللتين سوف تكونان محرك لتطوير إقتصادي مستدام من شأنه التحفيز على نموذج جديد للنمو، فالطاقات المتجددة تتواجد في صميم السياسة الطاقوية و الإقتصادية الجزائرية من الآن وإلى غاية سنة 2030، حيث سيكون حوالي 40% من إنتاج الكهرباء موجه للإستهلاك الوطني من أصول متجددة.

كما يتمحور البرنامج على إنجاز ستين (60) محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلطة، في غضون سنة 2020 ، و تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22.000 ميغاواط وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2030، منها 12 ألف ميغاواط موجه لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10 آلاف ميغاواط للتصدير، الذي يبقى مشروطا بوجود طلب شراء مضمون على المدى الطويل .

ويسمح كذلك برنامج الطاقات المتجددة في إحتياجات الكهرباء بالسوق الوطني إلى خلق عدة آلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة [1].

---

[1]- عبد القادر بلخضر ، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة و علاقته بالتنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013 ، ص 326 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا – مراحل تنفيذ البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة :

يكون إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على ثلاث مراحل :

–المرحلة الأولى : ما بين 2011 و 2013، و تخصص لإنجاز المشاريع الريادية النموذجية لإختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة [1].

–المرحلة الثانية : ما بين 2014 و 2015، سوف تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج.

–المرحلة الأخيرة : ما بين 2016 و 2020، و سوف تكون خاصة بالنشر على المستوى الواسع.

هذه المراحل تجسد إستراتيجية الجزائر التي تهدف إلى تطوير جدي لصناعة حقيقية للطاقة لشمسية مرفقة ببرنامج تكويني وتجميع للمعارف والتي تسمح بإستغلال المهارات المحلية الجزائرية وترسيخ النجاعة الفعلية، لاسيما في مجال الهندسة وإدارة المشاريع.

أما بخصوص قدرات الإنتاج المتوقعة وفق كل مرحلة فهي كالأتي :

–من الآن وإلى غاية سنة 2013، يتوقع تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 110 ميغاواط.

–في أفق 2015، يتم تأسيس قدرة إجمالية تقارب 650 ميغاواط.

–من الآن وإلى غاية سنة 2020، ينتظر تأسيس قدرة إجمالية بحولي 2.600 ميغاواط للسوق الوطني وإحتمال تصدير ما يقارب من 2.000 ميغاواط.

–من الآن وإلى غاية سنة 2030 من المرتقب تأسيس قدرة بحوالي 12.000 ميغاواط للسوق الوطني من المحتمل تصدير ما يقرب من 10.000 ميغاواط.

---

[1] – البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية 2011–2030 ، مقال منشور، مجلة الطاقة المتجددة، العدد رقم 01، مارس 2011، ص 4 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا– أهداف البرنامج الوطني من الإنتاج حسب مصدر الطاقة المتجددة :

حالياً، الجزائر مكتفية تقريباً من حيث الإحتياجات الطاقوية وهذا عن طريق المحروقات، خصوصاً منها الغاز الطبيعي، الذي يعتبر الطاقة الأكثر توفراً ، ولهذا لا يتم الإستعانة بأشكال الطاقات الأخرى إلا عندما يكون الغاز غير متوفر على المدى الطويل .

إن مواصلة العمل بالنموذج الوطني لإستهلاك الطاقة الحالي ، سوف يحدث مشاكل في التوازن بين العرض والطلب لهذا المصدر من الطاقة ، لأن مستويات إحتياجات السوق الوطني من الغاز الطبيعي بـ 45 مليار م3 لسنة 2020 و 55 مليار م3 لسنة 2030 ، تضاف إليها هذه الإحتياجات الأحجام المخصصة للتصدير التي تساهم مداخليها في تمويل الإقتصاد الوطني.

وفي نفس السياق، سيقدر إنتاج الكهرباء ما بين 75 و 80 تيرا واط ساعي في سنة 2020 وما بين 130 و 150 تيرا واط ساعي في سنة 2030. وفي هذا الإتجاه يشكل الإدماج الكبير للطاقة المتجددة في المزج الطاقوي، رهاناً أساسياً قصد الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية والتنويع في فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة.

كل هذه الإعتبارات تبرر إبتداء من اليوم، ضرورة إدماج الطاقات المتجددة ضمن إستراتيجية العرض الطاقوي على المدى الطويل، مع منح دور هام للإقتصاد في الطاقة والفعالية الطاقوية.

ملخص هذا البرنامج يكون حسب كل نوع من فروع الإنتاج ومتمثل كالتالي [1]:

[1]–البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص 4 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1-الطاقة الشمسية الكهروضوئية

يقصد بالطاقة الشمسية الكهروضوئية، الطاقة المسترجعة والمحولة مباشرة إلى كهرباء إنطلاقاً من ضوء الشمس عن طريق الألواح الكهروضوئية، وهي ناتجة عن التحويل المباشر في نصف ناقل للفوتون إلى إلكترون. وبالإضافة إلى مزايا التكلفة المنخفضة لصيانة الأنظمة الكهروضوئية، فإن هذه الطاقة تلبي بشكل جيد إحتياجات المناطق المعزولة التي يكون وصلها بالشبكة الكهربائية مكلفاً جداً.

تعتبر الطاقة الشمسية الكهروضوئية مصدر طاقة غير ملوثة، ونظراً إلى مقاسات مكوناتها فهي تتلاءم لإستعمال مبتكر وفني في الهندسة المعمارية.

تستند الإستراتيجية الطاقوية للجزائر على التسريع في تطوير الطاقة الشمسية، فالحكومة تخطط إلى إطلاق عدة مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاواط/ ذروة من الآن و إلى غاية سنة 2020، وكذا إنجاز مشاريع أخرى ذات قدرة 200 ميغاواط/ذروة في الفترة الممتدة بين 2021 و 2030[1] .

[1]- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص 4 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2-الطاقة الشمسية الحرارية

الطاقة الشمسية الحرارية ، تتمثل في تحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية، ويمكن إستعمال هذا التحول بصفة مباشرة (لتدفئة بناية مثلاً) ، أو بصفة غير مباشرة (مثل إنتاج بخار الماء لتدوير المولدات التوربينية وبالتالي الحصول على الطاقة الكهروبائية) ، وبإستعمال الحرارة التي تنقل عن طريق الأشعة بدلاً من الأشعة نفسها، فإن هذه الطرق لتحويل الطاقة تتميز عن أشكال الطاقة الشمسية الأخرى مثلاً الخلايا الكهروضوئية.

ويتم تركيز الطاقة الإشعاعية المباشرة للشمس بواسطة مجمع فوق محول للحرارة حيث تنتقل إلى السائل، بتبخيره مباشرة أو بنقل الحرارة إلى مولد بخار، ولجميع الأجهزة عدد مشترك من الأجزاء : مجمع يركز الحرارة، سائلاً أو غازاً ناقل للحرارة ينقلها إلى غاية نقطة الإستخراج مبخرة، مكثفة، تربينه ومولد كهربائي.

يمكن للطاقة الشمسية الحرارية، التي تعرف بتسمية الطاقة الحرارية المركزة، تلبية الطلب فيما يخص الكهرباء ليلاً ونهاراً كونها مجهزة بوسائل تخزين حرارية أو مهجنة مع طاقات أخرى مثل الغاز[1].

وتعتزم الجزائر تثمين إمكانيتها من الطاقة الشمسية، التي تعتبر من بين الأهم في العالم، بالشروع في إنجاز مشاريع هامة في الطاقة الشمسية الحرارية. سوف يتم الشروع في إنجاز مشروعيين نموذجيين لمحطتين حراريتين ذوات تركيز مع التخزين بقدرة إجمالية قدرها حوالي 150 ميغاواط لكل واحدة في الفترة الممتدة ما بين 2011 و 2013 هذان المشروعان يضافان إلى المحطة

---

[1]- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص 4 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المختلطة بحاسي الرمل ذات القدرة الفترة الإنتاجية بت 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط من الطاقة الشمسية .

في المرحلة الممتدة ما بين 2016 و 2020، سيتم إنشاء وتشغيل أربع محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1.200 ميغاواط، ويتوقع في برنامج الفترة الممتدة ما بين 2021 و 2030 إنشاء قدرة تبلغ حوالي 500 ميغاواط في السنة وهذا إلى غاية سنة 2023 ثم 600 ميغاواط في السنة إلى غاية سنة 2030[1].

3- طاقة الرياح :

تعريفا، طاقة الرياح هي الطاقة التي تنتجها الرياح، فهي نتاج عن عمل مولدات الهواء والآلات الكهربائية التي تحركها الرياح لإنتاج الكهرباء.

تسمح المروحة التي تدور بفعل قوة الرياح بإنتاج الطاقة الميكانيكية أو الكهربائية في أي مكان تهب فيه الرياح بشكل كاف، تقوم طاقة الرياح بتدوير شفرات مروحة الدوار والذي يكون مرتبط بمولدة تحول الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية.

تتعلق أساس كمية الطاقة المنتجة بواسطة المروحة الهوائية بسرعة الرياح وكذلك بالمساحة التي تمسحها شفرات المروحة و كثافة الهواء.

يرتقب برنامج الطاقات المتجددة في المرحلة الأولى الممتدة ما بين 2011 و 2013، تأسيس أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ ب 10 ميغاواط بأدرار، وإنجاز بين فترة 2014 و 2015 مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحدة منهما ب 20 ميغاواط.

---

[1]- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص 5 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وسوف يشرع في إجراء دراسات لتحديد المواقع الملائمة لإنجاز مشاريع أخرى في الفترة الممتدة ما بين 2016 و 2030 بقدرة تبلغ حوالي 1.700 ميغاواط.

وبالرغم من القدرات الضعيفة، فإن البرنامج لا يستثني طاقة الرياح التي تشكل المحور الثاني للتطور والتي يجب أن تقارب حصتها 3%من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء في سنة 2030. تنوي الجزائر تأسيس بعض الوحدات التجريبية الصغيرة بهدف إختبار مختلف التكنولوجيات في ميادين طاقات الكتلة الحية، الحرارة الجوفية وتحلية المياه المالحة عن طريق مختلف فروع الطاقات المتجددة [1].

ثالثا- إستراتيجية الطاقة للفترة مابين 2011-2030 :

لمواجهة الطلب الداخلي على الطاقة الذي من المتوقع أن يشهد نموا يتراوح ما بين 8 و% 10 سنويا، نتيجة التغيرات الحاصلة على نمط الإستهلاك الداخلي، كالطلب المتزايد للقطاع الصناعي و البرامج المخصصة لإستكمال برامج دعم الإنعاش الإقتصادي، ودعم النمو، و البرامج المستقبلية الأخرى، إلى جانب إلتزامات الدولة إتجاه زبائنها التقليديين والمحتملين، بفضل شراكة أجنبية فاعلة ومفيدة لجميع الأطراف، تضمن الإنتقال الحقيقي التدريجي للتكنولوجيا الحديثة ، في مجال التصنيع والطاقات المتجددة ، وليست تلك الشراكة القائمة في السابق بين بائع ومشتري ، وإنطلاقا من ذلك كله تبنت الجزائر إستراتيجية طاقوية تمتد إلى غاية 2030 ، وتم إدراج إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة ضمن هذه الإستراتيجية ، بمعدلات إدماج وطنية عالية تصل إلى % 20 على الأقل، وخصص لها مبلغ 60 مليار دولار ، بهدف إنتاج 12000 ميغاواط ، ومضاعفة الطاقة على الشبكة إلى 22000 ميغاواط، بمعدل إستثمارات سنوية تصل 3 ملايير دولار، ستتحملها شركة

---

[1]- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص 5 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

سونلغاز لوحدها من مواردها الذاتية، وسيتم اللجوء إلى السوق المالية والقروض الحكومية لتغطية أي عجز في التمويل، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير 10.000 ميغاواط من 22000 ميغاواط تم برمجتها خلال العقدين المقبلين،في حين توجه 12000 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء، وما يميز هذه الإستراتيجية هي المزاوجة بين المصادر التقليدية والطاقات المتجددة . الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومختلف المصادر النظيفة التي ستمثل % 40 من مصادر الطاقة في الجزائر بحلول عام 2030 .

حيث ستشرع الشركة من خلال وحدتها رويبة إضاءة، في تصنيع التجهيزات والمكونات اللازمة لإنتاج 100ميغاواط سنوياً بداية من 2014 ، على أن لا تقل نسبة الإدماج الوطني 80 % وفق أحدث التكنولوجيات، وستنجز سوناطراك مصنع" سيليكون "الموجه لصناعة اللوحات الشمسية ابتداءا من سنة 2013 ، بقيمة تصل إلى 250 مليون أورو،وقد سمحت الحكومة لمجمع سونلغاز بالخروج من هيمنة المجمعات العالمية المحتكرة لصناعة التوربينات الغازية رغم صعوبة الموقف، أو اللجوء إلى تصنيع توربينات الغاز، الخاصة ببناء محطات جديدة للطاقة الكهربائية محلياً مع ضرورة العمل على تحقيق معدلات إدماج محلية مرتفعة، وقد قام المجمع فعلا بالإعلان عن مناقصة دولية لإبداء الاهتمام بتصنيع التوربينات العاملة بالغاز والأجزاء الخاصة بها وقطع الغيار بالشراكة مع المجمع [1].

[1]– عبد القادر بلخضر ، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة و علاقته بالتنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2012–2013 ، ص 329 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني – البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة :

يشكل البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة ، برنامج إستشراف طاقوي في أفق 20 سنة يهدف إلى تحقيق الإقتصاد في إستهلاك الطاقة ، و ضمان الإستبدال الطاقوي و تطوير الطاقات المتجددة إطارا لتقييم القدرات الطاقوية للبلاد ، و تحديد أهداف التحكم في الطاقة من خلال إعداد حصيلة الإنتاج و الإستهلاك ومؤشرات الطلب على الطاقة و الوضعيات البيئية المتصلة بالمنظومة الطاقوية [1].

ويشمل برنامج التحكم في الطاقة مجمل المشاريع و الإجراءات و التدابير في المجالات الآتية [2]:

- إقتصاد الطاقة .
- الإستبدال مابين الطاقات .
- ترقية الطاقات المتجددة .
- إعداد معايير الفعالية الطاقوية .
- التقليص من آثار الطاقة على البيئة .
- التحسيس و التربية و الإعلام و التكوين في مجال الفعالية الطاقوية .
- البحث في مجال الفعالية الطاقوية .

---

[1]– المواد من2 إلى 4 ، المرسوم التنفيذي 04–149 ، المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة ، المؤرخ في 2004/05/19 ، ج ر عدد 32 لسنة 2004 ، ص 4 .

[2]– المادة 26 ، القانون 99–09 المتعلق بالتحكم في الطاقة ، السابق ذكره، ص 7 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث –برنامج الفعالية الطاقوية:

في هذا البرنامج تم إدراج خمسة أنشطة، تتمحور حول الجوانب إقتصاد الطاقة في البناء والأشغال العمومية ،و الإقتصاد في الإنارة ، الهادف إلى إنارة ناجعة وبأقل سعر،و تعميم إستخدام الوقود النظيف، إلى جانب النجاعة الطاقوية في الصناعة ، والاقتصاد المنزلي الذي يرمي إلى توفير الطاقة للتجهيزات المنزلية ، وكذا البرنامج الموجه" للجماعات المحلية."

ويعد إقتصاد الوقود في الصناعة والبيوت أساسا من أهم أولويات هذا البرنامج، الذي يستهدف أيضا الإنارة والتبريد والماء الساخن الصحي والضخ والسقي، ويحدد هذا البرنامج الذي تم إعداده حسب توجيهات سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ودراسات إستشرافية للإستهلاكات الطاقوية، والتوجيهات والأهداف والوسائل المسخرة في السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة، ويكون ذلك من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الفعالية الطاقوية والتحكم في الطاقة وترشيدها، فالجزائر تسعى إلى إعتماد تكنولوجيا النظم الكمية في إدارة، ومراقبة وقياس الغاز والكهرباء، وإدخال الزبائن في إدارة الشبكة ، إلى جانب الخبرات الموجودة والمتعلقة بالرقابة عن بعد في تسيير شبكات التوزيع .

إن الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة إستخدام الطاقة، وكذا مؤسسة توزيع الكهرباء للجزائر تقدمت ببرامج هادفة لتحقيق الفعالية الطاقوية، من خلال الإستثمار في النظم الذكية لإدارة الشبكات بتكنولوجيا الطاقة الذكية، بالاستفادة من الخبرة السويدية في مجال الفعالية الطاقوية وانشاء المدن الجديدة، من أجل تحقيق تنمية مستدامة بالبلاد ، و يشمل البرنامج العمليات الآتية[1] :

---

[1]– عبد القادر بلخضر ، المرجع السابق ، ص 327 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – العزل الحراري للمباني:

يعتبر قطاع البنايات في الجزائر من القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة ويبلغ أكثر من 42 بالمئة من الاستهلاك النهائي، وتسمح أعمال التحكم في الطاقة المقترحة لهذا القطاع ولاسيما بإدخال العزل الحراري في المباني، بتقليص استهلاك الطاقة المرتبطة بتدفئة وتكييف السكن بحوالي 40 بالمئة.

ثانيا–تطوير سخان الماء الشمسي:

إدخال سخان الماء الشمسي في الجزائر ما يزال في الطور الأول، ولكن القدرات في هذا الميدان جد معتبرة، وفي هذا الإتجاه يرتقب تطوير سخان الماء الشمسي كبديل تدريجي لسخان الماء التقليدي .إن اقتناء سخان الماء الشمسي سيدعم من طرف الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.

ثالثا–تعميم استعمال المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض للطاقة : تهدف استراتيجية العمل في الحظر التدريجي لتسويق المصابيح ذات التوهج المصابيح الكلاسيكية المستعملة عادة في البيوت وهذا في أفاق سنة . 2020 – – و بالموازاة مع ذلك فإنه من المزمع تسويق بضعة ملايين من المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض، من جهة أخرى فإن الإنتاج المحلي للمصابيح ذات الإستهلاك الضعيف سوف يحظى بتشجيع ولاسيما من خلال خلق شراكة بين المنتجين المحليين والأجانب[1].

[1]–البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص 5 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رابعا– إستعمال النجاعة الطاقوية في الإنارة العمومية.

تعتبر الإنارة العمومية من ضمن المراكز الأكثر استهلاكا للطاقة لدى أملاك الجماعات المحلية، وغالبا ما يكون مسؤولو هذه الجماعات على غير دراية بإمكانيات تحسين أو تخفيض الإستهلاك الطاقوي لهذا المركز، ويتمثل برنامج التحكم في الطاقة الموجه للجماعات المحلية في تعويض كل المصابيح من النوع الزئبقي بمصابيح الصوديوم الإقتصادية.

خامسا– ترقية الفعالية الطاقوية في القطاع الصناعي:

يمثل الإستهلاك الطاقوي في القطاع الصناعي حوالي الربع من مجمل الإستهلاك النهائي الوطني للطاقة، ومن أجل أكثر فعالية فإنه يرتقب، التمويل المشترك للتدقيق الطاقوي ودراسات الجدوى التي تسمح للمؤسسات بالتعريف الدقيق للحلول التقنية والاقتصادية الأكثر ملاءمة لتقليص استهلاكها الطاقوي ، التمويل المشترك للتكاليف الإضافية المرتبطة بإدخال الفعالية الطاقوية للمشاريع القابلة للاستمرار تقنيا واقتصاديا.

سادسا– ترقية غاز البترول المميع/وقود.

تمت في بداية التسعينيات إجراء دراسة تحويل العربات السياحية التي تسير بالوقود إلى الغاز الطبيعي، ولقد تم إنجاز المنشآت من طرف سونلغاز لتوزيع هذا الوقود من أجل حظيرة تجريبية يرتقب في آفاق 2020 أن تصل حصة سوق غاز البترول المميع كوقود إلى نسبة 20 بالمئة في حظيرة السيارات ، حيث ينتظر من هذا البرنامج منح مساعدات مالية مباشرة للمستفيدين الراغبين في تحويل نمط استهلاك سياراتهم إلى غاز البترول المميع/وقود[1].

---

[1]- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص 5 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

سابعا– إدخال التقنيات الأساسية لتكييف الهواء بالطاقة الشمسية.

إن استعمال الطاقة الشمسية للتكييف هو تطبيق يستوجب ترقيته خاصة في جنوب البلاد، لاسيما وأن الاحتياجات إلى التبريد تتزامن في معظم الأوقات مع توفر الإشعاع الشمسي، ومن جهة أخرى يمكن لحقل اللواقط الشمسية أن يفيد في إنتاج الماء الساخن الصحي وتدفئة البنايات خلال فصل البرودة، وبهذا يكون المردود الإجمالي للمنشأة مهم جدا[1].

Wondershare PDFelement

[1]- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، المرجع السابق ، ص 5 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الرابع – نظام التدقيق الطاقوي .

يعد نظام التدقيق الطاقوي الذي تشرف عليه وكالة تطوير الطاقة و ترشيد إستعمالها ، نظاما يهتم بدراسة ومراقبة الأداءات الطاقوية لمعدات و تجهيزات المنشآت الصناعية و منشآت النقل و الخدمات ، العقارية منها و المنقولة ، قصد رفع مستوى إشتغالها إلى أقصى درجة ، من خلال قياس الأداءات الطاقوية للمنشآت و تجهيزاتها و تحليل مدى تطور عمليات إستهلاك الطاقة لهاته المنشآت و إعداد حصائل بذلك ، لتقييم مدى فعاليتها الطاقوية إستنادا إلى مقاييس الإستهلاك ، لإتخاذ قرار بشأن إمكانية الإقتصاد في الإستهلاك للطاقة أو الإستبدال مابين الطاقات و إختيار الطاقة المناسبة لتشغيل كل منشأة على صعيد الفعالية الطاقوية و البيئة [1].

و قد أنشأ هذا النظام طبقا لأحكام قانون التحكم في الطاقة[2] ، لغرض مراقبة مستوى الأداء الطاقوي للمنشآت عقارية أو منقولة و الأنظمة التقنية بعد فحصها ، و تحديد أسباب الإستهلاك المفرط للطاقة و إقتراح برنامج إجراءات التصحيح[3] .

و تجرى فحوصات التدقيق الطاقوي من طرف مكاتب دراسات و خبراء معتمدين لدى وزارة الطاقة بعد إستشارة الوزارة المكلفة بالبيئة و دراسة ملفاتهم من طرف وكالة تطوير الطاقة و ترشيد إستعمالها [4].

---

[1]– المواد من 2 إلى 4 ، المرسوم التنفيذي 05–495 ، المتعلق بالتدقيق الطاقوي للمنشآت الأكثر إستهلاكا للطاقة ، المؤرخ في 2005/12/26 ، ج ر عدد 84 لسنة 2005 ، ص 87 .

[2]– المادة 20، القانون 99–09 ، السابق ذكره ، ص 7 .

[3]– المادة 21 ، القانون99–09 ، السابق ذكره ، ص 7 .

[4]– المادة 7 ، المرسوم التنفيذي 05–495 ، السابق ذكره ، ص 18.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تخضع كافة المنشآت العقارية منها و المنقولة إلى فحص التدقيق الطاقوي خلال سنة واحدة كل خمس سنوات أو بناءا على تصريح صاحب المنشأة بالنسبة للمنشآت الجديدة [1]، و تخضع لإلزامية التدقيق الطاقوي جميع المنشآت الصناعية و منشآت النقل و الخدمات ، مهما كانت طبيعتها القانونية أو نشاطها ، فالبنسبة للمنشآت الصناعية إذا ساوى إستهلاكها السنوي من الطاقة أو فاق 2000 طن من معادل البترول ، و 1000 طن بالنسبة لمنشآت النقل ، و 500 طن بالنسبة لمنشآت الخدمات [2]، و مجموع إستهلاك الطاقة المعبر عنه بالطن المعادل للبترول ، هومحصلة الإستهلاك من الكهرباء و المحروقات الصلبة و السائلة و الغازية يحسب طبقا لخوارزمية محددة في التشريع [3] .

الفرع الخامس : البرنامج النووي المدني :

يهدف هذا البرنامج إلى إعداد قانون حول الطاقة النووية المدنية قصد إستكمال الصرح التشريعي الوطني ، في هذا المجال وإعطائه المزيد من الإنسجام، و ضمان تجسيد ومتابعة وتقييم الإلتزامات الناجمة عن واجبات الدولة ، المتعلقة أساسا بالإتفاقيات الوطنية والدولية في ميدان الطاقة الذرية وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المعنية (COMENA,AIEA...).

إن تلبية الحاجيات الطاقوية على المديين المتوسط والطويل : الموارد الجوفية، الطاقات المتجددة والنووية المدنية ، يقتضي إنجاز محطة للطاقة النووية لإنتاج الكهرباء في آفاق سنة 2020 [4] .

---

[1]– المادة 15 ، المرسوم التنفيذي 05–495 ، السابق ذكره ص 19 .

[2]– المواد من 10 إلى 13 ، المرسوم التنفيذي 05–495 ، السابق ذكره ، ص 18 .

[3]– أنظر المادة 14 ، المرسوم التنفيذي 05–495 ، السابق ذكره ، ص 18 .

[4]- قانون رقم 10-02، المرجع السابق، ص80.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني : برامج ترقية الطاقات المتجددة على المستوى الإقليمي :

من الملفت للنظر أن خطط تطوير الطاقة من المصادر المتجددة ، تعتبر مناسبة من الناحية الصناعية في شمال أفريقيا، إلا أنها لم تكن محل إهتمام واسع من الباحثين والأكاديميين المحليين، بل يتم تطويرها من جانب الشركاء الأوروبيين وفقا لأجنداتهم وجداول أعمالهم في ظل غياب دول المغرب العربي المعنية بهذه المشاريع الواعدة ، و تشير العديد من الدراسات إلى وجود نظرة محدودة عن الواقع الإقتصادي لدول شمال إفريقيا وغالبا ما تهمل تماما كل الجوانب المتعلقة بالإدارة الإقليمية ومع ذلك، فإن مثل هذه الخطط من الضروري أن ترتكز على تعاون وتنسيق بين دول شمال إفريقيا وأوروبا فيما يتعلق بجميع النقاط الرئيسية المحيطة بالمشروع كنقل التكنولوجيا والتمويل وشبكات الربط العابرة للحدود.

إن إنطلاق مبادرات تنمية وتطوير مصادر الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا، تعود إلى سنة 1920من قبل المهندس الألماني Sörgel ، الذي قدم مساهمات مهمة على شكل مخططات تهدف لبناء مولدات كهربائية تشتغل عبر إختلاف مستويات المياه بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط ، من أجل الحصول عمى الطاقة النظيفة، ومن ثم تقاسمها بين الدول المجاورة وفقا لاتفاقيات تضمن مصالح الجميع ، ولم تتوقف تلك المحاولات عند هذا الحد بل شهدت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية، إهتماما كبيرا بتثمين مصادر الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا، والتي شملت أربع مشاريع مهمة تمثلت في مخطط الطاقة المتوسطية MSP ، مبادرة ديزرتيك الصناعية Dii ، صندوق التكنولوجيات النظيفة CTF ، والإتحاد من أجل تبادل الطاقة النظيفة Transgreen .[1]

[1]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 214 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول : مبادرة ديزرتيك الصناعية :

إن تزايد إهتمام السياسات الطاقوية لأعضاء الإتحاد الأوروبي يظهر بشكل واضح ، من خلال التركيز على إنتاج الطاقة وإستيرادها من خارج أوروبا، خاصة في إطار الشراكة الأورومتوسطية TREC ، فبصرف النظر عن البرامج المحلية الطموحة والناجحة للطاقة المتجددة في العديد من الدول الأوروبية كما هو الحال في إسبانيا وألمانيا والدنمارك، إلى جانب إهتمام الأكاديميين الأوروبيين، نجد أيضا إهتماماً واسعا من أصحاب المصالح والصناعيين الأوروبيين بمشاريع بناء محطات الطاقة الشمسية على نطاق واسع في شمال أفريقيا [1].

أولا– ماهية مشروع ديزرتيك للكهرباء الصناعية :

يعدّ" ديزرتيك "أكبر مشروع للطاقة المتجددة في العالم، تشرف عليه المؤسسة الألمانية" ديزرتيك"، وقد تم إرساء المشروع من قبل نادي روما والهيئة المتوسطية ، للتعاون في الطاقات، وأطلق رسميا في جويلية 2009 ، ويأتي هذا البرنامج ليكون من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء ، وقد تم التأسيس لهذا المشروع في ألمانيا، ويشمل شراكة بين 56 مؤسسة تمثل 15 بلدا، وهي مجموعة من الشركات والبنوك الألمانية والأوروبية. ويتمثل المشروع في إقامة شبكة مترابطة يتم تزويدها من خلال محطات شمسية تمتد من المغرب إلى المملكة العربية السعودية، مرورا بالجزائر وتونس وليبيا، وتقوم هذه المحطات بتوليد وإنتاج الطاقة الشمسية وتصدير الجزء الأكبر منها، عبر كابلات بحرية لنقل التيار الكهربائي بإتجاه أوروبا، وتم مبدئيا إقامة ثمانية كابلات متفرعة من دول الجنوب باتجاه أوربا، منها كابل من المغرب باتجاه إسبانيا عبر جبل طارق وإثنان من الجزائر، الأول باتجاه إسبانيا والثاني باتجاه

---

[1]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 194 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إيطاليا عبر جزيرة صقلية، فضلا عن كابلات من تونس ترتبط بكابل الجزائر إلى إيطاليا، وكابل من ليبيا، وآخر من مصر باتجاه اليونان وتركيا، والباقي من بلدان الخليج، لا سيما العربية السعودية[1] .

يعتمد هذا المشروع على إستخدام أحدث التقنيات في توليد ونقل الكهرباء، حيث سيتم الإستفادة من الطاقة الحرارية للشمس، لتوليد الكهرباء عوضا عن إستخدام الخلايا الكهروضوئية، ويتوقع مخططو المشروع الضخم بدء العمل في المرحلة الأولى بعد عشر سنوات تقريبا، على أن ينتهي تنفيذه بالكامل سنة 2050 ، وتصل مساحة المنطقة الصحراوية التي سيستخدمها المشروع إلى 27 ألف كلم مربع، تزرع بملايين المرايا العاكسة للأشعة والمتصلة بعضها ببعض، بحسب ما نشرته شركة" سيمنس " ، في نشرة خاصة حول الطاقات المتجددة أخيرا تحت عنوان "الطاقة الخضراء"، وأضافت أن هذه المساحة التي تشكل 0.3 % من مساحة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تكفي لتأمين كامل حاجة دول المنطقة وأوروبا للطاقة الكهربائية، وذكرت النشرة أيضا أن التوصل إلى استغلال 01 % من مساحة المنطقتين أي 90 ألف كلم مربع، يمكن أن يؤمن حاجة العالم كله من الكهرباء، وتابعت أن كيلومترا مربعا واحدا من الصحراء، قادر على إنتاج 250 جيغاواط (ألف مليون واط) في السنة، ما يعني منع إنبعاث 150 ألف طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون، كانت لتصدر لو أستخرجت تلك الطاقة عينها من حرق الوقود النفطي[2] .

---

[1]– مداحي محمد ، المرجع السابق ، ص 210 .

[2]– مداحي محمد ، المرجع السابق ، ص 211 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا – أصل نشأة مبادرة ديزرتيك الصناعية :

ومن أهم المجموعات الرئيسية المرتبطة بدوائر صنع القرار في أوروبا نجد (الشراكة الأورو-متوسطية للطاقة المتجددة) والتي بدأت العمل مع الجانب الألماني حيث تركز أنشطتها في برلين وبروكسل. لقد ساهمت TREC في مناقشات إطلاق مشروع ديزرتيك، والذي ظهر مؤخراً في نسخته الرابعة تحت مسمى (مؤسسة ديزرتيك 2009). وقد تبنى أفكار ومبادئ TREC من قبل عديد من الباحثين والمجموعات الوطنية في أوروبا وتم في النهاية تأسيس TREC-UK، ديزرتيك المتوسطية. في سنة 2008 إتحدت تلك المجموعات تحت مجموعة واحدة مؤسسة ديزرتيك مسجلة في برلين، ألمانيا [1].

تجدر الإشارة أيضاً أنه في الفترة الممتدة بين 1998 و2005 شجعت الحكومة الألمانية هذا الموضوع من خلال دعم بحوث ودراسات DLR المذكورة أعلاه وكذلك داخل الإتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، دعمت تلك الجهود المتعلقة بالطاقة المتجددة سلسلة من المؤتمرات على المستوى الدولي عقدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سميت بـ MENAREC Conferences.[2]

في الفترة الأخيرة، أثارت تلك الأنشطة والمؤتمرات إهتمام العديد من الشركات الصناعية في ألمانيا في 13 جويلية سنة 2009 قامت مجموعة من الشركات الألمانية والدولية الكبرى على غرار HSH , Deutsche Bank , Desertec Foundation , Abengoa Solar , ABB Nordbank , Siemens , RWE, scolarSCHOTT , MAN Solar E.ON , Millennium RE, Munich و الشركة الجزائرية سيفيتال بالإعلان عن مذكرة تفاهم من أجل

---

[1]– سعد الله داوود، المرجع السابق، ص 195 .

[2]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 195 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تعزيز مبادئ ديزرتيك المذكور أعلاه والذي تعتزم تأسيس ديزرتيك الصناعي. بينما وقع التسجيل الرسمي لهذا الكونسورتيوم كشركة محدودة في أكتوبر 2009. عند تأسيس شركة Dii تم الإعلان عن التكاليف الإجمالية المطلوبة لإنجاز هذا المشروع الواعد والمقدرة بحوالي 400 مليار يورو، إذ إدعى الأعضاء أنهم مستعدون وقادرون على إستثمارها على مدى السنوات 20 المقبلة في مشاريع الطاقة المتجددة على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في بداية سنة 2010، إنضمت خمس شركات أخرى للكونسورتيوم (Nareva , Enel de Electrica RED Espana, Saint–Gobain Solar). وكان إلتحاق تلك الشركات الإيطالية والإسبانية والإيطالية خطوة هامة لـ Dii سواء من حيث وصولها إلى بقية دول البحر الأبيض المتوسط أو من حيث تصحيح المفهوم الخاطئ لدى الرأي العام بأن مشروع Dii هو مبادرة ألمانية بحتة. حاليا أصبح مشروع Dii يسانده المدير السابقة لـ برنامج الأمم المتحدة للبيئة Klaus Töpfer بشكل رسمي وهو ما أضاف له أبعاداً دولية .

إن إعلان سنة 2009 الخاص بتأسيس Dii لقي ردود فعل مختلفة في أوروبا وشمال إفريقيا، في الجزائر مثلا أدلى وزير الطاقة والمناجم بالتصريح التالي : " ليس لدي أدنى فكرة عن المشروع، لم يتم تداول هذا المشروع على مستوى الوزارة أو على مستوى الهيئات ذات الصلة" ، بينما في قرار إعتمده البرلمان الأوروبي مؤخراً متعلق بالجوانب الخارجية لأمن الطاقة دعا المجلس ولجنة الطاقة الأوروبية للتعاون مع الدول الأعضاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبلدان شمال إفريقيا، ورحب بالتقدم الذي أحرز بفضل مبادرة ديزرتيك الصناعية لتطوير الإمكانات الهائلة للطاقة

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الشمسية في شمال أفريقيا، كما شدد على أن عمل الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروع ديزرتيك يجب أن يكون متماسكاً ليقدم مساهمة مباشرة في تنمية دول شمال إفريقيا[1].

حيث دعا بذلك الشركات والدول الأعضاء المشاركة في هذا المشروع بالتعاون الوثيق مع لجنة الطاقة الأوروبية من أجل تعزيز التنمية الإقتصادية عن طريق نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية للشركات المحلية والموارد البشرية من أجل ضمان بناء شراكة دائمة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط التي سيتم تطوير ديزرتيك فيها[2].

حالياً تعمل مجموعة Dii على تنفيذ إستراتيجية دقيقة ومفصلة بهدف تحدد خارطة الطريق إلى غاية 2020. هذه الخارطة يفترض أن يتم الإنتهاء من صياغتها نهاية السنة 2015 كما أنها ستتبع برؤية واضحة طويلة الأجل إلى ما بعد سنة 2020. لقد أكدت مجموعة Dii عند تأسيسها هذا الكونسورتيوم أنها ستبقى قريبة من جميع الشركاء المحتملين الذين يبدون إستعداداً للإنضمام، سواء كان ذلك في المرحلة الحالية للإستكشاف أم لاحقا في مجال التشغيل. كما تم إتخاذ قرار مؤقت لوقف إنضمام المزيد من الشركات الألمانية التي تشكل غالبية المساهمين (11 شركة ألمانية من أصل 17 شركة). يمكن رؤية هذه الخطوات كرد فعل إيجابية لإنتقادات حول الهيمنة الأوروبية الحالية، إذ يمكن أن يمثل هذا القرار خطوة إستراتيجية مهمة في إتجاه تدويل Dii.

---

[1]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 197 .

[2]- سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 197 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا– أهداف مبارة ديزرتيك الصناعية :

يهدف مشروع ديزرتيك إلى إستغلال القدرات الطاقوية غير الأحفورية، لا سيما كما قلنا الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح لإنتاج الكهرباء وتوفير ما نسبته % 15 إلى % 20 من حاجيات السوق الأوروبي في سنة 2050 ، كما تهدف خطة الطاقة الشمسية إلى توليد 20 ميغاواط من قدرة الكهرباء من الطاقة المتجددة في منطقة البحر المتوسط بحلول سنة 2020 ، كما تسعى مبادرة ديزرتيك إلى بلوغ 50 ميغاواط حتى سنة 2050 ، وعليه فالمشروع يهدف إلى إستحداث سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقا من الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

لقد إعتمد القائمون على المشروع على تقديرات تفيد بأن كل كيلومتر مربع من المناطق الصحراوية يتلقى سنويا طاقة شمسية تعادل 5.1 مليون يومي، وحسب أولى التقديرات فإن تغطية % 03 من 40 مليون كلم مربع من الصحراء بمحطات توليد الكهرباء، سيسمح بتغطية حاجيات الكرة الأرضية حسب تقديرات أصحاب المشروع لسنة 2009 ، أي حوالي 18000 تيراواط سنويا، يضاف إليه إمكانية إنشاء مئات الآلاف من مناصب الشغل في المنطقة، حيث تقرر الإعتماد بصورة كلية على الخبرات المحلية ، وإستنادا إلى تقديرات المركز الفضائي الألماني، فإن شبكة بمثل هذا الحجم يمكنها قبل ، 2025 أن توفر أكثر من % 50 من حاجيات الطاقة الكهربائية للمنطقة كلها، أي لأوروبا والشرق الأوسط، و شمال إفريقيا لقرب المسافة إلى أوروبا قصد التمكن من وضع إستراتيجية إقليمية طويلة الأجل[1] .

[1]– محمد مداحي ، المرجع السابق ، ص 212 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رابعا– الآثار المترتبة من مشروع ديزرتيك " على التنمية :

إن قطاعات الطاقة في كل من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط تتخذ أسسا متنوعة، فبعض الدول لديها مصادرها الخاصة للوقود الأحفوري، بينما البعض الآخر ما زال يعتمد على إستيراد الطاقة، وفي العقود القادمة فإن المنطقة بأسرها ستشهد إزديادا ملحوظا في عدد السكان وزيادة في الطلب على الطاقة، ومن الأهمية بمكان أن نعرف أنه بحلول سنة 2050 ، فإن مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا سيكون تعداد سكانها تقريبا 500 مليون نسمة، فتنمية الطاقات المتجددة والبنية التحتية الهامة، لن تساعد فقط في الوفاء بالحاجة إلى الطاقة ولكنها ستساعد على تقليل الإعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية ، والذرية وفضلا عن ذلك ستعزز من تأمين الطاقة[1].

أ–مساهمة المشروع وآثاره من الناحية الاقتصادية والاجتماعية :

إن الإستثمار في الطاقات المتجددة والتجارة بها ، يعزز التطور الإقتصادي في المنطقة، ويتيح فرص عمل محلية في كل من إنتاج المركزات الشمسية والإنشاءات، كأن يتطلب إنشاء محطة كهرباء بقدرة 250 ميغاواط بالمركزات الشمسية ذات القطع المكافئ 1000 عامل ومهندس لفترة تمتد بين عامين أو ثلاثة أعوام ، وعلى العموم فإن مخططي المشروع يضعون في الحسبان إجمالي 235280 فرصة عمل جديدة، 80 ألف في التجهيزات (نصفها في البلد المعني ونصفها الآخر في أوروبا)، و 120 ألف في أعمال الإنشاء و 33280 في التشغيل المستمر والصيانة .

[1]– محمد مداحي ، المرجع السابق ، ص 219 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ب- مساهمة المشروع وآثاره من الناحية البيئية .

إن المشروع يمكنه أن يقدم إسهاما أكثر أهمية في تحقيق الأهداف المناخية المتفق عليها في مجلس رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي، الذي ينص على تقليل غازات المحروقات بنسبة % 80 حتى سنة 2050 ، ويستند هذا الهدف على الرأي القائل بأن إنبعاثات الغازات الضارة، يجب أن تقل بنسبة % 50 على الأقل حتى سنة 2050 على مستوى العالم، وبنسبة تتراوح بين % 80 و % 90 على الأقل في الدول الصناعية، فتنفيذ رؤية ديزرتيك من شأنه أن يجلب معه نوعا من تقليل القيمة التي تعادل في ألمانيا الإنبعاث ، عن عرض القيمة السنوية الحالية في ست سنوات كما تجدر الإشارة هنا إلى أن حماة البيئة إختلفوا حول هذا المشروع، مع العلم بأنه يصب في مصلحة البيئة ، وحماية المناخ إذا أخذنا في الإعتبار الكميات الضخمة من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي سيمنع وصولها إلى الغلاف الجوي، لكن إنتاج وإستخدام الطاقة النظيفة من الصحراء، يمكن أن يساعد على توفير الموارد الأحفورية وتقليل إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري، وإن تحول الطاقة أيضا من تقليدية إلى متجددة يوفر الفرصة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتقليل إستهلاكهم من الكهرباء الناتجة من موارد مائية نادرة، فتنفيذ رؤية من الممكن أن تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة لأجيال المستقبل ووضع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على طريق نمو إقتصادي دائم وبعيد المدى[1] .

[1]- مداحي محمد ، المرجع السابق ، ص 220 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خامسا- الأسباب التي حالت دون إنطلاق المشروع :

يعتبر مشروع ديزرتيك أو مبادرة الكهرباء الصناعية عبر الصحراء ، مشروعا واعدا يكرس نية التعاون في ميدان الطاقة النظيفة بين دول الشمال والجنوب، إلا أن هذا المشروع لم ير يرى النور لمجموعة من الأسباب نلخصها في الآتي :

1- تضارب المصالح فيما يخص حصص الإنتاج وطريقة التسويق .

2- مشاكل تقنية تتعلق بنقل الطاقة المنتجة أي الكهرباء (تقنية التيار المستمر) والبحث جاري حول إيجاد طريقة لحل هذا المشكل.

3- تماطل وعرقلة ألمانيا لنقل التكنولوجيا إلى الجزائر.

4- المستفيد من المشروع بالدرجة الأولى هي ألمانيا، وليست دول شمال إفريقيا والتي منها الجزائر.

5- مشكل جيوسياسي حيث توجد من بين الدول المعنية بهذا المشروع، و التي يشملها مساره دولة فلسطين المحتلة من الكيان الغاصب ، الذي ترفض الجزائر أي تطبيع للعلاقات معه .[1]

[1]- مداحي محمد ، المرجع السابق ، ص 217 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني – مخطط الطاقة الشمسية للإتحاد من أجل المتوسط :

بشكل عام، عملت المجموعة الأوروبية والإتحاد الأوروبي على القيام بجهود حقيقية غير معلنة خلال السنوات 20 الماضية من أجل الترويج لبرامج توعية تجاه الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط. وكانت أولى تلك المجهودات المتعددة الأطراف في إجتماعات قمة برشلونة سنة 1995 في إطار التعاون في الشؤون الإجتماعية وتنسيق السياسات الإقتصادية. إلا أنه وبسبب الأداء الضعيف لخطة برشلونة، تم إعادة صياغة الجهود الأوروبية وإعادة تأسيسها سنة 2007 لتصبح الشراكة الأوروبية مع دول الجوار. وقد تم ذلك بالموازاة مع المبادرة الفرنسية تحت تسمية الإتحاد من أجل المتوسط سنة 2008.

يتألف الإتحاد من أجل المتوسط من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا وجميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، في حين تمت دعوة الجامعة العربية إلى القمة نصف السنوية بصفة مراقب. ومن أجل ضمان نظام عادل في موازين القوى، يترأس الإتحاد من اجل المتوسط من قبل الإتحاد الأوروبي ودول الجوار بشكل متعاقب. حيث نجد أن أولى الدولتين اللتان تولى هذه المناصب الدورية هي فرنسا ومصر[1]. إن النية المعلنة لمؤسسي الإتحاد من أجل المتوسط هي إعادة بعث تفاهمات الشراكة الأوروبية مع دول الجوار الخاصة بقمة برشلونة، بينما أسست لجنة مشتركة دائمةٌ في بروكسل ومكتب في برشلونة لضمان متابعة تطبيق القرارات والتفاهمات بالإضافة للتحضير للإجتماعات الدورية.

واحد من المشاريع الرائدة للإتحاد من أجل المتوسط يتمثل في مخطط الطاقة الشمسية المتوسطية، التي تم إضافتها في البيان الختامي للقمة التأسيس للإتحاد من أجل المتوسط في

---

[1]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 198 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

باريس في 13 جويلية سنة 2008. في المرحلة الأولى، تولت الوزارة الإتحادية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية ونظيرتها الفرنسية قيادة ومتابعة مشروع الطاقة الشمسية المتوسطية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل عمل. المرحلة التحضيرية تبدأ من 2008 حتى سنة 2010 ثم تتبعها المرحلة التجريبية لمدة عامين من شأنها أن تؤدي إلى إنتاج خطة عمل فورية، من أجل تمهيد الطريق لمخطط الطاقة الشمسية المتوسطية.

يتمثل الهدف الرئيسي من خطة العمل الفورية (IAP) في البدء بسلسلة مشاريع رائدة لدمج الطاقات المتجددة في مختلف أنظمة الشبكات الوطنية للطاقة بالإضافة إلى برامج وسياسية خاصة بتحسين كفاءة الطاقة. حيث تهدف هذه الخطط لتسهيل سلسلة من المشاريع في منطقة البحر الأبيض المتوسط على المدى القصير[1].

يعتبر مكتب مخطط الطاقة الشمسية المتوسطية بمثابة مسهل ووسيط للهيئات المانحة، كما أنه يميز بين مشاريع القطاعين العام والخاص. إن دمج طاقة الرياح وكل من محطات الطاقة الشمسية (PV) ومحطات الطاقة الشمسية المركزة (CSP) في نطاق مخطط الطاقة المتوسطية بتسجيل أكثر من 200 مشروع يظهر مدى أهمية المخطط. بشكل عام عادة ما يتم تسجيل المشاريع على قائمة مخطط الطاقة المتوسطية MSP التي لا تزال غير منشورة أو معتمدة في وزارات الدول الأعضاء والوكالات المعنية بالإنجاز. هذا يعني أن المشاريع المسجلة تختلف بشكل كبير من حيث نطاقها وحجمها وجدواها. على الرغم من هذا، فإن أمانة مخطط الطاقة المتوسطية MSP لم تختار حتى الآن مخطط إقليمي ملزم، لأنه ببساطة للإتفاق على آلية ملزمة لهذه العملية متعددة الأطراف قد يأخذ سنوات ومن المحتمل أن لا تكون فعالة في النهاية، نظراً للعدد الكبير من الدول

---

[1]–سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 199 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الأعضاء والأطر غير المتجانسة في سياسة الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الأفضليات التكنولوجيا وخطط التمويل. وهكذا، فإن المرونة والشفافية بدلاً من السيطرة الكاملة على المشاريع هو ما تعمل إدارة MSP على تحقيقه.

بالتوازي مع ذلك، ستقوم إدارة MSP بإنجاز دراسة رئيسية من أجل إختيار المواقع المحتملة لإنتاج الطاقة المتجددة في المتوسط وتحديد أفضل السياسات الممكنة لتحفيز نشر محطات الطاقة المتجددة بقدرة تصل إلى GW20 وتوفير 20% من الطاقة بالمقارنة مع السيناريو الموضوع حتى سنة 2020. الدراسة ستستند على بيانات الموارد الطبيعية والخدمات اللوجستية الحالية، والتي من شأنها أن تقدم لمحة مفيدة للوضع الحالي بغية تحدد معالم المراحل القادمة [1]. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتخلى الجهات المعنية عن مبادئ ومفاهيم مخطط الطاقة المتجددة المتوسطي في المستقبل لتركز أكثر على تحسين الأطر التنظيمية الخاصة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول المتوسطية قبل المواصل في إنجاز المراحل القادمة.

فيما يتعلق بالتكاليف الإستثمارية من المتوقع بلوغها إجمالي 45 مليار يورو حتى سنة 2020. بينما تم تسجيل العديد من المشاريع في صندوق التكنولوجيا النظيفة (Clean Technology Fund – CTF) وغيرها من البنوك الإستثمارية، إذ لا ينبغي أن يكون تمويل معظم المشاريع المشكلة الرئيسية. بدلا من ذلك، فإن شروط التمويل المختلفة، فترات القروض وغيرها من تفاصيل الهيكل المالي للمشاريع الكبرى في هذا المخطط تحتاج إلى عناية أكثر من طرف MSP.

في أعقاب ذلك، حددت الجهات المعنية ثلاثة أهداف رئيسية : إعداد دراسة ميدانية متقدمة، بناء محطة Ouarzazate للطاقة الشمسية المركزية في المغرب، وأخيراً إختبار تطبيق المادة 9 من

[1]- سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 200 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مذكرة التفاهم الأوروبية للطاقة المتجددة (سيتم التطرق إليها لاحقاً). ومع ذلك فقد أكدت الجهات المعنية وأصحاب المصالح، أن الهدف ليس في حد ذاته إنجاز مخطط الطاقة المتجددة المتوسطي MSP أو أن يحل مكان برامج وسياسات الطاقة المتجددة الوطنية للدول الأعضاء. حيث سيكون فقط بمثابة منسق ومسهل لمبادرات الوطنية ومساعدة الدول الأعضاء في وضع إطار تنظيمي مساعد بالإضافة إلى تمويل المشاريع. ومع ذلك فإن المبادرات الحقيقة يجب أن تتبع من الدول الأعضاء أنفسهم، لهذا السبب ترحب أمانة MSP أيضا بتنمية برامج قطرية لنشر وبناء محطات للطاقة الشمسية في شمال إفريقيا وتعتبرها خطوات في الإتجاه الصحيح. ومن ثم سيكون من المرغوب فيه أن تضع الجزائر مخطط واضح المعالم لأن برنامج الطاقة المتجددة الوطني بالرغم من أهميته إلا أننا لا يمكن إعتباره سياسة وطنية متكاملة للطاقات المتجددة [1].

Wondershare PDFelement

[1]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 201–202 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث – مبادرة الإتحاد من أجل تبادل الطاقة المتجددة :

لم تتوقف مبادرات تطوير وتنمية الطاقات المتجددة في شمال إفريقيا عند مشروع ديزرتيك الصناعي الذي تقف عليه ألمانيا بالدرجة الأولى، إذ قامت مبادرة أخرى في القاهرة خلال إجتماع وزراء الطاقة للدول الأعضاء في الإتحاد من أجل المتوسط سنة 2010، والتي تتكون في الأساس من شركات معظمها فرنسية متخصصة في مجال الطاقة أو النشاطات المرتبطة بها، لهذا السبب فهمت على أنها منافسة لمشروع ديزرتيك الصناعي.

3-1 الإتحاد من أجل تبادل الطاقة النظيفة

في حين أن الأشغال المتعلقة بمشروع Dii قد إنطلقت فعلاً خلال السنوات الماضية، لم تكن دائما موضع ترحيب من قبل جميع الدول الأوروبية لاسيما في فرنسا التي عملت حكومتها بشكل مباشر على إنشاء الإتحاد من أجل المتوسط ومخطط الطاقة الشمسية المتوسطية، ومنذ ذلك الحين أصبح ينظر لمشروع ديزرتيك على أنه مبادرة ألمانية قد تشكل خطراً على المبادرة الفرنسية للطاقة الشمسية [1].

في ضوء هذا السياق، تطورت أحداث جديرة بالملاحظة، حيث أسس في 25 ماي سنة 2010 مشروع Transgreen في القاهرة خلال إجتماع وزراء الطاقة للدول الأعضاء 43 في الإتحاد من أجل المتوسط وبقيادة شركة الكهرباء الفرنسية EDF، حيث يعتزم المشروع جمع شركات الطاقة ومشغلي الشبكات وصانعي المعدات عالية التوتر. إذ يعتمد هذا الكونسورتيوم الموازي على طريقة مشابهة جداً لمشروع Dii، ويخطط لإنجاز دراسة جدوى كمرحلة أولى قبل الإنطلاق في إنشاء خطوط الربط العابرة للحدود. وكمحصلة لهذه الجهود، إنضمت لهذا الإتحاد 11 شركة أغلبها

---

[1]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 209 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

فرنسية كمثل (ABB,Alstom/Areva, Nexans, Prysmian,Cap Gemini or Atos Origin,RTE)

ومن المتوقع أن ينضم في الوقت المناسب شركات من إسبانيا وشمال أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، من الملاحظ أيضا إنضمام شركة Siemens الألمانية والشركة الفرنسية Saint-Gobain لمبادرة Transgreen رغم وجودها في مشروع Dii.

للوهلة الأولى، يظهر أن مشروع Transgreen سيكون منافساً لديزرتيك، إلا انه يبدو أن هناك سوء فهم لأن كلا القائمين على المشروعين قد أعلن تعزيز التعاون وتشاور بين بعضهم على مستوى العمل. في حين رحب الرئيس التنفيذي لشركة ديزرتيك بول فان سون (Paul van Son) بإعلان إنشاء Transgreen والذي من المتوقع أن يكون برئاسة رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء الفرنسية أندريه ميرلين (André Merlin). وبالتالي، هناك إمكانيات أن يضيف كلى الإتحادين (Desertec , Transgreen) منفعة متبادلة للطرف الآخر، حيث يمكن لمشروع Transgreen أن ينقل الطاقة لأوروبا (أو جزء منها) التي سينتجها مشروع Dii من شمال إفريقيا. بعد دراسات جدوى ستكون الخطوة الأولى لـ Transgreen هي ترقية شبكة الربط الوحيدة التي تربط قارة أوروبا بشمال إفريقيا بين المغرب وإسبانيا بسعة تصل إلى 1400 ميغاواط، هذا بالإضافة إلى شبكة نقل أخرى للطاقة قد تنطلق من تونس إلى إيطاليا والتي من الممكن أن تسهل عمل مشروع Dii بشكل كبير[1].

[1]– سعد الله داوود ، المرجع السابق ، ص 109 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الرابع– مشروع الطاقة الشمسية في إطار الشراكة الجزائرية اليابانية :

مشروع **sahara solar breeder** ، هو مشروع موجه للبحث من أجل إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بتنصيب مولدات الطاقة الكهربائية المركزية ، العاملة بالطاقة الشمسية في المناطق الصحراوية ، وربط هاته المحطات بباقي الوطن عبر شبكة كوابل ناقلة للكهرباء ، كما يشتغل البرنامج على إستغلال التربة الصحراوية في إنتاج السيليكون ، الذي يدخل في صناعة الألواح الشمسية الموجهة لإستقطاب ضوئها .

و لقد تم إطلاق البرنامج سنة 2010 لمدة خمس سنوات ، بالتعاون بين جامعة البحث و التكنولوجيا بوهران ، و مؤسسة البحث في الطاقات المتجددة بأدرار، ومن الجانب الياباني الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جيكا ، والوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا وسبع جامعات يابانية ، حيث تم تنصيب عتاد المشروع في موقعين ، الأول جامعة سعيدة ، و معهد البحث في الطاقات المتجددة بأدرار .

إن المشروع الجزائري–الياباني حول تكنولوجيات الطاقة الشمسية،المسمى"صحراء صولار بريدير""أس.أس.بي"، من أبرز المشاريع التي أقيمت ، بناءا على إتفاقيات التعاون بين جامعات الجزائر والجامعات اليابانية ، فهو يضم ثلاث مؤسسات جزائرية شريكة، وهي جامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف لوهران، وجامعة طاهر مولاي لسعيدة ، ووحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي لأدرار، فيما يتكون الجانب الياباني من ثماني جامعات ومعاهد بحوث (06 جامعات والوكالتين اليابانيتان" جي أي سي أ "و"جي أس تي أ المهتمتين بالتعاون الدولي في العلوم والتكنولوجيا)، حيث ستسهم بمهاراتها في تحقيق التنمية المستدامة التي تستند

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

على مفهوم أس أس بي، المتعلق بتشييد مصانع للخلايا الشمسية المصنوعة من السليكون ومحطات توليد الطاقة الشمسية[1] .

أولا- أصل نشأة المشروع الجزائري-الياباني صحراء صولار بريدر للطاقة الشمسية :

يعود تاريخ إعتماد المشروع شهر أوت من سنة 2010 ، بعد التوقيع على إتفاقية بين كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران ، والوكالتين اليابانيتين "جي أي سي أ "و"جي أس تي أ " المهتمتين بالتعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا، مضمونها إقامة مشروع يتعلق بتحويل الإشعاع الشمسي إلى طاقة كهربائية ، يتم نقلها إلى الشمال عبر كوابل تحويل، تنقل الطاقة دون تضييعها .

تم إطلاق المشروع في جانفي من سنة 2011 ، وحمل اسم" أس أس بي " أي صحراء صولار بريدر، حيث سيتم تجسيد المشروع خلال خمس سنوات ، وإستفادت بموجبه جامعة وهران من مركز للبحوث ، مخصص لتطوير تكنولوجيات الطاقة الشمسية ، على أن يتكفل الطرف الياباني بتمويل المشروع ، بشكل كلي بغلاف مالي قدره 05 ملايين دولار، وستحظى كل من جامعة سعيدة ومركز البحث في الطاقة الشمسية لأدرار، بأرضيات تكنولوجية من أجل إنجاز لوحات لتوليد الطاقة الشمسية، وإستغلال الطاقة المنتجة[2] .

إن مشروع" أس أس بي " يندرج ضمن المشاريع التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإعتبار أنه سيسمح بإيصال وإستغلال الطاقة المنتجة بالجنوب نحو الشمال، قصد تزويد محطات تحلية مياه البحر بالطاقة ، كما يهدف المشروع إلى وضع أسس للتنمية المستدامة وفق مفهوم" أس

---

[1]- محمد مداحي ، فعالية الإستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للإقتصاد الأخضر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المدية ، الجزائر ، 2015 -2016 ، ص 217 .

[2]- محمد مداحي ، المرجع نفسه ، ص 218 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أس بي"، تعمل على تعزيز برنامج البحث حول نظام عالمي جديد للتموين بالطاقة ، وترقية البحث الدولي المشترك ، الذي يعمل على إيجاد حلول تكنولوجية لمشاكل الطاقة و البيئة .

كما يهدف مشروع " أس أس بي " إلى إعداد دراسة جدوى في نهاية 2015 ، وذلك بشأن نقل الكهرباء من جنوب البلاد إلى مدن الشمال ، من أجل إستغلالها في منشآت مستهلكة، على غرار محطات تحلية مياه البحر، كما يشكل هذا البرنامج نموذجا مرجعيا في إطار رؤية مستقبلية مسطرة تمت برمجة توسعيها على الصعيد العالمي نهاية 2050[1] .

ثانيا- أهداف المشروع الجزائري-الياباني صحراء صولار بريدر للطاقة الشمسية :

يشكل برنامج" أس أس بي " ، الذي يندرج في إطار التعاون العلمي الجزائري- الياباني، نموذجا للشراكة الجزائرية اليابانية المبنية على نقل التكنولوجيا ، فهو يرتكز على حلول مبتكرة، على غرار الكابلات الفائقة التوصيل، التي سيتم إستخدامها لنقل الطاقة الكهربائية، حيث سمح البرنامج منذ إنطلاقه بالاستفادة من مكتسبات هامة على أصعدة البحث والتكوين والتجهيزات[2] .

إن توفر الجزائر على خزان شمسي هائل ، دفع الشريك الياباني من خلال مشروع توليد الطاقة " الفولتوضوئية " التي هي طاقة كهربائية وليست حرارية ، إلى إستخراج مادة السيليسيوم من الرمال وإستعمالها في توليد الكهرباء، الذي يمكن إستعماله في المنازل وحتى للمؤسسات والإدارات، حسب حجم المحطات التوليدية والتكنولوجيا المستخدمة ، وتم إنشاء أول محطة تجريبية تعمل بالتنسيق مع مركز البحث بجامعة وهران ، على مستوى جامعة سعيدة ، و برمجة إنشاء محطة ثانية وهي ممولة من طرف مديرية البحث العلمي لجامعة وهران ، ومركز البحث حول الطاقات المتجددة بأدرار، وستستمر مدة البحث والتجريب لغاية 2016 أي على مدار 05 سنوات بقيمة 05 ملايين

---

[1]- محمد مداحي ، المرجع السابق ، ص 218 .

[2]- محمد مداحي ، المرجع السابق ، ص 219 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

دولار، من أجل توليد طاقة تبلغ 100 جيغاواط وهو ما يعادل 100 مليار واط من الطاقة الفولتوضوئية لغاية آفاق2050 .

على الرغم من إرتفاع تكلفة البحث والتركيب لكن تكلفة إستخراج السليسيوم زهيدة مقارنة بإستخراج الطاقات التقليدية ، وقد كانت بداية المشروع مرتقبة خلال سنة 2010 ، حين تم التوقيع على الاتفاقية في 04 أوت من ذات السنة ولكن تعرض اليابان للكوارث الطبيعية التي ألحقت عدة خسائر أجل المشروع لغاية بداية 2012 ، ولكن هذا لم يمنع الخبراء الجزائريين من المشاركة في المنتدى الياباني – العربي، أين أختير هذا المشروع مشروعًا عالميًا نموذجيًا لتحويل الطاقة الشمسية لطاقة ضوئية كهربائية وليست حرارية[1] .

ثالثا– الآثار المترتبة عن مشروع " صحراء صولار بريدير" على التنمية :

بناءا على الأهداف المسطرة لمشروع صحراء صولار بريدر ، فإنه يعود بالإيجاب على التنمية المستدامة بشكل عام ، نظرا للمنافع الإقتصادية و البيئة التي سيقوم بتكريسها :

1– إنتاج مادة السيليسيوم المستعملة في إنتاج الألواح الشمسية :

من أهم التقنيات التي يعتمد عليها المشروع ، هي إستخدام الألواح الشمسية ذات الكفاءة العالية المصنوعة من السيليسيوم ، الذي ينتجه المشروع نفسه بتكلفة منخفضة ، نظرا لتوفر رمال الجزائر على هاته المادة بنسبة 71 % ، مما يجعلها الأهم في العالم فإنتاج مادة السيليسيوم تقنية جديدة مخصصة للإستعمال في تكنولوجيات الطاقة الشمسية ، ستسمح بتطوير صناعة الألواح الشمسية بالجزائر، وهو بذلك يرفعها إلى مصاف الممون الرئيسي لها بالنظر إلى توفر المواد الأولية .

2– التحكم في تكنولوجيا :

---

[1]- محمد مداحي ، المرجع السابق ، ص 220 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

بعد إنطلاق مشروع " صحراء صولار بريدير " المتعلق بالطاقة الشمسية ، أصبحت الأرضية التكنولوجية لهذا البرنامج عملية بشكل تام في الجزائر، خاصة بعد تركيب التجهيزات بجامعة سعيدة التي تعد ضمن المؤسسات الجزائرية الثلاثة الشريكة في هذا البرنامج ، حيث أصبحت محطة الطاقة الشمسية عملية ، عقب تركيب ألواح الطاقة الشمسية ونظام تقييم للأرصاد الجوية، كما إستفادت جامعة وهران، من مجهرين قويين يتيحان دقة عالية جدا للمسح الإلكتروني والقوة الذرية[1].

بعد مرحلة التجهيز، ستنطلق المرحلة التطبيقية التي تخص دراسات الجدوى الأولى لهذا المشروع المتعلق بإستغلال الإشعاع الشمسي وتحويله إلى طاقة كهربائية ، التي سيتم نقلها من الجنوب إلى شمال البلاد بهدف تزويد محطات تحلية مياه البحر، كما يشكل التكوين أحد العناصر الرئيسية لهذا المحور من التعاون، مع العلم أنه يتم تنظيم كل سنة تربصات أكاديمية في اليابان لفائدة العديد من الباحثين الجزائريين في إطار برنامج " أس أس بي2 " .

3- مطابقة المشروع لبروتوكول كيوتو من أجل حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة :

صرح المدير العام لمعهد البحث حول الاقتصاد العربي بطوكيو اليابان ، السيد يوجيرو كيتامورا لدى تنشيطه لمحاضرة في إطار أشغال الدورة الثانية للمنتدى الأسيوي العربي حول الطاقة المستدامة أن برنامج التعاون الجزائري الياباني المسمى" صحراء صولار بريدر" ، سوف يؤدي إلى تطوير تكنولوجيات الطاقة الشمسية بالجزائر بطريقة مطابقة تماما" لبروتوكول كيوتو"، وهي معاهدة بيئية دولية إنبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، والتي تعرف بقمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل في يونيو 1992 ، والذي كان هدفها تحقيق" تثبيت

[1]- محمد مداحي ، المرجع السابق ، ص 221 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى غير مضرب النظام المناخي، ووصف الخبير هذه العملية للتعاون بـ"المثالية "من خلال إستغلال الموارد الطبيعية لإنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة ، مشيرا إلى أن تنفيذها سيكون في 2015 مطابقا للمعاهدة الدولية لكيوتو الرامية إلى التقليص من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري بهدف مكافحة التغيرات المناخية ، كما أكد أنه سيكون لهذا البرنامج" أثر إيجابي "على الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، مؤكدا في هذا السياق على تطبيقاته لفائدة مختلف مجالات الصناعة، وآثاره فيما يخص خلق مناصب الشغل [1].

على غرار مشروع ديزرتيك الذي لم يرى النور في الجزائر، فإ، مشروع صحراء صولار بريدير تجاوز هذه المشاكل، حيث وافق الشريك الياباني على نقل التكنولوجيا وهو ما تم فعلا على مستوى جامعة محمد بوضياف بوهران، حيث تم تجهيزها بأحدث التكنولوجيا في ميدان تصنيع الخلايا الشمسية مع ضمان التكوين المستمر والعالي للخبرات الجزائرية، وكذلك البدء في إنجاز مصنع لإنتاج السيليسيوم لتصنيع الألواح الشمسية في الجزائر بسعيدة، وبالتالي خلق مناصب شغل، كما حل هذا المشروع مشكل النفقات الزائدة، إذ تحملت اليابان كل تكاليف الدراسة والانجاز، كما أن اليابانيين يمتلكون التقنية العالية التي تسمح بنقل التيار المولد من الألواح الشمسية إلى جميع أنحاء العالم .كما أن أهم نقطة اختلاف بين المشروعين أن مشروع ديزرتيك يهدف إلى تصدير الطاقة إلى أوربا دون استغلالها في الجزائر، أما مشروع صحراء صولار بريدير فيهدف في أحد جوانبه إلى تنمية المنطقة من خلال الاستثمار في الميدان الزراعي، حيث تخصص جزءا من الطاقة المنتجة إلى تصفية ماء البحر الذي سيستعمل في سقي المزروعات، وبالتالي زيادة مناصب الشغل في الميدان الصناعي والزراعي والتحويلي، وهذه الطريقة سوف تستفيد الجزائر من أحد أهم

[1]- محمد مداحي ، المرجع السابق ، ص 222 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

نوع للطاقة المتجددة وهي الطاقة الشمسية، أما الشريك الياباني فإن فائدته من المشروع تكون في الميدان الزراعي من خلال تقاسم الأرباح ولهذا فإن مشروع صحراء صولار بريدير، يمثل فعلا الشراكة الحقيقية بين الد ول النامية ممثلة في الجزائر، والدول المتقدمة الممثلة في اليابان [1].

أما من **الناحية البيئية** فكلا المشروعين هما فعلا مشروعا المستقبل إذ يقللان من التلوث، غير أن مشروع صحراء صولار بريدير يلعب دورا مهما من خلال زيادة الغطاء النباتي بطريقة غير مباشرة.

Wondershare PDFelement

[1]- محمد مداحي ، المرجع السابق ، ص 222 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفصل الثاني

الأدوات القانونية لإدراج الطاقات المتجددة في سياسة تهيئة الإقليم

وضع المشرع الجزائري مجموعة من الآليات لترقية الطاقات المتجددة و تعميم إستخدامها ، من خلال قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، و المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، بوصفه أهم أداة لتنفيذ توجهات و أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، تقوم أساسا على ضرورة رفع الضغط عن موارد الطاقة التقليدية ، للمحافظة عليها وحفظها إلى أقصى حد ممكن ، بترشيد إستخدامها لحماية البيئة ، و المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية و و الحد من إفرازات الغاز المتسبب في الإحتباس الحراري ، ثم تعميم إستغلال مصادر الطاقة المتجددة كمورد فعال يمكنه حلول محل الموارد التقليدية و إستبدالها .

تطرح قضية ترشيد إستهلاك الطاقة نفسها بقوة على أجندة العمل التنموي والبيئي ، ذلك أن ترشيد إستهلاك الطاقة وزيادة كفاءتها ليس مجرد نشاط إقتصادي يمكن توصيه الأفراد والمؤسسات بتنفيذه من أجل تخفيض جانب التكلفة ، أو حتى تحقيق أمن الطاقة على مستوى الدولة ، بل إن له أثرا بالغا على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول – تدخل الدولة من أجل تعميم إستخدام الطاقات المتجددة :

مصادر الطاقة المتجددة بوصفها مصدرا بديلا ونظيفاً للطاقة التقليدية، تتوافر في الجزائر بكميات كافية في الطبيعة ، فبالإضافة إلى مناسبتها كمصدر للطاقة لمواجهة أزمة الطاقة في المستقبل، و ملاءمتها للبيئة لكونها لا ينتج عنها ملوثات بيئية، قد أصبح إستغلالها وتحويلها إلى طاقة تستخدم في حياتنا اليومية ، من الأمور الهامة في مجال التنمية المستقبلية ، حيث ستتضاعف حاجياتنا للطاقة ، وهذا يستلزم تدخلاً من الدولة ، فتدخل الدولة لإستخدام الطاقة المتجددة أصبح ضرورة حتمية تفرضها ، متطلبات التنمية المستدامة ، سنقوم بتحديد الأساس القانوني لتدخل الدولة من أجل تعميم إستخدام الطاقات المتجددة (المطلب الأول)، و كيفيات ممارستها لسلطة الضبط الإداري ، لضمان أن المصادر المستخدمة في إنتاج الطاقة هي مصادر ذات طبيعة متجددة (المطلب الثاني) .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول : الأساس القانوني لتدخل الدولة من أجل تعميم إستخدام الطاقات المتجددة

إن تدخل الدولة من أجل تعميم إستخدام الطاقة المتجددة ، والتي تتميز بالديمومة و أنها صديقة للبيئة ، تساهم في حمايتها من التلوث ، و ترفع الضغط عن الموارد الأحفورية التقليدية ، و تقلل من خطر نضوبها ، يعود لمجموعة من الأسباب ، أهمها ضمان سير المرافق العامة بانتظام واطراد في أداء مهامها (الفرع الأول)، ومواجهة آثار الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة والمهددة للصحة العامة للإنسان (الفرع الثاني) وتحقيق التنمية المستدامة (الفرع الثالث)، وطرق تدخل الدولة من أجل تحقيق هذا الهدف (الفرع الرابع) سنتناول هده الأسباب كأساس قانوني لتدخل الدولة لاستخدام الطاقة المتجددة [1] .

Wondershare PDFelement

[1]– حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، دور الدولة في إستخدام الطاقة المتجددة و إنعكاسها على البيئة ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد 22 ، العدد 86 ، 2013 ، ص 321 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول : ضمان السير الحسن للمرفق العام .

يعتبر المرفق العام مظهرا إيجابيا لنشاط الدولة ، وعن طريقه تتدخل الدولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لكي تشبع حاجات الجمهور المختلفة ، لذلك كان لزاما باسم المصلحة العامة ، أن تؤدي هذه المرافق خدماتها العامة على نحو يمكن الجمهور من الإستفادة منها، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بضمان سيرها بإنتظام وإطراد[1].

فالحاجات الجماعية التي تنشأ المرافق العامة لإشباعها بشكل كاف ، لا تعتبر أنها قد أشبعت، وأن المرفق العام حقق رسالته التي أنشئ من أجلها ، إذا تم هذا الإشباع بشكل وقتي أو على فترات متقطعة ، بل يجب أن يكون هذا الإشباع بصفة دائمة ومنتظمة ، فأي تعطيل في سير هذه المرافق ينجم عنه أضرار بالغة الأهمية بأعمال الجمهور ومصالحه الأساسية من ناحية ، واضطراب في النظام العام من ناحية أخرى .

وسن قانون واحد يحكم المرافق جميعا ، أمر من المحال تجسيده في الواقع العملي بسبب إختلاف طبيعة نشاط كل مرفق،غير أن ذلك لا يمنع من إخضاع كل المرافق إلى مبادئ معينة إتفق الفقه والقضاء بشأنها وأضحت اليوم من المسلمات في نظرية المرافق ، ومن هذه المبادئ مبدأ دوام سير المرفق بإنتظام وإطراد، فالمرفق العام يؤدي خدمات للأفراد ، يعتمدون عليها إلى حد كبير في تنظيم أمور حياتهم مثل: الكهرباء ،والمياه ،والنقل...إلخ ، بصفة منتظمة على نحو يرهقهم ويصيبهم بعنت كبير إذا ما تعطلت أو توقفت عن أداء خدماتها ، فهم لا يتخذون إحتياطات لتزويد أنفسهم بالكهرباء والمياه أو تخزينها ، إعتمادا على قيام مرفق الكهرباء والمياه بتوصيلها إليهم ، ومعظم الناس ينتقلون داخل الدولة أو خارجها عن طريق مرفق النقل ، فإذا تعطلت هذه المرافق أو توقف سيرها ولو مؤقتا نتج عن ذلك أضرار

---

[1]– حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع نفسه ، ص 326 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ومضايقات للجمهور[1].

ولذلك كان من أهم واجبات الدولة أن تعمل على ضمان سير المرافق بانتظام واطراد، بحيث يجد المنتفع الخدمة المطلوبة متوافرة في الزمان والمكان المحدد لأدائها فيه ، وقد إبتدع مجلس الدولة الفرنسي مبدأ إستمرار المرافق العامة لكي يكفل لهذه المرافق إنتظامها فى سيرها دون انقطاع، الأمر الذي يدل على أن هذا المبدأ أساسه تفضيل الصالح العام على الصالح الخاص عند التعارض .

ولما كان تسيير أي مرفق من المرافق يعتمد على إستخدام الطاقة ، فقد وجب على الدولة البحث عن توفير مصدر دائم للطاقة ، خاصة وأن الطاقة التقليدية ستنضب آجلا أم عاجلا ، وهذا لن يتأتى إلا إذا إهتمت الدولة بتنوع مصادر الطاقة خاصة الطاقة المتجددة ، لتجعل منها مصدرا دائماً وقادرا على سد حاجات المرافق العامة من الطاقة ، لتنطلق المرافق العامة نحو تحقيق النفع العام وأداء الخدمات الأساسية للجمهور، والذي أصبح يركن إليها ويرتب أموره على أساس وجودها بصفة دائمة ومنتظمة، لذا يجب على الدولة أن تتدخل للتحول إلى إستخدام الطاقة المتجددة لمواجهة نضوب الطاقة التقليدية ، حتى تضمن سير مرافقها بشكل دائم ومنتظم[2] .

---

[1]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 327 .

[2]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع نفسه ، ص 328 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني : حماية البيئة والحفاظ على الصحة العامة:

يقصد بالبيئة الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته ، في المجتمع سواء كان من خلق الطبيعة أم من صنع الإنسان ، وهي بذلك تشتمل على عناصر طبيعيه كالأنهار والبحار والهواء والغابات ، وعناصر من صنع الإنسان كالإنشاءات المختلفة والمصانع والمدن، وتمثل البيئة السليمة قيمة من قيم المجتمع ، يجب **أن** يسعى النظام القانوني للحفاظ عليها ، شأنها في ذلك شأن الكثير من القيم في المجتمع ، وهي تمثل قيمة على درجة عالية من الأهمية، لأن الإضرار بها لا يضر فردا واحدا ، ولكن يضر المجتمع في مجموعه، ولهذا إتجهت معظم الدول لتأكيد هده القيمة الجديدة في قوانينها ، بل وفي بعض دساتيرها ، وفى الإعلانات الدولية بصورة جعلتها حقا من حقوق الإنسان ، بل وأكدت بعض القوانين إعتبار حماية البيئة واجبا من واجبات الدولة .

وتلوث البيئة بمفهومها الحالي وأبعادها الخطيرة ،لم يظهر إلا مع تطور المدنية وتقدم العلم ،والذي عن طريقه اكتشفت معدلات تلوث البيئة ومدى خطورتها على الحياة الإجتماعية والصحة العامة ، ويدخل في مجال التلوث تلوث الأنهار والبحار والتلوث الفضائي ، وكذلك أفعال الإضرار بالبيئة مثل تجريف الأراضي الزراعية ، والإعتداء على الغابات وما تحويه من أشجار ونباتات وحيوانات وكذلك قطع محيط من الخضره بدون مقتضى .

قد عرفت الصحة بالمعنى العام بأنها ، "حالة من التوازن النسبي لوظائف الجسم الناجمة عن تكيفه مع عوامل البيئة المحيطه به ، أما الصحة العامة فيقصد بحمايتها، العمل من قبل سلطات الدولة على وقاية صحة الجمهور من أخطار الأمراض ، أو من إعتلال الصحة ، ومنع إنتشار الأوبئة ، وأخذ

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الإحتياطات اللازمة لمنع ما يحتمل أن يكون سببا للمساس بالصحة العامة " [1]، ويعرفها البعض بأنها ، "حماية المواطنين ضد الأخطار التي تهدد صحتهم من الأوبئة وأخطار العدوى والأخطار الناجمة عن غياب علم الصحة "[2]، ويعرفها البعض الآخر بأنها،" عنصر النظام العام الذي يتميز بإنعدام الأمراض وتهديدها والذي يتطلب حالة صحية مرضية ويتمحص عن إجراءات تتعلق بصحة الأشخاص والحيوانات والأشياء وبمكافحة التلوث والوقاية من الأوبئة ومراقبة الأطعمة المعروضة للبيع" [3].

وقد زاد الإهتمام بالصحة العامة ، في الآونة الأخيرة بشكل ملموس ، بسبب إنتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة ، نتيجة الإزدحام السكاني وتعقد الحياة الحديثة ، حيث صارت الأمراض تأخذ شكل الكوارث الإجتماعية الحقيقية، والتي تكون قابلة لأن تحدث إضطرابا جسيما في النظام العام .

وإذا كان الحفاظ **على** صحة الأفراد ، لا يتأتى إلا إذا قطعنا السبل **على** كافة الروافد التي يمكن أن تكدر سلامة الصحة العامة ، وذلك بالإهتمام بالبيئة التي لوثها الأفراد بفعلهم ، ومن بين هذه الروافد إستخدام الوقود الأحفوري، ولما كان إستخدام الإنسان للطاقة أحد الضرورات اللازمة ، لقضاء الحوائج العامة والخاصة ، فإنه يقع على عاتق الدولة ترشيد إستخدام الطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري والاعتماد على الطاقة المتجددة ، والتحول تدريجيا نحو التخلص من إستخدام الوقود الأحفوري ، وإستخدام الطاقة المتجددة لتصبح هي الأساس في حياتنا، لذا فإن وجود حق للإنسان في أن يحيا في بيئة سليمة وصحية ، أوجب على الدولة أن تتدخل بما لها من أدوات ، لإتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حماية البيئة من التلوث وذلك حفاظا على الصحة العامة [4].

---

[1] – نواف كنعان ، دور الضبط الإداري في حماية البيئة ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الإنسانية ، المجلد 3 ، العدد 1 ، فبراير 2006 ، ص 99 .

[2] -JEAN CASTAGNE , Le contrôle juridictionnel de a légalité des actes de police administrative , Bourdeaux , éd 1964 , p32 .

[3] --GERARD CORNU,Vocabulaire juridique,Paris,P.U.F,léd,1987,p730.

[4] - حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 331 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث – تحقيق التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي بإحتياجات الجيل الحاضر دون الإضراربقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة ، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل، والتنمية المستدامة تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للإنسان وتحسين مستوى الدخل والخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

وتعتبر الطاقة عنصراً جوهرياً من عناصر تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية ، كما أنها تضطلع بدور هام في تحقيق الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة ، ويعتبر توافر خدمات الطاقة اللازمة لتلبية الإحتياجات البشرية ذا أهمية قصوى بالنسبة للركائز الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، ويؤثر الأسلوب الذي يتم به إنتاج هذه الطاقة وتوزيعها واستخدامها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأي تنمية متحققة[1] .

وتتوافر إمكانات واحتمالات مستقبلية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة ، لتسهم في الوفاء بالإحتياجات الأساسية للطاقة، وفي دعم تخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، وقد تم إبتكار وتطوير تكنولوجيات متعددة للطاقة المتجددة خلال العقدين الماضيين وتم اختبار بعضها ميدانيا ، وتم تطويرها على مستوى التطبيق ، خاصة في مجال القدرات الصغيرة والمتوسطة في الأماكن النائية حيث أثبتت الطاقة المتجددة فاعلية اقتصادية ، بينما مازال بعضها الآخر في حيز البحث و التطوير، و تجدر الإشارة أن هذه التكنولوجيات لم تستخدم بعد على نطاق واسع لتوفير خدمات الطاقة ، حيث أنه مازال هناك عدد من القيود و المعوقات التي تواجه تعميم إستخدامها كإرتفاع تكلفة التجهيزات المستخدمة فيها .

[1]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 332 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الرابع – ضبط السياسة العامة للتحول الطاقوي .

تلعب الدولة دوراً بالغ الأهمية في دعم وتنمية قطاع الطاقة المتجددة ، وذلك من خلال وضع سياسات مناسبة وأطر تنظيمية وآليات تحفيزية لإحلال و تعميم إستخدام الطاقات المتجددة ، فالدولة هي اللاعب الرئيسي في إنتشار استخدام الطاقة المتجددة ، ويظهر ذلك جليا من خلال قيام الحكومات في أغلب أنحاء العالم،بوضع قضية الطاقة المتجددة في مقدمة أجندتها وصدارة أولوياتها السياسية، وقد أكدت بعض الدول في تشريعاتها على ذلك[1].

أولاً– إصدار التشريعات التي تنظم الطاقة المتجددة:

أولى الخطوات التي يجب على الحكومات إتخاذها لتنمية إستخدام الطاقة المتجددة ، هي وضع إطار قانوني ينظم الطاقة المتجددة ، ويجب أن يكون هدف القانون هو تنمية إنتشار إستخدام الطاقة المتجددة ، والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري ، وأن يحوي في طياته حوافز تشجيعية للمستثمرين ، وفرض ضرائب على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

ثانيا – إستخدام الطاقة المتجددة داخل المرافق والمنشآت الحكومية:

إن إنتشار إستخدام الطاقة المتجددة يبدأ بتفعيلها داخل المرافق العامة ، فالحكومة يجب أن تكون قدوة ، وذلك بتفعيل تطبيق إستخدام الطاقة المتجددة داخل مرافقها ومن المجالات ، التي يمكن إستخدام الطاقة المتجددة بها ما يلي:

أ– إستخدام الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية ، في إنارة الشوارع والطرق والمناطق النائية والمناطق التي لا يوجد بها شبكات كهربائية كافية .

ب– إستخدام الطاقة الشمسية لتشغيل الإعلانات الضوئية في الشوارع ، بدلاً من الإعتماد على الطاقة

---

[1]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 337 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الكهربائية التقليدية ، وإلزام شركات الإعلانات الضوئية بإستخدام نظم الخلايا الشمسية في توفير مصادرالطاقة الكهربائية لإعلاناتها .

ج- إستخدام الطاقة المتجددة داخل المنشآت والمباني الحكومية ، للإستفادة من الطاقة الطبيعية الشمسية وتوفير الطاقة التقليدية ، وذلك بتركيب ألواح خلايا شمسية ضوئية على أسطح المباني الحكومية[1] .

ثالثا – إستخدام الطاقة المتجددة كشرط لمنح التراخيص الإدارية :

الترخيص الإداري من الوسائل التي يمكن للحكومة إستغلالها في دعم الإنتقال الطاقوي، وذلك من خلال إلزام طالبي التراخيص بإستخدام الطاقة المتجددة سواء كان الترخيص لإقامة مدن سكنية ، أو ترقيات عقارية ، أو منشآت وقرى سياحية أو مصانع .

بالنسبة لمشاريع الإسكان التي تقيمها الحكومة في المدن الجديدة ، يمكن إنشاء نظم مركزية للوحدات السكنية ، لتسخين المياه مع تقسيم تكلفة النظام على سعر الوحدة السكنية ، ودفع القيمة الكلية في شكل أقساط ، أما مشاريع الإسكان أو المنشآت والقرى السياحية ،التي يقيمها القطاع الخاص في المناطق الجديدة فيتم إلزامهم باستخدام الطقة المتجددة ، أما بالنسبة لإنشاء مصانع جديدة ، ينص في الترخيص على استخدام طاقة متجددة أو نسبة معينة من الطاقة المتجددة[2] .

رابعاً – التوعية الإعلامية بأهمية الطاقة المتجددة :

لا يكفي لتعميم إستخدام مصادر الطاقة المتجددة ، إنشاء جهة مختصة بإدارة و تسيير قطاع الطاقة المتجددة وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة ، وإيجاد البنية الأساسية ، وتوفير مناخ تشريعي ملائم وفتح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص وتحول المرافق العامة إلى استخدام الطاقة المتجددة فحسب ، بل يلزم إلى جانب ذلك كله وجود توعية إعلامية بأهمية الطاقة المتجددة ، وذلك بتوعية المواطنين بأهمية

---

[1]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 338 .

[2]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 339 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الطاقات المتجددة ومردودها على حياتنا، وتعتبر وسائل الإعلام من الوسائل الهامة لتوعية المواطنين بأهمية الطاقة المتجددة ،ومستقبلها وتتم التوعية الإعلامية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، المسموعة و المرئية والمقروئة[1] .

Wondershare PDFelement

[1]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 339 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني– ممارسة سلطة الضبط الإداري لإثبات أصل الطاقة المتجددة .

تعتبر شهادة إثبات أصل الطاقة المتجددة ، أو شهادة ضمان المنشأ من الشهادات الخضراء التي إنتشر إستخدامها مؤخرا لدعم تمويل الطاقات المتجددة على حساب تعريفة التغذية ، إلا أنه لا يزال إستخدام تعريفة التغذية في بعض الدول فعالا للكثير من الأسباب .

وظهرت فكرة الشهادات الخضراء في أوروبا حيث تقوم بعض الحكومات لاسيما الأوروبية منها بمنح شهادات خضراء لمنتجي الكهرباء من الطاقات المتجددة ، إن توفرت فيهم المعايير المطلوبة لذلك يعتبر إصدار الشهادات الخضراء آلية لتتبع وتسجيل الإنتاج من الطاقات المتجددة وفقا لمختلف أنواعها.

وارتبط ظهور الشهادات الخضراء في البداية بنظام الحصص الإلزامية ،حيث تستخدم كإثبات التوافق مع معايير نظام الحصص المطبق في كل دولة، لكن مع شيوع إستخدامها تواجد إمكانية تداولها وعليه يتضح أن الشهادات الخضراء حافز مالي لمنتجي الطاقات المتجددة نتيجة لإمكانية بيعها في أي وقت والحصول على السيولة، إضافة إلى الإيرادات الناتجة عن بيع الكهرباء في سوق الطاقة، كما أن للشهادات الخضراء عدة مزايا من بينها إمكانية استخدامها كشهادة ضمان للمحطات مع إمكانية تداولها خارج الدولة الصادرة فيها [1].

[1]– هاجر بريطل ، المرجع السابق ، ص 173 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول : شهادة ضمان أصل الطاقة (ضمان المنشأ) .

إن الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن تساهم أيضا في تحسين إمكانية الحصول على الطاقة للملايين من الأفراد، بشكل خاص في الاقتصاديات الناشئة كالاقتصاد الوطني ، الذي تواجه فيه بعض المناطق من حين لآخر صعوبات في الحصول على الكهرباء[1] .

حيث يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تخفض من كميات النفط والغاز المستعملة في إنتاج الكهرباء محلياً، و بالتالي يمكن الإستفادة من هذه الكميات بمجالات تدرربحاً أكبر[2]، لهذا و في إطار ممارسة سلطة الضبط الإداري في المجال الطاقاوي بواسطة الترخيص ، بالنسبة للمنشآت المنتجة للكهرباء ، إعتمد المشرع الجزائري آلية قائمة على إستصدار شهادة المنشأ من أجل الإشهاد على أن الكهرباء المنتجة من هاته المنشآت أصلها متجدد .

Wondershare PDFelement

[1]– سعد الله داود ، الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط و الإنتقال لإقتصاد الطاقة المتجددة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2015–2016 ، ص 181.

[2]– إستخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج ، مشروع بحث ، وزارة الطاقة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة بيئة المدن الإلكترونية ، عدد 1 ، يناير 2012 ، ص 6

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا : مضمون شهادة المنشأ .

طبقا لأحكام المادة 14 من القانون 04-09 المؤرخ في : 2004/08/18 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، إستحدث المشرع الجزائري آلية الهدف منها الإشهاد بأن أصل أي طاقة معينة ، مصدرها طاقة متجددة ، حيث تعد عملية إثبات اصل الطاقة المتجددة من الآليات المساهمة في ترقية و تثمين إستخدام الطاقة المتجددة و تحفيز إستعمالها ، و لقد حدد المرسوم التنفيذي 15-69 المؤرخ في 2015/02/11 كيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة و إستعمال هذه الشهادة ، من خلال المواد 2 و 3 حيث يتضح لنا أن شهادة المنشأ : هي تلك الوثيقة التي تمنحها لجنة ضبط الكهرباء و الغاز ، لكل متعامل (شخص طبيعي أو معنوي) في ميدان إنتاج الكهرباء ، من مصادر متجددة (طاقة شمسية ، الرياح ، الحرارة الجوفية ، تثمين النفايات ، الكهرومائية الصغيرة ، الكتلة الحيوية) أو إنطلاقا من منشأة هجينة[1] يبلغ إنتاجها السنوي للكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة 5% على الأقل من مجموع إنتاجها السنوي ، أو إنطلاقا من منشآت الإنتاج المشترك[2] وفق المعايير المحددة في التنظيم[3] ، ويرغب من خلاله نشاطه هذا في الإستفادة من المزايا الممنوحة في إطار النظام الخاص[4] ، تؤكد بأن المنشأة المعنية تستخدم الطاقات المتجددة كمصدر لتوليد الكهرباء ، أو أنها منشأة إنتاج مشترك ، كما أنها تقوم مقام شهادة مطابقة خلال إجراء عملية الرقابة التقنية للمنشأة المعنية و التأكيد على أن كميات الكهرباء المحقونة في الشبكة ذات أصل متجدد أو ناجمة عن نظام إنتاج مشترك .

---

[1]- المنشأة الهجينة هي المنشأة التي تستخدم مصادر الطاقة الأحفورية و المتجددة لإنتاج الكهرباء .

[2]- عرفته المادة 02 من القانون 02-01 المؤرخ في :2002/02/05 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات : هو إنتاج الكهرباء و الحرارة .

[3]- أنظر المادة 3/04 من المرسوم التنفيذي 13-218 المؤرخ في 2013/06/18 المحدد لشروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء ج ر 33 ص 5.

[4]- النظام الخاص : هو كل نشاط لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وكذا إنتاج الكهرباء عن طريق الإنتاج المشترك في ظل شروط معينة .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وتشمل شهادة إثبات أصل الطاقة المتجددة طبقا للمادة 6، العناصر الآتية[1] :

1-بالنسبة للأشخاص الطبيعية : تتضمن شهادة المنشأ معلومات شخصية عن المتعامل صاحب الطلب و عنوانه كما تتضمن معلومات عن منشأة الإنتاج و موقع تواجدها ، و القدرة الكهربائية المركبة لها و طبيعة المصادر التي تستعملها في الإنتاج ، و في حالة كون المنشأة هجينة فإنها تحدد حصة الطاقة المتجددة المنتجة منها ، و في حالة إستخدام المنشأة لنظام إنتاج مشترك فإن شهادة المنشأ توضح قيمة الإقتصاد المحقق في الطاقة الأولية المستعمل في الإنتاج .

2-بالنسبة للأشخاص المعنوية : بالإضافة إلى كل ما تقدم فإذا كان المتعامل شخصا معنويا ، فإن شهادة المنشأ في هاته الحالة تتضمن تسميته أو الغرض الإجتماعي له و عنوان مقره .

Wondershare PDFelement

[1]- المادة 6 ، المرسوم التنفيذي 15-69 المؤرخ في 2015/02/11 المحدد لكيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة و إستعمال هذه الشهادات ، ج ر عدد 2015/9 ص 12 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا : الجهة المكلفة بمنح شهادة المنشأ .

نصت المادة 2/05 من المرسوم التنفيذي 15-69 :".....تسلم لجنة ضبط الكهرباء و الغاز صاحب الطلب شهادة إثبات أصل الطاقة المتجددة إذا كان الملف يستجيب لشروط منح هذه الشهادة " ، إنطلاقا من هذا فقد أوكل المشرع الجزائري صراحة إختصاص تسليم شهادة المنشأ إلى لجنة ضبط الكهرباء و الغاز و هي لجنة تم إستحداثها بموجب القانون 02-01 المؤرخ في : 2002/02/05 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات ، عرفتها المادة 02 منه :" هيئة مكلفة بضمان إحترام التنظيم التقني و الإقتصادي و البيئي ، و حماية المستهلكين و شفافية إبرام الصفقات و عدم التمييز بين المتعاملين " ، بالرغم من أن التعريف تطرق إلى المهام التي تختص بها لجنة ضبط الكهرباء و الغاز ، إلا أنه و بالرجوع إلى الفقه نجد أن الضبط هو مجموعة من الآليات القانونية ، الإجتماعية و الإقتصادية التي تتركز على تنظيم العلاقات الإقتصادية في السياق الجديد للمنافسة و وفقا للتحولات التي عرفها تسيير المرافق العمومية [1] ، حيث تقوم اللجنة بمهمة السهر على السير التنافسي و الشفاف لسوق الكهرباء و السوق الوطنية للغاز لفائدة المستهلكين و فائدة المتعاملين [2] ، كما أنه من بين المهام التي تباشرها لجنة ضبط الكهرباء و الغاز : " دراسة الطلبات و تسليم الرخص لإنجاز و تشغيل المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء و النقل بما في ذلك الخطوط المباشرة للكهرباء و القنوات المباشرة للغاز ، و مراقبة إحترام الرخص المسلمة "[3] .

---

[1]- بري افريقيا، الضبط في مجال المياه، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2013، ص 5 .

[2]-المادة 113 من القانون 02-01 ،السابق ذكره، ص 17 .

[3]- المادة 115 الفقرة 16 من القانون 02-01 ، المرجع السابق ، ص 18 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يعد إنشاء لجنة ضبط الكهرباء و الغاز من بين أحد أهم التغييرات الهيكلية التي عرفها قطاع الطاقة في الجزائر ، و ذلك بالنظر إلى الدور الفعال الذي تضطلع به[1] .

ثالثا : الطبيعة القانونية لشهادة المنشأ .

إن خاصية السلطة الممنوحة من طرف القانون للجنة ضبط الكهرباء و الغاز باعتبار وظيفتها لاتتمثل في التسيير و إنما هي الضبط تبين أهلية هذا النوع الجديد من المؤسسات في اتخاذ القرارات بالصفة الانفرادية دون الرجوع إلى أي نوع من التبعية(رئاسة أو وصائية) وهذا الوصف ينفي عنها نظريا كونها هيئة استشارية ، و تقدير طابع السلطة في هذه الهيئة يؤسس لإشكال إنتمائها للسلطات الإدارية.

إن المعروف فقها أن كلمة الإدارة تتضمن معنيين الأول يخص الجهاز أو الأجهزة التي تتولى نشاطا معيينا و الثاني يحمل معنى التسيير ، حيث نعنى بها مجموعة الأجهزة و التي من خلالها يتم تسيير و انجاز مهام عمومية تهدف الإدارة في نشاطها إلى تحقيق الصالح العام أو مايسمى المنفعة العمومية و من أجل ذلك لها اللجوء إلى استعمال الإمتيازات السلطوية كلما اقتضتها الضرورة لذلك ،وتعرف الإدارة من الجانب العضوي على أنها مجموع الهيئات التي تتكفل بالنشاط الإداري حيث أن مشاركة الأجهزة في النشاط الإداري يختلف باختلاف الأنظمة السياسية في كل بلاد ويقصد بالإدارة عموما الأجهزة التي لها مهمة العمل على توفيرمختلف متطلبات الجماعة .و يرى البعض الأخر أنها مجموعة الأجهزة التي بتأثيرمن السلطة السياسية تضمن تدخل الدولة كشخص معنوي عمومي أو كمجموع المرافق العمومية في الحياة اليومية بمختلف أوجهها الاجتماعية الاقتصادية ،مثل السلطات المركزية ،رئيس الجمهورية، الوزير الاول، الوزراء ،السلطات المحلية ،السلطات اللامركزية ، أو كشخص معنوي مكلف بنشاط إقتصادي مثل المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري أو كسلطة ضبط في شكل سلطة إدارية مستقلة.

[1]– بن رجدال لمياء ، المرجع السابق، ص 91 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وعند إدراج هذا النوع من الهيئات في الهيكل المؤسساتي للدولة أجبر الفقه على إيجاد التصنيف الملائم بمقاربتها مع السلطات الثلاث الموجودة مسبقا (التنفيذية ، التشريعية ، القضائية)حيث ذهب جانب من الفقه إلى أن الصفة الإدارية لسلطة الضبط تتوضح من خلال الطابع الإداري للقرارات التي تتخذها و التي تستعمل فيها إمتيازات سلطوية في إصدار القرارات الإنفرادية أو التنظيمية في إطار إعداد المقاييس والأنظمة أو العقود أو في إطار معالجة المنازعات التي تطرح أمامها،كما ذهب جانب آخر إلى طرح جهة إختصاص منازعات الضبط و التي تكون أمام القاضي الإداري مما يجعل الأمر الذي يفرض نفسه هو وصف سلطات الضبط بالطابع الإداري[1] .

هذا ما يجعل الأعمال الصادرة عنها تتميز بالخصائص العامة للقرارات الإدارية كما هي محددة في القانون المقارن أوفي القانون الجزائري كونها:

1-تصرف قانوني صادر بقصد ترتيب أثر قانوني، حيث تنتج عنها مجموعة من الحقوق والالتزامات .

2-صادرة عن مرفق عام : فهي تصدر عن مرفق عام ، أي الأجهزة والتنظيمات القائمة في إطار السلطة التنفيذية.

3-صادرة بالإرادة المنفردة للإدارة المختصة ، وطبقا لصلاحياتها القانونية .وهكذا فإن إصدار وتسليم شهادة المنشأ، يستلزم توافر الأركان الشكلية والموضوعية اللازمة لصحة أي قرار إداري وهي :السبب، المحل أو الموضوع ، الإختصاص، الشكل و الإجراءات الهدف أو الغاية.

---

[1]- بري إفريقيا ، المرجع السابق ، ص 13،14 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني – الآثار المترتبة عن إستخدام شهادة ضمان المنشأ .

إن الحصول على شهادة ضمان المنشأ ، أو الشهادة الخضراء تمكن المستثمرين في مجال إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ، من الحصول على مجموعة من الحوافز و العلاوات و الإعانات ، إضافة إلى مجموعة من الإعفاءات الضريبية و شبه الضريبية ، التي تدفع المستثمر للتوجه إلى مشاريع ذات قيمة مضافة ضعيفة ، تسهل عليه إسترجاع رأسمالها في مده قصيرة .

أولا – الإستفادة من المزايا و التحفيزات الجبائية لدعم الإستثمار في الطاقات المتجددة .

يرمي إجراء تشجيع الاستثمارات الوطنية المباشرة بواسطة الجباية ، لا سيما الإستثمار في قطاع الطاقة المتجددة ، إلى تقليص عائدات الدولة من الضرائب ، وتخفيف الأعباء على المستثمر ، من أجل الوصول إلى هدف أساسي وهو ترقية وتطوير الاستثمار .

تعد حوافز الاستثمار من المبادئ والأساليب التي يعتمد عليه بتشجيع الاستثمار وتسهيله ، ومن هاته الأساليب إعفاءات وتخفيضات ممنوحة من قبل الإدارة العمومية كالضرائب ، الجمارك ، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [1] .

و يستخدم أسلوب تقديم الحوافز لدعم سياسات ترقية و تثمين الطاقة المتجددة ، على نطاق واسع حيث حقق في كثير من الأحيان نجاحات ملموسة .

[1] – بولكعيبات مراد ، التحفيزات الجبائية لتشجيع الاستثمارات الوطنية المباشرة في قانون الإستثمار ، مذكرة ماجستير ، جامعة البليدة ، 2007 ، ص 53 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1 – حوافز تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة .

تطبيقا لأحكام القانون المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات[1] ، ، وبعد صدور المرسوم التنفيذي المحدد لشروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء[2] ، مكن المشرع الجزائري منتجي الكهرباء عن طريق منشآت إنتاج الكهرباء المتجددة أو الإنتاج المشترك، و الذي تم إختياره في إطار إجراء طلب العروض المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 17-98 المؤرخ في 26 فبراير 2017 ، من بيع الكهرباء التي ينتجها بتسعيرة الشراء المضمونة المترتبة على إجراء طلب العروض، بمفهوم آخر أن هذا المستثمر الذي تم إختياره في إطار طلب العروض ضمن تسويق منتوجه المتمثل في طاقات المتجددة، و قد حدد المشرع بموجب المادة 3 من نفس المرسوم ، مفهوم تسعيرة الشراء المضمونة على أنها ثمن بيع الكيلو واط ساعي المترتب على إجراء طلب العروض، لشراء الكهرباء المنتجة عن طريق منشآت إنتاج الكهرباء المستفيدة من النظام الخاص .

ويتعلق الأمر بالكهرباء المنتجة عن طريق منشآت إنتاج الكهرباء المتجددة أو الإنتاج المشترك و التي تستعمل الطاقة الشمسية الكهروضوئية و الحرارية ، الرياح ، الحرارية الجوفية ، تثمين النفايات ، الكهرومائية الصغيرة ، الكتلة الحيوية ، و كل منشأة هجينة ، يبلغ إنتاجها السنوي من الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة على الأقل 5% من مجموع إنتاجها السنوي ، كل منشأة للإنتاج المشترك تستجيب لمعايير القدرة المركبة حسب شروط ISO و التي يجب أن لا تتجاوز 12 ميغاواط ، كما يجب أن تضمن منشأة الإنتاج المشترك إقتصادا في الطاقة الأولية.

---

[1] – المادة 178، القانون 02-01 ، المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات ، المرجع السابق ، ص 26.

[2] – المادة 2 ، المرسوم التنفيذي 13-218 ، المحدد لشروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء المعدل و المتمم ، السابق ذكره ، ص 4 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

كما اشترط المشرع لإستفادة منتجي الكهرباء من المصادر المتجددة ، من تسعيرة الشراء المضمونة طوال مدة عقد الشراء المترتب على إجراء طلب العروض ، يجب عليه تلبية احتياجاته من الكهرباء دون اللجوء إلى التموين انطلاقا من الشبكات الكهربائية و هذا بغض النظر عن التموين عند النجدة ، إضافة إلى شرط حصوله على الرخص المطلوبة [1] .

وأورد المشرع ، إستثناء يخص كميات الكهرباء المنتجة من طرف منشأة المنتج التي تستهلكها التجهيزات الوظيفية التي تستخدم في مسار إنتاج الكهرباء إذ أنها لا تستفيد من تسعيرة الشراء المضمونة ، و تكون تسعيرة الشراء مضمونة طوال مدة عقد الشراء المترتب على إجراء طلب العروض [2]، ويبرم بين منتج الكهرباء إنطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة و مسير المنظومة أو أي متعامل آخر معني ، و تطبيقا لهذه المادة أصدر المشرع قرار مؤرخ في 2 فبراير 2014، المتمم بالقرار المؤرخ في 22 نوفمبر 2016 ، المحدد لتسعيرات الشراء المضمونة و شروط تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشآت التي تستعمل فرع الشمسي الكهروضوئي ، حيث نصت المادة 3 منه على أنه تبين تسعيرات الشراء المضمونة لبيع الكهرباء المنتجة من طرف المنشآت المستعملة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في ملحق هذا القرار، وهي محددة حسب قدرة المنشأة و القدرة الطاقوية الشمسية للموقع المعبر عنها بعدد مكافئ لساعات التشغيل بحمولة كاملة خلال السنة ، فالبنسبة لمنشآت كهروضوئية على الأرض ذات القدرة من 1 إلى 5 ميغاواط تحدد تسعيرة الشراء المضمونة في المرحلة الأولى ب 15,94 (دج/ك.و.سا)، و في المرحلة الثانية فهي تختلف حسب عدد ساعات التشغيل ، أما فيما يخص منشآت كهروضوئية على الأرض ذات القدرة أكبر من 5 ميغاواط تحدد تسعيرة الشراء في المرحلة الأولى ب 12,75(دج/ك.و.سا) أما المرحلة الثانية تختلف بإختلاف عدد ساعات التشغيل .

---

[1] – المادة 6 ، المرسوم التنفيذي 17–98 ، المرجع السابق ، ص 5 .

[2] – المادة 8 ، المرسوم التنفيذي 13–218 ، المرجع السابق ، ص6 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

كذلك تطبيقا لنفس المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 13-218 ، المعدل و المتمم، أصدر المشرع قرار مؤرخ في 2 فبراير 2014 ، المتمم بالقرار المؤرخ في 7 ديسمبر 2016 ، المحدد لتسعيرات الشراء المضمونة و شروط تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشآت التي تستعمل فرع الرياح ، حيث نص في المادة 3 منه على أنه تبين تسعيرات الشراء المضمونة لبيع الكهرباء المنتجة من طرف المنشآت المستعملة لطاقة الرياح في ملحق هذا القرار ، فبالنسبة لمنشآت طاقة الرياح ذات القدرة من 1 إلى 5 ميغاواط تحدد تسعيرة الشراء المضمونة في المرحلة الأولى ب 13,10 (دج/ك.و.سا)، و في المرحلة الثانية فهي تختلف حسب عدد ساعات التشغيل، أما فيما يخص منشآت طاقة الرياح ذات القدرة أكبر من 5 ميغاواط فتحدد تسعيرة الشراء المضمونة في المرحلة الأولى ب 10,48 (دج/ك. و.سا)و تختلف تسعيرة الشراء في المرحلة الثانية بإختلاف عدد ساعات التشغيل .

و تحدد التكاليف الإضافية المترتبة على إنتاج الطاقة المتجددة أو الإنتاج المشترك على أساس الأسعار اليومية [1] ، فهي تأخذ بعين الإعتبار السعر المتوسط للكيلو واط ساعي لسوق الكهرباء ، وفق تكاليف الكهرباء المنتجة من منشآت الإنتاج التقليدية و تلك المتعلقة بالطاقات المتجددة أو الإنتاج المشترك ، أو السعر المتوسط للكيلو واط ساعي المترتب على الحالة التي لا يمكن فيها تلبية طلب سوق الكهرباء ، إلا عن طريق وسائل الإنتاج التقليدية دون اللجوء إلى منشآت الطاقة المتجددة أو الإنتاج المشترك.

و يعد مسير المنظومة شهريا ، خلال الفترة التي تسبق تنصيب مسير السوق ، الفوارق بين الأسعار الحقيقية و الأسعار التي قد تترتب دون اللجوء إلى منشآت الطاقة المتجددة ، و يحدد هذا الفارق التعويضات التي تقتطع من الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة و الطاقات المتجددة و المشتركة و/أو من أسعار الكهرباء للزبون النهائي.

---

[1]- المادة 10 ، المرسوم التنفيذي 13-218 ، المرجع السابق ، ص 6.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2- المزايا المنشأة بموجب قانون تطوير الإستثمار[1] :

وضع المشرع الجزائري مجموعة من الآليات ، في سبيل تطوير الإستثمار في الأنشطة ذات الأهمية و المنفعة الإقتصادية ، والتي يستفيد منها المستثمرون في كافة مراحل المشروع ، سواءا في مرحلة إنجاز المشروع ، أو في مرحلة الإستغلال[2] ، ففي مرحلة الإنجاز تستفيد مختلف الإستثمارات بشكل عام من المزايا الأتية :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية ، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ، فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقارين كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية ، و غير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية ، وتطبق هذه على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح .

- تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار .

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار إبتداء من تاريخ الإقتناء .

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال .

---

[1]- القانون 16-09 ، المرجع السابق ، ص 20.

[2]- المادة 12 ، القانون 16-09 ، المرجع نفسه ، ص 19 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أما بعنوان مرحلة الإستغلال فبعد معاينة الشروع في مرحلة الإستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر فإنه يستفيد هذا الأخير و لمدة ثلاث سنوات من المزايا الآتية :

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

– تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وترفع مدة مزايا الإستغلال الممنوحة لفائدة الإستثمارات ، من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم ، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الإستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الإستغلال على الأكثر [1] .

ويقصد بالدخول في الإستغلال إنطلاق النشاط ، الذي يتضمنه الإستثمار و يتجسد بإنتاج سلع موجهة للتسويق أو تقديم خدمات مفوترة ، بعد الإقتناء الجزئي أو الكلي للسلع أو الخدمات الضرورية لممارسة النشاط المزمع [2]، ويشترط للإستفادة من التخفيض ، أن تكون مناصب الشغل مباشرة و دائمة ، وكذا قيام المستثمر بالتصريح و تسديد إشتراكاته لدى هيئة التأمينات الإجتماعية التابع لها إقليميا [3].

3- التحفيزات الإستثنائية .

تستفيد الإستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب و الهضاب العليا و كذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة ، من المزايا الآتية :

---

[1]– المادة 16 ، القانون 16–09، المرجع السابق ، ص 21.

[2]– المادة 3 ، المرسوم التنفيذي رقم 17–105 ، المحدد لكيفيات تطبيق المزايا الإضافية للإستغلال الممنوحة للإستثمارات المنشئة لأكثر من مائة (100) منصب شغل ، المؤرخ في 5 مارس 2017 ، ج ر عدد 16 لسنة 2017 ، ص 47 .

[3]– المادة 4–6 ، المرسوم التنفيذي 17–105 ، المرجع نفسه . ص 48 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

– بعنوان مرحلة الإنجاز فإنه زيادة على المزايا المذكورة في المادة 12 ، تتكفل الدولة كليا أو جزئيا ، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشأت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار ، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة ، التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة ، بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز من أجل إنجاز مشاريع إستثمارية ، بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات و ترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة ، بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمس عشرة سنة و ترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

–أما بعنوان مرحلة الإستغلال فإنه تستفيد الإستثمارات ولمدة عشر سنوات من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الرسم على النشاط المهني ، وهذا إبتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الإستغلال و المحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية ، بناء على طلب المستثمر .

إضافة على ذلك ، فإنه عندما يتضمن إستثمار ما، واقع في منطقة من المناطق المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 16–09 ، عدة وحدات أو منشآت فإن تلك المتمركزة خارج المواقع التابعة لهذه المناطق لا يمكنها الاستفادة إلا من المزايا المشتركة و عند الإقتضاء من المزايا الإضافية غير تلك الموجهة للمواقع التابعة لهذه المناطق ، وعند إنتهاء فترة الإعفاء بعنوان هذه المزايا ، يمكن الوحدات و المنشآت الواقعة في تلك المناطق ، أن تستمر وحدها في الإستفادة من الإعفاء من الرسم على النشاط المهني و الإعفاء من الضريبة ، على أرباح الشركات حسب نسبة الإستثمارات التي تم إنجازها فيها ، وكذا الإتاوة [1]

[1]– المادة 13، القانون 16–09 ، المرجع السابق ، ص 20.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات أو خمس عشرة سنة حسب منطقة الموقع ، و 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعد هذه المدة ، وهذا بالنسبة لما تبقى من فترة الإعفاء الممنوحة لها[1].

Wondershare PDFelement

[1]– المادة 19 ، المرسوم التنفيذي رقم 17–101 ، المحدد للقوائم السلبية و المبالغ الدنيا للإستفادة من المزايا و كيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الإستثمارات ، المؤرخ في 2017/03/05 ، ج ر عدد 16 لسنة 2017 ، ص 10 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثالث : إبرام عقود الإستثمار في الطاقات المتجددة .

إن تعميم إستخدام مصادر الطاقة المتجددة ، للحصول على الطاقة اللازمة لسير المرافق العامة ، و تلبية حاجية الأفراد سواءا كانوا اشخاصا طبيعيين أو معنويين ، يتطلب من الدولة إستخدام كافة الوسائل القانونية ، التي تساهم في توفير هذا المورد الإستراتيجي الهام ، و يعتبر التعاقد مع المؤسسات ذات الخبرة الواسعة في المجال ، من أهم الطرق التي من شأنها تحقيق الأهداف الطاقوية المنشودة ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، و البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة ، وبرنامج ترقية و تثمين إستخدام الطاقات المتجددة .

إن إعتماد أسلوب التعاقد الإداري ، الذي عرف إنتشارا واسعا في عصرنا الحديث وخاصة عقود الطاقة بصفة عامة، فرض نفسه على المستوى الداخلي نظرا لتبني الدولة فكرة الإقتصاد الحر ، والإعتماد بشكل أساسي على القطاع الخاص في إطار الشراكة ، أما على المستوى الدولي فإن فكرة العولمة التي تبناها النظام الدولي ، من أجل تداول رؤوس الأموال بين الدول، فرضت على الدولة إعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به لتنظيم قطاع الطاقات المتجددة ، بوصفه نشاطا إقتصاديا هاما وترقيته ،خاصة بعد تفشي المشاكل البيئية التي تسببت فيها مصادر الطاقة الأحفورية، التي فرضت إيجاد بدائل نظيفة وآمنة على البيئة ، تخفف الأضرار التي تسببت فيها تلك المصادر التقليدية، وضرورة وضع نظام قانوني ينظم عملية الإستثمار والتعاقد، هذا ما عجّل بطهور النظريات والوسائل البديلة التي تساعد الدولة على تنمية هذه المشاريع الحيوية وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، وتعديل التشريعات بما يشجع الشركات الأجنبية والقطاع الخاص في إقامة مشاريع عملاقة تساهم بشكل كبير في حماية البيئة واستدامة التنمية من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني[1] .

---

[1]– منذر يوسف محمد الشرمان ،المفهوم القانوني لعقود الطاقة المتجددة ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2018 ، ص 13 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول : ماهية عقود الطاقة المتجددة .

يمثل عقد الطاقة مرحلة هامة من حلقات التطور القانوني التي عرفها القانون الإداري الإقتصادي، لما يكتسيه هذا العقد من أهمية ، بإعتباره ينظم مشاريع إستغلال الثروات الطبيعية ، وتعتبر عقود الطاقة عموما من العقود الحديثة نسبيا، إذا ما قورنت بالعقود الأخرى المتعارف عليها سواء في القانون المدني أو التجاري أو الإداري .

وتلعب عقود الطاقة المتجددة دورا هاما في الوقع المعاصر ، نظرا لما تحققه من منافع عديدة ومتعددة للدول التي تتمتع بهذه الثورة الطبيعية ، وللشركات المشتثمرة في المجال على حد سواء،.

أولا – مفهوم عقود الطاقة المتجددة :

إن المصادر القانونية التي تولت دراسة عقد الطاقة المتجددة ، بصفته عقدا مستقلا قليلة نظرا ، لحداثة هذا النوع من العقود ،إلا أنها لم تسلط الضوء بصورة مفصلة ودقيقة عليه، فعقود الطاقة هي تلك العقود التي تبرم بين الدولة المتعاقدة ، وأحد شركات القطاع الخاص بقصد منحها الحق في إستغلال الموارد والتصرف خلال مدة معينة مقابل أن تقوم الدولة في الحصول على المقابل المالي[1] .

إذن فعقود الطاقة المتجددة ، هي عقود تبرم بين الدولة وأحد شركات القطاع الخاص بهدف إنتاج و إستغلال الموارد الطبيعية بهدف تقديمها للمواطنين ، وتتمتع عقود الطاقة المتجددة بمجموعة من الخصائص تضفي عليها الصفة القانونية وتميزها عن غيرها من العقود

---

[1]– منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 13 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

لقد أخذت عقود الطاقه المتجددة ، بحسب الجانب الفني والقانوني لهذه العقود عدة أشكال ، فهي إما

1- عقود توريد ، أوعقود تركيب ، أوعقود تشغيل ، أوعقود صيانة ، هاته الأنواع من التعاقدات هي الأكثر شيوعا ، فعقود الطاقة المتجددة لم تتخذ شكلا ثابتا ، و إنما تطورت بصورة تدريجية وفي مراحل مختلفة، وقد أدى ذلك إلى ظهور أنواع متعددة منها، وقد حظيت عقود الإمتياز بحصة الأسد في بداية تشكيل هذا النوع من العقود ، نتيجة لزيادة الطلب على الطاقة و إرتفاع أسعارها، كل هذا كان سببا لقيام الدول بمراجعة عقودها مع الشركات الأجنبية، وظهور أشكال قانونية جديدة، تتمثل في عقود المقاولة أو عقود إقتسام الإنتاج [1].

ثانيا – أشكال عقود الطاقة المتجددة :

إن تطور عقود الطاقة المتجددة ، تم عبر فترات زمانية متلاحقة ، حتى أخذ الأشكال التي يبرم وفقها في الحاضر ، و قد تم هذا التطور وفقا لمجموعة من اللإعتبارات تمليها مجموعة من المصالح الإقتصادية و البيئية و الإجتماعية :

أ- الشكل التقليدي لعقود الطاقة المتجددة (عقد الإمتياز) :

يمنح عقد الإمتياز الشركة صاحبة الامتياز، الحق في إستغلال الثروات الطبيعية لإنتاج الطاقة الكهربائية ، والتصرف فيها خلال مدة زمنية معينة، وذلك لقاء مقابل مالي يدفع للدولة المانحة ، وفي الغالب فإن عقود الإمتياز التي تمنح للشركات هي عقود طويلة المدة ، حيث تتراوح ما بين سنتين وخمسين سنة ، مما يمكن الشركة من تغطية تكاليف البحث والإستغلال وحصولها على مكاسب ضخمة، كما أنها تمنحها الحق في البحث عن الطاقة على جميع أقاليم الدولة بشكل مطلق، وتمنح الشركات بموجب هذه العقود الإعفاء من الرسوم والإعفاءات الجمركية والضرائب، ويحق للشركة صاحبة حق الإمتياز الحق في إنهاء العقد أو التنازل عنه.

---

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 21 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ب- عقود الإستغلال :

وهي تشابه عقود الامتياز البترولية ويقصد بها ذلك التصرف الذي تمنح الدولة بموجبه الشركة الأجنبية، الحق المطلق في إقامة مشاريع المجمعات الشمسية وإنتاج واستغلال الطاقة والتصرف فيها وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل حصول هذه الدولة على مستحقات مالية معينة. وتتميز هذه العقود بطول فترة إبرامها لذلك تسمى عقود طويلة المدى، كما تشمل مساحة كبيرة من الدولة، وأيضا تمنح هذه العقود امتيازات للشركات التي تتولى إنتاج الطاقة منها الإعفاء من الرسوم الجمركية وكذلك الضرائب وغيرها من الإمتيازات .

ج- عقود الإيجار :

وتتمثل في تأجير الدولة صاحبة الثروة لمساحة أرضية معينة للقيام بمشروع إنتاج الطاقة الشمسية ، وذلك مقابل قيمة مالية معينة،أما الطاقة المنتجة من المشروع، إما أن تشتريها الدولة أو نتصرف فيها الشركة صاحبة المشروع وذلك من خلال الاتفاق بين المتعاقدين[1].

2- الأشكال الحديثة لعقود الطاقة المتجددة :

تتخذ عقود الطاقة المتجددة في الوقت الحالي عدة أشكال سيتم عر ضها كما يلي:

أ-عقد البوت BOT :

إن عقد البوت يعتبر أحد أهم عقود الإستثمار في قطاع الطاقات المتجددة ، حيث تمكن المستثمرين من القطاع الخاص ، ببناء وتشغيل المرافق العامة الإقتصادية دون تحمل الدولة أي أعباء نتيجة لذلك، يرجع أصل هذا المصطلح إلى رئيس الوزراء التركي تورغوتوزال ، الذي إستعمله في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، كما أن كلمة البوت BOT ليست ، مصطلحا قانونيا وإنما هي إختصار لثلاث كلمات إنجليزية

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 21 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

Buil,Operate and Transfer، التي تعني البناء التشغيل، ثم نقل أو تحويل الملكية، وهذه المراحل الثلاث الحصرية تشكل مراحل مهمة لتنفيذ هذا العقد الذي كرسه المشرع الجزائري في مجال الإستثمار في الطاقات المتجددة ، و تتميز عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية بطبيعة قانونية خاصة ، لكونها تتكون من عدة عقود، مما تحتم على الإدارة عند تعاقدها بنظام BOT ،أن تنظم الشكل القانوني للتعاقد وفق أحكام هذا النظام ، بما يتوافق وطبيعة المشروع، خاصة وأن هذا العقد يختلف عن عقد الامتياز في حرف وكلمة فإذا كان عقد الامتياز BT ، يهدف إلى تحويل مباشر للمشروع دون تشغيله، فإن عقد BOT يقوم على البناء، التشغيل و الاستثمار خلال المدة المتفق عليها في العقد ثم إعادة تحويل الملكية للدولة .

وقد عرف الفقه عقد البوت و مشاريعه ، على أنها تلك المشاريع التي يقوم القطاع الخاص بتمويلها على أن تظل ملكية الحكومة أو إحدى هيئاتها قائمة، حيث يقوم القطاع الخاص بتصميم وبناء وإدارة المشروع خلال فترة محددة، يرتبط فيها راعي المشروع مع الحكومة بعقد إلتزام ، يخوله الحصول على عائد المشروع موضوع الالتزام، على أن يقوم برد ذلك المشروع عند إنتهاء تلك المدة في حالة جيدة بدون مقابل[1].

وقد أستعمل هذا النوع من العقود في مجال الطاقة ، لأول مرة وذلك في إنتاج الكهرباء إثر إبرام شركة كهرباء سكيكدة عقدا مع مجموعة SNC LAVALIN الكندية ، بقيمة 600 مليون دولار لتصميم وإنشاء وتشغيل محطة لتوليد الكهرباء لمدة 12 سنة ، مع إمكانية تجديد العقد لنفس المدة، وكان ذلك وفقا لأحكام القانون رقم 02-01، المعدل والمتمم بموجب المادة 71 من القانون رقم 14-10 المتعلق بقانون المالية لسنة 2015 ، وقد سلمت رخصة الإستغلال ، طبقا لنص المادة 10 من هذا القانون، حيث يخضع إنتاج الكهرباء وفقا لبرنامج بياني يوافق عليه الوزير المكلف بالطاقة، وهذا ما نص عليه المرسوم

---

[1]-بوالقرارة يزيد ، دور عقد البوت في تكريس الإستثمار بالطاقات المتجددة ، مجلة حوليات ، المجلد 35 ، العدد 03 جامعة الجزائر 1 ، 2021 ، ص 115 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التنفيذي رقم 08-114 ، الذي نص على أملاك العودة حسب نص المادة 02 منه بتأكيدها أن " الأملاك الضرورية للمرفق المتنازل عنه لتوزيع الكهرباء أو الغاز، والتي يجب أن تعاد ملكيتها أو التصرف فيها حتما إلى الدولة عند إنتهاء مدة الامتياز ". وكذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-138 الذي يحدد القواعد التقنية لتصميم واستغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز .

وتعتبر النصوص القانونية المذكورة أعلاه ، هي النصوص التي كرس بموجبها المشرع الجزائري الإستثمار في الطاقة المتجددة ، بإعتماد عقود البوت ، والتي يتم فيها إنجازالمشروع ، ثم إستغلاله لمدة زمنية محددة في العقد ، ثم إعادة المشروع إلى الدولة ، وقد عمدت الدولة لإبرام هذا العقد مع مستثمرين أجانب أو وطنيين لإقامة مشاريع البنية التحتية لقطاع الطاقة ، بالسرعة المطلوبة وذلك بإنشائها أو تشغيلها وتمويلها من قبلهم لمدة محددة لتستلم بعدها هذه المنشآت عاملة ومنتجة، دون إنتقال الملكية المطلقة للمستثمر الأجنبي المتعاقد مع الدولة ، لذا يظهر هذا النوع من العقود كنموذج مستحدث لعقد الإمتياز نظرا لتميزه بخصائص هذا العقد .

ب- عقد الشراكة :

ظهر نظام المشاركة كبديل لعقود الإمتياز، بهدف تحقيق رغبة الدول المنتجة للطاقة في السيطرة على ثرواتها الطبيعية ، وتحصيل أكبر عائد مالي منها، ويمتاز نظام المشاركة بعدة خصائص أهمها ،أن الشركات الأجنبية للطاقة تتحمل عمليات البحث و الإستكشاف وحدها ، دون أية مسؤولية على الدول المستضيفة في حال فشل هاته العمال ، كما أن الشركة الأجنبية للطاقة لا تنفرد بحق التنقيب عن الطاقة و إستغلاله والتصرف فيها، و إنما يكون ذلك في إطار الشراكة بين الشركتين الأجنبية والوطنية [1].

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 23 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وفي العادة يبرم عقد الطاقة المتجددة بأسلوب المشاركة ، إما عن طريق عقد بين الدولة والشركة الأجنبية تتعهد هذه الأخيرة بتأسيس شركة مساهمة عامة، وإما أن تبرم العقد بين الشركة الوطنية والأجنبية فتمنح حق استغلال الموارد الطبيعية لإنتاج الطاقة الكهربائية للشركتين،وقد يأخذ شكل تمويل مشترك لمشاريع الطاقة الشمسية بين الشركة الأجنبية والدولة صاحبة هذه الثروة الطبيعية والتمويل إما أن يكون مناصفة بين المتعاقدين: أو باتفاق زيادة أو نقصان؛ وإما أن يكون عن طريق نقل التكنولوجيا والتقنية التي تستخدم في صناعة الطاقة من الشمس من الشركة الأجنبية؛ مقابل الحصول على المزايا الاقتصادية والمالية التي توفرها الدولة صاحبة الإقليم .

ج- عقد مقاولة الطاقة المتجددة :

في هذا النوع من العقود تقع المسؤولية الكاملة على المقاول في تنفيذ المشروع ، منذ بداياته والتي تشمل إعداد التصاميم اللازمة للمشروع ، وتصحيح العيوب التي قد تشوبها كذلك التوريدات اللازمة لعمليات التشييد والبناء ، ونقل التكنولوجيا ، وعيوب التنفيذ ، وإن وجدت أخطاء للمقاول من الباطن يسأل عنها المقاول الرئيسي ، أو في حال حصول تأخير في التنفيذ مما يعني أن المخاطر المرتبطة بتشييد المشروع تقع على عاتق المقاول.

إذن فهذا العقد يبرم بين الدولة المنتجة أو مؤسسة تابعة لها ، وبين شركة أجنبية للطاقة تقوم بمقتضاه بعمليات البحث و إستغلال الموارد الطبيعية لإنتاج الطاقة الكهربائية ، وتوزيعها ولحساب الدولة مقابل الحصول على جزء من الطاقة الكهربائية التي تم إنتاجها ، فالشركة التي تقوم بعمليات البحث لا تعتبر شريكا في العقد ، وإنما بمثابة المقاول أو المنفذ الذي يعهد إليه بتنفيذ عمليات البحث لحساب الشركة أي شركة المشروع ، حيث تبقى الدولة المالكة الوحيدة للثروات الطبيعية ويتلخص عمل شركة الأجنبية بموجب هذا النموذج بتحميل الشركة المستثمرة وحدها نفقات البحث والإنتاج، كما تلتزم في المبالغ المتفق عليها في العقد، مقابل إعفائها من الضرائب والرسوم والجمارك .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

د- عقد إقتسام الإنتاج :بموجب هذا النظام تقوم الشركة المتعاقدة بالبحث و إستغلال الموارد الطبيعية على حسابها الخاص ونفقتها، فإذا لم يتم إنتاج الطاقة فإن الشركة نفسها تتحمل مسؤولية البحث، أما في حالة إنتاج الطاقة فإنه من حقها إسترداد هذه المصاريف بشكل معين من الإنتاج، وتعفى الشركات بموجب هذا النظام من الضر ائب والجمارك وبصفة خاصة عدم إلتزامها بأية إيجارات أو عوائد[1].

ثالثا- خصائص عقود الطاقة المتجددة .

يبرم عقد الطاقة المتجددة بين الدولة أو أحد أجهزتها، وبين شركة من شركات القطاع الخاص، للقيام بأعمال البحث و التنقيب عن الطاقة ، وإستغلالها أوالتصرف فيها خلال مدة زمنية معينة، ويخضع هذا العقد للقواعد القانونية التي تتعلق بالمرافق العامة، كما يثبت للإدارة حق الإشراف والمراقبة خلال مدة الإستغلال، والتي تكون في الغالب عقودا طويلة المدة ، تنفذ عبر مراحل زمنية يحددها العقد ، وفيما يلي بعض خصائص هذه العقود :

1- عقد الطاقة المتجددة عقد معاوضة :

يعرف عقد المعاوضة بأنه العقد ، الذي يتلقى فيه كل من المتعاقدين عوضا ، عما أعطاه كالبيع والإيجار،حيث تأخذ الدولة المتعاقدة مقابلا أو عوضا عما قدمته من تسهيلات ، لإنتاج الطاقة من المصادر المتجددة أو من إنجاز لمحطات إنتاج هذا النوع من الطاقة [2].

2- عقود الطاقة المتجددة من العقود الملزمة للجانبين :

ينشأ عن العقد الملزم للجانبين ، منذ إبرامه إلتزامات متقابلة بين المتعاقدين حيث يكون كل منهما دائنا و مدينا في نفس الوقت، ومن النتائج التي تترتب على إعتبار العقد من العقود الملزمة للجانبين ، أنه إذا لم يقم أحد أطراف العقد ، بتنفيذ إلتزاماته جاز للطرف الآخر فسخ العقد وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل

---

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 24 .

[2]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 24 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التعاقد، كما يترتب عليه تطبيق قاعدة تحمل التبعة في حالة إستحالة تنفيذ الإلتزام لأسباب خارجة عن إرادة الأطراف فيه.

3- عقد الطاقة المتجددة من العقود المركبة :

العقد المركب هو العقد الذي يجمع بين عدة عقود متعاصرة إمتزج بعضها بالبعض الآخر ، وعقد الطاقة المتجددة من العقود المركبة ، كونه يحتوي على أكثر من إتفاق داخل العقد الواحد ، فهو عقد إنتاج الطاقة ، وإستيراد للمعدات ، وتدريب للعاملين في هذا المجال، كما يتضمن عقود التأمين على المنشآت، في إطار مجموعة من الإتفاقيات القانونية المتداخلة في وقت واحد .

4- عقود الطاقة عقد محدد المدة :

وهو من العقود الذي في الغالب ينعقد لمدة طويلة ،فعملية إنتاج الطاقة الكهربائية تمر بعدة مراحل، وهذا يجعل مدة التعاقد طويلة بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من الإنتاج ، وتحقيق الأرباح للشركة المتعاقدة ، كما أنه يعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية للدولة، من خلال إحالة مشاريع توليد الطاقة لشركات خاصة تتكفل هذه الأخيرة بتمويل تلك المشاريع.

5- عقد طاقة عقد محدد بالأصل :

العقد المحدد بالأصل هو العقد الذي تتحدد فيه وقت إبرامه الإلتزامات التي تقع على عاتق كل من طرفيه، فالشركة تقوم في إنتاج الطاقة مقابل الأجر الذي تحصل عليه ، مقابل تلك الخدمات التي تقدم للمواطنين كما أن حقوق و إلتزامات الشركة تكون محددة سلفا .

6- عقد الطاقة من العقود غير المسماة :

المشرع الجزائري لم يقم بتنظيم أحكام عقود الطاقة المتجددة ، حيث تركها تخضع في أحكامها إلى القواعد العامة للتعاقد، فبرجوعنا إ لى القانون المدني و قانون الطاقة المتجددة ، نجد أن المشرع

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الجزائري لم ينص على هذا النوع العقود، ولم يحدد أحكامها وشروطهامسبقا ، و بالتالي يكون هذا العقد العقد من العقود الغير مسماة ، وعقود الطاقة المتجددة من العقود التي تكون فيها شخصية المتعاقد محل إعتبار ، بناء على عدة عوامل أهمها الشركة وجنسيتها و التقنية التي تتمتع بها، فصفة الشركة المتعاقد معها تشكل دوراً مهما ، في إبرام عقود الطاقة المتجددة [1].

Wondershare PDFelement

[1]– منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 25 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني : التكييف القانوني لعقود الطاقة المتجددة :

نص الدستور الجزائري لعام 1996 في المادة 17 منه على اعتبار الموارد الطبيعية للطاقة ملك لمجموعة الوطنية، وفي المادة 18 منه تنص على أن "يتم تسيير الأملاك الوطنية طبقا للقانون" ، من خلال هاذين النصين يتبين أن استغلال الموارد الطبيعية الطاقوية المتجددة ، التي تعتبر مورد هاما مدرا للثروة في البلاد ، ومصلحة عامة وهامة ، يتعين أن تخضع لتنظيم قانوني يحفظ خاصية العمومية لها ، و يحافظ على هاته الموارد ، وقد اختلف الفقه حول تحديد الطبيعة القانونية لعقود الطاقة المتجددة ، حيث ظهرت ثلاث إتجاهات فمنهم من يرى على أن عقود ذات طبيعة إدارية ، واتجاه آخر يصنفها على أنها من عقود مدنية ، و ذهب البعض إلأى إعتبارها عقود ذات طبيعة خاصة .

أولا: عقود الطاقة المتجددة ذات طبيعة إدارية :

يرى بعض فقهاء القانون العام ، أن عقود الطاقة المتجددة تعتبر من العقود الإدارية ، بل هي صورة حديثة لعقود الإمتياز، زيادة على كونها من العقود التي يعتبر سببها خدمة و تسيير المرفق العام ، فالأصل أن تطبق قواعد العقود الإدارية عليها عند إبرامها ومن ثم تعد عقود إدارية[1]، ويتجه البعض الآخر إلى وصف عقود الطاقة بأنها عقد إمتياز يهدف إلى إدارة مرفق ذو طابع إقتصادي ، على أن يتم بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا المرفق، وبين فرد أو الشركة التي تستغل هذا المرفق فترة زمنية معينة بإعتبار أن أحد أطراف العقد شخص معنوي عام عام ، ممثلا في صفة الدولة أو إحدى مؤسساتها ، فضلا على أن عقد الطاقة يتعلق بتسيير مرفق عام ، إذ يتطلب موافقة الدولة على استغلال المرفق وتشغيله.

---

[1]– منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 33 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إضافة إلى الشروط الإستثنائية غير المألوفة في مجال القانون الخاص ، سواء بالنسبة للدولة مثل التفتيش على نشاط الشركة المتعاقدة وفحص دفاترها وسجلاتها ، أو بالنسبة للمتعاقد مع الإدارة زيادة على تضمين عقود الطاقة شروط استثنائية غير مألوفة[1] .

ثانيا: عقود الطاقة المتجددة من العقود المدنية .

يرى اصحاب هذا التوجه ، أن عقود إستغلال الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والطاقات المتجددة ، لا تعد عقود إدارية نظرا لكونها لا تنطوي على شروط إستثنائية غير مألوفة، وذلك لأنها لا تتصل بمرفق عام لأن إستغلال الطاقة بواسطة الشركة ، لا يعد مشروعا يعمل بشكل منتظم ومستمر بقصد أداء خدمات عامة للمواطنين ، ومن ثم فهي أقرب للعقود المدنية التي تخضع منازعاتها للقانون الخاص ، حيث ذهب المشرع المصري مثلا ، في نص في المادة 6 من دستور 1997 ، والمادة 74 من دستور 1964 ، والمادة 123 من دستور 1971 ، على أن القانون ينضم القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الإلتزامات المتعلقة بإستغلال الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، ومن ثم لم يعتبر المشرع المصري أن استغلال الثروات الطبيعية بمثابة مرافق عامة، إضافة إلى أن مصلحة الدولة تقتضي نزولها إلى مستوى الأفراد العاديين ، إذ تلجأ الدولة للشركات الإستثمارية الأجنبية للحصول على عائد مرتفع نتيجة إبرام عقود الطاقة، وفي الغالب تعرض الشركات عن التعاقد مع الدولة ، خشية تعرضها للمخاطر التشريعية والقضائية والإدارية التي يمكن أن تتعرض لها ، ما لم تقدم تنازل عن إمتيازاتها التي تستمدها من القانون العام[2].

---

[1]– أحمد سلامة بدر ، العقود الإدارية و عقود البوت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص 386 .

[2]– منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 31 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إضافة على أن عقود الطاقة تبرم وفقا لمبدأ سلطان الإرادة ، نتيجة تخلي الإدارة عن الإمتيازات التي تستمدها من القانون العام، ومن ثم لم تتضمن عقودها شروط إستثنائية غير مألوفة ،إضافة إلى أن معظم عقود الطاقة تنص على أن الجهة صاحبة الإختصاص في حل النزاع الذي قد ينشأ نتيجة إستغلال مصادر الطاقة المتجددة أو التقليدية ، يعود إلى هيئة تحكيم أو القضاء العادي، ويمكن الإتفاق على إحالة النزاع على غرفة التجارة الدولية للتحكيم ، وفي الغالب قد تتنازل الدولة عن القوانين التي تلحق ضرر بالطرف الآخر ، فضلا على أن عقود الطاقة تتضمن شرط الثبات التشريعي بحيث لا يجوز لأي طرف تغيير نصوص العقد بإرادته المتفردة .

وقد إنتقد بعض من فقهاء القانون العام هذا الإتجاه ، وتبريرهم بأن الدولة تمارس نوعا من الرقابة على شركة المشروع ، وهو ما يؤكد إعتبار عقود الطاقة من عقود القانون العام ، كما أن العقود المبرمة تؤكد أحقية الدولة في إنهاء عقود الطاقة ، دون الرجوع إلى شركة المشروع، فضلا عن وجود بعض النصوص التي تخول للدولة إمتيازات السلطة العامة[1] .

فضلا على أن عقود الطاقة تختلف عن عقود الإلتزام ، ومن ثم يصعب تطبيق أحكامها على عقود الطاقة، ففي العقدين يتحمل المستثمر المخاطر الناجمة عن الإدارة، كما أنه يقوم بتشغيل المرفق وإدارته ، في حين أنهما يختلفان في أنه في عقد الطاقة يقوم المستثمر ، أو شركة المشروع ببنائه من مالها الخاص ما يتطلب مبالغ مالية ضخمة ، في حين أن المستغل في عقود إلتزام المرافق العامة لا يخسر أي مبالغ مالية .

[1]– منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 31 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثالثا: عقود الطاقة الشمسية ذات طبيعة خاصة.

ذهب بعض من الفقه إلى إعتبار أن عقود الطاقة عموما تبرم من خلال آليات متعددة ، ولكل عقد ظروفه الخاصة بحيث يصعب وضع قاعدة عامة مجردة في هذا الصدد ، يمكن معها القول بأنه عقد مدني أو إداري ومن ثم يلزم الإبتعاد عن محاولة وضع تكييف واحد ينطبق على هذه العقود ، أيا كانت الشروط والعناصر والملابسات المحيطة بكل عقد،ويكون من الأفضل تكييف كل عقد على حدى في ضوء شروطه وعناصره والظروف والملابسات المحيطة ، وعليه يختلف العقد من حالة إلى أخرى .

إن طبيعة إبرام عقود الطاقه بشكل عام ، وعقود الطاقة المتجددة بشكل خاص والتي تقتضي بعض الإجراءات لإتمامها ، سيما تلك الإجراءات التي تسبق التعاقد النهائي والتي تكون سابقة لإبرام العقد ، كتلك الشروط التي تضعها الإدارة للتعاقد معها ، كإختيارها للأراضي التي يقام عليها المشروع ، وكذلك ما تطلبه الإرادة من تراخيص و مرحلة المفاوضات ، تجعل بعض الفقه يرفضون وصف هاته العقود بالخاصة .

إضافة إلى أن تمسك الدولة بأسلوب القانون العام ، في إبرام عقود الطاقة المتجددة سوف يهدم العلاقة التعاقدية مع القطاع الخاص ، كتمسك الدولة بإستعمال حقها في الحماية الدبلوماسية ، نتيجة ما قد سينشأ من منازعات بشأن عقود الطاقة المتجددة ، وبالنسبة لنزول الدولة للحفاظ على مصالحها الخاصة فإنه لا يتعارض مع سيادتها حيث أن الهدف الأساسي هو المحافظة على مصالحها الحيوية[1].

إنطلاقا مما سبق ، يمكن القول أن عقود الطاقة المتجددة هي عقود ذات طبيعة مركبة تتجسد فيها عناصر القانون العام و القانون الخاص ، فهي لا تخضع خضوعا تاما لأي من القانونين بصورة خالصة، ولا يمكن الجزم أن كل جوانبها تخضع للقانون العام حتى تصنف على أنها عقود إدارية ، و لا تخضع لأحكام القوانين الخاصة فتوصف على أنها عقود مدنية ، وهنا وجب التمييز بين مرحلتين في هذه العقود.

[1]–منذر يوسف الشرمان ، المرجع السابق ، ص 35 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التعاقد ، و التي تكون فيها شخصية الإدارة بما تملكه من سلطة مصدرها القانون العام بارزة ، وهنا فإن القول بأن هذه المرحلة وما تفضي إليه من إتفاقات بين الشركة والإدارة ، تكون خاضعة للقانون الإداري، و بالتالي فإن أي قرار أو إتفاق ،في هذه الحالة يكون إتفاقا إداريا يخضع لأحكام القانون العام .

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التعاقد و إبرام العقد التي تتساوى فيها الإدارة والشخص المتعاقد ، بعد تحديد الشروط و الإلتزامات ، و تحديد القانون الواجب التطبيق في حال نشوء نزاع غير قضائي ، كما في الوساطة أو التحكيم ، في هذه الحالة التي تم فيها تحديد الحقوق و الواجبات لطرفي العقد ، و قيام مبدأ التكافؤ بين أطراف العقد ومبدأ تنفيذه وفقا لحسن النية،ما يشير بوضوح إلى أن العقد أبرم وفقا لمبدأ سلطان الإرادة ، فأطراف النزاع لا يستطيعان تعديل العقد بإرادة منفردة ، وهذا الأمر يصادف في الأصل العقود التي تبرمها أطراف متساوية في المراكز القانونية، فالدولة إرتضت بمحض إرادتها التعاقد مع الشخص الأجنبي ، وذلك لحاجتها للإستثمار في قطاع الطاقة وتنازلت عن سلطتها العامة، وقبلت بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين[1] .

نخلص في الأخير إلى أن عقود الطاقة المتجددة ، والطاقة عموما والتي تبرمها الدولة مع المستثمر، ليست ذات طبيعة واحدة ولا تخضع لنظام قانوني واحد فتارة تكون عقود إدارية ، وتارة تكون من عقود القانون الخاص[2].

---

[1]– منذر يوسف الشرمان ، المرجع السابق ، ص 36 .

[2]– محمد أنس جعفر ، العقود الإدارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص 83 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث: إجراءت التعاقد في قطاع الطاقة المتجددة .

إن الطبيعة الخاصة لعقود الطاقة المتجددة ، التي تعد من العقود المستحدثة، والتي تبرم بين الدولة ، وشركات القطاع الخاص الوطنية منها أو الأجنبية ، بهدف الإستثمار في قطاع الطاقة المتجددة ، لتحقيق الأهداف المسطرة في مختلف السياسات و البرامج ، التي تهدف إلى ترقية و تثمين قطاع الطاقات المتجددة ، ثم الإستفادة من التقنيات و التكنولوجيا الحديثة المستعملة في هذا المجال ، خاصة في الحالة التي يتم التعاقد فيها ، مع الشركات الأجنبية ذات الخبرة الواسعة في المجال .

إن إرتباط هذا العقد ، بإستغلال الموارد الطبيعية الوطنية يجعله ذا أهمية قصوى ، بإعتبار أن هاته الموارد ملك للجماعة الوطنية ، ما يجعله يتميز بمجموعة من الإجراءات و الضوابط في كل مراحل التعاقد و هو ما سنتطرق إليه .

أولا – مرحلة ما قبل التعاقد :

تسبق مرحلة إبرام العقد ، وصياغته في شكله النهائي ، مجموعة من الإجراءات الهامة ، يتم فيها مناقشة كافة شروط العقد من الناحية الفنية والقانونية والإقتصادية بغية التوصل الى إبرام عقد نهائي ، ثم إختيار أحد المتعاقدين أجانب أو محليين للتعاقد معه .

1-مرحلة التفاوض :

التفاوض شكل من أشكال التفاعل تحاول فيه الدول أو الأفراد أو المنظمات، إدارة بعض مصالحهم المتصارعة أو هو عملية صريحة تتعلق بمناقشة المشاريع و دراسة المقترحات ، وتلعب المفاوضات دورا هاما في عقود التجارة الدولية [1]، والتي من بينها عقود الطاقة التي تراعى في صياغتها مجموعة من الجوانب الفنية والمالية والقانونية ، حيث يستغرق إعداد الدراسات جهدا ووقتا كبيرا ، فهي مرحلة هامة

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 39 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تسبق إبرام العقود ، يجب توفر مجموعة من الضوابط التي تكفل نجاحها خاصة أن العقود الإدارية الضخمة يترتب عليها آثار خطيرة ، لذلك تمثل المفاوضات حلقة هامة لإبرام العقد .

وقد ازدادت أهمية التفاوض في عقود التجارة الدولية، حيث أنه في العقود التقليدية يقتصر التفاوض على المرحلة التي تسبق التعاقد، أما الآن فإنه يمتد إلى ما بعد التعاقد ، ويسري حتى تنفيذ العقد ، خاصة إذا كان العقد طويل المدة مثل عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ، فالمفاوضات عبارة عن مرحلة أولى تشمل دراسة ومناقشة أولية لشروط العقد ، لا تثار فيها مسألة الإيجاب ولا القبول وإنما توجد عروض يناقشها طرفي العقد ، قبل التعاقد بين الإدارة والشركة صاحبة المشروع، ومن خلالها يتم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين طرفي العقد ، يدعى البروتوكول أو مذكرة التفاهم .

إن تبني الدول لفكرة التفاوض و عملها به ، ينطلق من مجموعة من الدوافع (إقتصادية و قانونية) فالدافع الإقتصادي هو أن عقود الطاقة المتجددة ، عقود طويلة المدة في الغالب ، قد تتخللها أمور طارئة وغير متوقعة تجعل تنفيذ الالتزام صعبا أو مستحيلا ، إضافة إلى أن أسعار الطاقة غير مستقرة مما يؤثر بالتبعية على التزام الشركة ، كحالة عدم تقبل الأفراد للسلعة التي يقوم المشروع بتنفيذها في حالة غلائه ، فهذه العقبات تؤثر على تنفيذ الأطراف لإلتزاماتهم ، مما يجعلهم يلجؤون إلى إضافة شرط في العقد وهو إعادة التفاوض، خشية فسخ العقد يحق للطرفين بموجبه ، إعادة التفاوض مرة أخرى قصد إعادة التوازن العقدي بينهما، ومن جهة أخرى تحتاج مشاريع الطاقة تمويلا ضخما من البنوك ، لذا فهي تتطلب توفر الإرادة الصادقة والجدية بين المتعاقدين في التعاقد[1].

أما الدافع القانوني يتمثل في أن هذه العقود تنطوي على التزامات كبيرة وخطيرة ، ما يتطلب إستشارة خبراء قانونيين لإبرام العقد، لذلك أي إخلال أو عدم إلمام ببنود العقد القانونية سيحمل الطرفين التزامات

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 34 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خطيرة، زيادة على أن الشركة صاحبة المشروع هي أجنبية وقد تكون متعددة الجنسيات ،هذا ما يستوجب التفاوض الجدي للحفاظ على حقوق وأموال الدولة[1] .

2- إختيار المتعامل الأجنبي :

الطرف الأجنبي في الغالب يكون احد الشركات الأجنبية العاملة في مجال عقود الطاقة الشمسية وبالتالي يكون شخصا معنويا كما توجد عدة معايير تحكم في مسالة تحديد وصف الشركة بأنها أجنبية، لكن الفقه يضبط معيار محدد وهو الجنسية بإعتبارها الرابط الواجب إتباعه لتحديد ما إذا كانت الشركة أجنبية أم وطنية، وقد تبنت اتفاقية واشنطن لعام 1965 هذا المعيار .

والجدير بالذكر انه لا توجد تفرقة بين ما إذا كانت الشركة المتعاقدة خاصة أو تابعة للدولة، وطرق اختيارها تكون نفسها في جميع العقود الإدارية، أما الطرق التي يتقيد بها المشرع فهي طريقة المناقصات والمزايدات، طريقة الممارسة، طريقة الاتفاق المباشر، لكن الفقه اختلف حول خضوع عقود الطاقة لقانون المناقصات والمزايدات، بحيث يرى البعض أن عقود الطاقة تخضع لقانون المناقصات والمزايدات وحجتهم في ذلك أن عقود الطاقة هي عقود إدارية من طائفة عقود التزام؛ وعليه فإنها تطبق عليها قواعد إبرام العقود الإدارية عند إبرام العقد ومن ثم يتم اختيار المتعاقد وفقا لقانون المناقصات ويتم تحديد دفتر الشروط المتضمن المواصفات الفنية والشروط اللازمة لإبرام العقد ثم مرحلة تلقي العطاءات واختيار المتعاقد مع الإدارة.

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 40 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أما الرأي الآخر يرى أن عقود الطاقة لا تخضع لقانون المناقصات والمزايدات، وحجتهم في ذلك أن الطبيعة الخاصة لعقود الطاقة تجعلها ذات طابع خاص ومن ثم لا تسري عليها أحكام قانون المناقصات والمزايدات [1].

أما الرأي الراجح أن عقود الطاقة هي عقود إدارية يتعين خضوعها إلى قانون المنقصات والمزايدات لأنها تعلق بإنشاء وتشغيل مرافق عامة حيوية تمس حجات ضرورية للمواطنين.

ولتحقيق النزاهة والشفافية والعلانية في الاختيار الجدي لشركة العقد، فرض قانون المناقصات العديد من القيود لتحقيق ذلك وهي أن يتم الاختيار على أساس المنافسة والذي يعتبر من المبادئ الهامة في الاقتصاد المعاصر، إذ يساعد على توفر أكثر من عطاء يحقق أفضل و أحسن الخدمات والمصالح للدولة؛ وبالتالي استبعاد المنافس الضعيف .

وتتجه معظم دول العالم إلى تبني هذا المبدأ إذ نص المشرع الفرنسي في المادة الأولى من قانون العقود الإدارية لسنة 2004 على ضرورة احترام مبادئ حرية الدخول في المنافسة. والمساواة بين المترشحين للتعاقد والشفافية في الإجراءات أيا كانت قيمة العقد الإداري. ويعد مبدأ العلانية ومبدأ تكافؤ الفرص من المبادئ يمثلان ضمان هام لاختيار أفضل الشركات والعروض والعطاءات المقدمة وأجود الخدمات.

[1]– منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع نفسه ، ص 48 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا: العناصر الجوهرية في عقود الطاقة المتجددة :

خلال إبرام العقد ، يراعى في عقود الطاقة المتجددة توافر مجموعة من العناصر ، تحدد حقوق والتزامات طرفي العقد ، و الجهة صاحبة الإختصاص في النظر في المنازعات التي قد تنشأ عنه ، و طرق تسوية المنازعات الناتجة عن العقد ، وأيضا تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع ، غير أن أهم العناصر تلك المتعلقة بتوفير الضمانات للشركة المتعاقد منها ، والتي ترد في شكل شروط أهمها شرطي الثبات النسبي و عدم المساس[1] .

أ- شرط الثبات النسبي .

حيث تتعهد الدولة بموجبه بعدم تطبيق أي تشريع جديد ، أو لائحة جديدة على العقد الذي تبرمه مع الشركة الأجنبية ، بغية حماية هذه الشركة ضد المخاطر التشريعية المتمثلة في سلطة الدولة في تعديل قوانينها ، و برامجها الإقتصادية ، وذلك من خلال تغيير تشريعها الواجب التطبيق ، بوصفه القانون الذي يحكم العقد أو تعديل القواعد ذات التطبيق الضروري ، وتتنوع صور شروط الثبات النسبي إذ قد تكون شروط عامة تهدف إلى تجميد كل القواعد القانونية النافذة ، وعدم سريان كل القوانين الجديدة على العقد، أو تكون شروط خاصة تنص فقط على عدم سريان بعض التشريعات النافذة ، أو المستقبلية في الدولة المتعاقدة كالتشريعات الخاصة بالضرائب والجمارك، كما أنها تكون مطلقة وذلك بتعهد الدولة بعدم تطبيق قانون جديد صادر عنها على العقد، كما أنها تكون نسبية وذلك عندما تتعهد الدولة بعدم تطبيق قوانين من شأنها الإضرار بالمتعاقد الأجنبي .

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 52 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ب- شرط عدم المساس .

وهو تعهد الدولة بعدم تعديل العقد بإرادتها المنفردة، ودون رضاء الطرف الآخر مستخدمة في ذلك إمتيازات السلطة العامة، والهدف من هذا الشرط هو عدم تعديل الدولة المتعاقدة العقد وفقا لإرادتها المنفردة بغية حماية الشركة الأجنبية المتعاقدة معها ضد المخاطر الإدارية المتمثلة في حق الإدارة في بعض النظم القانونية في تعديل شروط العقد [1].

ج- تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات عقود الطاقة المتجددة :

من المتعارف عليه في مجال المعاملات الدولية الخاصة أن لأطراف العقد الحق في اختيار القانون الواجب التطبيق على علاقاتهم التعاقدية، إذ يتعين على المحكمة التي تنظر في النزاع» تطبيق القانون الذي اختاره أطراف العقد ما لم يتعارض ذلك مع النظام العام للدولة .

وقد أكد هذا المعنى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803 الذي ركز على حق الدولة ذات السيادة في بسط سلطتها على مواردها الطبيعية؛ وعلى تأثير الوظيفة الاقتصادية للسيادة كوسيلة لزيادة التنمية الاقتصادية الوطنية والتعاون الدولي، وقد أعادت تأكيد هذا المعنى في قرارها رقم 2158 الذي نص على أن استغلال الموارد الطبيعية في كل دولة يجب أن يجرى وفقا لقانونيتها وأنظمتها الوطنية، وقد تبنت هذا المبدأ معظم الاتفاقيات الأوربية ومن ذلك ما نصت عليه الاتفاقية الأوربية لعام 1961 في المادة 7 منها على انه للأطراف حرية تحديد القانون الذي يتعين على المحكمين تطبيقه على موضوع النزاع .

كما يمكن تطبيق القواعد المشتركة بين القانون الوطني والقانون الدولي العام بصفة رئيسية، والمبادئ العامة للقانون بصفة احتياطية؛ وفيما يتعلق بحرية الطرفين في اختيار القانون الذي يحكم اتفاقهما ينبغي

---

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 53 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التفرقة بين ذلك الاختيار وبين صحة ونفاذ العقد شكلا وموضوعا وهذا الأمر يخرج عن إرادة الطرفين واختيارهما إذ ينظم بواسطة القانون المحلي للدولة المتعاقدة ولقد كررت الجمعية العامة هذا الاتجاه بحيث أشارت إلى ضرورة خضوع نشاط رؤوس الأموال الأجنبية إلى إشراف حكومي يهدف إلى ضمان استخدامها لمصلحة التنمية القومية للبلد المعني وأكدت أن استغلال الموارد الطبيعية في كل دولة يجب أن يجرى دائما وفقا لقوانينها وأنظمتها الوطنية ، غير أن القانون الواجب تطبيقه على عقود الطاقة الشمسية هو القانون الذي يختاره أطراف العقد وذلك إعمالا بمبدأ سلطان الإرادة في تحديد القانون الواجب التطبيق على العقود بصفة عامة ومن الأفضل أن يكون قانون الدولة صاحبة الثروة الطبيعية، وذلك إعمالا بمبدأ الحفاظ على سيادتها[1].

د- إمكانية التعاقد من الباطن .

التعاقد من الباطن هو تصرف قانوني بين المتعاقد الأصلي ومتعاقد من الباطن ، بقصد تنفيذ جزء أو أكثر من محل العقد، لكون عقود الطاقة تمثل أحد صور عقود الإمتياز ، وتمتاز بمجموعة من المتدخلين في عمليات الإستغلال و الإنتاج للمنشآت ، فهي تحوي علاقات متشابكة ، يتطلبها تسيير و إدارة الشركة، ويترتب على التعاقد من الباطن مع شركة أخرى لتنفيذ مشروع الطاقة المتجددة ، بالنسبة للإدارة إستمرار العلاقة بينها وبين المتعاقد معه الأصلي ، في تنفيذ الالتزامات ، حتى التي يقوم بأدائها المتعاقد عليه من الباطن ، وتقع مسؤولية المتعاقد الأصلي بالنسبة للأخطاء التي ترد عن المتعاقد من الباطن

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 54 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

جراء أداء مهامه ، أو التأخر في أداء التزامه ، أما علاقة الإدارة مع المتعاقد من الباطن ، فتقتصر على الإشراف ومراقبة أعماله ، للتأكد من مدى استخدامه للمواصفات المتفق عليها مع المتعاقد الأصلي [1].

ج- تحديد مدة العقد :

تحديد مدة العقد يخضع لإرادة الطرفين ، وتعتبر عقود الطاقة المتجددة من العقود الطويلة المدة في الغالب ، حيث تلتزم الشركة المتعاقد معها ، تقديم خدمات عامة طوال مدة العقد ، على أن تلتزم جهة الإدارة أو متلقي الخدمة أو كلاهما سداد مقابل هذه الخدمات، وتقوم الوزارة المختصة بتوفير متطلبات المشروع التي تم تحديدها ، و تقوم الحكومة بالإشراف والسيطرة الإستراتيجية على الخدمات وذلك بضمان تنفيذ هذه المشاريع ، التي ستؤول ملكيتها إلى الدولة في نهاية مدة التعاقد .

كما يجب أن يتضمن العقد طبيعة ونطاق الأعمال والخدمات التي يجب على الشركة تنفيذها والشروط المتعلقة بذلك مثل تحديد محل الأعمال التي تقوم بها الشركة مع تحديد نوع الخدمات التي تقدم للمواطنينَ، فضلا على ذلك يتعين تحديد أصول وأموال المشروع والوقت المحدد للتسليم وطريقة تسليم الأصول وأرض المشروع،إضافة إلى بيان الشروط المتعلقة بالتزامات المتعاقد المتصلة بتطور وإنتاجية المشروع خصوصا فيما تعلق بجودة الخدمات والإنشاءات المقدمة.

ويجب أيضا أن يتضمن العقد ، تحديد للحقوق المالية للمتعاقد وكيفيات حسابها ، من خلال تكلفة الإستثمار والتشغيل والتمويل والأرباح ، التي يحصل عليها المتعاقد من إستغلال الإنشاءات، ويتعين ضبط طرق تغيير حقوق المتعاقد المالية ، طوال مدة تنفيذ العقد وكيفيات خصم الجزاءات ، وهذا ما يدل على أن المشرع أحاط بجميع الضمانات التي تخول علم الأطراف بكل جوانب العقد .

---

[1]- منذر يوسف محمد الشرمان ، المرجع السابق ، ص 55 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الثاني :آليات ترقية و تثمين الطاقات المتجددة في قانون تهيئة الإقليم .

وضع المشرع الجزائري مجموعة من الآليات لترقية الطاقات المتجددة و تعميم إستخدامها ، من خلال قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، و المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، بوصفه أهم أداة لتنفيذ توجهات و أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، تقوم أساسا على ضرورة رفع الضغط عن موارد الطاقة التقليدية ، للمحافظة عليها وحفظها إلى أقصى حد ممكن ، بترشيد إستخدامها لحماية البيئة ، و المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية و و الحد من إفرازات الغاز المتسبب في الإحتباس الحراري ، ثم تعميم إستغلال مصادر الطاقة المتجددة كمورد فعال يمكنه حلول محل الموارد التقليدية و إستبدالها .

تطرح قضية ترشيد إستهلاك الطاقة نفسها بقوة على أجندة العمل التنموي والبيئي ، ذلك أن ترشيد إستهلاك الطاقة وزيادة كفاءتها ليس مجرد نشاط إقتصادي يمكن توصيه الأفراد والمؤسسات بتنفيذه من أجل تخفيض جانب التكلفة ، أو حتى تحقيق أمن الطاقة على مستوى الدولة ، بل إن له أثرا بالغا على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول : ترشيد إستخدام الموارد الطاقوية التقليدية .

يتباين مفهوم الترشيد في فكر العديد من الناس ، فالبعض منهم يعتقد أنه يعني التقشف والتقتير لضغط التكاليف بشكل ملحوظ إلى أدنى حد ، و البعض يذهب إلى أن هناك ضوابط صارمة و إجراءات مشددة تقيد حرية الإستخدام والاستفادة من الطاقة ، إلا أن الغالبية يتصورون انه أسلوب خاص للتوفير ، وفي الحقيقة إن الترشيد بصرف النظر عما تنطوي عليه الكلمة ذاتها من مدلولات ، فهو لا يعني تقليل الإستهلاك وإنما يعني تحديدا الإستهلاك الأمثل ، حيث تم الإعتماد على أساليب و تدابير محكمة في عملية الإستهلاك مهما كان مجالها وذلك لتحقيق أفضل النتائج من عملية الإستهلاك [1] .

إن الترشيد في معناه الإقتصادي هو الإصلاح من خلال القضاء على أوجه الضياع والتبذير والإسراف ، و في مجال الإستهلاك يقصد به ضبط مستويات الإستهلاك و معدلات التزايد من غير شح أو تقتير ومن غير إسراف وتبذير، وجعلها مواكبة لقدرات المجتمع الإنتاجية و موارده الكلية ، دون التأثير على متطلبات التنمية على المدى البعيد ، مع عدم السماح بظهور فوارق حادة في إستهلاك مختلف الفئات الإجتماعية .

إن الترشيد في الإستهلاك ليس مجرد مطلب مؤقت أو شعار يطرح لمواجهة أزمة طارئة من جراء الإفراط في الإستهلاك ، وإنما ترشيد الإستهلاك جزء لا يتجزأ من سلوك يجب أن يتحلى به أي مجتمع يحاول النمو ويستهدف الخروج من التخلف ، و هذا السلوك الإقتصادي في إستخدام الموارد في الإستهلاك والإنتاج على السواء ، ويقصد ترشيد إستغلال الطاقة الإنتاجية على مستوى

---

[1]– بوذريع صليحة ، ترشيد إستخدام الطاقة في المنشآت الصناعية و أثره على التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الشلف ، 2014–2015 ، ص 149 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المنشآت وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة منها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد ، بأقل قدر ممكن من الهدر [1].

إن ممارسة ترشيد الطاقة في إطار برنامج إدارة الطاقة ، يخلق لدى مستهلك الطاقة إدراكا بكيفية إستخدامها ، و التكلفة الفعلية لها ، والطرق والمعدات التي يمكن إستخدامها لتساعد في التحكم والتخفيض من فقد الطاقة ، فترشيد الطاقة لا يعني تشغيل المنشآت بدون طاقة ولا يجب أن يصاحبه تخصيص حصص أو تقليص خدمات الإمداد بالطاقة ، ولكن ترشيد الطاقة يعني تحديد مواقع الإستخدام المهدر للطاقة وإتخاذ خطوات العمل لخفض الفاقد إلى حده الأدنى أو منعه تماما ، بهذه الطريقة يستطيع مستهلك الطاقة أن يحصل على نفس المستوى من الإنتاج أو الخدمات بطاقة أقل ، أو أن يتوسع في الإنتاج والخدمات بنفس القدر من الطاقة [2] .

Wondershare PDFelement

[1]– بوذريع صليحة ، المرجع السابق ذكره ، ص 150 .

[2]– بوذريع صليحة ، المرجع السابق ذكره ، ص 151 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول : مظاهر الترشيد في أهم القطاعات الإقتصادية .

الإستعمال الرشيد للطاقة هو الإستعمال الأحسن لإستهلاك الطاقة في مختلف مستويات الإنتاج و تجويل الطاقة و الإستهلاك النهائي لها في قطاعات الصناعة و النقل و الخدمات و كذا الإستهلاك العائلي [1] ، حيث يشمل التحكم في الطاقة مجمل الإجراءات و النشاطات التطبيقية بغية ترشيد إستخدام الطاقة التقليدية و الحد من تأثير النظام الطاقوي على البيئة [2] ، من خلال التقليص من إنبعاثات الغازات الدفيئة و غازات السيارات في المدن[3] ، فترشيد إستهلاك الطاقة يعني بالضرورة الإستخدام الأمثل لهذه الطاقة في عمليات التنمية ، وعليه فإن الهدف من ترشيد إستهلاك الطاقة ، هو تحقيق التقدم في جميع المجالات بإستهلاك أقل طاقة ممكنة ، و بذلك تتحدد أساليب الترشيد التي تتبع لتناسب كل قطاع ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ومن أهم القطاعات التي تستهلك الطاقة بصورة كبيرة ، قطاعات النقل و الصناعة والزراعة و الخدمات ، لذلك جعلها المشرع الجزائري ضمن القطاعات التي يجب أن تشملها مختلف الإجراءات و النشاطات التطبيقية التي تضمنها برنامج التحكم في الطاقة .

---

[1]– المادة 3 ، القانون 99–09 ، السابق ذكره، ص 5 .

[2]– المادة 1 ، القانون 99–09 ، المرجع نفسه ، ص 5 .

[3]– المادة 5 ، القانون 99–09 ، المرجع نفسه ، ص 5 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا النقل المستدام :

يعتبر قطاع النقل من القطاعات الناهضة بالإقتصاد الوطني ، بما يوفره من تأمين حركة نقل الركاب والبضائع على النطاق المحلي والدولي ، وما يلعبه من دور رائد في دفع حركه الإقتصاد وتقديم الخدمات للقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى ، وبالرغم من أهميته في عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، إلا أن له تأثيرات سلبية على البيئة نظرا لكونه من القطاعات الأكثر إستهلاكا للطاقة[1] .

المشرع الجزائري و سعيا منه لإدراج هذا القطاع الحساس ضمن الترتيبات الهادفة لترشيد إستخدام موارد الطاقة الأحفورية ، أكدمن خلال قانون تهيئة الإقليم على :

1- توخي أنماط النقل المناسبة و الملائمة للمناطق الحساسة[2] :

النقل المستدام يعني بالنسبة للبعض مجرد الحد من الآثار البيئية السلبية داخل القطاع ، و بالنسبة لآخرين فإنه يعني الإلتزام الشامل لتحقيق الإستدامة الإيكولوجية ، ودور النقل فيه ، ينطوي على إحداث تغييرات جوهرية في نظمنا الإجتماعية ، الإقتصادية والصناعية .

فالنقل المستدام هوالنقل الذي لا يهدد الصحة العامة و سلامة المواطن والبيئة ، و الذي يستخدم الموارد المتجددة بمعدلات لا تؤثر على تجددها ، كما أنه يستخدم الموارد غير المتجددة بمعدلات تقل عن جهود تطور البدائل المتجددة لها ، وبالتالي فإن نظام النقل المستدام هو النظام الذي يسمح للأفراد والمجتمعات بتلبية إحتياجاتهم الأساسية بطريقة آمنة تتوافق مع صحة الأفراد و النظم البيئية ، وتحقيق العدالة بين الأجيال ، كما يحد من الإنبعاثات والنفايات ويقلل من إستعمال

---

[1]- لعرج مجاهد نسيمة ، مغبر فاطمة الزهراء ، آفاق إستخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل لدعم إستدامته ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، جامعة مستغانم ، عدد 6 ، لسنة 2015 ، ص 87 .

[2]- المادة 26 ، القانون 01-20 ، المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، المرجع السابق ، ص 25 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الموارد غير المتجددة ، و من إستهلاك الموارد المتجددة وفقا لمبادئ وأساسيات التنمية المستدامة ، إضافة إلى أنه يقلل من إستعمال الأراضي ويخفف من الضوضاء ويتميز بتكلفه معقولة[1] .

وفي إطار ما تقدم يتوجب العمل على إبقاء النقل المستدام ، ضمن مساحة المثلث الذي يحده من الجهات الثلاث التنمية الإجتماعية المستدامة ، والتنمية الإقتصادية المستدامة ، والتنمية البيئية المستدامة ، ولابد من التأكيد على أن الاستخدام المستدام للطاقة في قطاع النقل وتحقيق نقل مستدام منخفض الكربون يفرض تأمين خدمات النقل اللازمة عبر إستهلاك الكميات الأدنى من الطاقه ، و تخفيض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون المساهمة في تغير المناخ و الإحترار العالمي ، وتخفيض التلوث البيئي عبر الاعتماد على الوقود الأنظف والإستفادة من مصادر الطاقة المتجددة[2].

2 –التكامل بين ترشيد إستخدام الطاقة وتحسين خدمات النقل ومردودها[3] :

تتعدد وسائل النقل بين بري و جوي و بحري ، ويعد النقل البري من أكثر وسائل النقل شيوعاً في جميع بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا لا يعني قلة إستخدام الوسائل الأخرى وذلك نتيجة لتعددها ،فالنقل الجوي أو المائي يبعد نوعاً ما تأثيره المستمر على الإنسان حيث يتعرض الإنسان إلى الضوضاء الناتجة من مثل هذه الوسائل على فترات متباعدة ، وتتصل وسائل النقل إتصالا وثيقاً بمصادر الطاقة المستخدمة في تحريكها، لذلك تعتبر من العناصر البارزة في تلوث البيئة والهواء الذي يحيط بنا فعند إحتراق النفط يتصاعد منه غازات ملوثة للبيئة (الرصاص ، ثاني أكسيد الكربون ،أحادي أكسيد الكربون ،المواد الهيدروكربونية ،أكاسيد النيتروجين) ، ينجم عنها ضباب دخاني ، و تتسبب في العديد من الأمراض للإنسان و الحيوان و النبات .

---

[1] – لعرج مجاهد نسيمة ، مغبر فاطمة الزهراء ، المرجع نفسه ، ص 93 .

[2] – لعرج مجاهد نسيمة ، مغبر فاطمة الزهراء ، المرجع السابق ، ص 94 .

[3] – المادة 26 ، القانون 01-20 ، المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، المرجع السابق ، ص 25 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن توسيع إستخدام وسائل النقل البرية (كالسكك الحديدية) نظرا لنجاعتها و طاقة إستيعابها الواسعة ووسائل النقل البحرية التي يعد ضررها أقل بكثير من ضرر الوسائل الأخرى ، من شأنه التقليل من حركية وسائل النقل الأخرى و بالتالي التقليل من إنبعاث الغازات و هدر الطاقة .

كما يمكننا تجنب الآثار السيئة لهذه الوسائل وخاصة لوسائل النقل البرية ، باللجوء إلى إستخدام الغاز الطبيعي ، تحسين موتورات السيارات ، إجراءات الصيانة الدورية على السيارات ، وجود مراقبة ومتابعة من الأجهزة المعينة[1].

فالنقل المستدام أو وسائل النقل الخضراء كما يسمى في بعض المراجع، هو مفهوم يشير إلى : أي وسيلة نقل تسهم في الإستدامة البيئية، بإعتبار تأثيرها المنخفض على البيئة، وهو يولد الرفاه الإجتماعي، بوصفه: آمن، فعال، متاح لجميع الناس.

لذا ينبغي تشجيع التقدم التكنولوجي في قطاع النقل، من خلال دعم الأنشطة البحثية، التي تهدف إلى تعزيز كفاءة قطاع النقل ، بإستخدام الطاقة المتجددة ،و إستحداث شبكة مواصلات عامة سريعة وفعالة .

و في سبيل خفض الإنبعاثات الكربونية يجب تشجيع شراء المركبات ذات إنبعاث كربون منخفض ، وإعتماد المواصفات التقنية لترشيد إستهلاك الطاقة، كإقتناء المركبة الأقل إستهلاكاً للوقود، و التشجيع على عدم إستخدام وسائل النقل الخاصة، مع تفعيل وسائل النقل العام، للتقليل من مشكلات حركة المرور، فالذي ينظر إلى مدننا اليوم، يجد أن طوابير السيارات الخاصة بالشوارع تشل الحركة، وكأن الزمن قد توقف فيها، لذا فإن وسائل النقل الجماعية تعمل على الإقتصاد في الوقت، وتقلل من حدة التلوث الجوي .

كما ينبغي التأكيد على مجموعة من البرامج، التي تسهم في القضاء على التلوث البيئي منها :

---

[1]– الدكتور عامر طراف، المرجع السابق، ص 100 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تشجيع إستخدام الدراجات الهوائية في التنقل داخل المدن، مع ضرورة تخصيص طرق لمستخدمي هذه الوسيلة الصديقة للبيئة.

إستخدام الوحدات المنفصلة من الخلايا الفوتوفولتية (الخلايا الشمسية التي تُنتج الكهرباء)، لتوليد الكهرباء اللازمة لأعمال الإنارة، كإنارة الشوارع ومسارات المشاة واللوحات الإرشادية"، ذلك أن فكرة إستخدام الطاقة الشمسية لإنارة الشوارع ومسارات المشاة، يمكن أن يحدث نقلة نوعية في مجال الكهرباء والطاقة، فبالإضافة إلى نظافة الطاقة الشمسية، وعدم تسببها بأي تلوث بيئي، يمكن كذلك توفير مبالغ مالية هائلة، كانت تصرف على تزويد أعمدة إنارة الشوارع بالكهرباء، وبالرغم من إرتفاع تكلفة هذا النوع من المشاريع في مرحلته الأولى، إلا أنه عند إكتماله سيعوض تلك التكلفة في أقل من سنة، لأنه بعد تثبيت الألواح الشمسية على الأعمدة، ستبدأ هذه الألواح بإمتصاص أشعة الشمس نهارا لتضيء لنا الشوارع ليلاً، دون الحاجة إلى المشتقات النفطية التي تعتبر طاقة ناضبة[1].

[1]– نجاح ميدني، المرجع السابق، ص205–207.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا : ترشيد إستخدام الطاقة في القطاع الصناعي .

يحتل القطاع الصناعي دورا هاما في الاقتصاد الوطني، و مختلف إقتصاديات الدول النامية التي تسعى للإرتقاء بإقتصادها إلى مستويات الدول المتقدمة،لأنه يسهم في توفير إحتياجات برامج التنمية من الموارد المالية كما تشكل الطاقة العصب لجميع الصناعات، لذا فإن تنمية موارد الطاقة الأولية واستخدامها وإدارتها هي من أهم السياسات الإستراتيجية للتنمية المستدامة.

ونظرا لتفاقم إستهلاك الطاقة في القطاع الصناعي ، أصبح من الضروري إتباع سبل لخفض معدلات الإستهلاك المتزايدة ، وإستنزاف إحتياطات الطاقة للتقليل من تأثيرات التلوث البيئي، فالمبالغة في استهلاك الطاقة وهدرها بشكل غير عقلاني يؤدي في النهاية إلى إلحاق الخسارة بالاقتصاد الوطني، لذلك لابد من تنمية مصادر الطاقة الغير متجددة للإسراع نحو تحقيق الإنتاج والاستهلاك بهدف قطع الصلة بين استنفاذ الموارد الطبيعية والإنتاجية بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة التي تتطلب إدارة كفوءة للموارد[1].

كما طرحت قضية إرتفاع أسعار الموارد الطاقوية ومسألة نضوبها المحتمل ، طرحت قضية ترشيد استهلاك الطاقة بقوة على أجندة العمل التنموي والبيئي، ذلك أن ترشيد استهلاك الطاقة وزيادة كفاءتها ليس مجرد نشاط اقتصادي يمكن توصية الأفراد والمنشآت بتنفيذه من اجل تخفيض جانب التكلفة، أو حتى أمن الطاقة على مستوى الدولة، بل إن له أثرًا بالغ ا على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

[1]– بودريع صليحة ، المرجع السابق ، ص 156 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1 – إستعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية :

تعد الصناعة دعامة رئيسية في عمليات التنمية ، وهي في نفس الوقت تعتبر من أهم مصادر التلوث على الإطلاق سواء للهواء أو للماء أو حتى التلوث السمعي بل والبصري ، فكثيراً ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وتربة ، وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات[1] ، وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي.

لذلك فإعادة تحويل الصناعات الوطنية و موائمتها للتكنولوجيا و المرامي التنافسية أصبحت ضرورة قصوى[2] ، فالتنمية المستدامة تقتضي التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد .

---

[1]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 110.

[2]– المادة 41 ، القانون 01–20 ، المرجع السابق ، ص 27 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2 – مراعاة مقتضيات حماية البيئة :

تتسبب الكثير من الأنشطة الصناعية ، في إفراز الكثير من النفايات الضارة بالبيئة و المحيط ، هاته النفايات على إختلاف أشكالها و أنواعها تؤثر بصفة مباشرة على النظم الإيكولوجية و الموارد مائية أو تربة أو جوية ، لذلك فضرورة تسيير النفايات الصناعية و تقليلها من المصدر و الإقتصاد في الماء و الطاقة من شأنه حماية البيئة .

إن إستخدام تكنولوجيات أنظف وأكفأ تتناسب و الإحتياجات المحلية ، تزيد من الإنتاجية الإقتصادية و تحول دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة ، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الإقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة [1].

ثالثا – الزراعة المستدامة :

يعد القطاع الزراعي من المحاور الرئيسية في أي عملية تنمية ، على الرغم من العوامل الكثيرة التي لا زالت تتحكم في هذا القطاع الهام وتسبب قصوراً في مجال تنميتها إلى جانب الإضرار بالبيئة ، فإلى جانب قلة مساحة الأراضي الزراعية نتيجة للتوسع العمراني التصحر وملوحة الأرض والإستخدام المتزايد للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية [2]،

الزراعة المستدامة هي "الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية، التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الإحتياجات البشرية، مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إذا أمكن ذلك، وتفادي تدهور البيئة. فالزراعة المستدامة إذاً هي التي تضمن صيانة الموارد الطبيعية وإستعمالها بأكبر فعالية ممكنة ، و تحقق السلامة البيئية، بمعنى تحافظ على البيئة الطبيعية ولا تسبب أي ضرر لها[3].

---

[1]– عامر طراف ، المرجع نفسه ، ص 111 .

[2]– عامر طراف ، المرجع السابق ، ص 114 .

[3]– نجاح ميدني، المرجع السابق، ص207.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وتعرف التنمية الزراعة المستدامة بأنها: " التنمية الزراعية التي تسهم في تحسين كفاءة الموارد، وتعزيز القدرة على الصمود، وتأمين الإنصاف الاجتماعي /المسؤولية الإجتماعية للزراعة ونظم الأغذية، بهدف ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع اليوم وفي المستقبل"[1] ، كما أن هناك من ينظر إليها على أنها مجموع السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تحقيق الكفاءة الإقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه"[2] .

كما تتبنى –كذلك– منظمة الأغذية والزراعة FAO التعريف التالي للتنمية الزراعية المستدامة بأنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، وتوجيه التغيير التكنولوجي كالمؤسسي بما يؤدي إلى ضمان تحقيق – بصورة مستمرة – إشباع الحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية، إن إستراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا وإقتصاديا من المجتمع"[3] .

---

[1]– إعداد مجموعة من الخبراء، تقرير التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، صادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، روما، إيطاليا، 2016، ص40.

[2]– قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص134.

[3]– مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي حالة دول شمال إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص134.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن إستدامة الزراعة يجب أن تحظى بالأولوية ليس فقط لإرتباطها بأهداف الإنتاج والتنمية والأمن الغذائي ولكن أيضا لمحافظتها على بيئة أكثر توازنا، وبالرغم من أن السياسات الزراعية التقليدية قد أحدثت طفرة كبيرة في الإنتاجية وحققت فوائض واسعة في إنتاج الغذاء في أجزاء كبيرة من العالم وخاصة في أوروبا الغربية، فإن ذلك تم على حساب البيئة والأراضي الزراعية، حيث فقدت التربة مكوناتها الغذائية كما أدى تكثيف إستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية إلى تلوث التربة وفقدان التنوع البيولوجي وتصحر الأراضي الزراعية. وبالتالي فإن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من الموارد الزراعية هي في نفس الوقت تحافظ على تلك الموارد وتحميها من التلوث والتدهور والإعتداء. وهذا يعني أن إستراتيجية الزراعة المستدامة يجب أن يكون لها هدفين أساسيين، هما زيادة الناتج الزراعي من جهة، وتخفيض الآثار البيئية السلبية على الموارد الزراعية من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك يتحتم وضع العديد من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة، وإذا كانت الزراعة تعتبر من أكثر الأنشطة الإنسانية إعتمادا على البيئة، فإن الإهتمام والمحافظة على الموارد الزراعية يجب أن ينال عناية خاصة، ولن يتحقق ذلك إلا في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في آن واحد، وبالتالي توفير حد معين من الأمن الغذائي[1].

[1]– غربي فوزية، التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص6.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1: التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي :

إن الوصول إلى إكتفاء ذاتي بالنسبة للسلع ذات الإستهلاك الواسع هدف يمكن تحقيقه، بل وتحقيق فائض في بعضها الآخر، حيث توجد الموارد البشرية والمادية والطبيعية، كالحبوب والبقول الجافة والحليب ومشتقاته، مثلما هو حاصل بالنسبة للخضر والفواكه والتمور، وبإتباع سياسات شراكة بينية إقليمية مغاربية أو عربية أو تكون بين دول الجنوب في إطار سياسة زراعية تكاملية، أو ضمن سوق مشتركة، يمكن وضع آليات للتبادل التجاري الميسر، تساعد على تحقيق أمن غذائي، وبالتالي إستقرار سياسي يكون حافزا على خلق جو من المنافسة الإستثمارية القوية، ويهيئ الظروف الملائمة لتطبيق سياسة زراعية مستدامة، تعم فائدتها الأجيال الحاضرة، ولا تبخس حقوق الأجيال اللاحقة، كما أنها لا تضر بالبيئة، وتأسيسا على ما سبق، تصبح التنمية المستدامة هي القاطرة التي تحقق الأمن الغذائي للسكان، وتحافظ على حق الأجيال المستقبلية في ذلك دون المساس بمقومات الحياة السليمة والصحية؛ ولكي تكون فعالة، يجب العمل على [1] :

* تفعيل دور الشراكة البينية والتكامل، حيث أن التوجه نحو إدماج البرامج الوطنية والإقليمية والدولية مهم جدا لنشاطات هذه البرامج، ويمكن إتباع طرق الحماية الطبيعية أو الصيانة وإستثمار التنوع البيولوجي والتعاون الإقليمي والتوعية والتدريب وكل ذلك له دوره الفعال في إستثمار المصادر الطبيعية .

* إدخال المفهوم البيئي الحيوي في حماية وإستثمار المصادر الطبيعية ضمن البرامج الوطنية، على أن يتم إشراك أكبر عدد ممكن من الفنيين والمزارعين والباحثين وصناع القرار في إدماج هذا المفهوم، تطوير وتفعيل الأنظمة والقوانين والعمل المؤسساتي في حماية المصادر الطبيعية .

---

[1]- غربي فوزية، المرجع السابق، ص18-19.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

* الإستفادة من خبرات الدول في مشاريع التنوع الحيوي وإقامة المؤتمرات والندوات والأبحاث المشتركة وتبادل الخبرات .

* تفعيل دور المرأة، وبخاصة الموجودة في الريف بإعتبارها أكثر قربا من الأرض، وعلى بينة بالحياة الريفية، وبالتالي تكون الأكثر مثابرة وتحديا في خدمة مجالها الحيوي، كما أن التنمية المستدامة تولي للمرأة الريفية عناية خاصة؛

* التغلب على معوقات تحقيق الأمن الغذائي، وخاصة المعوقات الطبيعية والتكنولوجية والإقتصادية والمؤسسية وفي مجال الموارد البشرية وأنماط الإستغلال الزراعي، وذلك عن طريق تعميق فعاليات العمل المشترك في مجالات الأمن الغذائي، وإقامة المناطق الزراعية الحرة وإستثمارها وتقديم التسهيلات اللازمة لها وتحسين آفاق الإستثمار لها.

ويتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في كافة الأوقات بالمقدرة المادية والإقتصادية التي تمكنهم من الحصول على كميات كافية من الأكل السليم والمغذي، لتغطية إحتياجاتهم الغذائية، وما يرغبون به من أغذية ليعيشوا حياة صحية وفاعلة[1].

[1]– بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية، جامعة محمد خيضر، العدد 12، بسكرة، الجزائر، جوان 2013، ص 189.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2 : توفير إستهلاك الطاقة في القطاع الزراعي .

يمكن بواسطة حفظ الغذاء تقليل الكميات التي يتم إتلافها من فائض الإنتاج والسماح بالتخزين لمواجهة النقص في الغذاء، وفي بعض الحالات التصدير للأسواق الأخرى، تتم عملية حفظ الفواكه والخضروات والحبوب واللحوم في أنحاء عديدة من العالم منذ الآلاف السنين، وتشمل طرق الحفظ التعليب والتجميد والتجفيف والتمليح، ويعد التجفيف من أقدم الطرق المستخدمة في حفظ الغذاء، ويعمل على إزالة ما يكفي من الماء من الغذاء الأمر الذي يقلل من المسببات الضارة وجعله أقل عرضة للتلف، ويعمل أيضا على تقليل وزن المنتج وتصغير حجمه[1].

يعتبر تجفيف المنتجات الغذائية من أفضل طرق الحفظ والتي تستخدم على مدى واسع، ومن بين الأسباب التي تعزز الإهتمام بعمليات التجفيف هو إرتفاع معدلات الرفض لإستخدام الكيماويات في حفظ الأغذية، ومطالبة الحد من إستخدام الطاقة والحفاظ على البيئة، وهناك عدة طرق للتجفيف مثل التجفيف الطبيعي الذي يتطلب وقتا طويلا يتعرض فيه المنتج لعوامل عدة منها الحشرات والقوارض والطيور والأتربة، وهناك أيضا الطريقة التقليدية التي تستخدم الوقود، الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى إستهلاك كمية كبيرة من الوقود وتلويث البيئة، وهناك الطريقة الأكثر اقتصادية وهي تدوير الهواء الساخن في المجمع الشمسي الذي يقوم بزيادة معدل التجفيف ودرجة حرارة هواء أعلى ومعدلات تدوير أعلى، والحمل الحراري للتجفيف يعتمد على نوع المنتج المجفف فالفواكه والخضار تتطلب درجة حرارة من (50°_70°) ونسبة تدفق عالية للهواء، علما أن معظم المنتجات الزراعية تحصد وتجفف في فصل الصيف حيث يكون معدل الإشعاع الشمسي عاليا.

---

[1]– محمد سليم اشتيه، رنا ماجد جاموس، التجفيف الشمسي للفواكه و الخضراوات، مركز أبحاث التنوع الحيوي والبيئة، نابلس، فلسطين، 2010، ص9.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني : إقتصاد الطاقة في قطاع التعمير و التهيئة العمرانية .

إن الدول التي ترسم أهدافها التنموية بكل أبعادها بناءا على التنمية المستدامة في إطار حماية البيئة ، هي الدول التي تضع إستراتيجياتها التنموية بعيدة المدى بنظرة تكاملية مع حماية البيئة ، فتسقط ذلك في صورة تشريعات وتنظيمات ، تتولى بعدها السلطات التنفيذية تطبيقها ، فإن علمنا أن هذا التنفيذ سواء تم من خلال السلطات المركزية أواللامركزية لن يكون إلا في صورة قرارات إدارية وتصرفات تحدث أثرا على البيئة .

وعلى هذا الأساس إتجه المشرع الجزائري إلى التفكير في القطاع العقاري صديق البيئة بناءا على إستراتيجية تنموية بعيدة المدى بنظرة تكاملية مع حماية البيئة ، مسايرة منه لبعض الإستراتيجيات التي إتبعها العالم الحديث و التي من بينها إستراتيجية المباني الخضراء لما لها من مواصفات علمية وفنية تضمن التنمية المستدامة و تحمي البيئة[1] . ولكن هذه الإستراتيجية تعد فكرا ثقافيا جديدا في مجال العقار ، ولذلك كي يتبناها المجتمع بكل أطيافه و أشخاصه نحتاج إلى إستقطاب وخلق رأي عام ، بالإضافة إلى قفزة نوعية في مجال التشريع و التنظيم بآليتي التحفيز أولا والإلزام ثانيا للوصول إلى إعتماد المباني الخضراء كنمط عمراني ضمن الإستراتيجية الكلية لضمان الإستدامة التنموية العقارية وحماية البيئة[2] .

---

[1]– لطرش علي عيسى عبد القادر ، حماية البيئة و التنمية المستدامة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2016 ، ص 107 .

[2]– لطرش علي عيسى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 108 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا – إلزامية تطبيق معايير العزل الحراري في البنايات الجديدة :

تعتبر معايير العزل الحراري معايير للبناء و المردودية الطاقوية التي تشجع إقتصاديات الطاقة[1] ، هي في الأصل مستمدة من فكرة الراحة الحرارية في داخل الأبنية السكنية والمكاتب، وهي أيضا مستمدة من حقيقة حماية العازل الحراري للبناء من التشققات ومساهمته في توفير الطاقة والحفاظ على الموارد الطبيعية ، فعندما يقوم بناء تقليدي من الحجر المصفح بالخرسانة أو من الطوب الخرساني المفرغ أو من خرسانة الدك، وهي وسائل البناء التقليدية في المنطقة العربية، فإن درجة حرارة سطح الجدار من الداخل، أو درجة حرارة سطح عقدة السطوح من الداخل، تكون مرتفعة جدا في فصل الصيف، في الوقت الذي تكون فيه متدنية جدا في فصل الشتاء .

بناء على ما تقدم فإن استعمال العازل الحراري بطريقة مناسبة في جدران الأبنية وسقوفها المكثوفة يؤدي إلى حصر درجة حرارة سطح عناصر البناء الخارجية من الداخل بين هاتين الدرجتين تقريبا، ولذلك يكون الإنسان مرتاحا في داخل بيته صيفًا و شتاءً .

هذه الراحة الحرارية التي يقدمها العزل الحراري لقاطني البناء تجعل من البناء موئلا مريحاً ومستداماً لا يرغب أصحابه في هجره أو بيعه، كما لا يرهق هذا البناء الصحي المريح كاهلهم بمصاريف إضافية ، ولا يثقلهم أيضا بالقلق المستمر بحثا عن أسباب عدم الراحة ، ناهيك بتوفير المياه الناجم عن عدم الحاجة إلى الإغتسال والإستحمام المفرط صيفاً نتيجة الشعور بعدم الراحة الحرارية في داخل الغرف، ما يساهم في المحافظة على الموارد الطبيعية أيضاَ.

بالإضافة إلى ذلك، فإذا كان متوسط درجة حرارة السطوح الداخلية غير المعزولة في فصل الشتاء يساوي حوالي عشرة درجات مئوية، فإن ذلك سوف يتطلب زيادة قدرة وسائل التدفئة كثيراً بحيث يصبح المكان مريحاً للسكان. أي أن درجة حرارة الهواء ينبغي أن ترتفع من عشرين درجة مئوية

---

[1]– المادة 10 ، القانون 99–09 ، المرجع السابق ، ص 6 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إلى ما يزيد على 27°م حتى يصبح الجو عند ذاك مقبولاً إلى حد ما ، وبعد أن ترتفع درجة حرارة أسطح الجدران قليلا أيضا. وهذا الرفع في درجة الحرارة يؤدي إلى هدر كبير في الطاقة نتيجة رفع درجة حرارة الثيرموستات الذي يتحكم في درجة حرارة الماء في البويلر، أو يؤدي إلى إطالة فترة تشغيل التدفئة خلال اليوم البارد إلى ساعات طويلة إضافية. وربما لا يستطيع البويلر المتوافر أن يحقق هذه الدرجة المريحة على الإطلاق نتيجة ضعفه أو نتيجة تدني مستوى البناء حراريا.

كما يساهم العازل الحراري حول محيط البناء من الجهة الخارجية لعناصر المبنى الإنشائية في تقليص الحركة الناجمة عن التمدد والتقلص التي يتعرض لها البناء، وذلك نتيجة منع موجات الحرارة العالية من الدخول إلى عناصر المبنى الداخلية. ولذلك تبقى درجة حرارة عناصر البناء المختلفة متساوية تقريباً بين الصيف والشتاء، فلا يتعرض المبنى إلى حركة كبيرة، وبالتالي لن تتسبب تشققات سميكة ملحوظة. هذا كله يخفض من تكلفة صيانة المبنى ويزيد من استدامته ورغبة أصحابه في العيش فيه واقتنائه لفترة طويلة.

إن العزل الحراري يؤدي إلى توفير في الطاقة قد يصل إلى 75% من كمية الطاقة المستخدمة في التدفئة والتبريد في حال الأبنية التقليدية غير المعزولة حرارياً. وتصل نسبة التوفير إلى النسبة المرتفعة المذكورة سابقا في حال الأبنية المميزة المصممة بيئياً والمنتفعة من التصميم المناخي والحراري معاً. هذا الوفر في الطاقة لا يحفظ البيئة سليمة معافاة فحسب بل يرحم جيوب أصحاب البيوت، فتصبح تكاليف الإقامة في هذه البيوت أقل، إذ تصبح مناسبة لدخول أبناء دول العالم " الثالث" الفقيرة التي نحن منها. بذلك نصل إلى الحد من الهجرة الخارجية[1].

[1]-عباس العادلي، المرجع السابق،ص116-118

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا إستخدام تقنيات هندسة المناخ الحيوي :

إن الإعتماد في عمليات البناء على التصاميم المتوافقة مع مناخ الإقليم ، يمكن من إستخدام الوسائل الذاتية في التهوية والتبريد ، فتحديد نوع المناخ السائد في كل إقليم ، لإقامة مباني تتوافق معه تعد أول خطوة قبل البناء ، ويتم ذلك بالإعتماد على البيانات الإقليمية المناخية الموجودة على شبكة المعلومات الدولية ، أو بإستخدام الخرائط الجغرافية لتحقيق المعايير الدولية لترشيد إستهلاك الطاقة (IEEC) .

و نظراً لأنه توجد إختلافات كبيرة في المناخ بين مختلف الأقاليم ، فيجب أن نقوم بالحصول على ملخص تاريخي عن المناخ الموجود بالقرب من موقع البناء، ثم نقوم بمقارنة البيانات التاريخية ببيانات الأقاليم المناخية لتحديد التصنيف المناخي الخاص بموقع البناء.

إن تقنيات المناخ الحيوي أو التصميم الذاتي تعكس المعرفة بنوعية المناخ ، والظروف المحيطة بموقع البناء، والهندسة الشمسية وشكل المبنى، والمواد المستخدمة في عملية البناء للإستفادة من الطاقة الطبيعية الموجودة بموقع البناء و ، طرد الطاقة التي قد تؤثر على المبنى.

و التقنيات الذاتية تحتاج إلى أن يتم دمجها مع الإختيار المدروس لمواد البناء و التفاصيل الإنشائية للتحكم في تدفق الحرارة بين البيئة الخارجية والداخلية ، فعن طريق التكامل مع التقنيات الذاتية يمكن تحقيق الراحة الحرارية و في نفس الوقت الحد من الحاجة إلى التدفئة و التبريد الميكانيكي .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1 – أهم تقنيات المناخ الحيوي المستخدمة في عمليات البناء :

إن إستخدام تقنيات المناخ الحيوي ، أو خريطة المناخ الحيوي في عمليات البناء ، تظهر كيفية إمتداد منطقة الراحة بإستخدام خمسة وسائل ذاتية، أو بإستراتيجيات موفرة لإستهلاك الطاقة وهذه الوسائل هي :

أ – التدفئة الذاتية بالأشعة الشمسية .

أثبتت التدفئة الذاتية بالأشعة الشمسية ، فاعلية في تصميم المباني السكنية عندما تنخفض درجات الحرارة تحت 68°F (20°C)، فالسماح لأشعة الشمس بالدخول إلى المبنى يؤدي إلى تدفئة الأفراد و الموجودات، و يتم بصورة آنية ، أما إذا تم وضع مواد ذات كتلة حرارية ، مثل البلاط الخرساني للأرضيات، أو الجدران المصنوعة من الطوب، أو خزانات من المياه ، التي تسقط عليها أشعة الشمس، فإن هذه الأشياء ستقوم بتخزين الحرارة، و تلك المواد في المساء سوف تعيد إشعاع هذه الحرارة، و بالتالي تتسبب في تدفئة السكان و الفراغات الداخلية للمنزل، حتى عندما تنخفض درجة حرارة الجو الخارجي.

ب– التهوية الطبيعية .

تمكن هاته التقنية من زيادة الحدود العليا لمنطقة الراحة الحراية ، حوالي 10°F (5°C) عندما تتراوح الرطوبة النسبية من 20% إلى 50%، و عندما تصل الرطوبة النسبية إلى 80% فإن التهوية الطبيعية ستستمر في زيادة الحدود العليا لمنطقة الراحة الحرارية، أما عندما تتجاوز 80% فإن حدود منطقة الراحة يمكن تحقيقها بالتهوية الطبيعية عندما تتراوح درجة الحرارة من 68°F إلى 82°F.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن التهوية الطبيعية تعتمد فقط على حركة الهواء في تبريد السكان، و يتطلب الأمر وجود مداخل و مخارج على شكل نوافذ أو شيش ، على الجوانب المتقابلة من المبنى و لابد أن يكونوا مفتوحين و نظراً لأنه لا يمكن التنبؤ بسرعة رياح تكفي لضمان تحقيق الراحة ، فغالباً ما يتم إستخدام مرواح و مداخن، لها فتحتين إحداها في الأعلى و الأخرى في الأسفل من ، و لابد أن تكون طويلة بشكل يكفي لخلق فرق درجات حرارة داخل المدخنة يتسبب في سحب الهواء و تحريكه إلى أعلى.

كما يمكن إستخدام مراوح لتحريك الهواء، و بالرغم من أن هذه الطريقة ليست طريقة ذاتية إلا أنها تتطلب كميات من الطاقة أقل بكثير من التي تتطلبها مكيفات الهواء. أما عندما تتجاوز درجات الحرارة 90°F (32.2°C) فإن التهوية لوحدها لا يمكنها تحقيق الراحة الحرارية.

ج – تظليل المواد ذات الكتلة الحرارية .

إن تظليل المباني و حمايتها ضد سقوط أشعة الشمس المباشرة عليها ، يمكنها من إمتصاص الحرارة و تخزينها طوال النهار، و إذا انخفضت درجة حرارة الجو الخارجي إنخفاضاً كافياً، فإن الكتلة الحرارية تعيد إنطلاق الحرارة التي تم تخزينها في النهار إلى الخارج ليلاً، و من الممكن أن يتم تكرار ذلك في اليوم التالي، و قدرة الكتلة الحرارية على إمتصاص الحرارة يمكن زيادتها بالتهوية الليلية ، و لكي تكون التهوية الليلية فعالة فإن التأرجح في درجات الحرارة اليومية لابد أن يكون كبيراً ، و يتم سحب الهواء الخارجي البارد ليلاً على الكتلة الحرارية إما بإستخدام التهوية الطبيعية أو عن طريق مراوح سحب ، و بالتالي فإن الكتلة الحرارية تكون سابقة التبريد و تتزايد قدرتها على إمتصاص الحرارة في اليوم التالي ، فكلاً من الكتلة الحرارية، و الكتلة الحرارية المصحوبة بالتهوية الليلية يعتبران من الوسائل الذاتية التي أثبتت فاعلية في الأقاليم الحارة الجافة ، إلا أن الكتلة الحرارية لا يمكنها توفير تبريد ذاتي في الأقاليم الحارة الرطبة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

د – التبريد التبخيري :

هو إستراتيجية ذاتية أخرى فعالة في الأقاليم الحارة الجافة. فبإضافة رطوبة إلى الهواء الحار الجاف و زيادة رطوبته النسبية، فإن درجة الحرارة المحسوسة تنخفض، و تتحول الحرارة إلى صورتها الكامنة.

2 – تأثير موقع المبنى على التصميم الذاتي للمبنى

إن العوامل المرتبطة بموقع البناء مثل التضاريس، و عناصر تنسيق المناظر الطبيعية، و المباني المجاورة، و المناخ الجزئي تؤثر على إستراتيجيات التصميم الذاتي للمباني السكنية ذات الإرتفاعات الصغيرة ، فالمواقع الموجودة جنوب الهضاب قد يصاحبها فرص ممتازة للإستفادة من الطاقة الشمسية في عمليات التدفئة، و تسخين المياه، و توليد الكهرباء ، و المواقع الموجودة شمال الهضاب قد تحد من دخول أشعة الشمس شتاءً ، و هو الفصل الذي تحتاج فيها الفراغات المعمارية بشدة إلى التدفئة ، و المباني المجاورة يمكنها حجب أشعة الشمس، و هي سمة لها عيوبها و مزاياها ، ففي بعض الحالات قد ترمي المباني المجاورة بظلالها على مصفوفة من الخلايا الضوكهربائية فتقلل من معدلات توليد التيار الكهربائي، و في حالات أخرى يمكنها بمنتهى الفاعلية حجب أشعة الشمس ذات زوايا الإرتفاع الشمسية المنخفضة من الدخول إلى الفراغات المعمارية من خلال النوافذ الغربية.

إن تنوع و كثافة الأشجار و المسطحات الخضراء الأخرى ، الموجودة بالموقع و المواقع القريبة تتيح فرص و تفرض قيود على المصمم ، فالسمات الخاصة بموقع البناء قد تعزز أو تحد من فرص التبريد و التدفئة الذاتية ، فمن الممكن عدم تحقيق بعض الأهداف المطلوبة لكل منزل موجود في كل موقع، على سبيل المثال تكوين مباني عديمة الإستهلاك الطاقة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إلا أن ذلك الهدف ممكن تحقيقة على نطاق الحي أو المجمع السكني بحيث أن المباني التي تتمتع بوفرة الأشعة الشمسية يمكنها إنتاج كميات وفيرة من التيار الكهربائي و ما يزيد عن حاجتها تستفيد منه المباني التي تعاني من قلة الأشعة الشمسية ، و القيود المفروضة على موقع البناء لا تساعد في تصميم مباني موفرة للطاقة إلا عن طريق توجيه شكل المبنى و فتحات النوافذ توجيهاً مدروساً.

أ- إتجاه المبنى .

قبل إنتشار مكيفات الهواء في المباني السكنية كان إتجاه المبنى يحظى بإهتمام كبير، و لقد تم إفتراض أن إنتشار إستخدام مكيفات الهواء في المباني الجديدة سيصاحبه توفر الطاقة اللازمة لتشغيلها بأسعار منخفضة نسبياً، و تزايد الطلب العالمي على الطاقة قد أدى إلى زيادة أسعار النفط و الغاز الطبيعي ، و إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء تعمل بالفحم في مناطق كثيرة حول العالم. و يقترح المهتمون بالشئون الإقتصادية، و الجيوسياسية، و البيئية بأننا سوف لا نخسر إلا القليل و ستعم علينا فائدة عظيمة بالحد من إحتياجاتنا من التبريد عن طريق سلامة توجيه المبنى و تصميم غلافه الخارجي.

إنه من منظور الأداء الحراري ، يفضل إستطالة المباني السكنية و المباني الصغيرة في إتجاه المحور الشرقي الغربي ، فذلك الوضع يزيد من نسبة الواجهات المطلة على الإتجاه الشمالي و الجنوبي، مما يوفر دخول أشعة الشمس عند الحاجة إليها في التدفئة ، لأن الشمس تكون مرتفعة جنوباً في السماء خلال الأشهر الحارة و تكون منخفضة جنوباً خلال الأشهر الباردة ، و إذا تم وضع النوافذ مواجهة للإتجاه الجنوبي فإن شرفات الأسطح العلوية للمنازل، و وسائل التظليل، و التعريشات النباتية ستكون من أسهل وسائل التظليل التي تحجب أشعة الشمس خلال الأشهر الحارة بينما تسمح بدخولها إلى الفراغات المعمارية خلال الأشهر الباردة. كما أن إستطالة المباني في

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إتجاه المحور الشرقي الغربي تسهل أيضاً من خلق إنارة داخلية متوازنة من خلال السماح بدخول الإضاءة الإنتشارية عبر النوافذ المطلة على الإتجاه الشمالي .

ب-التأثير الشمسي .

إن التأثير الشمسي يعتبر عامل مركزي لكل مشروع من مشاريع المباني ، ففي المباني المحكومة بالحرارة الخارجية ، و من ضمنها المباني السكنية ، ينبغي السماح لأشعة الشمس من الدخول إلى الفراغات المعمارية ، عندما تكون الأجواء الخارجية باردة و يمنع دخولها عندما تكون حارة.

و ينبغي أن يتغير ميعاد هذه الفترات بتغير المناخ ، و طريقة التحكم في السماح بدخول أشعة الشمس و منعها يتشكل على أساسه إتجاه المبنى، و نوعية كتلته الحرارية، و أماكن تركيب النوافذ و المناور السماوية ، كما أن الشمس تؤثر أيضاَ على إتجاه الأسطح العلوية للمباني، و أماكن تركيب المداخن، و فتحات التهوية، و المعدات، حيث أن تلك القرارات تؤثر على أداء أنظمة تسخين المياه و توليد الكهرباء.

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني : الإحلال الطاقوي و تعميم إستخدام الطاقات المتجددة .

إن الإنتقال نحو إستخدام الطاقات المتجددة ، و الحث على إستخدامها و تعميم ذلك فى كافة القطاعات ، و مختلف المناطق من الإقليم التي تسجل نقصا فادحا ، في التزود من مصادر الطاقة التقليدية ، بالرغم من توفرها على قدرات طاقوية ذات طبيعة متجددة ، سواءا من الرياح و ضوء الشمس ، كمناطق الهضاب العليا و الصحراء ، تعد الآلية العملية الثانية التي أشار إليها المشرع الجزائري ، من خلال القانون المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، التي من شأنها تعميم إستخدام الطاقات المتجددة و بذلك إحلالها محل المصادر الأحفورية كمصدر طاقوي بديل ذو فعالية ، في تحقيق كافة أبعاد السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، الإجتماعية و البيئية و الإقتصادية .

إن تعميم إستخدام الطاقات المتجددة ، لا يتوقف على حث ساكنة المناطق المعزولة على التوجه نحو إستخدامها فحسب ، بل يتعدى ذلك حتى إلى المناطق الحضرية الكبرى التي تعرف ضغطا متزايدا ، في الطلب على الموارد الطاقوية نتيجة الإنفجار الديمغرافي .

لذلك فالمشرع الجزائري وضع مجموعة من الآليات ، تتضمن العديد من الضمانات القانونية و مجموعة من الإمتيازات في شكل حوافز مالية و علاوات ، موجهة للمستثمرين في مجال الطاقات المتجددة لا سيما منتجي الكهرباء من المصادر المتجددة ، ووضع آلية تمكنهم من إثبات هاته الصفة ، في إطار ممارسة سلطات الضبط الإداري للمتدخلين و العاملين في قطاع الطاقات المتجددة تمكنهم من الحصول على هاته الإمتيازات ، و تضمن مصدر الطاقة المستعمل في الإنتاج .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول –الإستثمار في الطاقات المتجددة .

يشكل الإستثمار بشكل عام أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ، ذلك أن المشكلة الإقتصادية التي تواجه أغلب الدول النامية في رأي الكثير من الإقتصاديين ، هي مشكلة إنخفاض حجم الإستثمارات بها ، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها على زيادة معدلات الإستثمار ، و بالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات التي تواجهها ، و التي تعيق إنطلاقها في مسار النمو الذاتي ، لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع و تنشيط الإستثمارات تعد من الإنشغالات الكبرى للحكومات ، وواضعي السياسات الإقتصادية في مختلف البلدان .

غير أن الحديث عن الإستثمار كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، يقتضي بالضرورة الإشارة إلى حجم الحوافز والضمانات ، التي تقدمها الدولة لتشجيع وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب لإستثمار أموالهم ، لأن أحسن تشجيع في مجال تطوير الإستثمار مرتبط أكثر بالمحيط الإقتصادي الشامل ، و المحيط الإداري و التمويل المالي المناسب ، و إستقرارالمحيط المؤسساتي، و تبسيط إجراءات توفير العقار الموجه للإستثمار[1] .

[1]– آمال مشتي ، العقار كآلية محفزة للإستثمار ، مذكرة ماجستير ، جامعة البليدة ، 2010 ، ص 11–12 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا : صور الإستثمار في الطاقات المتجددة :

يعد الإستثمار في قطاع الطاقات المتجددة وفقا للإستراتيجية التنموية المنتهجة من طرف بلادنا ، متمثلة في سياسة تهيئة الإقليم ، الأداة الهامة لتعميم إستغلال مصادر الطاقة المتجددة ، وإستخدام ما ينتج عن ذلك من طاقة في كافة المناحي ، و المحاور الأساسية في الإنعاش الإقتصادي ومن ثمة المساهمة في تقليص رقعة البطالة وتحسين المداخيل .

ويأخذ الإستثمار في الطاقات المتجددة عدة صور ، تختلف بإختلاف صفة المستثمرين محليين أو أجانب ، أو قد يعتمد على الشراكة بين القطاع العام و الخاص .

يمكن أن يتحقق الإستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة بصور وأنواع متعددة أهمها، أنه يتنوع بحسب مصدره إلى إستثمار وطني وإستثمار أجنبي ، إن تعميم إستخدام الطاقات المتجددة ، و الإنتقال الطاقوي يتطلب إفساح المجال أمام المستثمرين من القطاعين العام و الخاص ، فقد أصبحت شراكة القطاع العام والخاص في مجالات البنية الأساسية مثل (الإتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق) ظاهرة مسيطرة خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة لعدم كفاية الإستثمارات والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية ،والرغبة في الحصول على خدمات أفضل وبكفاءة أعلى، إضافة إلى الحاجة إلى مصادر إضافية للتمويل تدفع الحكومات بشكل متزايد إلى تبني شراكة القطاع العام و الخاص لتقديم هذه الخدمات ، كما أنه يمكن الإعتماد على المستثمرين الأجانب ، الذين يتمتعون بخبرة كبيرة في هذا المجال من أجل ترقية قطاع الطاقات المتجددة و النهوض به .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1 – الإستثمار المحلي :

يقصد به ذلك النوع من الإستثمار ، الذي يقوم به شخص طبيعي أو معنوي من مواطني الدولة التي يجري فيها الإستثمار، وفقا للقوانين المنظمة للإستثمار فيها، وهو بدوره ينقسم إلى قسمين، أولهما إستثمار عام وثانيهما إستثمار خاص ، أما الإستثمار العام فيقصد به الإستثمار الذي تقوم به جهة حكومية بهدف إشباع الحاجات العامة ، أما الإستثمار الخاص فيقصد به ذلك الإستثمار الذي يأتي نتيجة مبادرة شخص طبيعي أو معنوي بمفرده بهدف الإستثمار في مشروع معين للحصول على ربح وفائدة ، وقد يأخذ الإستثمار المحلي صورة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ،وهي من بين الطرق التي نص عليها المخطط الوطني لتهئة الإقليم و تنميته المستدامة.

2– الإستثمار الأجنبي :

النوع الثاني فهو الإستثمار الأجنبي، ويقصد به ذلك الإستثمار الذي يقوم به شخص طبيعي أو معنوي أجنبي، برأس مال نقدي أو عيني أدخل إلى الدولة المضيفة للإستثمار بالطرق القانونية المعتمدة في الدولة المضيفة ، سواء كان لإقامة مشروع إقتصادي يخضع لسيطرته الكاملة أو الجزئية أو على شكل قروض أو عن طريق الإكتتاب بالأسهم والسندات.

وهو ينقسم أيضا إلى قسمين :

أولهما الإستثمار الأجنبي المباشر والذي يعرف بأنه " إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجانب، أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات وتعطيهم الحق في المشاركة في هذه الإدارة ".

وهذا النوع من الإستثمار ذا أهمية إقتصادية كبيرة ، ويحظى بدور فاعل كوسيلة للتنمية الإقتصادية وتشغيل رؤوس الأموال داخل الدولة المضيفة، ولأن الإستثمار الأجنبي يعد ظاهرة إنتاج عالمية ترتبط بنقل مجموعة من الأصول من دولة إلى أخرى وإدارتها، لذلك إهتمت المنظمات على

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المستوى الدولي به، ووضعت تعريفات خاصة به، فقد عرف صندوق النقد الدولي (IMF) الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه " حصول كيان قائم (Resident Entity) في إقتصاد ما على حصة ثابتة (lasting Interest) في شركة موجودة في إقتصاد آخر، تتضمن الحصة الثابتة، وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر الأجنبي والشركة، وتحكم المستثمر الأجنبي في إدارة الشركة، كما يعرف تقرير الإستثمار الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر، بأنه إستثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم على حصة ثابتة في شركة قائمة في إقتصاد آخر[1].

3 – مشاركة القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة:

تزايدت أهمية مشاريع البنية الأساسية ،كإنتاج وتوزيع الكهرباء والطرق العامة وخدمات الموانئ البحرية والمطارات وغير ذلك من الأنشطة ، مع تنامي ثورة البنية الأساسية في الثلاثة عقود الأخيرة ، لاسيما تلك المشاريع التي تقام عن طريق البوت ، في السنوات الأخيرة وذلك لتعاظم دور القطاع الخاص في تمويل هذه المشروعات الكبرى فلم يقتصر تمويل هذه المشاريع على أجهزة الدولة فحسب ، حيث أصبح القطاع الخاص ،يضطلع بدور كبير في تمويل هذه المشاريع وتخفيف العبء عن كاهل ميزانيات دول العالم النامي ، حيث يسمح بنقل العبء المالي لتمويل المشروعات المتعلقة بالقطاع العام إلى عاتق القطاع الخاص بدلاً من الدولة ، وتوفير العملة الأجنبية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ،ونقل التكنولوجيا الحديثة للدول المضيفة ،مع رفع كفاءة الخدمات الفنية والتشغيل للمرفق وخلق فرص عمل وزيادة خبرات الكوادر الوطنية شريطة أن يقوم ذلك على مبدأ المنفعة المتبادلة بين الدولة والمستثمر، وقد انتشرت في الآونة الأخيرة صور مشاركة القطاع الخاص للدولة بصورة أكبر في مشروعات البنية الأساسية ، ليس فحسب بالدول

[1]– صدام فيصل ، المرجع السابق ، ص 40–41 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الصناعية الكبرى وإنما كذلك بدول العالم النامي ، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في البنية الأساسية[1].

إن مشاركة القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة ، قد يتخذ عدة أوجه من خلال إنشاء خطوط إنتاج بعض مستلزمات أنظمة الطاقة المتجددة ، وبالتحديد نظم التسخين الشمسي للمياه ،بمكونات وتكنولوجيات محلية خالصة أواستيراد بعض المكونات من الخارج ، أيضا يمكن مساهمة القطاع الخاص في بناء مصانع إنتاج الكابلات اللازمة لنقل الطاقة الكهربية المنتجة من مزارع الرياح .

أ- تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص:

الشراكة بين القطاع العام والخاص ، تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة ، والإلتزام بالأهداف وحرية الاختيار ، والمسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ، التي تهم العدد الأكبرمن أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل [2].

إن شراكة القطاع العام والخاص ، تتم بواسطة التعاقد الطويل الأجل بين الجهات الإدارية ،بالدولة والقطاع الخاص ، من أجل قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات أوتنفيذ مشاريع كانت أجهزة الدولة منوطة بتنفيذها ،وذلك دون الإخلال بدور الحكومة في النهوض بالخدمات والمشاريع العامة ،والإشراف عليها ولكن من خلال نظام التعاقد وتقديم الخدمة .

عقد الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ، عقد يعهد بمقتضاء أحد أشخاص القانون العام ، إلى

---

[1]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 339 .

[2]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 341 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أحد أشخاص القانون الخاص ، بالقيام بمهمة تتعلق بتمويل مشروع من مشاريع المرفق العام وإدارتها وإستغلالها ، وتشغيلها ، وصيانتها تبعا لذلك ، طوال مدة العقد مقابل مبلغ تدفعه إليه جهة الإدارة بشكل متتال طوال مدة العقد [1].

3 – أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة :

الهدف الرئيسي من مشاركة القطاع العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة ، هو ضمان تمويل القطاع الخاص لمشاريع البنية الأساسية للطاقة ، حيث يقدم القطاع الخاص نوعا من المؤازرة بهذا التمويل للموازنة العامة، فهو يقوم في الأساس بتمويل المشروع المتعلق بالمرفق العام وإدارته وإستغلاله، وتقوم الجهة الإدارية المتعاقدة برد هذه الكلفة ، عن طريق المبالغ التي تدفعها له مقابل الحصول على عوض مالي يأخذ صورة إيجار، يرتبط أحيانا بطبيعة الإستثمار والإنشاءات التي يقيمها المتعاقد وما يبذل منه غاية لانجازها، ويقوم القطاع الخاص بتمويل هذه المشروعات الأمر الذي يسهم بشكل فعال في خطة الدولة ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما انتهجته دول العالم الأول .

وتهدف الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص، في مجال الطاقة المتجددة إلى:

1– تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة ، بحيث تستطيع بدلا من ذلك التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية للطاقة المتجددة ، ووضع الأولويات لأهداف ومشروعات البنية الأساسية للطاقة المتجددة ومراقبة مقدمي الخدمات و تنظيم الخدمة [2].

2– إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الطاقة المتجددة وإشراكه في تحمل المخاطر.

---

[1]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 343.

[2]- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، المرجع السابق ، ص 343.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة.

4- تفادى تدهور الأصول و المنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر.

5- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة.

6- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم والإنشاء والتمويل و الصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.

4- متطلبات الشراكة الناجحة في مجال الطاقة المتجددة:

1- دعم سياسي قوي على المستوى القومي يشجع هذا النشاط مع وجود تصور واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوفرة لدى إطراف الشراكة.

2- تحليل لجدوى المشروع قبل التعاقد مبني على معلومات واضحة ، والتأكد من قدرة الحكومة على تحمل توفير وحدات الدفع المطلوبة مقابل إتاحة الخدمة.

3- تحليل مفصل لمخاطر المشروع لكلا الجانبين الفني ولتجاري فضلا عن المخاطر السياسية.

4- رغبة عميل القطاع العام في قبول حلول إبتكارية من جانب المتقدمين من القطاع الخاص .

5- عقد تفصيلي يتسع لتغييرات معينة في متطلبات المشروع على مدى الزمن .

6- الإعداد الجيد من خلال دراسة واضحة لمجال العمل (تحليل للجدوى) مع توصيف واضح للمخرجات ، وفريق مخلص للعمل لديه القدرات والخبرات الكافية لتعاقد ناجع.

7- دعم استشاري مناسب: قانوني وفني ومالي من أخصائيين ذوي خبرة.

8- طريقة سليمة لتقدير "القيمة مقابل النقود" مبنية على نماذج واضحة وطرق قياسية .

9- رقابة فعالة على مقاول القطاع الخاص من جانب الدولة لمرحلة التشغيل بالكامل ، تتم بروح الرغبة في تفعيل الشراكة الشاملة .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني: الضمانات القانونية للمستثمرين في قطاع الطاقات المتجددة .

إن دعم الجهاز التشريعي بما يتماشى مع خيارات الدولة في التوجه نحو تعميم إستخدام الطاقة المتجددة ، يتطلب ضمانات قانونية للمستثمرين في هذا المجال ، خاصة الخواص منهم و الأجانب ، و هوماذهب إليه المشرع الجزائري الذي وضع العديد من الضمانات ، تماشيا مع العديد من تشريعات الدول صاحبة التجارب الرائدة في المجال من أهم هاته الضمانات :

أولا –عدم سريان الآثار المترتبة عن مراجعة و إلغاء قانون ترقية الإستثمار :

عملا من المشرع الجزائري على إستقرار كافة أنواع الإستثمار و التي يعتبر الإستثمار في قطاع الطاقة ، من خلال إستغلال مصادر الطاقة المتجددة سواءا في الإنتاج أو الإستهلاك ، من الإستثمارات التي تكتسي طابع الأهمية الوطنية ، أرسى المشرع الجزائري هاته الضمانة القانونية و أعفى صراحة المستثمرين من كافة الآثار القانونية التي قد تترتب عن مراجعة قانون ترقية الإستثمار أو إلغائه مستقبلا ، و أستثنى المشرع الجزائري الحالات التي يصرح فيها المستثمر بقبوله إخضاعه إلى ذلك بطلب منه .

ثانيا–ضمان الحق في اللجوء إلى القضاء لفض النزاعات :

بحيث يكفل القانون الجزائري للمستثمرين الأجانب منهم خاصة ، الحق في اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة إقليميا للفصل في مختلف النزاعات التي قد تنشأ ، إما بسبب إجراء أتخذ في حقه من طرف الدولة ، أو في الحالات التي يكون فيها هو المسبب للخلاف .

أما في الحالات التي يتم الإتفاق فيها على اللجوء إلى التحكيم أو المصالحة ، للفصل في أي خلاف قد ينشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية ، بناءا على إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمها الطرفان تنص على ذلك .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

كما أجاز المشرع الجزائري صراحة اللجوء إلى تحكيم خاص ، في الحالات التي يتم فيها إتفاق الدولة الجزائرية مع المستثمر على بند تسوية ، يتضمن إمكانية ذلك قصد تسوية ما قد ينشأ بينهما من خلافات[1] .

وهنا نقول أن إقرار الدولة المضيفة بالتحكيم الدولي هو أداة لتدعيم سياسة تشجيع الاستثمار وحمايته في مجال الطاقة المتجددة ، وهذا يتم من خلال قانون صريح ينص على ذلك أو الدخول في اتفاقيات دولية بهذا الصدد، لأن من شأن إقرار هذه الوسيلة تعزيز قدرة البلد المضيف على تحسين مستوى الخدمات الإدارية فيه وتفعيل النظام القضائي، الذي يساهم في فض المنازعات بعيدا عن أية تعقيدات إدارية أو إجرائية يمكن أن تكون مدعاة للفساد المالي أو الإداري، ومن شأنه أن يرفع ويعزز من قدرة القضاء في الدولة المضيفة وتشجيعا له على المبادرة إلى فض المنازعات والحكم فيها بأسرع وقت و إقرار العدل[2] .

ثالثا–ضمان تحويل رأسمال المستثمر و العائدات الناجمة عنه :

بحيث يستفيد من هذا الضمان كافة المستثمرين محليين أو أجانب ، شريطة أن تكون هاته الإستثمارات منجزة إنطلاقا من من حصص نقدية في رأس المال مستوردة من الطريق المصرفي ، و مدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بإنتظام ، متنازل عنها لصالح المستثمر في الجزائر محليا كان أو أجنبيا ، و التي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع ،طبقا لما هومعمول به و محدد عن طريق التنظيم[3] .

---

[1]– المادة 24 ، القانون 16–09 المؤرخ في 2016/08/03 ، المتعلق بترقية الإستثمار ، ج ر عدد 46 ، لسنة 2016 ، ص 22 .

[2]– صدام فيصل ، المرجع السابق ، ص 118–119 .

[3]– المادة 25 /1 ، المرجع السابق ، ص 22 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و يعتبر إشتراط المشرع الجزائري لضرورة مرور السيولة الواردة من الخارج عبر الطريق المصرفي ، من سبل مراقبة مصادر الأموال و التأكد منها و كذلك حماية للعملة الصعبة المتداولة محليا من كافة أشكال الجريمة المتصلة بالتهريب و تبييض الأموال .

وكذلك إذا تعلق الأمر بإعادة الإستثمار في الرأسمال للفوائد و أرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل[1] ، فإنه يتم قبولها طبقا لأحكام قانون الصرف و النقد .

كما يشمل ضمان التحويل كذلك المداخيل الحقيقية الصافية التي تنتج عن عمليات التنازل و تصفية الإستثمارات ذات مصدر أجنبي حتة و إن فاقت قيمة تلك المداخيل مبلغ الراسمال المستثمر في البداية[2] .

رابعا-الحق في الإستفادة من العقار الصناعي :

قد تطرح حقوق ملكية الأرض إشكالية أمام قضايا مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر لا سيما بالنسبة لمحطات الطاقة الشمسية ، وفقا لتقديرات ديزرتيك الصناعي ، ستكون هناك حاجة لمساحة قد تصل إلى 17 ألف كيلومتر مربع لإنتاج الطاقة الخضراء ، لتغطية إحتياجات الإتحاد الأوروبي من الكهرباء ، حيث يفترض في الوقت الراهن أن قضايا شراء الأراضي أو ملكية الأراضي تندرج تحت قانون الأراضي الصناعية من خلال الوكالة الوطنية لتنظيم الأراضي[3] .

---

[1]- المادة 2/25 ، القانون 16-09 السابق ذكره .

[2]- المادة 4/25 ، القانون 16-09 ، السابق ذكره .

[3]- سعد الله داود ، المرجع السابق، ص 252 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثالث : أهمية الإستثمار في قطاع الطاقة المتجددة .

تظهر أهمية الاستثمار في هذا المجال، من حيث المكاسب الإقتصادية ، و البيئية ، و الإجتماعية التي ستحصل عليها، والتي تتلخص أساسا في :

1- إكتساب المعارف و الخبرات في المجال ، من خلال التعاون و البحث في برامج تهدف لترقية نشاطات إنتاج و توزيع الطاقات المتجددة، سيما الشمسية لإنتاج الكهرباء نظرا لفوائدها الإجتماعية و الإقتصادية، خاصة أن العديد من الخبراء يرون أن الجزائر ستكون بحاجة إلى الانتقال من استهلاك 25 كيلواط/ سا من الطاقة المتجددة إلى ، 74 كيلواط قبل إنقضاء العشرية المقبلة، و هو ما يعادل مخزون 10 حقول نفطية، هذه الكمية اللازمة من الطاقة المتجددة في مجال الكهرباء ، ستسمح بتوفير مدخول بديل للنفط مستقبلا لما تمتلكه من رياح و طاقة شمسية و كتل حيوية، على غرار الحرارة الجوفية التي تجعلها مؤهلة للتكيف مع حجم الطلب العالمي بداية سنة 2020.

2- أما على الصعيد الاجتماعي للسكان، فقد أثبتت الحقائق أن القرى النائية بالجنوب المستفيدة من مشاريع للطاقة الشمسية ، سجلت تقدما للسكان على العديد من الأصعدة، منها تفتحهم على العالم الخارجي ، وفك العزلة عنهم ، وتقريب الإدارة منهم ، من خلال إدخال التكنولوجيات الجديدة، أما على المستوى المحلي فقد سمح بتوفير الإنارة و التفتح على العالم الخارجي من خلال الاستفادة من مزايا الإعلام، وبإختصار تحول نمط حياة السكان و التنظيم الإجتماعي نحو الأفضل، و بالتالي تصبح هذه المناطق المستفيدة من هذه التجربة نموذجا، من أجل تعميم الخبرة و إدخال الطاقة الكهربائية الضوئية للمناطق المعزولة و المشتتة الأخرى، كما تحد من هجرة السكان و تشجعهم على البقاء في مناطقهم.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3- يشكل تطوير إنتاج الكهرباء من مصدر الرياح، قيمة إستثمارية مضمونة للجزائر في ميدان المحافظة على البيئة و الاقتصاد و كذا خلق مناصب عمل [1].

4- تسمح مصادر الطاقة المتجددة على إختلافها و تنوعها الإستفادة منها لأغراض متعددة، فتطوير الطاقة الحرارية سيساهم في التدفئة المنزلية، تسخين المياه، تعميم إستعمال الإنارة ضعيفة الإستهلاك للكهرباء، و التقليص من إستهلاك الطاقة في القطاع الصناعي ، وكذا تطوير محركات السيارات الجماعية و الخاصة التي تسير بالغاز الطبيعي، تحلية المياه وإستخراج المياه الجوفية،و تأمين إستخدام

الأنظمة المركزية للسخانات الشمسية للمناطق السكنية و المدن، في حين تسمح تقنية الخلايا الشمسية القيام بدور حيوي في توليد الكهرباء لتغذية المحطات اللاسلكية الثابتة، و الأجهزة اللاسلكية المحمولة من طرف الأفراد ،و في تبريد و حفظ الأغذية .

أما عن إستخدام الطاقة المولدة من مصدر حيوي، فتساهم في مكافحة مشكلة التلوث البيئي من خلال مثلا إعادة استخدام مياه الصرف الصحي و مخلفات المطابخ، في حين أن تطوير تقنية الهيدروجين و خلايا الوقود يعطي للطاقات المتجددة السلاسة المطلوبة و الفعالية المرجوة و الإستخدام الأمثل، بإعتبارها تمكن من تخزين كل أنواع الطاقة المنتجة من الطاقة المتجددة على شكل غاز الهيدروجين ، و عند الحاجة يعاد إنتاج الطاقة بالقدر المطلوب دون إهدارها بشكلها الكهربائي أو الحراري، إضافة إلى الماء مع إنعدام التلوث ، و هي تغطي جميع مجالات الاستخدام، من تجهيزات الإعلام الآلي إلى الأجهزة المحمولة، المنشآت الثابتة و المحطات المتحركة و المركبات بمختلف أنواعها.

---

[1]- مرابطي نوال ، تنمية الطاقات المتجددة كبديل للنفط ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2015-2016 ، ص 285 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

5- إن تعميم إستعمال التطبيقات الخاصة بالطاقات النظيفة على نطاق واسع، خاصة في القطاع الصناعي، الزراعي، السكن و الأشغال العمومية، المياه و التطهير و غيرها من القطاعات ذات الصلة، سيمكن الجزائر من تخفيض إعتمادها على الطاقة المنتجة من مصادر غير متجددة .

6- إن الإستثمار في الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقاوية يشكل جوهر إستراتجية الدولة لمحاربة البطالة و خلق مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة ، بإحداث عدد من الآليات المساعدة على التشغيل و كذا منظومة فعالة لدعم الإستثمارات، و من شأن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، أن يستحدث 200 ألف منصب شغل، منها 100 ألف في مجال الإنتاج الوطني و100 ألف أخرى في مجال التصدير[1].

7- إستغلال الطاقات النظيفة سيسمح بتحقيق الأمن الطاقوي و الفعالية الطاقاوية ، من خلال الحفاظ على رصيد البلد من الطاقات الناضبة و التنويع لمصادر الطاقة، كما سيمكنها من تجسيد الإلتزامات الدولية في تقليص الإنبعاثات الملوثة و المحافظة على البيئة،و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي أدمجتها في كل مخططاتها الإنمائية الوطنية، أهمها التخفيض من إنبعاث غازاتها الدفيئة، حيث و ضمن الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال، أعدت محفظة من المشاريع الخاصة بالطاقة النظيفة لاحتجاز الكربون تتمثل في:

* مشروع توليد النفايات، إنطلاقا من النفايات الصلبة بمفرغة واد السمار لإنتاج الماء الساخن و الكهرباء بقدرة 26 ميغاواط (20 ميغاواط لإنتاج الماء الساخن و 6 ميغاواط لإنتاج الكهرباء)، يهدف إلى تخفيض 15 طن من الإنبعاثات؛ مع توفير 75 مليون دولار؛ باعتبار أن الجزائر تدفع 5 دولار ،عن كل طن يتم إطلاقه في الجو.

[1]- مرابطي نوال ، المرجع السابق ، ص 286 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

* مشروع شمسي هوائي لضخ المياه بالمناطق الريفية ، (500 مضخة بالطاقة الشمسية و 700 مضخة بالطاقة الهوائية)، يسمح بالتخلص من 204 ألف طن من الكربون طوال فترة المشروع .

* مشروع لتوليد الكهرباء بالطاقة الهوائية بأدرار لإنتاج 8 ميغاواط/ سا، و يسمح بالتخلص من 66 ألأف طن من الكربون سنويا .

من جهة أخرى، قامت الجزائر بإحتضان واحدا من أكبر ثلاثة مشاريع لاحتجاز الكربون وتخزينه في العالم، و هو مشروع شركة بريطانية متواجد بمنطقة عين صالح، حيث يتم الإحتجاز و التخزين في حقل غاز قديم، الهدف منه التأكيد على أن التخزين الجيولوجي الآمن لثاني أكسيد الكربون ، يمكن أن يكون مجديا إقتصاديا، كما يمكن أن يكون خيارا مستداما على النطاق الصناعي لتخفيف الإنبعاثات ، و الحد من تغير المناخ ، كما عمدت الجزائر إلى الإلغاء النهائي للجوء إلى إشعال الغازات، حيث إحتلت الصدارة و قدمت كمثال نموذجي إلى جانب كل من المكسيك، إندونيسا و البلدان الأوروبية في بحر الشمال، ضمن دراسة أمريكية في إطاربرنامج الرصد الجوي للجيش الأمريكي[1] .

8- يفتح الإستثمار للجزائر آفاقا واسعة للتعاون الإقليمي ، والدولي بالأخص على الصعيد الإفريقي و العربي، لما تتوفر عليه هذه المناطق من ميزات طبيعية و جغرافية تشجع على ذلك، كما ستسمح الشراكة مع الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا بإعتبارها الرائد الأول في الطاقة المتجددة، من الإستفادة المتبادلة حسب المزايا التي يمتلكها كل طرف، بحيث تستفيد الجزائر من التكنولوجيات العالية التي تم الوصول إليها في هذا المجال، بينما تستفيد الأخرى من الإستثمارات المقدمة من الدولة ، إضافة إلى التسهيلات و الحوافز التي تمنحها السلطات العمومية في ذات المجال، متمثلة

[1]- مرابطي نوال ، المرجع السابق ، ص 287 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

في التخفيضات الجمركية عند استيراد التجهيزات المتعلقة بصناعة الطاقة المتجددة ، و تخفيض الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة لفائدة منتجي الكهرباء من مصادر طاقة غير أحفورية وتسهيل الحصول على العقار الصناعي. كما نص قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، فيما يخص هذا الأخير بما سيسمح بدعم الاستثمارات الألمانية

التي تنوي تسويق تجهيزاتها ،و الحلول ذات الصلة بتطبيقات الطاقة الشمسية.

– بإعتبار الجزائر تحوز على خزان عملاق من الطاقة الشمسية ، التي تزخر بها صحراءها الكبرى ، ستكون لها إمكانية تصدير حوالي30 % ، من الطاقة النظيفة نحو دول المتوسط و أوروبا عموما، ما سيسمح لها بالتموقع كفاعل هام و ممون كبير للسوق الأوروبية [1].

Wondershare PDFelement

[1]- مرابطي نوال ، المرجع السابق ، ص 288 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خاتمة :

سطرت الدولة الجزائرية مجموعة من الإختيارات الإستراتيجية ، التي من طبيعتها تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة و مستدامة ، معتمدة في ذلك على التخطيط بإعتباره أداة فعالة لتحقيق تنمية دائمة ومتواصلة ومتجددة ، تلبي إحتياجات الحاضر دون أن تضحي بمتطلبات المستقبل، هذه التنمية التي تهدف إلى تحقيق الإنصاف الإقليمي بناءا على أساس خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي ، وتستند على مبدأ الديموية الذي يقتضي حماية الموارد الطبيعية لكونها محدودة و غير متجددة ، فهي ملك لأجيال المستقبل بقدر ماهي ملك للأجيال الحاضرة ، كما أنها ليست ملكاً للإنسان وحده وإنما هي حق كل الكائنات الحية، فالإنسان جزء من النظام البيئي وليس كائناً يعيش خارج البيئة.

إن إعتماد الدولة على التخطيط لإرتباطه بالمستقبل ، من أجل تحقيق تنمية مستدامة تراعي قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل ، لتحقيق تنمية إقتصادية ورفاهية إجتماعية بأقل قدر ممكن من إستهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والأضرار البيئية ، فتحقيق التوازن بين التنمية والبيئة لا يتم إلا من خلال التخطيط لآليات هذه العلاقة ، عبر المواقع التي تشملها مختلف الأنشطة القطاعية لكونها تشكل الحيز المكاني الذي يتفاعل فيه النشاط مع البيئة المحيطة به، سواء في إستغلال الموارد المتاحة أو في تحمله للآثار البيئية الناجمة عن ذلك النشاط ، فالموقع الأفضل هو ذلك الذي يكون فيه إستغلال الموارد وكفاءة الإستثمارات والتطور التكنولوجي في حالة إنسجام وتناغم، تعمل على تعزيز إمكانية إعداد الدولة لمواجهة الإستحقاقات الكبرى للمستقبل .

إن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، التي أعلن عنها بموجب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تتطلب التجسيد على أرض الواقع ، فهي ليست مجرد وثيقة توجيهية تحدد المبادئ الكبرى فحسب ، لكنها تشكل تصورا جديدا للتنمية يختلف عن الممارسات القديمة للتخطيط الممركز و البيروقراطي الغير قابل للتطور في أغلب الأحيان ، خاصة في ظل الدور المتزايد للتكنولوجيات الجديدة و السياق الطاقوي الجديد .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إن تحقيق الأمن الطاقوي للإقليم الوطني ، الذي يقتضي تزويده بشبكة طاقوية تأمن حاجاته من هذا المصدر الهام ، في ظل إزدياد الطلب عليه و إعتماد ميزانية الدولة الكلي على المداخيل الناجمة من الصناعة النفطية ، في تمويل المشاريع الكبرى لاسيما المنصوص عليها ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنفيذ توجهاته ، يقتضي التوجه نحو إستغلال مصادر الطاقات المتجددة كونها خيارا إستراتيجيا وبديلا مستقبليا للطاقات الأحفورية ، التي تعتبر مصادر غير دائمة لا تلبي حاجيات الأجيال المستقبلية ، نظرا لمحدودية كميتها في الطبيعة ، بالإضافة إلى آثارها السلبية على البيئة الناجمة عن إستغلالها.

إن عزم المشرع الجزائري على التوجه نحو تعميم إستخدام مصادر الطاقات المتجددة ، و ترقيـــتهـــــا و تثمينها ، بغية تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أمر هام و مشجع ، يتطلب العمل على تدريب وتكوين الموارد البشرية القائمة بهذا القطاع ، و تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع إستعمال الطاقات المتجددة وترشيد إستعمال الطاقات الأحفورية ، وكذا العمل في إطار الشراكة الدولية و الإقليمية من أجل إكتساب الخبرات والمعلومات في هذا المجال ، و الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة ، بالإضافة إلى ضرورة دعم البحث العلمي في مجال تطوير البدائل الطاقوية و الطاقات المتجددة.

من خلال دراستنا موضوع " ترقية الطاقات المتجددة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم " ، التي تمثل طريقة العمل المعلن عنها من طرف الدولة بموجب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، لضمان التوازن و الإنصاف و جاذبية مجموع الإقليم الوطني ، في جميع مكوناته و قطاعاته لاسيما قطاع الطاقات المتجددة ، و لما كانت السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مشروع الدولة في تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية مستدامة ، توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نبينها وفق الآتي :

1-إن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، و التي تهدف إلى تحقيق الإنصاف و معالجة الإختلالات بين مكوناته ، و تحقيق التنمية المستدامة ، وحماية الموارد الطاقوية التقليدية ، لما قد يترتب عن إستغلالها

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

اللاعقلاني من مشاكل على البيئة و الإنسان معا ، في مختلف مراحل الإستخراج و التحويل و النقل و التكريرو الإستهلاك ، متسببة في تلوث المحيط و البيئة ، لذلك كان التحول نحو الإعتماد على مصادر جديدة و متجددة غير ضارة بالبيئة ضرورة قصوى تنبه لها المشرع الجزائري ، ووضع بموجب ذلك مجموعة من النصوص التي من شأنها حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة .

2-إن الدستور الجزائري نص بطريقة مباشرة ، على حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة ، لذلك تقوم الدولة من خلال نشاطاتها المرفقية و الضبطية في تكريس ذلك ، بالإعتماد على مجموعة من الإجراءات و الوسائل القانونية كالترخيص و التفتيش و رقابة الرأي العام و الإعلام البيئي ، مع وضع العديد من الجزاءات للمخالفين لمجموع التدابير القانونية التي من شأنها حماية البيئة و الموارد الطبيعية الهشة .

3-إن قانون تهيئة الإقليم مرتبط ببناء الإقليم نفسه ، وموجه لتنميته و تطوير كافة القطاعات ،وفق إتجاهات مؤكدة ،وفي الوقت نفسه في مواجهة تحديات غالباً ما تكون غير مسبوقة ، لأن التطور من فكرة بيئة الإنسان إلى فكرة البيئة والتنمية ، ثم إلى فكرة التنمية المستدامة ينطوي على تقديم ناضج ، كون العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان ، بل يتعدى ذلك إلى كون البيئة هي مصدر الموارد التي يحولها الإنسان إلى ثروات، وذلك جوهر التنمية ، لذلك فقد راعى قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، الأبعادالإجتماعية والأخلاقية لعلاقة الإنسان بالبيئة ، إنطلاقا من أن التنمية تقوم على ثلاث ركائز الكفاءة الإقتصادية، صون البيئة وعناصرها وقدرتها على العطاء، العدل الإجتماعي بين الناس جميعاً في حاضرهم ومستقبل أبنائهم .

4- يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، ومخططات البنى التحتية التي تعتبر الداة المفضلة لتكريس توجهات قانون تهيئة الإقليم ، على ثلاثة أسس و إستحقاقات أساسية ، هي الرهان الديمغرافي في ظل تزايد عدد السكان ، و الرهان الإقتصادي بمضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل الأقاليم ، والرهان الإيكولوجي الذي يتطلب الحفاظ على رأس المال الطبيعي ، في ظل وضعية ندرة وإضطراب الموارد التي

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يزداد الطلب عليها ، الأمر الذي يستدعي الموازنة بين الحق في إستعمالها وضرورة المحافظة على إستدامتها .

5-يسهل إستخدام التكنولوجيا في زيادة مردود الإنتاج البيئي، فالإقليم بحاجة إلى أشكال جديدة من التكنولوجيا البيئية، و التي تشتمل على تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، التي ترتكز على التنمية المستدامة ، و إدراك أهمية المعرفة الشاملة لأنماط العلاقات الإجتماعية وترابطها، فقد أصبحت متطلبات الحفاظ على البيئة ،ترتكز أساسا على الوقاية من التلوث وعلى إستخدام أنواع التكنولوجيا النظيفة، التي تعمل على التقليل من التدفقات والإنبعاثات والنفايات الغير مرغوب فيها .

6- تتوفر الجزائر على قدرات و إمكانات طاقوية من مصادر متجددة ، نظرا لوضعيتها الملائمة في مجال الطاقة المتجددة ، الأمر الذي يحتم علينا إستغلالها و عدم إهمالها ، لكونها طريقة من طرق التحسب للمستقبل ،نظراً للطابع غير القابل للتجدد الذي تتصف به الموارد التقليدية المستخرجة من باطن الأرض كالنفط والغاز ، وهذا بصرف النظر عن الإقتصاديات الفورية المباشرة التي سنجنيها من حشد الطاقات المتجددة حشداً رشيداً .

7- إن العلاقة الوطيدة بين أبعاد قانون تهيئة الإقليم و مبادئ التنمية المستدامة ، يجعله عمليا من تطبيقات التنمية المستدامة ، التي تراعي توفير حاجيات السكان مع مراعاة حق الأجيال القادمة في المجتمع من الموارد ، بل أن أبعاد التنمية المستدامة هي التي توحد و تربط بين سياسات التهيئة الإقليمية لكافة القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية و الخدماتية .

8- إن الإنتقال نحو إستخدام الطاقات المتجددة ، و الحث على إستخدامها و تعميم ذلك فى كافة القطاعات ، و مختلف المناطق من الإقليم التي تسجل نقصا فادحا ، في التزود من مصادر الطاقة التقليدية ، بالرغم من توفرها على قدرات طاقوية ذات طبيعة متجددة ، سواءا من الرياح و ضوء الشمس ، كمناطق الهضاب العليا و الصحراء ، تعد إجراء هاما أشار إليها المشرع الجزائري ، من خلال القانون

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، من شأنه تعميم إستخدام الطاقات المتجددة و بذلك إحلالها محل المصادر الأحفورية كمصدر طاقوي بديل ذو فعالية ، يساهم في تحقيق أبعاد السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم .

كما أنه من خلال دراستنا لكيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، خلصنا إلى عدة توصيات نرى ضرورة إعتمادها والأخذ بها، للإرتقاء بدور الدولة بإعتبارها سلطة إدارية لتثمين و ترقية قطاع الطاقات المتجددة ، والتي يمكن حصرها كالآتي :

1- ضرورة ضبط الإطار التشريعي لوزارة تهيئة الإقليم ، و تحديد كافة إختصاصاتها و مهامها ، ضمانا لإستقرار هاته الوزارة ، التي تعد صاحبة الإختصاص في التنسيق و توحيد الجهود بين مختلف الوزارات و القطاعات الأخرى لتنفيذ كافة توجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم .

2- إصدار كافة التشريعات المحددة لأحكام بعض أدوات تهيئة الإقليم الهامة كعقود التنمية ، التي تحدد كيفيات العمل في إطار الشراكة بين مجموع المتدخلين من خواص و مؤسسات عمومية ، لتحقيق أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم .

3- تفعيل نشاط بعض المؤسسات المالية ، التي يدخل ضمن إختصاصاتها تسيير الحسابات المتعلقة بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، كالصندوق الوطني لتهيئة الإقليم و الذي لم يفعل إلى يومنا هذا ، بالرغم من صدور المراسيم المتعلقة به .

4- وضع خطة إستراتيجية لتقليل إستخدام الطاقة الهيدروكربونية خاصة النفط، وذلك بدفع الإستثمارات في مجال تنويع مصادر الطاقة البديلة صديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والطاقة الجيو حرارية، وطاقة الرياح، من خلال دعم أنشطة تنمية ونشر التكنولوجيات الحديثة في أبحاث الطاقة الحديثة والمتجددة، وذلك بالإستفادة من الريع النفطي.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

5- إصدار تشريع خاص بحماية البيئة من أضرار التلوث النفطي، أو التطبيق الأمثل لقانون البيئة، مع إعادة النظر في الجوانب القانونية والإدارية المتعلقة بحماية البيئة قبل البدء بممارسة المشاريع النفطية وأثناء إستغلالها .

6- تفعيل دور السلطات الإدارية المحلية، من خلال فرض الرقابة الإدارية الصارمة على ممارسة المشاريع النفطية، لا سيما لجان الصحة والبيئة ، مع إنشاء محاكم خاصة بشؤون البيئة، لمساندة الإدارة في تصديها لظاهرة التلوث البيئي.

7- تنشيط الدور المرفقي للإدارة ، ودعم مراكز الدراسات والبحث ، وتفعيل الإجراءات الوقائية المستمدة من مخططات حماية البيئية ، و المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، من أجل التسيير الحسن ، و الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وكذلك الإهتمام بنشر الوعي البيئي من خلال شتى الوسائل مثل المؤسسات التعليمية والإعلامية، وتشجيع ودعم إستخدام تقنيات حديثة صديقة للبيئة في الصناعة النفطية .

8- ضرورة وضع إطار تشريعي ، ينظم إختصاصات كل من وزارتي الطاقة ، و البيئة و الطاقة المتجددة ، خاصة في تحديد الجهة التي يقع على عاتقها ، تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، في مجال إستغلال المصادر الطاقوية المتجددة و متابعة المشاريع المتعلقة بها .

و كخلاصة إنه بالرغم من التقدم المسجل في تفعيل مخطط تهيئة الإقليم، إلا أنه يعرف تأخراً مقارنة بالآجال الزمنية المزمع إنتهاؤه فيها ، بسبب المشاكل المتعلقة بضبط الأوعية العقارية التي ستعرف تجسيد المشاريع، نزع الملكية لفائدة المجموعة الوطنية، ووقوع العديد من المشاريع ضمن حدود محميات طبيعية ومناطق أثرية، هذا بشكل عام أما، ترقية قطاع الطاقات المتجددة الذي أصبح ضرورة ملحة ، بات يتطلب دعم الجهاز التشريعي ، للوصول إلى التجسيد الفعلي للأهداف المسطرة ضمن سياسة تهيئة

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الإقليم ، التي قاربت على إستنفاذ الآجال المحددة لتحقيق النتائج المسطرة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، في مجال التوجه نحو إستخدام الطاقات المتجددة ، ودعم الإمكانات الطاقوية الوطنية خاصة في مجال التزود بالكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة ، في ظل تزايد الطلب على الطاقة ، بسبب النمو الديمغرافي و توسع رقعة مختلف الأنشطة ، إقتصادية ، إجتماعية ، وخدماتية ، مع ضرورة التعجيل بإعداد القانون المتعلق بالطاقة النووية المدنية ، الموجهة للإستغلال السلمي ، طبقا لتوجيهات المخطط الوطني لتهسئة الإقليم و تنميته المستدامة ، قصد إستكمال الصرح التشريعي الوطني و إعطائه المزيد من الإنسجام .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

قائمة المراجع و المصادر

أولا- المراجع باللغة العربية :

I. الكتب :

1- عامر طراف ، المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2012.

2- بشير محمد التيجاني ، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية ، دار الغرب للنشر ،الجزائر، 2004 .

3- خلف الله بوجمعة ، تخطيط المدن ونظريات العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2016.

4- صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية،2009.

5- أيهم أديب تفاحة ، التطور الإقتصادي و التكاليف البيئية ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، سوريا، 2012.

6- محمد يسري إبراهيم دعبس ، الموارد الإقتصادية ماهيتها ، أنواعها ، إقتصادياتها، دار المعارف ، الإسكندرية، 1996 .

7- نزار عوني اللبدي ، التنمية المستدامة إستغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة ،دار دجلة ، الطبعة 1 ، عمان، 2015.

8- أحمد لكحل ، النظام القانوني لحماية البيئة و التنمية الإقتصادية المستدامة ، دار هومة ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2016.

9- الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة ، بيروت ، لبنان ، 1998.

10- عبد المجيد قدي ، منور أوسرير ، محمد حمو ، الإقتصاد البيئي ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزائر، 2010 .

11- ثامر البكري، المزيج التسويقي الأخضر والطاقة المتجددة، الطبعة العربية،دار المجد للنشر والتوزيع،2015.

12- محمد صلاح السباعي بكري الشربيني ، إستثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2017 .

13- صدام فيصل ، الإستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان .2017

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

14- عبد علي الخفاف ، م ثعبان كاظم خضير ، الطاقة و تلوث البيئة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2007.

15- كامل كاظم بشير الكناني ، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008.

16- دانيال دي بيرلمتر ، رويرت إل روثستاين ، "تحدي تغيير المناخ أي طريق نسلك؟"، ترجمة أحمد شكل، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2015.

17- إيمان عطية ناصف، إقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2007.

18- معمري محمد، الحماية القانونية للبيئة في قطاع المحروقات وفقا للقانون الجزائري،دار هومه، الجزائر،2018.

19- حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2015.

20- عادل محمد المصرى، التلوث البيئي والمخاطر الوراثية والبيولوجية، مكتبة بستان المعرفة، جامعة الإسكندرية ، 2015.

21- سعد الله داوود ، سياسات الطاقة المتجددة في ظل إشكاليات أسواق النفط ،دراسة على ضوء المبادرات الأوروبية للطاقة المتجددة ، دار هومة للنشر ، بوزريعة ، الجزائر ، 2017.

22- لطرش علي عيسى عبد القادر ، حماية البيئة و التنمية المستدامة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2016.

23- أسود قادرأحمد ، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري ، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، مصر ، طبعة 2012.

24- بشير التيجاني ، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .

25- شريف رحماني، الجزائر غداً، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ، الجزائر ، 1995.

26- هيوا رشيد علي، دور السلطة الإدارية في حماية البيئة من مضار المشروعات النفطية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، 2016.

27- كمال معيفي، الضبط الإداري وحماية البيئة دراسة تحليلية على ضوء التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2016.

28- عباس العادلي ، مكافحة الجرائم البيئية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2017

29- أحمد سلامة بدر ، العقود الإدارية و عقود البوت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003.

30- محمد أنس جعفر ، العقود الإدارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

II. الرسائل و الأطروحات :

1-عمر الشريف ، إستخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 2007.

2-تواتي صارة ياسمين، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم دارسة قانونية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 01، 2014-2015.

3-فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ،الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2015-2016.

4-بن نونة فاتح ، سياسة الطاقة و التحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ورقلة ، 2006-2007.

5-مهني محند أورمضان ، إشكالية ترجمة مصطلحات الطاقات المتجددة من الفرنسية إلى العربية من خلال دليل الطاقات المتجددة الصادر عن وزارة الطاقة و المناجم الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2 ، 2011-2012.

6-بن رجدال لمياء ، النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 2009-2010.

7-بولكعيبات مراد ، التحفيزات الجبائية لتشجيع الإستثمارات الوطنية المباشرة في قانون الإستثمار ، مذكرة ماجستير ، جامعة البليدة ، 2007.

8-سعد الله داود ، الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط و الإنتقال لإقتصاد الطاقة المتجددة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2015-2016.

9-آمال مشتي ، العقار كآلية محفزة للإستثمار ، مذكرة ماجستير ، جامعة البليدة ، 2010.

10- بوذريع صليحة ، ترشيد إستخدام الطاقة في المنشآت الصناعية و أثره على التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الشلف ، 2014-2015.

11-هاجر بريطل ، دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2015-2016.

12- بلقاسم براكتية، "الزراعة و التنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غيرمنشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2014.

13- زواوية أحلام ، دور إقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية ، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2012-2013.

14- جحموم رحيمة ، آفاق إحلال الطاقات المتجددة في الوطن العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

15- مداحي محمد ،الطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي في ظل المسؤولية عن حماية البيئة، مذكرة ماجستير ، جامعة الشلف ، 2011-2012.

16- سناء حم عيد ، إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013.

17- تريكي عبد الرؤوف ، مكانة الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2013-2014.

18- مهداوي عبد القادر ، الإستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية و متطلبات الأمن الدولي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2013-2014.

19- بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر 2010-2011.

20- نجاح ميدني ، الموارد الإقتصادية المتجددة و دورها في إحياء إقتصاديات الدول الإسلامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 1 ، 2015-2016.

21- أمينة مخلفي ، أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات – دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

23- ساسي محمد، أدوات التهيئة القطرية في الجزائر بين الواقع، رسالة ماجستير في الجغرافيا.

24- بري افريقيا، الضبط في مجال المياه، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2013.

25- مرابطي نوال ، تنمية الطاقات المتجددة كبديل للنفط ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2015-2016 .

26- عبد القادر بلخضر ، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة و علاقته بالتنمية المستدامة أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013 .

27- محمد مداحي ، فعالية الإستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للإقتصاد الأخضر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المدية ، الجزائر ، 2015 -2016 .

28- عباس عبد القادر ، المسؤولية الدولية عن تلوث البيئة بالنفايات الخطرة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 1 ، 2015-2016 .

29- منذر يوسف محمد الشرمان ،المفهوم القانوني لعقود الطاقة المتجددة ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2018 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

III. المقالات و المداخلات :

1- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ،مقال منشور بدون مؤلف ، مجلة الطاقات المتجددة ، مركز تطوير الطاقات المتجددة ، بوزريعة ، الجزائر ، العدد الأول ، 2012.

2 - مقال منشور،مجلة الطاقة المتجددة، العدد رقم 01، صيف 2012، مارس 2011، الربنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية 2011-2030.

3- محمد طالبي ، محمد ساحل ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، مقال منشور مجلة الباحث ، عدد 06 لسنة 2008 .

4- مصطفى بوصبوعة ، الأمن الطاقوي في الجزائر في مرحلة ما بعد البترول ، مداخلة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار في الطاقات المتجددة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة 2.

5- أحلام خليفة، "مجهودات الجزائر في مجال أستخدام الطاقة المتجددة"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول" إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر و الحلول "، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015.

6- حكيمة بوسلمة ، رحيم متيجي،الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر،مداخلة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول : الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة.

7- محمد مداحي، "فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كمرحلة لما بعد المحروقات و دعما للتنمية المستدامة – حالة الجزائر"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له –المخاطر و الحلول"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-8 أكتوبر 2015.

8- فروحات حدة ، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مقال منشور في مجلة الباحث عدد 11 لسنة 2012.

9- مجيد أحمد إبراهيم ، الطاقات المتجددة و دورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد 29 ، مارس 2016.

10- سليمان كعوان، جابة أحمد،" تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14.

11- عبد الرؤوف رهبان، الأهمية النسبية لموارد الطاقة– دراسة جغرافية للطاقة ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 01 ، العدد الأول والثاني، 2011.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

12- لعرج مجاهد نسيمة ، مغبر فاطمة الزهراء ، آفاق إستخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل لدعم إستدامته ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، جامعة مستغانم ، عدد 6 ، لسنة 2015.

13-إستخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج ، مشروع بحث ، وزارة الطاقة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة بيئة المدن الإلكترونية ، عدد 1 ، يناير 2012.

14- سعيدة سنوسي ،أحمد جابة ، برامج الطاقة المتجددة و الفعالية الطاقوية آلية لتجسيد الإستدامة ، مجلة التواصل في الإقتصاد و الإدارة و القانون ، العدد 48 جامعة عنابة ، 2016.

15- حازم صلاح الدين ،عبد الله حسن ، دور الدولة في إستخدام الطاقة المتجددة و إنعكاسها على البيئة ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد 22 ، العدد 86 ، 2013 .

16- نواف كنعان ، دور الضبط الإداري في حماية البيئة ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الإنسانية ، المجلد 3 ، العدد 1 ، فبراير 2006 .

17- بوالقرارة يزيد ، دور عقد البوت في تكريس الإستثمار بالطاقات المتجددة ، مجلة حوليات ، المجلد 35 ، العدد 03 جامعة الجزائر 1 ، 2021 .

IV. النصوص التنظيمية و التشريعية :

1-القوانين :

1- القانون 10-02 ، المؤرخ في 2010/06/29 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، ج ر عدد 61 لسنة 2010 .

2- القانون 01-20 ، المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، المؤرخ في 2001/12/12 ، ج ر عدد 77 لسنة 2001.

3- القانون 87-03 ، المتعلق بالتهيئة العمرانية ، المؤرخ في 1987/01/27 ، ج ر عدد 5 لسنة 1987.

4- القانون 08-15 المؤرخ في 2008/07/20 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، المعدل.

5- القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، المؤرخ في : 2003/06/19 ، ج ر عدد 43.

6- القانون 02-01 ، المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات ، المؤرخ في 2002/02/05 ، ج ر عدد 8 لسنة 2002.

7- القانون 04-09 المؤرخ في : 2004/08/14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر عدد52 لسنة 2004.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

8- القانون 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة ، المؤرخ في 1999/07/28 ، ج ر عدد 51 لسنة 1999.

9- القانون 11-11 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، المؤرخ في 2011/07/20 ، ج ر عدد 40 لسنة 2011.

10- القانون 09-09 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2010 ، المؤرخ في 2009/12/30 ، ج ر 78عدد لسنة 2010.

11- القانون 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 ، المتعلق بترقية الإستثمار ، ج ر عدد 46 ، لسنة 2016.

12- القانون 02-01 المؤرخ في :2002/02/05 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات ج ر عدد 8 لسنة 2002.

13- القانون 98-11 ، المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998-2002 ، المعدل و المتمم ، المؤرخ في 1998/08/22 ، ج ر عدد 62 لسنة 1998.

2-<u>المراسيم التنفيذية :</u>

1- المرسوم التنفيذي 17-364 ، المحدد لصلاحيات وزير البيئة و الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 2017/12/25 ، ج ر عدد 74 لسنة 2017.

2-المرسوم التنفيذي 17-365 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة و الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 2017/12/25 ، ج ر عدد 74 لسنة 2017.

3-المرسوم التنفيذي 15-302 ، المحدد لصلاحيات وزير الطاقة المعدل و المتمم ، المؤرخ في 2005/12/02 ، ج ر عدد 65 لسنة 2015.

4-المرسوم التنفيذي 18-67 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الطاقة ، المؤرخ في 2018/02/13 ، ج ر عدد 10 لسنة 2018.

5-المرسوم التنفيذي 15-303 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الطاقة المعدل و المتمم ،المؤرخ في 2015/12/02 ، ج ر عدد 65 لسنة 2015.

6-المرسوم التنفيذي 13-77 ، المحدد لصلاحيات وزير التعليم العالي و البحث العلمي المعدل و المتمم ، المؤرخ في 2013/01/30 ، ج ر عدد 08 لسنة 2013.

7-المرسوم التنفيذي 03-456 ، المعدل و المتمم للمرسوم رقم 88-60 ، المؤرخ في 2003/12/01 ، المتضمن إنشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة ، ج ر عدد 75 لسنة 2003.

8-المرسوم رقم 88-60 ، المتضمن إنشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 1988/03/22 ، المعدل و المتمم ، ج ر عدد 12 لسنة 1988.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

9-المرسوم التنفيذي 19-280 المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ، المؤرخ في 2019/10/20 ، ج ر عدد 65 لسنة 2019.

10-المرسوم التنفيذي 02-262 ، المتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاءا ، المعدل و المتمم ، المؤرخ في 2002/08/17 ، ج ر عدد 56 لسنة 2002.

11- المرسوم رقم 85-235 ، المتضمن إنشاء وكالة لتطوير الطاقة و ترشيدها ، المؤرخ في : 1985/08/25 ، ج ر عدد 36 لسنة1985.

12-المرسوم رقم 87-08 ، المتضمن تعديل الطبيعة القانونية لوكالة تطوير الطاقة و ترشيد إستعمالها ، المؤرخ في 1987/01/06 ، ج ر عدد 2 لسنة 1987.

13-المرسوم التنفيذي 04-149 ، المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة ، المؤرخ في 2004/05/19 ، ج ر عدد 32 لسنة 2004.

14-المرسوم التنفيذي 05-495 ، المتعلق بالتدقيق الطاقوي للمنشآت الأكثر إستهلاكا للطاقة ، المؤرخ في 2005/12/26 ، ج ر عدد 84 لسنة 2005.

15- المرسوم التنفيذي رقم 05-443 ، المحدد لكيفيات تنسيق المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومجال تطبيقها ومحتواها وكذا القواعد الإجرائية المطبقة عليها ، المؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2005 ، ج ر عدد 75 لسنة 2005 .

16-المرسوم التنفيذي 13-218 المؤرخ في 2013/06/18 المحدد لشروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء ج ر 33.

17-المرسوم التنفيذي 15-69 المؤرخ في 2015/02/11 المحدد لكيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة و إستعمال هذه الشهادات ، ج ر عدد 2015/9.

18- المرسوم التنفيذي 16-83 ، المحدد لكيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية المؤرخ قي 2016/03/01 ، ج ر عدد 13 .

19- المرسوم التنفيذي 04-92 المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء ، المؤرخ في 2004/03/25 ، ج ر عدد 19 لسنة 2004.

20- المرسوم التنفيذي 17-98 ، المؤرخ في 2017/02/26 ، المحدد لإجراء طلب عروض لإنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك و إدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية ، ج ر عدد 15لسنة2017.

21- المرسوم التنفيذي ، 20-322 ، المحدد لصلاحيات وزير الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 2020/11/22 ، ج ر عدد 69 لسنة 2020 .

22- المادة 1 ، المرسوم التنفيذي 20-323 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، المؤرخ في 2020/11/22 ، ج ر عدد 69 لسنة 2020 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3-القرارات التنظيمية :

1-القرار الوزاري المشترك المتضمن التنظيم الداخلي لمركز تنمية الطاقات المتجددة ، المؤرخ في : 2013/01/15 ، ج ر عدد 31 لسنة 2014.

2-القرار المؤرخ في 1988/12/28 ، المتضمن إلحاق وحدة تنمية الأجهزة الشمسية بمركز تنمية الطاقات المتجددة ، ج ر عدد 4 لسنة 1989.

3-القرار المؤرخ في 1988/12/28 ، المتضمن إلحاق وحدة تنمية تكنولوجيا السيليسيوم بمركز تنمية التكنولوجيات المتطورة ، ج ر عدد 4 لسنة 1989.

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية :

1-القواميس :

1- marabet H, Dictionnaire de l'aménagement du territoire et de l'environnement , BE , alger , 2002 .
2-GERARD CORNU,Vocabulaire juridique,Paris,P.U.F,léd,1987.

2- الكتب :

1- Michel Godet ,Philippe Durance ,La prospective stratégique pour les entreprises et les territoires ,Paris,Ed Dunod ,2008.
2-Wackermann G ,géographique régionale , Ellipses , paris , 2002 .
3-Raphaël ROMI, ***Les collectivités locales et l'environnement***, Paris, LGDJ, 1998.
4-Jean Girardon , politiques d'aménagement du territoire ,Ellipses édition, Paris 2006.
5-jacques vernier , les energies renouvelables , itics editions , alger 2017.
6-Antonio da cunha , jean ruegg , Développement durable et aménagement du territoire, presses polytechniques et universitaires romandes , lausanne, 2003 .
7-François Lefebvre, Aménagement du territoire emergence d'un droit ,L'harmattan, 2003
8-Edwin Zaccai,Délimitations impossibles, dynamiques réelles, enjeux futurs,développement durable et aménagement du territoire ,magali babey , suisse 2003
9-C.kapseu ,Energies renouvelables en afrique subsaharienne , L'harmattan,paris , 2012,
10-Claude Acket , jacques vaillant , les énergies renouvelables etat deslieux et perspectives , éditions technip ,paris 2011 .
11-JEAN CASTAGNE , Le contrôle juridictionnel de a légalité des actes de police administrative , Bourdeaux , éd 1964 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3- المقالات و المدخلات :

1-Jean HARTICO, *le bon usage de la région*, ***La revue administrative***. N° 159.

2-Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, ***Aménager l'Algérie de2020***, Alger, 2005, pp. 175,176.

3-Françoise BILLAUDOT, « *Les mutations administratives de l'environnement (aspects del'application du plan national pour l'environnement*) **», *RJ.E,*** n° 3,1991, p. 336.

4-Patrick LE LOUARN, « *Les chartes de l'environnement entre décentralisation et déconcentration, conception et mise en oeuvre d'une politique publique de l'état »*, ***RJ.E*** 1 , 1995 .

4-الأطروحات :

1-Wahid FERCHICHI, ***Le service public de l'environnement, essai sur le rôle de l'état dans la protection de l'environnement***, thèse de doctorat en droit. Université de Tunis El Manar,2001.

ثالثا- المواقع الإلكترونية :

1- قاموس المعاجم الإلكتروني ، https://www.maajim.com

2- القاموس الإلكتروني المعاني ، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

3-Jean-Claude MAITROT, « Lois de programme », ***Encyclopédie Universalis*** (en ligne),URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/lois-de-programme/

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

Abstract :

Preparing the country to face the major future benefits at all levels, especially the energy context, has become one of the requirements that must be adapted within the framework of the national policy to prepare the region, since preserving and valuing the natural capital has become a priority, especially in light of the increasing consumption of fossil energy resources or This is due to several reasons, including the demographic growth and the movement of the industrial machine, where the various energy resources have played a major and fundamental role in the dynamics of development.
The Algerian legislator, who realized this situation, set some provisions through the law of preparing the territory and its sustainable development, took it upon itself to make growth sustainable, based on meeting the needs of the present without compromising the capabilities of future generations. It has adopted new approaches aimed at protecting and valuing resources , taking into account its ability to renew, in order to avoid situations that cannot be reversed in the future, unlike previous models of development that did not take care of the concerns of permanence as they should, but were limited to aspects of economic and social planning, and this reflected negatively on the rest of the aspects.
The potential depletion of traditional energy reserves could accelerate the occurrence of a deficit in covering national needs, especially in light of the expectations of the increase in demand for electricity and gas, within the next twenty years to more than double the current consumption, which makes the idea of anticipating the scarcity of traditional sources of energy and replacing it With other renewable sources, it is an urgent necessity to address development challenges, as they are sources that enjoy characteristics and advantages that contribute to achieving the dimensions of sustainable development, environmental, social and economic.

Keywords : preparing the region, sustainable development, environmental balance, renewable energy, rationalizing the use of fossil resources, energy substitution.